

عمود العدد  
القدس والحسين  
الشكل ٣٠

الاقتصادي



السنة التاسعة عشرة، العدد ١٠٩، تموز-آب-أيلول ١٩٩٧

أنفاق القدس وموقعها في التاريخ

استيطان القدس قبل قيام إسرائيل

مخططات الإستيطان في القدس حتى ٢٠١٠

الحلم اليهودي في القدس وفلسطين

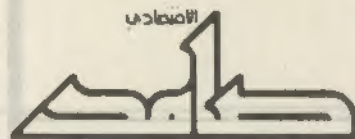
القدس وأورشليم .. بين الحقيقة والخيال

مؤلف جفاف: عالم على الحمار (النسبة الفلسطينية)

الدر  
٢٥٧



فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية  
تصدّر عن مؤسسة  
"صامد"  
جمعية معاملة أبناء شهداء فلسطين



رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير

أحمد قزيع  
أبو علاء

مدير التحرير  
فاروق وادي

المراسلات

صامد الإقتصادي - ص.ب ٩٦٦٨٧ - عمان ١١١٩٦ - الأردن

التوزيع

دار الكرم للنشر والتوزيع  
هاتف ٦٨٩٦٨٤ - فاكس ٦٨٩٦٨٥  
ص.ب ١٧٠٦٧ - عمان ١١١٩٥ - الأردن

المدير المسؤول

محمد أحمد عيتاني / بيروت - لبنان

نسخة : 3 \$ أو ما يعادلها



السنة التاسعة عشرة، العدد ١٠٩، تموز - آب - أيلول ١٩٩٧

- الافتتاحية ..... أحمد قريع (أبو علاء) ٤
- ✓ محور العدد: القدس: المشكلة والحل (القسم الثالث):
- جيواستراتيجية القدس ..... منى الأسعد ١٤
- أنفاق القدس: موقعها في التاريخ
- والحفريات الصهيونية ..... بيسان جهاد عدوان ٣٤
- استيطان القدس قبل قيام إسرائيل ..... فاطمة خير ٥٤
- القدس وأورشليم
- بين الحقيقة والخيال ..... أسهمان شريح ٧٣
- القدس: تغيير معالم مدينة ..... فخر زيدان ٩٣
- الاجراءات الاسرائيلية المضادة لحق الفلسطينيين
- بالإقامة الدائمة في القدس ..... ١١٠
- الصهيونية غير اليهودية
- ✓ والحلم اليهودي في القدس وفلسطين ..... فيروز الناجي ١٢٠
- ✓ ملف خاص: عام على المجلس التشريعي الفلسطيني:
- كلمة الرئيس ياسر عرفات
- في افتتاح الدورة الثانية للمجلس التشريعي الفلسطيني ١٣٦
- كلمة الأخ أحمد قريع (أبو علاء) ..... ١٤٦
- تقرير رئيس المجلس التشريعي
- حول أعمال المجلس في دورته الأولى ..... ١٥٠
- حواران مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني:
- ١ - لن نسمح بتجسيم المجلس التشريعي ..... ١٧٠
- ٢ - من أولويات المجلس التشريعي سن القوانين ..... ١٧٧

## ملف اللاجئين الفلسطينيين:

- الدخل ومستويات الفقر للفلسطينيين
- في مخيمات وتجمعات لبنان ١٩٩٦ ..... يوسف الماضي ١٨٧
- الملف المتفجر:
- حول قضية اللاجئين الفلسطينيين ..... اياد مسعود ١٩٦
- دراسات متفرقة:
- عام على حكومة نتنياهو
- استراتيجية سياسية تقود إلى الهاوية ..... ماهر كيوان ٢١٣
- رؤية جديدة لأوضاع التعليم في فلسطين
- خلال العهد العثماني ..... د. محمد حسين العميرة ٢٢٦
- تقارير:
- مخططات الاستيطان في القدس حتى العام ٢٠١٠ ..... نبيل السهلي ٢٥٣
- الدوافع التاريخية لبناء قبة الصخرة ..... موسى غوشة ٢٦١
- العرب مقبلون على مجاعة ..... أحمد يونس ٢٦٦
- مؤتمرات ولقاءات:
- ثلاثة لقاءات من أجل القدس ..... عزة إمام ٢٧٥
- كتب:
- ناثان كريستال «فلسطينيو القدس
- ومخاطر الطرد الصامت» ..... عبد القادر ياسين ٢٨٧
- عماد الدين أديب «حوارات القدس» ..... حسن نبهان سلامة ٤٩٤
- بني موريس «طرد الفلسطينيين
- وولادة مشكلة اللاجئين» ..... خلود تدمري ٢٩٩

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات لدى مؤسسة صامد  
الدراسات العلمية المنشورة في المجلة محكمة



## الافتتاحية

لا تستقيم التسوية السياسية في منطقتنا المتفجرة، ولا يستقيم أي معنى للسلام أو أي مفهوم للتعايش، طالما أن القدس ما زالت واقعة في دائرة الخطر.

.. ولأن القدس في خطر، فإن السلام نفسه في خطراً

فالمدينة المقدسة ما زالت تقن تحت وطأة مشروع يمعن في تهديد جذورها التاريخية وكيانها الجغرافي، ويتهدد ما تنطوي عليه قدسنا من أبعاد ثقافية وحضارية وروحية تسكن العقل والوجدان العربي والإسلامي.

إن ما تقترفه السياسة اللامسؤولة والمستهترة للحكومة الإسرائيلية، الموقعة في انتهاكاتهما للسلام وتجليه الرمزي المتمثل بمدينة القدس، لا يشكل فحسب، خرقاً فاضحاً لاتفاقيات سياسية كان المجتمع الدولي برمته شاهداً عليها، وإنما يمثل أيضاً تبيدياً أروعاً لفرصة تاريخية نادرة تلمست فيها أصابعنا، وللمرة الأولى منذ بداية الصراع على أرض فلسطين، أولى البوادر من أجل خلق منطقة تنتفي فيها سياسة القوة وحوار الرصاص وتغذية الصراعات التناحرية التي لا تنتهي إلا بنفي طرف للآخر

ولأن نفينا مستحيل، كون جذورنا تضرب عميقاً في تاريخ قدسنا وأرضنا هذه، المنطوي على ابداعات أجدادنا منذ أن صاغوا الأبجدية الأولى للتفاهم الإنساني؛ مثلما تضرب في جغرافيتها، بكل ذرة من ترابها وكل كتلة من صخورها التي صاغها تراكم القرون، فصغنا معها ذاتنا الوطنية، الثقافية والحضارية، التي لا انفصام بينها وبين

هذا المكان. ولأن نفى الآخر هو الآن أيضاً مستحيل، كونه تمكن من تعزيز وجوده باستثماره لاختلال موازين القوى لصالحه، سواء على صعيد البنية الاستراتيجية العسكرية والتكنولوجية، أو على صعيد العلاقات الدولية مع أكثر القوى تأثيراً في العالم، منذ أعلن مشروعه قبل قرن من الزمن، فقد ارتأينا معاً أن الوقت قد حان لأن يعترف كل طرف بالوجود المادي والكياني للطرف الآخر، كخطوة أولى على طريق المصالحة التاريخية، التي تتسع فيها أرض فلسطين التاريخية لكيانين لشعبين، وتكون فيها القدس، رمز السلام وعاصمته الروحية، عاصمة لدولتين مستقلتين تربطهما علائق الجوار الجغرافي والنّديّة في الحقوق والواجبات تجاه الطرف الآخر.

من هذا المنطلق، كان سعينا إلى إقامة سلام عادل وشامل ودائم، رغم كل الالتباسات التي تنطوي عليه كلمة العدل حينما ترد في هذا السياق، وكان التوقيع على اتفاقية أوسلو خطوة أولى على الدرب المؤدي إلى السلام، عبر رحلة طويلة وشاقة هيأنا أنفسنا لها، كي تقودنا في النهاية إلى التحرر والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين، بعاصمتها الأبدية، قدسنا الشريف.

★ ★ ★

لقد بدد اليكود بسياسته المغرقة في صلفها، خلال عام من الزمن، كل ما كنا نبنيه خلال الأعوام الماضية، فغدت هذه السياسة في كل عناوينها وتفصيلاتها، تقف على الطرف النقيض لمعنى السلام، ولكل جهد يبذل من أجل انجاز تحقيقه الأمثل على الأرض.





وإذا كانت الحكومة الإسرائيلية قد دشنت عهداً بشن هجوم كاسح على أبرز رمز للسلام، من خلال مجموعة الإجراءات التي طالت مدينة القدس وشعبها، بدءاً من قيامها بحفريات استهدفت أسس المسجد الأقصى، ومروراً بجرفات الاستيطان التي اكتسحت جبل أبو غنيم والتي سبقها وترافق معها غول مصادرة الأراضي العربية، وسحب الهويات من المواطنين العرب المقدسين أصحاب المدينة المقدسة الشرعيين، والحرب على المؤسسات الوطنية الفلسطينية في القدس الشريف، فقد توجت هذه الحكومة نهاية عامها الأول باطلاق بالون مفرغ من أي محتوى، حين سرّبت مقترحاً ليكودياً يقضي بانسحاب إسرائيل من أربعين في المئة من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة والاحتفاظ بالسنتين في المئة المتبقية مكافأة للعدوان والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي. وقد ترافق ذلك بسلسلة بائسة من اللاعات التي أطلقها رئيس الوزراء الإسرائيلي: لا لإعادة القدس الشرقية إلى أصحابها الفلسطينيين. لا لوقف الاستيطان. لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين، لا للدولة الفلسطينية، لا تنازل للشعب الفلسطيني عن قطرة من مائه ووقف السيطرة الإسرائيلية عن مصادر المياه... إلى آخر كل تلك اللاعات، التي تصب كلها في معنى واحد يقول: لا للسلام الشامل والعدل!

فمنذ يومها الأول، تعاملت حكومة اليكود مع الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية على أنها مسألة لا تخصها، فاستهترت بما تم إبرامه والتوقيع عليه مع «دولة إسرائيل» ممثلة بحكومتها العمالية السابقة، ولم تتوقف عند تملصها من الوفاء باستحقاقات



المرحلة الانتقالية والشروع في مفاوضات الوضع النهائي وفق الأجندة المتفق عليها، بل أنها ذهبت أبشاً إلى ما هو أبعد من ذلك، حين وضعت العراقيل والألغام على طريق السلام، سواء في موضوع القدس، أو الاستيطان، أو اللاجئين، أو غيرها من الموضوعات الجوهرية المعلقة.

أما بالون الحكومة الإسرائيلية الأخير، الذي يقترح إنشاء كيان فلسطيني مقلص جغرافياً ومنقوص السيادة وبعيداً عن القدس، فلن نتعامل معه بأكثر مما يستحق، كنكتة ليكودية سمجة تثير الأسى على الوضع الذي أوصلت السياسة الإسرائيلية الحالية عملية السلام إليه!

وإذا كان الكاتب الإسرائيلي «عاموس عوز» قد رأى أن حكومة نتياهو ما زالت تتعامل مع عملية السلام وهي تمسك بأنفها، كما لو أن رائحة الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين كريهة (١)، فإننا بدورنا لا نملك إلا التعامل بالمنطق نفسه مع المقترحات البائسة والهزيلة التي تسرّبها الحكومة الإسرائيلية لصحافتها وتسوّقها إلى العالم لتبدو وكأنها رغبة في السلام. وأي سلام؟



غير أن ما يبعث على الأسى حقاً ليس ما تقترحه علينا حكومة نتياهو من سياسات تعمل على فرضها بأساليب عديدة، في مقدمتها قوة البطش وصلفه، بل ذلك التواطؤ الفاضح للسياسة الأميركية المنحازة بعماء لكل الانتهاكات الإسرائيلية لعملية سلام من المقترض أن «ترعاها» الولايات المتحدة بتجرد وموضوعية، وأن تكون



السابقة فيها إلى العمل على تطبيق القرار ٢٤٢ الذي يعتبر القدس جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧.

لقد أثبتت الولايات المتحدة أنها تمنع في السير عكس التيار الدولي، في إدانته للنشاطات والممارسات الإسرائيلية التي تقوّض عملية السلام في المنطقة؛ واصرارها على بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم في مدينة القدس العربية، كونها جميعاً تشكل مخالفة صريحة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وجوهر الاتفاقيات التي تقوم عليها عملية السلام. وقد شكل الفيتو الأميركي في مجلس الأمن دعماً أميركياً مفتوحاً وتغطية شاملة لسياسة الاستيطان الإسرائيلية وانتهاكاتها المتواصلة في مدينة القدس، وقوّض في الوقت نفسه الثقة في الولايات المتحدة كمرجعية لعملية السلام في المنطقة، مثلما بدّد الآمال في أن يشكل مجلس الأمن الدولي مرجعية دولية قادرة على لحم وترويض السعار الاستيطاني الإسرائيلي في القدس وكل الأراضي الفلسطينية المعقّدة بالقداسة.

وإمعاناً في الانحياز الأميركي الأعمى لإسرائيل، جاء قرار مجلس النواب الأميركي الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة للدولة العبرية، ليشكل إعلان حرب لا على الشعب الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية فحسب، وإنما على كل جهد يذل في سبيل انقاذ عملية السلام من المأزق الذي قادت إليها السياسة الإسرائيلية الخرقاء، وفي مقدمتها الجهد الذي تبذله الشقيقة الكبرى مصر، والهادف إلى إخراج العملية السلمية من النفق الإسرائيلي المظلم.

لقد هيأ رئيس مجلس النواب الأميركي نيوت غينغريتش لمثل هذا القرار، في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر اللوبي اليهودي (ايباك)، الذي انعقد في واشنطن في شهر نيسان الماضي، ذلك الخطاب الذي وصفه المراقبون بأنه كان أكثر تطرفاً من طروحات رئيس الحكومة الإسرائيلية وغلاة اليمين الصهيوني، حين شن هجوماً اتسم بالوقاحة طال منظمة التحرير الفلسطينية ورموزها، متهماً شعبنا بممارسة الإرهاب ورعايته، في الوقت الذي مارس فيه السيد غينغريتش ارهابه الأيدولوجي الأعمى، حين شدد على أن مجرد الحديث الإعلامي عن القدس الشرقية العربية يضر بأمن إسرائيل، وأن ما يجري في أبو غنيم ليس بمجرد بناء مستوطنة... وإنما بناء ضاحية في العاصمة التاريخية لإسرائيل.

ها هو التاريخ إذن يعيد نفسه.. ويعيد استنساخ رموز يؤسه، ممن يملكون وقاحات استثنائية تجعلهم قادرين على منح ما لا يملكون إلى من لا يستحقون. فالسيد غينغريتش ومجلس نوابه يستطيعون تقديم ما يشاؤون للوبي اليهودي في أميركا، ولكن ليس من حقهم ولن يكون في مقدورهم التصرف بذرة تراب واحدة من أرض القدس العربية.

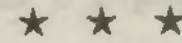
إن هذا القرار المجافي للحق العربي الفلسطيني، يتنافى أيضاً مع قرارات الشرعية الدولية ورسالة الضمانات الأميركية ومع جميع الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها. وتبقى مهمة نزع الفتيل المرشح للاشتعال بيد الإدارة الأميركية، فهي وحدها التي تملك القدرة على إحباط تنفيذ هذا القرار المشين، وهي بذلك سوف تخطو الخطوة



الأولى في سبيل استعادة مصداقيتها، وإثبات قدرتها على إعادة قطار التسوية إلى مساره وتأكيد حرصها على تحسين صورتها أمام شعبنا الذي يرفض مقايضة القدس بمشروع سلام يرضى بانتهاك عاصمته الروحية والأبدية.

ولا بد من التنويه إلى أن الموقف الأوروبي رغم دعمه لعملية السلام ورغبته الأكيدة في نجاحها وتحقيق أهدافها، فإن موقفه تجاه قضية القدس والاستيطان الإسرائيلي فيها بدا متردداً ومفتقراً إلى الشدة والحزم التي تتطلبها جهود المحافظة على عملية السلام التي تشهد مخاطر جدية وغير مسبقة.

وعليه، فإن المطلوب من الموقف الأوروبي أن يتجاوز النداءات الخجولة لإسرائيل بـ «إعادة النظر» في توجهاتها، و«مراجعة» قراراتها! نحو اتخاذ إجراءات عملية رادعة تمس كل السياسات الضارة بعملية السلام.



إلا أن الأسى الأعظم، الذي يعترى قلب كل فلسطيني، يظل يتمثل في إحساسه بأن المواقف العربية والإسلامية لم تصل إلى حجم المخاطر التي وصلت إليها المرحلة، حتى بدا له بأنه بات يقف شبه وحيد في معركة الدفاع عن عروبة القدس. فاليوم الذي كوّسته إحدى المحطات الفضائية العربية للقدس، مشكورة، جاءت حصيلته مخيبة لآمال المقدسين المحاصرين في طوق الاحتلال. كما أن قرارات لجنة القدس التي اجتمعت في الرباط أواخر آذار الماضي، جاءت لتعيد انتاج القرارات ذاتها، المتكئة على مفردات الإدانة والتنديد والتحذير من انهيار عملية السلام.

إن ما تحتاجه القدس اليوم من العرب والمسلمين والمسيحيين وأنصار السلام في كل مكان أكثر بكثير من مجرد بيان أو نداء أو دعوة للتبرع أو مشروع إسكاني أو اقتصادي أو غيرها. القدس اليوم، وهي في خضم معركة الحسم المصري، بحاجة إلى موقف قوي واضح لا لبس فيه ولا غموض، ليشرع العالم كله بجدية هذه المواقف والمخاطر التي تتهدد الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط نتيجة للمواقف الاسرائيلية المتطرفة في عدوانها. القدس بحاجة إلى استنفار كل عناصر القوة العربية والإسلامية لتواجه قوة البلدوزرات والديابات وتشعر قادة إسرائيل أن الوضع أصعب بكثير مما يعتقدون. والقدس بحاجة إلى وحدة وطنية فلسطينية منسقة لا تختلف على المواجهة من أجل القدس وحمايتها وحماية حقوقنا فيها. والقدس فوق هذا وذاك بحاجة إلى موقف قوي يبلغ الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وغيرها من دول العالم من خلال رئيس لجنة القدس ورئيس القمة الإسلامية ورئيس الجامعة العربية وبعض ممثلي المسيحيين في العالم، تنطلق جميعها في حركة واحدة مجتمعة باتجاه المجتمع الدولي وقوى التأثير فيه.

هنا، لا يسعنا إلا أن نقول:

يكفي القدس هذا الركام الهائل من البلاغة التي تغرقها بعشق روحاني مجاني، ويكفي أعداؤها هذا القصف المتواصل بلغة التنديد والادانة؛ فالأخطار المحيطة بالمدينة تقتضي نقلة نوعية استراتيجية تتجاوز القول إلى الفعل الذي يترجم فعاليته على أرض مهددة بالابتلاع، ومقدسات تتهددها أخطار الحفريات والتهويد، تحت بصر عالم



عربي وإسلامي لا تنقصه البصيرة، إذ أضاء له نور الحضارة العربية الإسلامية مشعلاً دائماً التوهج، ونادى بشد الرحال إلى القدس، حيث المسجد الأقصى والصخرة المشرفة التي اختارها الله نقطة مقدسة لصعود رسوله في معراجهِ إلى السماء.

★ ★ ★

مائة عام انقضت منذ اطلاق المشروع الصهيوني في بازل بسويسرا سنة ١٨٩٧. مائة عام من عزلة صهيونية تمنع في عزلتها في هذه المنطقة، فبعد مائة عام تجد أفكار جابوتنسكي وارثين معاصرين لها، وايدولوجيا تستنسخ فكراً عنصرياً بغضاً يرى في العربي الفلسطيني دخيلاً وطارئاً على المكان، متخلفاً وتستوجب إزالته، وترى في الاحتلال اسلوباً أوحده لتطوير المجتمعات وتحديثها، وتطوير القدس وتحديثها! .. وثلاثة عقود انقضت على احتلال القدس الشرقية في حرب حزيران ١٩٦٧، لم تشهد فيه خلالها تطوراً يُذكر، بل تآكلاً في بنيتها جرّته عليها سياسات الاحتلال ونُدرة الموارد وغياب الخطط والبرامج الواضحة.

.. ونصف قرن من الزمن سوف يحلّ في العام المقبل على احتلال الجزء الغربي من القدس، لم تفلح خلاله معاول الهدم من إزالة أثر البيوتات العربية في البقعة والقطمون وغيرها من الأحياء العربية، وفي عين كارم ودير ياسين ولفتا وأبو غوش والمالحة وبيت صفافا وغيرها من القرى العربية، والتي ظلت حجارته شاهدة على الحضور العربي الفلسطيني في المدينة عبر تعاقب السنين والحقب، فعمّزت كل التغييرات الطارئة على المكان من أن تنفي عراقتها وأصالتها العربية. هذه الأماكن

وغيرها مما يشكل امتداداً للقدس، لا بد للمفاوض الفلسطيني أن يضعها على أولويات أجندة المفاوضات عند البدء في مفاوضات الوضع النهائي.

★ ★ ★

ومهما يكن من أمر، فإن على كل الأطراف أن تقر بحقيقة لا حيدة عنها، وهي أن صياغة دقيقة لراهن المدينة المقدسة بشكل يرضي كل الأطراف، ويؤكد حقوق أصحاب القدس الشرعيين، ولا يقفز عن خصوصية القدس وكونها بؤرة لتجليات القيم الروحية الإسلامية والمسيحية ومرجعية روحية مكّنة للديانات السماوية دون هيمنة أو تفرق؛ نقول، أنه دون هذه الصياغة، فإن العملية تبقى ضرباً من العبث ورؤية مبتورة وقاصرة للسلام الذي يمكن أن ينشأ ويحل على هذه المنطقة التي ستفجر فيها الحماقة السياسية بركاناً هائلاً لن يهدأ! ورهائنا الأول والأخير ما زال على الشعوب والمستقبل. شعوب لن ترضى أبداً بكل هذا العبث بمقدراتها، وبرموزها الروحية والثقافية والحضارية..

ومستقبل لن يرضى بأن تقوده سياسة الجنون إلى جرف الهاوية..

نتشبث بهذا الرهان، كي لا تصرخ القدس: يا وحدي!

وكي لا نصرخ معها من قلب الطوق والحصار: يا وحدها.. يا وحدنا!!

أحمد قريع  
(أبو علاء)



## جيوستراتيجية القدس

منى الأسعد

لم تحظ مدينة في تاريخ البشرية، بما حظيت به مدينة القدس، من أهمية؛ جعلتها محط أنظار الغزاة، وكانت سبباً في تدميرها ثماني عشرة مرة، ولكن في كل مرة كان يعاد بناؤها. ليس لأهميتها الدينية، فحسب، بل لأهميتها الاستراتيجية والجغرافية، أيضاً.

أهمية القدس الاستراتيجية: لا تقتصر هذه السمة على القدس، بل على عموم فلسطين، باعتبارها مركز الطرق الرئيسي للعالم القديم بأجمعه - أفريقيا - آسيا - أوروبا، على المستويين العسكري والتجاري. ولأن القدس في قلب هذا المثلث، وأداة الوصل الوحيدة، بين شماله وجنوبه، فمن الطبيعي أن تكتسب المدينة أهمية استراتيجية بالغة.

أهمية القدس الجغرافية: تقع القدس بين البحر الميت من الشرق، والبحر الأبيض المتوسط من الغرب، تبعد عن الأول ١٨ ميلاً، وعن الثاني ٣٢ ميلاً<sup>(١)</sup>.

وترتفع القدس نحو ٣,٨٠٠ قدماً عن سطح البحر الميت، و٢٥٠٠ قدماً عن سطح البحر المتوسط، مما منحها طقساً جميلاً، وجواً صافياً، يكثر فيها الندى، الذي يبلل وجه الأرض؛ ربيعها معتدل، وشتاؤها ماطر مثليج. حصنت الطبيعة مدينة القدس، بأقوى التحصينات، لحمايتها من الغزاة. فهي قائمة على خمسة تلال محمية بمجموعة من الجبال تطوقها من جهاتها الأربع. فهناك تل «موريا» وهي الأكمة التي يقوم عليها الحرم القدسي. و«أوفل» وهو سفح يطل على قرية سلوان من ناحية الحرم. و«صهيون» وهو تل مطل على برك السلطان من الغرب وقرية سلوان من الشرق. و«عكرة» حيث تقوم حارة النصارى، في الوقت الحاضر، و«بزيوتا» وهو تل ممتد من باب المحطة إلى باب العامود، وما جاورهما.

أما الجبال المحيطة بها<sup>(٢)</sup>، فهناك جبل الزيتون من الشرق، ويرتفع نحو ٨٣٠ متراً عن سطح

البحر. مطلقاً ومشرفاً على المنطقة الشرقية حتى وادي الأردن. وتطوق المدينة من الغرب سلسلة من الجبال، أعلاها جبل النبي «صموئيل»، الذي يشرف على المنحدرات الغربية، وبطل على المنطقة الساحلية من فلسطين.

من الشمال يرتفع جبل المشارف «سكوبس»، مطلقاً ومشرفاً على منطقة تصل حتى رام الله. من الجنوب تشرف المدينة على جبل المكبر، المطل على المنطقة الجنوبية، إلى مسافة تتجاوز مدينة بيت لحم. وجبل القطمون من الجنوب الغربي للمدينة، وقد أقيم عليه دير قديم للروم يعرف «بدير سمعان». وجبل المنظار الواقع جنوب شرق القدس، في منتصف المسافة بينها وبين البحر الميت، ويرتفع ٥٢٤ متراً عن سطح البحر.

وإضافة إلى التلال والجبال، ثمة أودية عميقة، تسور المدينة وتحميها، فهناك «وادي جاب الواد» الذي يصل جبال القدس بالسهل الساحلي ووادي جريوت، أما وادي «تبنة»، فيفصل بين جبال القدس والسهل الساحلي، ويشرف وادي «جهنم»، على مقبرة «باب الرحمة»، الواقعة إلى جوار السور الشرقي للحرم الشريف، والتي تضم رفات عدد من الصحابة والعلماء<sup>(٣)</sup>.

وهناك «وادي الجور»، ووادي زيتا، و«وادي الصرار»، و«وادي العوجا»، و«وادي القلط»، والعلق والملوك، ووادي النار، ووادي مقطع الحص، ووادي «جدول عين كارم»، و«وادي نهر روين»، الذي عرف في العهد الكنعاني باسم «بعل»، وحرف، فيما بعد، فأصبح «بيلوس»، الذي تتجمع مياهه في أودية كثيرة، آتية من جبال القدس<sup>(٤)</sup>.

تعزز تميز المدينة الجغرافي والاستراتيجي، بتميزها الديني، وهي صفة القداسة، بالنسبة لجميع الأديان السماوية، دون استثناء، مما رفع من قدرها وجعل لها مكانة خاصة، في قلوب الجميع.

مصادر المدينة المائية: عُرفت القدس، منذ القديم، بندرة مائها، وانعدام أنهارها، الأمر الذي جعلها تعتمد على مياه الأمطار، رغم قلتها، إذ أن مراصد تسجيل كمية الأمطار، بينت أن معدل هطول الأمطار، خلال قرن من الزمن، (١٨٤٥ - ١٩٤٥)، كان ٦٢٠ ملمتراً<sup>(٥)</sup>.

كما تعتمد المدينة على مياه الينابيع الضئيلة الواقعة في قرية سلوان، جنوب شرق القدس، من هذه الينابيع «عين أم الدرج»، و«بركة سلوان»، و«البركة التحتانية»، إلى الجنوب الشرقي من بركة سلوان، و«عين اللوزة».

دفع هذا الوضع الصعب الأقدمون، إلى حفر البرك الكبيرة لتجميع مياه الأمطار، ومن ثم إيصالها إلى الأهالي، مثل: «بركة ماملا»، الواقعة غرب المدينة، وهي أقدم البرك، وأكبرها حجماً، وأكثرها شهرة. بالإضافة إلى «برك سليمان»، و«برك حزقيا»، و«برك إسرائيل».



كان الرومان أول من فكر بجر المياه إلى القدس، عبر قنوات، ففتحوا في عهد «هيرودس» سنة ٣٠ ق.م، قناة لجر مياه العروب إلى «برك سليمان». وقد اهتم المسلمون بأمر المياه في القدس، ويورد «المستر بودري»، مدير مصلحة الأشغال العامة لحكومة فلسطين، في تقريره رقم ١٨٠ تاريخ (يونيه ١٩٣٨)، «إن مشروع الماء على عهدهم كان متيناً، إلى درجة أن الصليبيين عندما حاصروها، قاسوا أشد العذاب، جراء العطش، وقلة الماء، بينما كان سكان القدس، أنفسهم، في مأمن من هذه الناحية، وكانت لديهم، داخل المدينة مقادير وافية من الماء».

استمر هذا الوضع، حتى عام ١٩٢٦، عندما غدت المياه عاجزة عن تلبية حاجة السكان، مما حدا بالحكومة البريطانية، إلى استجار المياه من «عين فار»، الواقعة إلى الشمال الشرقي من القدس، على بعد ١٤ كم منها. وفي عام ١٩٣١، عادت واستجرت مياه «عين الفوار»، على بعد ٦ كم من «عين فار». وعززتها سنة ١٩٣٥، بمياه «عين القلط». ورغم أن مقادير المياه وصلت إلى ٥٩٣ مليون جالون عام ١٩٣٥، إلى إلا أن شبح العطش بقي سيفاً مسلطاً فوق رؤوس أهل القدس. الأمر الذي دفع الحكومة في العام ذاته، إلى سحب مياه «رأس العين»، التي تبعد عن القدس ٣٧ ميلاً، إلى الشمال الغربي منها. وذلك في أنابيب طولها ستون كيلومتراً<sup>(٧)</sup>. مما وفر ١٦٥٠٠٠٠ جالوناً يومياً. ومع ذلك فليس للقدس أن تستغني عن مياه الأمطار.

إلى جانب هذا وذاك، فإن المدينة تعتمد، أيضاً، على الصهاريج وقلما نجد منزلاً يخلو من صهريج لتجميع مياه الأمطار فيه.

التعاقب التاريخي للمدينة: تؤكد المكتشفات الأثرية لمملكة «إيل»، وجود ألواح كتب عليها اسم «سالم»، وهو أول اسم عُرفت به المدينة وكان ذلك حوالي ٢٥٠٠ ق.م، حيث قام اليوسيون بينائها وهم إحدى القبائل الكنعانية، التي استوطنت المنطقة الجبلية من فلسطين، في حين استوطنت أخرى المناطق الساحلية، خلال الفترة ٣٠٠ - ٢٥٠٠ ق.م. وقد اختار اليوسيون «سالم»، عاصمة لهم لأهميتها الاستراتيجية والجغرافية، وخلال الفترة ٢٠٠٠ - ١٨٠٠ ق.م، اتحد اليوسيون مع مصر، ومن ثم سيطر الهكسوس، فيما بعد على هذه الدولة الموحدة<sup>(٨)</sup>.

في هذه الأثناء، استطاع العبرانيون التسلل إلى فلسطين، من جهة الشرق بقيادة يوشع بن نون، واحتلوا أريحا، ثم بدأوا بالتسلل إلى المناطق الجبلية، خلال الفترة ١١٥٢ - ١٠٢٥ ق.م، حيث شكلوا مع نهاية القرن الحادي عشر قبل الميلاد، تجمعان لليهود، الأول في الشمال، والآخر في الجنوب. دون أن يتمكنوا من ربط هذين التجمعين، إلا في عهد الملك «داود»، الذي احتل مدينة «أوسالم»، عام ١٠٠٥ ق.م، جاعلاً منها عاصمة له<sup>(٩)</sup>.

تسلم الملك «سليمان»، مقاليد الحكم بعد وفاة «داود»، فأتجه إلى مهادنة جيرانه في الشمال والجنوب، من جهة، ومن جهة أخرى عمد إلى إعمار المملكة. حيث أقام سوراً حول المدينة على الأساسات التي وضعها اليوسيون. كما بنى المعبد الروحي سنة ٩٦٠ قبل الميلاد، كبديل للمعبد اليوسي القديم، بالإضافة إلى عدد من القصور<sup>(١٠)</sup> بعد وفاته بأربع سنوات، عام ٩٢٢ ق.م، انقسمت المملكة إلى شطريها الأساسيين: «يهودا» في الجنوب، و«إسرائيل» في الشمال. واستمر الحال هكذا حتى تاريخ ٧٢٢ ق.م، عندما تمكن «سنحاريب» ملك آشور، من القضاء على «إسرائيل» في الشمال، وسبي أهلها إلى مدينة بابل.

فيما بعد، ثمة سببين آخرين قاما على يد بنوخذ نصر «ملك بابل»، الأول عام ٥٩٧ ق.م، والثاني عام ٥٨٦ ق.م، ومن ثم تم القضاء نهائياً على مملكة «يهودا»، وتدمير الهيكل على يد الرومان، للمرة الأولى سنة ٦٦ م، وللمرة الثانية سنة ١٣٠ م، بعهد «هديران»، الذي أمر بتدمير المدينة كلياً، ثم أعاد بناءها بعد عامين تحت اسم «إيليا كابولينا» محرماً على اليهود دخولها، أو زيارتها. واستمر هذا الحرمان حتى العهد الأموي، حيث شُح لهم بالعودة إلى القدس. يتضح من هذا الاستعراض السريع، لتاريخ المدينة القديم، واستناداً إلى دراسات خبراء الآثار، عجز اليهود، في كافة أدوار التاريخ، عن إنشاء دولة خاصة بهم، رغم أنهم عاشوا في فلسطين، ولكن كأقلية بين السكان الأصليين؛ أما دولتا داود وسليمان، فكانتا قائمتين على تراث كنعاني بحث في القرن العاشر قبل الميلاد، أي قبل نشوء العبرية اليهودية بعدة قرون، وعلى جزء من فلسطين، فقط<sup>(١١)</sup>، الأمر الذي يعني دحض إدعاء اليهود بامتلاكهم تراث خاص بهم.

تمتع اليهود في العهد العثماني، بقسط كبير من الحرية. توافق مع بداية تنفيذ المشروع الصهيوني. ففي حين كانت البرجوازية الوليدة، في أوروبا الاقتصادية، تتلمس بداية طريقها، كان اليهود يدعمون البنى الاقتصادية والسياسية القائمة، وعلى رأسها الملكية المطلقة، مما ألب عليهم الفئات البرجوازية الصاعدة، الأمر الذي كرس عدم اندماجهم في التجمعات الأوروبية. وسهل نشر فكرة العودة إلى القدس. وأن تكن هذه الفكرة لم تأخذ شكل العمل المنظم؛ والحاد، إلا في عهد كرومويل في بريطانيا (١٥٩٩ - ١٦٥٨ م)، نتيجة أسباب عدة، أهمها تقاطع مصالح النظام البرجوازي الرأسمالي العالمي، ومصالح مؤسسي الحركة الصهيونية نتيجة لهذا الوضع، تدفقت أعداد اليهود إلى فلسطين، وفي القلب منها القدس، حتى وصل تعدادهم في القدس وحدها عام ١٨٠٦ م، إلى ٢٠٠ نسمة، وقرقر بحلول ١٨١٩ إلى ٣٠٠٠ نسمة، ووصل إلى ٦٥٠٠ نسمة عام ١٨٣٩ م<sup>(١٢)</sup>.

المساحة المتغيرة للقدس: في أواخر عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، وتحديدًا عام



١٩٤٥، كانت مساحة مدينة القدس على النحو التالي<sup>(١٣)</sup>:

٠٠٨٦٨ دونماً \* داخل السور.

١٨٤٦٣ دونماً خارج السور

١٩٣٣١ دونماً المجموع

توزعت على الشكل التالي:

١١١٩١ دونماً يملكها العرب الفلسطينيون بنسبة (٥٨٪)

٤٨٣٥ دونماً يملكها المستوطنون اليهود بنسبة (٢٥٪)

٣٣٠٥ دونماً طرق وميادين وأغراض حكومية بنسبة (١٧٪).

ونتيجة للحرب العربية/الإسرائيلية الأولى، جرى تعديل ملحوظ، في هذا التوزيع<sup>(١٤)</sup>، وفي ٣/٤/١٩٤٩، ارتبطت إسرائيل بالملكة الأردنية الهاشمية، باتفاقية هدنة تم توقيعها في رودوس، وجاء في الفقرة (ب) من المادة الخامسة من الاتفاقية المذكورة، أن خطوط الهدنة منذ ٣٠/١١/١٩٤٨، قد قسمت القدس إلى قسمين:

القدس العربية (الشرقية) ومساحتها ٢٢٢٠ دونماً

القدس الغربية (إسرائيل) ومساحتها ١٦٢٦١ دونماً

مناطق محرمة (أمم متحدة) ومساحتها ٨٥٠ دونماً.

وبعد أن أعلنت إسرائيل ضم القدس إليها، غداة حرب ١٩٦٧، عمدت سلطات الاحتلال، إلى الاستيلاء على مساحات شاسعة، فغدت مساحة المدينة قرابة ١٠٨,٠٠٠ دونماً، ثم توسعت إلى القدس الكبرى، حتى وصلت المساحة الإجمالية للمدينة، سنة ١٩٩٤، زهاء ١٢٣ دونماً.

السكان في القدس: لم يعثر على إحصائيات دقيقة لتعداد السكان، حتى عام ١٩١٤، إلا أنه يمكن الاستدلال على تعداد السكان من مجموعة مصادر:

ففي كتاب «مرآة الزمان» لـ «سبط بن الجوزي»، ورد أنه (كان في القدس عندما احتلها الصليبيون سنة ١٠٩٩ م، مئتا ألف نسمة، وفي الاعتقاد أن نصف هذا العدد، جدير بأن يعتبر من سكان المدينة الأصليين، والنصف الآخر من سكان القرى المجاورة، جاؤوا ليشتروا مع أهلها في الدفاع عنها. ولم يكن يومئذ فيها يهودي واحد)<sup>(١٥)</sup>.

\* الدوم = ألف متر مربع.

عن نقولا أبو حمود (إعداد) معجم المواقع الجغرافية في فلسطين، القدس، جمعية الدراسات العربية، ص ١٣٣.

وقال سائح يهودي كان قد زار القدس سنة ١٨٠٠ م، وأنه لم يكن فيها سوى يهودي واحد.

في حين ذكر مركيس في كتاب (السير السليم في تاريخ أورشليم) أن عدد سكان القدس كان عام ١٨٩٠، كما يلي<sup>(١٦)</sup>:

مسلمون ٧,٦٠٠ بنسبة ١٦,٨٨٪

مسيحيون ٧,٢٠٠ بنسبة ١٦,٠١٪

يهود ٣٠,٢٠٠ بنسبة ٦٧,١١٪

بعد مؤتمر بال ١٨٩٧ م، زاد عدد السكان فبلغ (٨٠) ألفاً، ووصل قبيل الحرب الكونية الأولى، سنة ١٩١٧، إلى (٩٠) ألفاً، ثم انخفض بسبب الحرب وما يرافقها من كوارث، إلى ٥٠ ألفاً سنة ١٩١٨ م.

عاود تعداد السكان الارتفاع، مع بداية الاحتلال البريطاني، فبلغ عام ١٩٢٠ (٦١) ألفاً، مقسمين وفق ما يلي:

مسلمون ١٦,٠٠٠ نسمة بنسبة ٢٦,٢١٪

مسيحيون ١٢,٠٠٠ نسمة بنسبة ٢٤,٥٩٪

يهود ٣٠,٠٠٠ نسمة بنسبة ٤٩,١٩٪

إلا أنه وبسبب تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، من جهة، ونتيجة أعمال المقاومة العربية للاحتلال، من جهة أخرى، بلغ عدد السكان عام ١٩٤٤ م، ١٥٧,٨١ نسمة، موزعين على النحو التالي:

مسلمون ٣٢١٢٨ نسمة بنسبة ٢٠,٤٥٪

مسيحيون ٢٨١٤٦ نسمة بنسبة ١٧,٩١٪

يهود ٩٤٩٤٢ نسمة بنسبة ٦٠,٤٤٪

آخرون ١٨٦٥ نسمة بنسبة ١,٢٠٪

في الوقت ذاته، تواصلت عمليات إنشاء الضواحي الاستيطانية، لاستيعاب الأعداد المتزايدة من اليهود، وخلال خمس سنوات، منذ بدء الوجود البريطاني، حتى ١٩٢٢، بنيت عشرة أحياء يهودية جديدة، حول القدس كما جرى تعيين حدود تخدم هذا الوضع وتسمح بجلب أعداد جديدة من المستوطنين، حيث امتد خط الحدود ليشمل جميع الضواحي الاستيطانية اليهودية، التي بنيت غرب المدينة، في حين امتد من الجوانب الشرقية والجنوبية، على بضعة مئات من الأمتار، بحيث وقف خط الحدود باستمرار أمام مداخل القرى العربية المجاورة



للمدينة. الأمر الذي أدى إلى إبقاء قرى عربية كثيرة خارج الحدود البلدية، مثل سلوان، الطور، العيسوية، دير ياسين، عين كارم، المالحه، بيت صفافا، على الرغم من تلاصق هذه القرى مع المدينة.

وعندما أعيد رسم الحدود البلدية، سنة ١٩٤٦، بقصد التوسع في منطقة خدماتها، تركز التوسع على القسم الغربي، وبشكل ضم الأحياء اليهودية الجديدة. أما القسم الشرقي فأضيف إليه منطقة سلوان، وجزء من منطقة وادي الجوز.

بلغت مساحة المدينة، بناء على هذا المخطط ١٩,٣٣١ دونماً، منها ٨٦٨ دونماً، داخل السور و٤,٦٣ ١٨ دونماً خارج السور، وتوزعت الأملاك بموجب هذه المساحة، إلى ١١,١٩١ دونماً، أملاك عربية، و٤,٨٣٥ دونماً أملاكاً يهودية، و٣,٣٠٥ دونماً مباني وطرق عامة. كانت حرب ١٩٤٨، حدثاً جليلاً، أحدث تغيرات جغرافية وديمقراطية، داخل المدينة وكان مسؤول الحركة الصهيونية هرتزل قد دعا إليها عندما قال: «إذا قدر لنا يوماً أن نملك القدس، وأنا على قيد الحياة، وكنت قادراً على أن أفعل أي شيء، فسوف أدمر كل ما هو غير مقدس عند اليهود فيها»<sup>(١٥)</sup>.

وقد عمدت القوات الإسرائيلية إلى اغتصاب وتدمير ٣٩ قرية، وتشريد سكانها والاستيلاء على أراضهم.

وفور قرار التقسيم، عادت واستولت على اثني عشر حياً عربياً، في القسم الغربي من المدينة، إضافة إلى عدد من القرى، وآلاف الدونمات، الصالحة للزراعة أو البناء. حيث أنيطت هذه الأملاك بـ «حارس أملاك الغائبين» الذي حولها بدوره إلى «دائرة أراضي إسرائيل» التي قامت بمنحها لأشخاص ومؤسسات يهودية.

في عام ١٩٥٢، وسعت القوات الإسرائيلية من الحدود البلدية، من الجهة الغربية فألحقت بها عين كارم، والمالحه، كما تم بناء أحياء جديدة في قرية دير ياسين. وضمت عام ١٩٥٩ أجزاء من جبل المكبر، بذريعة المخطط التنظيمي للمدينة.

وبالذريعة ذاتها، قضت عام ١٩٦٤ أراض عربية جديدة لبناء مستوطنات جديدة، يمكن معها جلب أعداد جديدة من المستوطنين اليهود، مما يحقق مآرب سلطات الاحتلال بإحداث تغيير ديمغرافي وجغرافي.

من ناقل القول أن هذه الخطوات، دعمتها وساندها خطوات سياسية. إذ عمدت قوات الاحتلال إلى تكريس القدس عاصمة لإسرائيل، عبر خطوات متلاحقة. ففي ١١/١٢/١٩٤٩، تم نقل العاصمة إلى القدس، بتاريخ ١٥/٩/١٩٤٨، وفي ١٩/١٢/١٩٤٩، أدى حاييم

وايزمن اليمين القانونية في القدس، وتوالت خطوات التكريس فأعلن الكنيست في ٢٣/١/١٩٥٠، أن «القدس عاصمة الدولة»، وتم بحلول العام التالي، نقل كل الوزارات إليها باستثناء وزارتي الدفاع والخارجية، لأسباب خاصة بالوزارتين، ثم عادت ونقلت وزارة الخارجية إليها بحلول عام ١٩٥٣.

في هذا الصدد، يمكن أن نتذكر قول «بن غوريون»، إبان تدهور الوضع القتالي للجانب اليهودي داخل القدس، حين عمد إلى التركيز على القدس، ابتداءً من شباط/فبراير ١٩٤٨، وجاء هذا التركيز على حساب المناطق الأخرى من فلسطين. وقال مبرراً ذلك: «بدون النقب فإن القدس ستصمد، أما بدون القدس فإن النقب لن تصمد». وشدد على أن الدولة اليهودية القادمة (إسرائيل)، «لن تكون لها عاصمة مطلقاً، سوى القدس، لأن اليهود لا يمكنهم الاعتراف بعاصمة أخرى سوى القدس».

وفي مناسبة أخرى قال مضيفاً: لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل<sup>(١٨)</sup>.

فالقدس لم تكن مجرد مدينة ذات موقع استراتيجي هام فحسب، بل هي بالنسبة للقادة الإسرائيليين بوق الدعاية الصهيونية، لما لها من تميز ديني أيضاً.

القدس الشرقية بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧: شكل قرار التقسيم مأساة إنسانية، بسبب ارتباط هذا القسم، من حيث الخدمات الحيوية مع المرافق المتواجدة في القسم الغربي من المدينة حيث قام الإسرائيليون بقطع الماء والكهرباء عن القسم الشرقي، فعاش العرب في هذا القسم، عاماً كاملاً بدون ماء أو كهرباء.

بعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار عام ١٩٤٩، كان المتبقي من السكان العرب ٣٣ ألف نسمة، من أصل ٩٦ ألف نسمة في نهاية الخمسينات. وفي عام ١٩٦٧ كان نحو ٨٠ ألف نسمة. إلا أن هذا التزايد كان يقابله مزيداً من أعمال العنف والارهاب، وتشديد الخناق، وممارسة صنوف عدة من العنف بحق العرب الفلسطينيين. ليس أهمها عدم منحهم رخصاً للبناء، بذريعة ضرورة التقيد بالمخطط التنظيمي للمدينة، أو بذريعة أن الأرض وقف إسلامي أو مسيحي. أو أنها مملوكة لعائلة يهودية الأمر الذي دفع العرب إلى السكن خارج المدينة. وخلال تسعة عشر عاماً، تكوّن في محيط القدس بدائرة قطرها ٥ - ١٠ كم، عن مركز المدينة القديمة تجمعاً سكنياً، أتى على الأراضي الزراعية، وقضى على موارد الفلسطينيين الزراعية. وحولهم إلى عمال سخرة لدى المستوطنين الإسرائيليين.

واقع جديد بعد حرب ١٩٦٧: قبل أن تسكت مدافع الحرب، كانت الأصوات ترتفع



مطالبة بتوطين المناطق المحتلة، وبشكل خاص القدس، وكان أول من دعا إلى ذلك دافيد بن غوريون، عندما قال في خطاب له يوم ٨/٦/١٩٦٧: «أن أبناء هذا الجيل الذين كانوا من سكان القدس القديمة، والحليل، ومنطقة عتسيوت، يجب أن يكونوا بين أولئك العائدين إلى تلك المناطق لتجسيد الاستمرارية [الاستيطانية] فيها قبل أن تبدأ الضغوط السياسية لإجبار إسرائيل على الانسحاب منها». ولم يكتف بن غوريون بذلك، بل أضاف: «يجب أن نستقدم اليهود إلى القدس الشرقية بأي ثمن ينبغي توطين عشرات الآلاف خلال وقت قصير ولو في أكواخ. لا يجوز الانتظار إلى حين بناء أحياء منظمة المهم أن يتواجد اليهود هناك»<sup>(١٩)</sup>.

لقد بات معلوماً كيف سعت قوات الاحتلال، فور سقوط القدس الشرقية، إلى دفع أهلها إلى النزوح عنها، خلال ساعات قليلة، من خلال إيهام الفلسطينيين بإمكانية تكرار مذابح ومجازر ١٩٤٨، وذلك بهدف الاستيلاء على الأرض خالية من أهلها، مما يسهل في تهويدها وضمها، بشكل يؤمن السيطرة العسكرية الفعلية على كامل القدس، ويمنع تجزئتها مرة أخرى، عبر السيطرة الجغرافية على أكبر مساحة ممكنة، من الأراضي العربية المحيطة بالمدينة، إضافة إلى المدينة ذاتها.

من أجل تحقيق هذه الغاية، عمدت سلطات الاحتلال إلى عدة إجراءات:

- ١ - مصادرة الأراضي العربية، وزرع المستوطنات مكانها، وإقامة شبكة من الطرق بينها.
  - ٢ - عزل التجمع السكاني العربي في القدس، عن التجمعات السكانية العربية في المناطق الأخرى من الضفة الغربية.
  - ٣ - تطويق القدس بأحزمة استيطانية قوية، على شكل تجمعات سكنية، تحقق من جهة إقامة عازل سكاني يهودي بين العرب في القدس وخارجها، ومن جهة أخرى تسيطر استراتيجياً على التجمعات العربية داخل القدس.
  - ٤ - تصميم الضواحي الاستيطانية، بأساليب بناء خاصة، تخدم الغرضين، المدني في حالة السلم، والعسكري في حالة الحرب.
- ولأن القانون لدى قادة الاحتلال، وجد ليبرر ممارسات سلطات الاحتلال، ويضفي عليها رداء الشرعية. فقد لجأت حكومة ليفي أشكول إلى تعديل «قانون أنظمة السلطة والقضاء (٥٧٠٨ - ١٩٤٨)»، وهو القانون الذي وضع في ذلك الوقت «لضمان الاستمرارية القانونية في المناطق، التي اعتبرت آنذاك، «دولة إسرائيل».
- تناول التعديل المادة (١١ - أ) التي تنص على «يسري قانون الدولة وقضاؤها على كل مساحة من أرض إسرائيل حددتها الحكومة بمرسوم».

قدمت إسرائيل مشروع التعديل هذا إلى الكنيست بعد ساعتين من إقراره في مجلس الوزراء. (رغم أن المتعارف عليه أن تعلن الحكومة نيتها بتقديم مشاريع قوانين، أمام الكنيست قبل ٤٨ ساعة) وقد أقر الكنيست المشروع في ٢٧/٦/١٩٦٧، ونص على أن يسري مفعوله فور إقراره في الكنيست (المادة ٢)، وليس من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية كما أقر الكنيست، فيه الجلسة ذاتها، مشروع قانون تعديل قانون البلديات رقم ٦ لسنة ١٩٦٧، وفيه يسمح لوزير الداخلية «حسب تقديره ودون حاجة لإجراء أي تحقيق، بأن يصدر إعلاناً، يوسع فيه منطقة اختصاص بلدية ما بواسطة مساحة تحددت بمرسوم». نشر وزير الداخلية في اليوم التالي ٢٨/٦/١٩٦٧، إعلاناً في الجريدة الرسمية، حول «توسيع حدود بلدية القدس». وأصدرت الحكومة مرسوماً «يسريان قانون الدولة وقضايتها وإدارتها على مساحة ٦٩٩٩٠ دونماً، تضم القدس القديمة، بأكملها، ومناطق واسعة محيط بها، تمتد من صورباهر في الجنوب، إلى مطار قلنديا في الشمال». وبذلك أصبحت القدس كاملة، تحت السيطرة الإسرائيلية.

وكان الكنيست قد أقر في ٢٧/٦/١٩٦٧، قانون المحافظة على الأماكن المقدسة، لسنة ١٩٦٧، وسرى مفعوله من تاريخ إقراره، وليس من تاريخ نشره.

في هذه الأثناء، كانت الأجهزة الإسرائيلية، قد وضعت يدها على القدس الشرقية، فقامت وزارة الأديان بالاستيلاء على الأماكن المقدسة، وبسطت شعبة الآثار يدها على الآثار، في حين وضعت بلدية القدس يدها على الممتلكات البلدية وبدأت وحدة إسكان القدس بالتخطيط لإقامة أحياء جديدة في القدس.

على الفور، قامت قوات الاحتلال بمجموعة من الإجراءات التعسفية ضد العرب الفلسطينيين، سواء بالتصرف بأموال الغائبين العرب دون علمهم، لوجودهم خارج المدينة؛ أو بالتحايل على أملاك الأوقاف الدينية (مسيحية كانت أو إسلامية)، كمحاولة الاستيلاء على بناء «القديس يوحنا»، التابع للكنيسة الأرثوذكسية، إضافة إلى هدم الأحياء والأبنية ومصادرة أرضها، أو هدم وتدمير معالم المدينة الحضارية والأثرية بعد مصادرة الأراضي المشادة عليها، بلرائع مختلفة، فمن أجل توسيع الحي اليهودي، تم مصادرة ١١٦ دونماً، كانت تضم ١٠٣٨ منزلاً عربياً، و٤٣٨ متجراً، وعدد من المساجد، وكان يقطن المنطقة نحو ١٥ ألف مواطن عربي<sup>(٢٠)</sup>.

كما قامت بمصادرة أراضي قصر المندوب، وتقع هذه المنطقة على جبل المكبر جنوبي القدس، وتبلغ مساحتها نحو ٢٨٠٠ دونماً، إضافة إلى مصادرة أراضي منطقة بيت حنينا الجديدة، بذريعة تطوير مستوطنة قديمة أنشئت قبل عام ١٩٤٨ فجرفت آليات جيش الاحتلال



عام ١٩٦٨، ما مساحته ٦٧٥ دونماً.

وحتى تؤدي عملية تهويد القدس دورها، أعلن الكنيست للعالم صباح ٣٠ / ٧ / ١٩٨٠ «القانون الأساسي»، وهو ما يعتبر جزءاً من الدستور غير المعلن، منذ قيام إسرائيل وحتى الآن. وبموجب هذا القانون، تعلن إسرائيل تغيير وضع القدس، واعتبارها عاصمة أبدية موحدة لها. وفي عام ١٩٨٣ أصدرت قراراً بمصادرة الأراضي التي لم تزرع خلال عام، مما أتاح لها الاستيلاء على مئات الدونمات من الأراضي الزراعية، وطرد أصحابها منها، وإشادة مستوطنات ومنشآت عليها. كما سعت قوات الاحتلال إلى تطويق القدس، بطوقين من المستعمرات، يحاصر الأول البلدة القديمة، ويحاصر الثاني الأحياء العربية في القدس الشرقية.

أما عن الطوق الأول: فإنه يحاصر البلدة القديمة جنوباً داخل الأسوار، والأحياء العربية المجاورة لها، تمهيداً لتفتيتها، وإخلائها من سكانها الأصليين تدريجياً، ويتألف هذا الطوق من الحي اليهودي داخل البلدة القديمة، والحديقة الوطنية المحيطة بسور البلدة من الشرق والجنوب، ويستكمل هذا الطوق من الجهة الغربية عبر مشروع المركز التجاري الرئيسي للمدينة القديمة. ١ - الحي اليهودي: بدأت قوات الاحتلال توطين اليهود في هذا الحي بعد الاحتلال مباشرة، بعد إخلاء ٦٥٠ نسمة من حي المغاربة، و٣٥٠٠ نسمة من سكان حي باب السلسلة، وحي الباشورة وأقامت على الأرض ٦٥٠ وحدة سكنية، بالإضافة إلى عدد من الكنيس. ٢ - الحديقة الوطنية: الهدف منها تطويق سور القدس من ناحيتي الشرق الجنوبي، بحزام أخضر، والاستيلاء على أراضي سلوان وعين الخلوة.

٣ - المركز التجاري الرئيسي: يقوم هذا المشروع على ٢٧٠٠ دونماً، من الجهتين الشمالية، والشمالية الغربية من المدينة. لذا فقد تم مصادرة أراضي باب الساهرة، وباب العامود، والشيخ جراح، وأجزاء من حي المصراة. وبشكل هذا المشروع تهديداً لقلب المدينة العمراني، ومعالمها الأثرية العربية، كما أنه يعزز شبكة الطرق المؤدية إلى المركز التجاري. يتقاطع هذا المشروع مع مشروع ماميل، الذي يمتد على مساحة ١٢٠ دونماً، بين سور البلدة القديمة شرقاً، وشارع الملك داود غرباً، وبين شارع سليمان الملك، وساحة الجيش الإسرائيلي شمالاً، وشارع راؤول وولتيرغ وامتداده حتى قلعة داود جنوباً. وهذا القطاع هو جغرافياً جزء من مركز المدينة، وسيكون محاطاً من جميع جهاته، بالأحياء الإسرائيلية والفنادق والمركز التجاري.

- الطوق الثاني، يقوم على الأرض الواقعة ضمن حدود أمانة القدس العربية، ويتألف من عدد من الأحياء السكنية الإسرائيلية، تطوق الأحياء العربية من الجهات الجنوبية، والشمالية

والشرقية، على شكل قوس، مشكلة عازلاً بين المدينة العربية، والتجمعات السكنية العربية، إلى الشمال والجنوب منها، ويمنع حدوث تواصل بينها. إضافة إلى تشديد الحناق عليها، ومنعها من النمو، كمرحلة أولى لإخلائها ولتنفيذ هذا الطوق قامت سلطات الاحتلال بإشادة أحده عشر حياً، حتى منتصف ١٩٨٠ وهي<sup>(٢١)</sup>:

١ - رامات أشكول: أقيم على مساحة ٦٠٠ دونماً، تمت مصادرتها من أراضي الشيخ جراح؛  
٢ - معلوت دفنا: امتداد لحي رامات أشكول من الشمال، على مساحة ٤٧٠ دونماً، صودرت من العائلات العربية، وأراضي وقف إسلامية؛

٣ - الجامعة العبرية: أقيم على جبل سكوبس، لتوسيع الجامعة العبرية ومستشفياتها؛  
٤ - تل يوت الشرقية: أقيم على مساحة ٢٠ ألف دونماً، صودرت من أهالي صورباهر، وجبل المكبر والقدس؛

٥ - النبي يعقوب: أقيم على مساحة ٣٠ ألف دونماً، شمالي شرق بيت حنينا؛

٦ - التلة الفرنسية: أقيم على مساحة ١٥ ألف دونماً، غربي جبل سكوبس؛

٧ - سان هديران: امتداد آخر لحي رامات أشكول؛

٨ - تل عناتوت: أقيم على أراضي تل الذخيرة، وكأنه امتداد آخر لحي رامات أشكول؛

١٠ - غيلو (شرفات): أقيم على مرتفع يبعد كيلومتراً واحداً عن قرية «بيت صفافا»، إلى الجنوب الغربي من القدس؛

١١ - عطاروت: مستوطنة صناعية شمال القدس، وهي تقع بين القدس ومدينتي البيرة ورام الله؛ وبذلك تمكنت إسرائيل، خلال الفترة الممتدة بين ١٩٦٨ - ١٩٨١ م، من مصادرة نحو ٦٩,٧٢٠ دونماً، من الأراضي المحيطة بالقدس وتهويدها.

ثمة مشروع طوق ثالث يجري العمل به، في إطار مشروع القدس الكبرى، ويهدف إلى تحويل القدس الكبرى إلى عاصمة موحدة لإسرائيل ويحتاج إلى أراضي تتراوح بين ٤٠٠ - ٥٠٠ كم<sup>٢</sup>، يعيش عليها ما لا يقل عن ٢٥٠ ألف نسمة من العرب.

وإضافة إلى أراضي ٦٠ قرية عربية مع الانتهاء من هذا المشروع، تكون السلطات الإسرائيلية، قد فرقت الضفة الغربية، جغرافياً، وديمقراطياً، بشرطها إلى شطرين شمالي مركزه نابلس، وجنوبي مركزه الخليل، كخطوة أولى نحو ابتلاعها في مراحل قادمة. وثمة ثماني عشرة مستوطنة تم تنفيذها حتى عام ١٩٨١، في نطاق المرحلة الأولى من مراحل القدس الكبرى وهي<sup>(٢٢)</sup>:

١ - الكانا: أقيمت على أراضي مسحة العربية؛



- ٢ - كندا بارك: أقيم كمتمزة ضخمة عام ١٩٧٦، في منطقة اللطرون جنوبي غرب رام الله، على مساحة ٤٥٠٠ دونماً؛
- ٣ - كفار عتسيوت: أقيمت سنة ١٩٦٧، على طريق الخليل - بيت لحم، وتوسعت على أراضي قرية الخضر؛
- ٤ - ايلون شفوت: مركز إقليمي في بيت لحم، وتم توسيعه على حساب القريتين العريتين «أرطاس» و«بيت أسكاريا»؛
- ٥ - روش تسوريم: أقيمت على أرض مساحتها ٣٥٠٠ دونماً، من أراضي «أرطاس»، وغالين، وبيت أسكاريا، وبيت زكريا؛
- ٦ - ألبيرز: أقيمت على أراضي قرية الخضر جنوبي بيت لحم، على مساحة ٦٢٠ دونماً؛
- ٧ - إفرات: مركز مدني وصناعي، أقيم على أراضي قرية الخضر، ودقماق، ونيس، على مساحة ١٣,٥٠٠ دونماً؛
- ٨ - تكواع: أقيمت على السفح الجنوبي لجبال القدس، على أراضي قرية رافيدة، على مساحة ٥١٥٠ دونماً؛
- ٩ - متسبيه غفعوت: أقيمت شمالي غرب القدس، على مساحة ٨٣٠ دونماً؛
- ١٠ - غفعوت: أقيمت جنوبي رام الله، ويجري العمل لتحويلها إلى مدينة كبيرة؛
- ١١ - الموغ: أقيمت في الشمال الغربي للبحر الميت، على مفترق طرق أريحا - البحر الميت - القدس، على مساحة قدرها ٥٠٠ دونماً؛
- ١٢ - معاليه أودميم (المنطقة الصناعية) منطقة صناعية على بعد ١١ كم شرقي القدس، صودرت مساحة ٧٠ ألف دونم، من أهالي العيزرية، وأبوديس، والعيساوية، والعبودية؛
- ١٣ - معاليه أودميم (أ): أقيمت على هضبة تبعد ٨ كم شرقي القدس، إلى الشرق من أبوديس، وإلى الجنوب من «معاليه أودميم»؛
- ١٤ - معاليه أودميم (ب): أقيمت إلى الشمال الشرقي من القدس، على أراضي عناتا، وحزما، والعيزرية، وأبو ديس؛
- ١٥ - معاليه أودميم (ج): أقيمت بهدف استكمال الطرق حول القدس، من الجهة الشرقية؛
- ١٦ - بيت حورون: أقيمت على أراضي قريتي «بيت عور الفوقا» و«بيتونيا»، على مساحة ١٦٠٠ دونم؛
- ١٧ - هار - غيلو (روش غيلو): أقيمت عام ١٩٦٧، على منطقة جبل الراس، التابعة لقرية بيت جالا، على مساحة ٤٦٠٠ دونم؛

وترافق طرد السكان العرب من أرضهم، إخراج بعض الأحياء العربية، من حدود بلدية القدس، مما أتاح للسلطات الإسرائيلية، التحكم بأي عدد تريد إخراجه من مواطني القدس كذلك منعت السلطات الإسرائيلية، العرب من حامي هوية القدس، والمقيمين في الخارج، لأي سبب كان، من حق العودة، وبهذا الإجراء فقد الآلاف من العرب الفلسطينيين مواطنيتهم وأملهم. بالإضافة إلى التشديد في إطباق الخناق على العرب، من الناحيتين الاقتصادية والسكنية، فلا يكاد يخلو يوم دون أن تصدر السلطات الإسرائيلية أوامر عسكرية لا قانونية، أو أحكاماً غير شرعية، بهدم الأحياء والمنازل العربية. وتشريد أهلها في وطنهم كل هذا لتحقيق التوسع والتمدد الجغرافي، وغلبة العنصر اليهودي على السكان العرب.

وللهدف ذاته، قامت، عام ١٩٨٢، لجنة توسيع مساحة بلدية القدس، بتقديم عدد من الاقتراحات والبدائل لمستقبل القدس، وآلية تهويدها<sup>(٢٣)</sup>.

- ١ - الإبقاء على خط الحدود الحالي لما لوضع القدس من حساسية دولية؛
- ٢ - تعديل طفيف للحدود، بما ينسجم مع تطور المدينة، وشبكة الطرق والحدود بحيث تعالج المشاكل الناجمة عن تقسيم ١٩٦٨؛
- ٣ - توسيع الحدود بشكل كبير، لتضم الضواحي والمستوطنات التي ستصبح في المستقبل أجزاء من القدس؛
- ٤ - تقسيم القدس إلى سبعة مجالس محلية: أ - هي القدس بحدودها الحالية؛
- ب - منطقة يهودا، بما في ذلك «غوش عتسيون»، جنوبي بيت لحم؛
- ج - رام الله والبييرة، حتى طريق ألوف من الشرق؛
- د - مجلس بنيامين، من مشارف حورون (اللاطرون)، حتى حدود القدس الحالية من الشمال الغربي؛
- هـ - مجلس محلي «معاليه أودميم»، سهل الخان الأحمر شرقاً؛
- و - منطقة بيت لحم، مع تعديلات طفيفة؛
- ز - مجلس محلي «مجيلوت» شرق طريق ألون؛

ووفقاً لهذا الاقتراح، فإن المجالس الثلاثة المقترحة، تشكل مع القدس شبكة جغرافية، وسياسية، تضمن المصالح الحيوية للقدس، والمصالح القومية الإسرائيلية، أما باقي المجالس فتشكل منطقة وصل بين «غورايون غرباً»، و«غور الأردن شرقاً». وعلى المدى البعيد، ستحدث في هذه المنطقة أغلبية يهودية.

ميزة هذا الاقتراح، برأي واضعيه، أنه يقي على حدود بلدية القدس، ويربطها بالمناطق



السهلية والأغوار، كما أنه يحافظ على غلبة العنصر اليهودي.

٥ - تقسيم منطقة القدس إلى شبكتين منفردتين:

أ - بعض أجزاء القدس، وأجزاء من الضواحي المجاورة لها؛

ب - تتكون من مجالس محلية، تقوم على أساس التقسيم المعمول به (رام الله - بيت لحم... هكذا).

رغم التباين في هذه الاقتراحات، إلا أن اللجنة المشكلة من إسرائيل كمحي، مدير قسم التخطيط في بلدية القدس، رئيساً، وتضم عدداً من المسؤولين في بلدية القدس، كأعضاء، قد تمكنت من تحديد حدود القدس، وفق ثلاثة معايير:

أ - السيطرة على المناطق المرتفعة وقمم الجبال؛

ب - ضم الأراضي التي تشمل أراض صالحة للتطوير؛

ج - السكان العرب الذين يعيشون في المنطقة التي ضمت لإسرائيل؛

رغم خصوصية القدس، وما تثيره عمليات تهويدها، من صرخات استنكار، وتنديد، إلا أن إسرائيل لم تعبأ يوماً، بنقد مواقفها أو إجراءاتها التي تقوم بها، أو يقوم بها بعض زعمائها بقصد تحقيق مزيد من الانتصارات. ومن هنا كان طبعياً أن تستمر عمليات وخطط القدس اليهودية، ففي مطلع التسعينات، ومع تزايد تدفق اليهود السوفيت، شهدت القدس حركة استيطانية نشطة، الأمر الذي تطلب خططاً جديدة، للتوسع والتهويد. فكان إن اعتبرت القدس منذ ١٩٩٠م، مدينة تطور من الدرجة الأولى، بحيث يمكن معه إقامة المزيد من مشاريع الاستيطان هذا ما أكدته وزير الاستيطان، آنذاك، أرئيل شارون، في نيسان/إبريل ١٩٩٠، بأن «هدفه توطين مليون يهودي في القدس الكبرى، وأنه بدأ بتنفيذ مشروعات إقامة ضواحي جديدة وتوسيع أخرى»<sup>(٢٤)</sup>. وشق طرق جديدة لتصل بين المستوطنات.

وفي السياق ذاته، أفادت نشرة الإحصاء السنوي، التي يصدرها معهد القدس للأبحاث الإسرائيلية، بالتعاون مع بلدية القدس، أنه تم بناء (٤,٣٤٠) وحدة سكنية عام ١٩٩١، و١,٦٧٠ وحدة سكنية عام ١٩٩٢، و١,٣٠٠ وحدة سكنية سنة ١٩٩٣ وحدها<sup>(٢٥)</sup>. بالإضافة إلى عدد من المحلات التجارية والحرفية والصناعية، ناهيك عن شبكة الطرق المركزية، التي تربط القدس بشبكة المواصلات الإسرائيلية.

لم تتوقف مشاريع الاستيطان، أبان حكم «العمل»، إنما غدت أقل ضجيجاً بسبب البطء في التنفيذ، حتى لا تؤثر على سير المفاوضات التي بدأت في ١٩٩٣، بالرغم من أن حزب العمل يريد «القدس الكبرى» الموسعة، ليساوم من هذا الموقع على حل في القدس، وأنه تنازل عن أجزاء

من القدس الكبرى، التي تقع خارج حدود القدس، أساساً، في حين تبقى المدينة بالكامل تحت السيطرة الإسرائيلية، لذا نجد سياسة راين - بيرز الاستيطانية في القدس، تتجه إلى توسيع المستوطنات القديمة، مع الحفاظ على المدينة موحدة وعاصمة أبدية للدولة العبرية<sup>(٢٦)</sup>.

وللسبب ذاته، لم تشهد المدينة أثناء حكم بيرز هجمة استيطانية واسعة النطاق، بقدر ما شهدت تنفيذ مشاريع للاستيطان، باعتبارها مشاريع أمنية، وضرورية، وللتخلص من تبعه هذا الموقف أمام الرأي العام العالمي يقول د. إسرائيل شاحاك: «إننا نرى خداعاً وتحالفاً من نوع آخر.... وخلاصة هذا الخداع، هو اختراع التمييز بين المستوطنات السياسية والمستوطنات الأمنية، والإدعاء بأن سياسة حزب العمل تسمح بإنشاء المستوطنات الأمنية، ولكنها تمنع منعاً باتاً بناء المستوطنات السياسية....»<sup>(٢٧)</sup>.

أما التمييز العقلي بين هذين النوعين من المستوطنات، المسموح به والممنوع، فإنه متروك لسياسة إسرائيل وحدهم ولحاخاماتها، خاصة وأن المستوطنات تبنى بطريقة ادعاءها لدورها، في حالة الحرب أو السلم.

يلخص الكاتب الإسرائيلي جفائي أشد، السياسة الاستيطانية، في هذه المرحلة بوضوح، إذ يقول: «إن من الأفضل الإفادة من مرور الزمن لتعزيز سيطرتها على القدس كاملة، داخلها ومحيطها....»<sup>(٢٨)</sup>.

وفعلًا، فقد قامت حكومة العمل، في أيار/مايو ١٩٩٥، بمصادرة أكثر من ٥٣ هكتار من الأراضي الفلسطينية في القدس، بقصد بناء مجمع سكني يهودي، ومركز للشرطة، لاعتبارها أمنية.

كما قامت في آخر أيامها، بالموافقة على تنفيذ اثني عشرة مشروعاً استيطانياً، بهدف ابتلاع القدس بكاملها، وتكريسها عاصمة أبدية لإسرائيل. وهذه المستوطنات هي<sup>(٢٩)</sup>:

١ - صفعات هتحموت: تقوم على أرض الشيخ جراح، مساحتها ١٦,٥ دونماً، وستضم حديقة توحيد القدس ومسرحان.

٢ - شارع الطوق الشرقي للقدس: يستهدف ربط مستوطنة «جيلو»، جنوب القدس مع مستوطنات شمال شرقي القدس، ومستقبلاً مع تل أبيب، بمساحة قدرها ١,٧٠ دونم؛

٣ - مناطق صناعية في سفات زئيف وعطرون شمال القدس، تحتاج إلى مصادرة ١١٠ دونم، ستضم مناطق مخصصة للبيع، ومصانع تكنولوجيا متطورة؛

٤ - سفات زئيف: غرب القدس، وستضم مشاغل على مساحة ٦٠ دونم، مصادرة من الأراضي العربية؛



- ٥ - عطروت: شمال القدس، مساحتها ٨٠ دونم، وسط المنطقة الصناعية؛
  - ٦ - عطروت (ب): سيقام عليها ١٧ مصنعاً؛
  - ٧ - مطار قلنديا، لتوسيع المطار وتطويره، وربطه بالمناطق الصناعية؛
  - ٨ - مستوطنة «جيلو»: لبناء منتزه على أرض كيرن كيمت الإسرائيلية، بمساحة ٥٠ دونم؛
  - ٩ - توسيع مستوطنة «جعفات همتوس»: بإضافة ٣,٦٠٠ وحدة سكنية للمتدينين اليهود، حتى تصل مساحتها إلى ٩٨٠ دونم، بعد أن كانت ١٧٠ دونم؛
  - ١٠ - بسغات زليف: وتضم ١١٠ وحدة سكنية إسرائيلية؛
  - ١١ - جبل المكبر: يتضمن توسيع المنتزه العام المقام خلف قصر المندوب السامي البريطاني؛
  - ١٢ - المصرة/ باب العامود: تتضمن محطة حافلات، ومركز تجاري، وفنادق من سبعة طوابق على مساحة ١٧ دونم؛
- وتتوي السلطات الإسرائيلية، مصادرة ١٣٠ دونماً من أراضي قرية «النبي صموئيل»، لتحويلها إلى محمية طبيعية.
- مع تولي بنيامين نتنياهو الحكم في ١٨/٦/١٩٩٦، بدأ بتنفيذ برنامج حزبه «الليكود»، القاضي بالاحتفاظ بالقدس الكبرى، الموسعة، اليهودية، ككتلة استيطانية ضخمة، تمرق الوحدة الجغرافية للضفة الغربية، حتى لو اضطره الأمر إلى تحدي المجتمع الدولي.
- وعلى ذلك، فلا خلاف بين العمل والليكود، حول مسألة القدس، على مستوى الممارسات، فما تقوم به حكومة الليكود من استيطان وتهجير وقمع للفلسطينيين في القدس، فعلته وتفعله حكومة العمل، لكن الخلاف يبقى حول الذرائع والحجج.
- تدور خطط الليكود على الدمج التام بين شرق المدينة وغربها، وتحويل الأحياء العربية إلى «غيتوات»، فقيرة ومعزولة، ثم تفتيتها إلى وحدات سكنية صغيرة جداً، بواسطة الطرق والوحدات الاستيطانية. بالرغم من الأثر السلبي لهذه السياسة على مفاوضات السلام، إلا أن نتنياهو يصر على تطبيق شعاره «الامن قبل السلام»، فلا يكاد يمر يوم، إلا ويخرج علينا بخطط قصيرة الأمد، تقضي بتوسيع وتطوير المستوطنات، حول الطرق الالتفافية، من أجل خلق تواصل بينها وبين المستوطنات في الضفة الغربية، وبينها وبين الجانب الآخر من الخط الأخضر.
- قام نتنياهو، في هذا الصدد، برفع الحظر الذي فرضته حكومة العمل السابقة، على بعض المستوطنات. وبدأ العمل بتنفيذ مشروع داخل أسوار القدس القديمة، مكان ما كان يعرف بـ «برج اللقلق»، وتضمن حملة هدم واسعة طالت بيتاً للأيتام ومنازل فلسطينيين، بذريعة أنها بنيت بدون ترخيص، رغم معرفته باستحالة حصول الفلسطينيين على رخص بناء.

- كما قامت السلطات الإسرائيلية بتوطين ١٥٠٠ مستوطن يهودي، في مستوطنات كانت حكومة بيريز حظرت إقامتها.
- وتم في هذا الصدد توسيع بعض المستوطنات القديمة، بذريعة تغطية الزيادة الطبيعية في عدد سكانها.
- ونقلت صحيفة معاريف عن نتنياهو، في عددها ٤/٨/١٩٩٦، قوله: «إن شق الطرق الالتفافية هو أفضل ما ورد في أوصلو، كونها تحد - من وجهة نظره - من المعالم الجديدة لشكل الحل النهائي، والذي يعني تقاسم الأراضي التي لم يتم بناء مستوطنات فيها، بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي.
- في هذا السياق، جاء قبول نتنياهو ببناء ٣٠٠ مستوطنة متقلة لردع أية محاولات فلسطينية، مطالبة بتغيير واقع الاستيطان. ونتيجة لهذا التوزيع، يبدو من الصعب بمكان التركيز على الوحدة الجغرافية لمناطق الحكم الذاتي، أو على ولايتها الجغرافية أيضاً، فما يحدث هو عبارة عن كائنات تفصل بينها مستوطنات يهودية.
- وفي سياق الاستفادة من الزمن، في فرض سياسة الأمر الواقع، قامت الحكومة الإسرائيلية، بتنفيذ مشروع «شارون ٢٦ بوابة حول القدس»، الذي انجز بعض منه في عهد حكومتي العمل والليكود، السابقتين. وينص المشروع على:
- ١ - الجزء الأول: يتضمن بناء ٥٠٠ وحدة سكنية، ويحمل هذا الجزء أرقام البوابات ١٥ - ١٦ - ١٧، تقوم أسفل بيت العففي، حتى مدرسة المأمونية الجديدة.
  - ٢ - الجزء الثاني: يتضمن بناء ٩٠٠ وحدة سكنية، على أن تقام بين وادي الجوز والمنطقة الصناعية، ويحمل هذا الجزء أرقام البوابات ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤.
  - ٣ - الجزء الثالث: يتضمن إقامة ٤٠٠ وحدة سكنية، عند تقاطع طريق «رامات أشكول»، ووادي الجوز ورام الله، ويحمل أرقام البوابات ١٠ - ٩ - ٨ - ٧ - ٦ - ٥.
  - ٤ - الجزء الرابع: يتضمن ٥٠٠ وحدة سكنية، ويحمل أرقام البوابات ١ - ٢ - ٣ - ٤.
- يمثل هذا المشروع، أكبر حركة استيطانية في فلسطين، منذ عام ١٩٤٨، لذا أطلق عليه البعض خطة «السرطان الإسرائيلية»، ويلاحظ أن الخطة تقوم على مبدأ «الأحزمة والبؤر»، حيث تطوق المستوطنات التجمعات العربية، ثم تندفع البؤر الاستيطانية إلى داخل هذه التجمعات. باستكمال هذا المشروع تكون السلطات الإسرائيلية، قد نجحت في تحقيق «القدس الكبرى».
- وضمن الخطة ذاتها، قامت حكومة نتنياهو، بمصادرة ١٨٥٠ دونماً، من الأراضي الواقعة



على جبل أبو غنيم، التابعة لأهالي بيت ساحور، وقرية أم الطوبا، بقصد إنشاء مدينة تتسع إلى ٦٠ ألف مستوطن، وتكون بمثابة عازل لمناطق شقعات، وأبو ديس، وصور باهر، وغيرها<sup>(٣٠)</sup>. إن السعي الحثيث لاستكمال استيطان الضفة الغربية، وخلق واقع جغرافي وبشري جديد، يحول دون إقامة دولة فلسطينية. ويسرع في تهويد القدس ومحيطها، جغرافياً وبشرياً، بطريقة تجعل طرح وضع القدس، في المرحلة النهائية من مفاوضات السلام، أمراً شكلياً، لا معنى له على أرض الواقع، لأن القدس، حينها تكون قد تهودت تهويداً كاملاً.

ولأن القدس ليست مجرد مدينة، والصراع عليها ليس مجرد صراع على الأرض، فقط، فهذه المدينة، الاستراتيجية القلقة، المقدسة لدى الديانات الثلاث، تحمل من التاريخ، ومن المتناقضات، والصراعات المزدوجة، والحقوق المتداخلة، ما يجعلها بحق، كل الصراع. وإن كانت جزءاً من الأرض التي يدار عليها الصراع.

### الهوامش:

- ١ - عارف باشا العارف، تاريخ القدس، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٤، ص ١٨٥.
- ٢ - المصدر السابق، ص ١٨٧.
- ٣ - المصدر نفسه، ص ١٨٨.
- ٤ - المصدر نفسه، ص ١٩٨٩.
- ٥ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- ٦ - محمود العائدي، قدسنا، معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية القاهرة، ١٩٧٢، ص ٤٩.
- ٧ - المصدر السابق، ص ٢٤.
- ٨ - عبد الرحمن أبو عرفة، القدس تشكيل جديد للمدينة، عمان منشورات دار الكرمل، ١٩٨٦، ص ٢١.
- ٩ - المصدر السابق، ٢٣.
- ١٠ - عارف العارف، الفصل في تاريخ القدس، مكتبة القدس ١٩٦١، ص ٦، أورده أبو عرفة، المصدر السابق، ص ٢٤.
- ١١ - نصر الشمالي، ملاحظات حول تاريخ المسألة اليهودية، دمشق، الخدمات الطباعة، ١٩٨٥، ط ١، ص ١٦.
- ١٢ - سمير جريس، القدس في المخططات الصهيونية/ الاحتلال - التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ط ١، ص ١٦.
- ١٣ - العارف، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠.
- ١٤ - فخري ليب (محرراً) دفاعاً عن القدس، القاهرة، مطبوعات التضامن، ١٩٩٥، أنظر فؤاد سعد، القدس قبل الاجتياح العسكري الإسرائيلي، في ٥/ ٦/ ١٩٦٧، ص ١٣٦ - ١٣٧.
- ١٥ - المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربي المحتلة، (ندوة) تونس، جامعة الدول العربية، ١٩٨٥، (انظر: مهدي

- عبد الهادي، القدس: مفاهيم إسرائيل وسياساتها ص ٢٠).
- ١٦ - مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.
- ١٧ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- ١٨ - موطي خولان، القدس في نظر الصهيونية السياسية (١٩٣٧ - ١٩٤٩)، ترجمة جواد سليمان الحميدي، رام الله - وزارة الإعلام الفلسطينية، ص ١١٥.
- ١٩ - جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥. نقلاً عن دافار، ٩/ ٦/ ١٩٦٧.
- ٢٠ - الوقائع الإسرائيلية، العدد ١٤٤٣، تاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٦٨، بالمبرية.
- ٢١ - جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١ - ١٤٢.
- ٢٢ - المصدر نفسه، ص ١٤٣ - ١٤٦.
- ٢٣ - الاستيطان الصهيوني في القدس، صامد الاقتصادي، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وأذار/ مارس، ١٩٩٧، ص ٨٨ - ١٠٧.
- ٢٤ - السياسة، (الكويت) ٧/ ٥/ ١٩٩٠.
- ٢٥ - الشعب، (القاهرة) ١/ ١٠/ ١٩٩٦.
- ٢٦ - مخطط الاستيطان، مشروع بوابات شارون حول القدس، الاتحاد الآسيوي، (أبو ظبي) ٢٥/ ٧/ ١٩٩٦.
- ٢٧ - البيان، ٩/ ٨/ ١٩٩٦.
- ٢٨ - حجاجي أبشد، جبل الهيكل في أيدنا، دافار، ١٥/ ١/ ١٩٩٦، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت) السنة الثالثة عشرة، العدد ٢، شباط/ فبراير.
- ٢٩ - صامد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩ - ١٠٠.
- ٣٠ - الأهالي، (القاهرة)، ٩/ ١٠/ ١٩٩٦.



## أنفاق القدس: موقعها في التاريخ والحفريات الصهيونية

بيسان جهماد عدوان

كانت العقبات التي أقامها الصهاينة في وجه الطموحات الوطنية الفلسطينية، لم تكفهم، فنزلوا تحت الأرض، مرتين ليعزوا هذه العقبات، حيث عمدوا، في المرة الأولى، إلى سرقة مخزون مياه الضفة والقطاع، في وضع النهار. ويدّون أنهم استمروا اللعبة، وأرادوا أن يتوسعوا في نشاطهم التخريبي تحت الأرض، فكان لجوؤهم، في المرة الثانية، إلى «نفق البراق»، في القدس، الذي فجر افتتاحه هيئة شعبية، استمرت ثلاثة أيام متصلة (٢٥ - ٢٧ / ٩ / ١٩٩٦).

لم تكن الهجرة اليهودية، فقط، أول الممارسات من جانب اليهود، لتهود القدس، وليست الأخيرة؛ حيث صاحب تلك السياسة اغتصاب السيادة والحكم وطرد السكان الفلسطينيين، ومصادرة ممتلكاتهم، وأسر الأهلالي، واستعمار المدينة والمناطق المحيطة بها؛ بإنشاء مستوطنات (مستعمرات)، وإنهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأهلالي، وطمس اسم فلسطين، وتاريخها، وحضاراتها، وتدمير الأماكن المقدسة، فضلاً عن الحفريات الأثرية؛ ومنها الأنفاق البيوسية، وبالأخص «نفق البراق»، الذي أطلق عليه من الجانب الإسرائيلي «نفق حشمونائيم»، في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦م.

يعتبر موضوع الأنفاق من المواضيع الشائكة، في المدينة المقدسة، إذ أنه يشكل خطراً على بنية المسجد الأقصى، ضمن بقية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

لم يقتصر حفر الأنفاق على هذا التاريخ، حيث تسبب فيه هذا النفق في تفجير هيئة شعبية،

أنفاق القدس -

في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، لكنه كان، قبل ذلك التاريخ بعشرين عاماً، ضمن الحفريات الأثرية في القدس.

وإذا كانت الغاية المعلنة لفتح النفق تحت المسجد الأقصى؛ ربط المسجد الشريف بحائط البراق (حائط المبكى، عند اليهود)، فإن الحكومة الإسرائيلية تتصرف بما ليس ملكاً لها، على الإطلاق.

تاريخياً، ليست هذه المرة الأولى التي يحاول فيها اليهود إحداث مثل هذه التغييرات في محيط المسجد الأقصى، وفي كل مرة كانت محاولات اليهود، تلقى مقاومة دامية من قبل الفلسطينيين، فتعود الأمور إلى نصابها.

ولكن مجرد العودة إلى تكرار المحاولة، في فترات تاريخية متلاحقة، يعني أن هذا التصرف ينبع من ثقافة راسخة لدى اليهود، ظاهرها ديني، وجوهرها سياسي، لحركة صهيونية استمرت الاغتصاب، علماً بأن المسعى الإسرائيلي، يندرج ضمن باب التصرف بأموال الغير، بما يوقع حكومة إسرائيل تحت طائلة «القانون الدولي» بيد أن الأمر يتطلب أن نعود إلى المنابع والأصول.

### جغرافية القدس:

تشكل قدس القرن العشرين مدينة قديمة، ومدينتين جديدتين؛ المدينة القديمة، سليله عصور تاريخية وتحفظ بالكثير من معالمها، وفوق كل ذلك، فهي محاطة بأسوار أقامها سليمان القانوني، في العهد العثماني (١٥٣٥م) وقد قسمت المدينتان الجديدتان، بعد المعارك التي دارت رحاها في نهاية الانتداب البريطاني (١٩٤٨).

احتلت إسرائيل، بعد ذلك، جزءاً كبيراً من المدينة، يشمل المدينة الجديدة، التي اتسعت في عهد الانتداب، وطوت في جنباتها، أسوار المدينة القديمة، من الناحية الغربية، وامتدت المدينة العربية إلى الشمال من الأسوار الشمالية، وما تزال المدينة القديمة، التي تشكل نواة القدس، مدة ألفي عام؛ وليس من شك في أن المدينة كانت قائمة، قبل ألفي سنة بكثير<sup>(١)</sup>.

تتميز أورشاليم\* بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، فالطبيعة منحتها أقوى التحصينات،

\* يعود اسم أورشاليم إلى عهد الهيوسين، الذي يقدر بأكثر من ٣٠٠٠ سنة ق.م. وهذه التسمية نسبة إلى الآلهة شالم، إله الهيوسين.



لحماية نفسها من الغزو<sup>(٢)</sup>.

تقع المدينة على خط عرض ٥٢° و ٣١° شمالاً، وعلى خط طول ١٣°، ٣٥° شرقي جريش، وقد أقيمت على أربعة جبال:

- ١ - جبل موريا، القائم عليه المسجد الأقصى، ومسجد الصخرة؛
- ٢ - جبل اكران، حيث توجد كنيسة القيامة؛
- ٣ - جبل صهيون، ويشكل الجزء الجنوبي الغربي من جبال بيت المقدس الأربعة؛
- ٤ - وجبل يزيئا، ويقع بالقرب من باب الساهرة، كما تحاط المدينة بعدة جبال أخرى. وتقع، أيضاً، على أرض مرتفعة محاطة من جميع أطرافها، بأودية عميقة، تحدها من الشرق وادي قدرون، ومن الغرب وادي هنوم، ويبدأ الواديان من الطرف الشمالي الغربي من المدينة، ويلتقيان في جنوبها، وبذلك يحيطانها، من أطرافها الثلاثة: الشرق، الغرب، الجنوب، دون الشمال.

هناك واد ثالث، يخترق أرض المدينة ويبدأ شمالاً، قرب باب دمشق الحالي، وينحدر جنوباً إلى وادي قدرون، عند البركة الحمراء، والوادي الرابع يتدفق من جهة الغرب، قرب باب يافا الحالي، فيسير شرقاً في اتجاه شارع داوود حالياً<sup>(٤)</sup>.

تقع مدينة القدس على مرتفع الضهور «أوفل» الذي يتعد نحو ٢٠٠ متر جنوب سور الحرم الحالي. وعلى ذلك، فإن القدس محصنة، طبيعياً، منذ أيام البيوسيين؛ حيث تحيط بها الأودية من سائر جهاتها، إلا لجهة الشمالية، وهذه يمكن الدفاع عنها، بسهولة، فموقع المدينة استراتيجي دفاعي، بعيد إلى الغرب، قليلاً، عن الطريق الرئيسية التي تصل فلسطين بمصر، والطريق التجاري القديم.

### تاريخ المدينة:

لقد أصبحت فلسطين من أهم مناطق عالم ما قبل التاريخ الإنساني الأول، وأشير إلى ثلاثة مواقع مشهورة، لأبوت مدى أهمية فلسطين من العصور التاريخية الأولى؛ فقد عُرف، أخيراً، أن لوائي الأردن الشمالي، أهمية فريدة، بالنسبة لتاريخ الإنسان الأول؛ فقد اكتشف قرب طبرية، بقايا إنسان، من عصر ما قبل العصر الجليدي الأول، وهو عصر الزنجاتي، الذي كشفت آثاره في شرقي أفريقيا.

والآن، توافرت لنا مثل هذه البقايا، في وادي الأردن الشمالي، في فلسطين، في قرى الصيادين، في بيوت عنان (شمال طبرية)، مبنية من الحجارة، تحتوي على آثار بشرية، من تاريخ

سحيق في القدم. كما أظهرت حفريات عين جارد، في سفوح الكرمل، وفي جنوب عتليت، حضارة ٣ عشرة آلاف سنة ق.م، وربما تعاصر تلك الحفريات التي عثرت عليها كاثلين كينيون، في أريحا. وكذلك، ديانا كبركرايد، في البيضاء، بجوار البتراء<sup>(٥)</sup>.

وقد ظهر الإنسان العاقل وتطور في فلسطين، أولاً، أو في الجزيرة العربية، وأيضاً، وظهر في أماكن مختلفة من العالم، وقد وقعت فترة هذا التطور، خلال العصور الحجرية والمعدنية، وكان التطور جسمانياً، ثم ازداد بازدياد قوة التفكير.

لقد عرف الإنسان الذي عاش في فلسطين، في العصر الحجري القديم الذي يبدأ من ٥٠٠,٠٠٠ سنة ق.م، وينتهي ١٠,٠٠٠ ق.م؛ بـ «إنسان فلسطين، وإنسان الكرمل»، أما من عاش في العصر البرونزي، الذي يرجع إلى ٤٥٠٠ سنة ق.م، حتى ٣٥٠٠ ق.م؛ فهو «الإنسان العربي أو السامي»، كما تدعو المصادر الأجنبية\*.

ومنذ فجر التاريخ نشأت الحضارات أو أشباه الحضارات في فلسطين، وقامت حول القدس، وقد عثر على جماجم بشرية، وهياكل عظمية، في الكرمل، والجليل؛ تعود إلى العصر الحجري وكانت هذه الهياكل فرعاً من الإنسان النيندرتالي، أو ما قبله بقليل، ويعتقد عالم الآثار هنري فيليد، بأن فلسطين، وما حولها هي المهد الأول للإنسان العاقل<sup>(٦)</sup>.

ثم ظهرت الحضارة، بمعناها الواسع، أيضاً، بالقرب من مدينة القدس. ومن أمثلة تلك الحضارات النطوفية، والفلسولية، ثم الحضارة الكنعانية البيوسية. وعلى هذا تكون قد توافرت مقومات الحضارة، في ذلك المكان حتى تنهض أشباه الحضارات والحضارات فيه، في هذا الزمن القديم، وهذا يعني أنهم قد استطاعوا التغلب على الصعاب ومقاومتها، التي تعرقل قيام أي مجتمع مدني متحضر؛ واستطاعوا أن يطووعوا بيئتهم لخدمة حضاراتهم القديمة. وعلى سبيل المثال، فإن الحضارة النطوفية التي ظهرت في نهاية العصر الجليدي، أي من حوالي ١٠,٠٠٠ سنة ق.م. إلى ٦,٠٠٠ سنة ق.م، اكتشفت آثارها في وادي نطوف\*\*، بجوار القدس، ولم تقتصر على هذا الوادي، بل كانت تنتشر في أمكنة عديدة من فلسطين<sup>(٧)</sup>. وقد دلت تلك الآثار على أن الإنسان كان يعيش، في باديء الأمر، على الصيد، ثم تقدم خطوة، فذبح الحيوانات، وعنى بالزراعة، فزرع القمح، والكرمة. ويرغم ما صاحب هذا المكان - كما أوضحنا في جغرافية القدس - من عراقيل، أهمها قلة مصادر المياه الدائمة - كما سنبين - العامل الرئيس في عملية

\* للمزيد يمكن الرجوع إلى فليب حتى تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين.  
\*\* وادي نطوف هو وادي غريطون، على بعد ٨ أميال إلى الجنوب الشرقي من بيت لحم.



الزراعة، فهذا دليل على استخدام العيون، وحفر الآبار، وكذلك الأنفاق التي اعتبرت خزانات للمياه، وخاصة مياه الأمطار، في وقت السلم والحرب في تلك العصور.

وهناك حضارة الغشول، التي نشأت ما بين ٦,٠٠٠ ق.م. و ٣,٠٠٠ سنة ق.م. في تليلات الغشول، الواقعة على أحد عشر كم. إلى الشرق الشمالي من البحر الميت؛ وهي حضارة ذات مجتمع زراعي، امتدت في وادي غزة؛ تل أبو مطير؛ مغارة وادي الكرمل؛ مرج بن عامر؛ الحضرية مما يدل على أن سكان فلسطين، في تلك العصور، أخذوا بأسباب التحضر والرقي\*. إن الكنعانيين هم من أهم الشعوب التي نشأت، وعاشت في هذه المنطقة القديمة، وهم يكوّنون سكان فلسطين؛ ومنطقة الساحل الفينيقي، والأجزاء الشمالية الساحلية، أي أنهم يكوّنون القطاع السوري - الفلسطيني - من الهلال الخصيب، المحصور بين البحر المتوسط والصحراء، في العصر النحاسي - البرونزي، أي في نهاية الألف الثالثة ق.م. وقد جاءوا مع الهجرات السامية الكبرى<sup>(٨)</sup>، من الجزيرة العربية ويعتبر الكنعانيون، الهجرة الثانية، من الجزيرة العربية إلى بلاد الشام، وعلى وجه الخصوص فلسطين، بعد العموريين والأموريين، التي كانت في نهاية الألف الرابع ق.م.، وخرجت من الكنعانية عدة بطون، منها البيوسية.

إن البيوسيين أول من سكن مدينة القدس، ويدعو أن اسمهم مشتق من جددهم الأكبر، يوس، وقد أطلق على المدينة، التي تقع على مرتفعات أوفل، وهي مدينة القدس، والقدس التاريخية غير القدس القديمة، التي تقع ضمن الأسوار العالية وكانت مملكة، كسائر الممالك الكنعانية، يتعاقب عليها الملوك والحكام، ومنهم أدوني صادق، وملكي صادق، وسالم البيوسي. فالبيوسيون أسسوها، منذ أكثر من ٤,٠٠٠ سنة ق.م.، وترجع بعض المصادر التاريخية تأسيسها إلى حوالي ٦٠٠٠ سنة ق.م. وعلق الأستاذ وتون طوماس على قدم المدينة، فيقول: «إن استيطان موقع القدس، في الألف الثالث ق.م.، على أقل تقدير، يضيف على آثار المدينة حرمة زائدة، إذ أنها لذلك تعتبر قديمة، وحتى عندما مر بها إبراهيم الخليل، فزار ملكي صادق، ملكها وكاهنها الأعلى، يومئذ، فدعا لإبراهيم، وباركه، وعظمه، فأعطاه إبراهيم الجزية، وهي القش عن كل ما يملك\*\* وقد وجدت آثار تدل على أن موقع المدينة كان مسكوناً في الألف الرابع ق.م.، أي قبل نيف وألف سنة، قبل مجيء الإسرائيليين إليها للمرة الأولى.

\* للمزيد يمكن الرجوع إلى كتاب:

Albright, w. f. The Archeology of Palestine

\*\* سفر التكوين، الأصحاح الرابع عشر، ١٨ - ٢٠.

بنى البيوسيون أول حصن لهم في تل أوفل، بمساحة سبعين دونماً\*، وأخذت المساحة تتسع عند اللزوم، بسبب كثرة السكان، وذلك ببناء سلاسل، يملأ خلفها بالصخور والأثربة؛ لتوفير مساحة جديدة، حتى امتدت الأبنية، إلى ما يقارب العين، وهذه هي المدينة التي فتحها داوود، حوالي ١٠٠٠ ق.م.

منذ أيام سليمان ومن بعده، إلى أيام المكابيين (١٦٧ ق.م.)، أخذت بعض الأبنية تقام على السفح، في غربي وادي تريبون، إلى أن اتصلت بته صهيون، حيث تقوم القلعة، حالياً، ومقام النبي داوود<sup>(٩)</sup>. وبعض الأبنية التي أضيفت إلى القدس، منذ أيام سليمان وما بعده، لم تعتبر ذات شأن معماري، أو حضاري، إلا أنها قد اتخذت للسكن، ولم تكن على غرار مساكن البيوسيين، أصحاب الحضارة القديمة في البلاد.

لم تتطور المدينة، تطوراً ملحوظاً، منذ أيام داوود، حتى الذين خلفوه، ولم يزد على الأبنية الموجودة في القدس، وما صاحب ذلك من ترميمات الاخرها\*\*، ثم الإغريق، الذين بنوا مستعمرات جديدة حول المدينة، وعندما خلفهم الرومان، واعتنقوا المسيحية، بنوا الكنائس، ودور العبادة، ولكنهم لم يغيروا معالم المدينة، حتى الفتح الإسلامي، الذي احترم قدسية المكان، وكذلك أمكنة العبادة لمختلف الأديان، ومعنى هذا أن مملكة داوود، التي لم تدم إلا خمس وسبعين عاماً، وكذلك، مملكة سليمان، وجميع قضاة إسرائيل، الذين خلفوهما لم يستطيعوا مضاهاة الحضارة الكنعانية، وبالأخص البيوسية، في الشكل العمراني، على الأقل، في المدينة المقدسة، لذلك لم يتقدموا خطوة نحو تخطيط المدينة، لعدم تمكنهم من امتلاك مقومات الحضارة؛ حتى الذين عادوا من السبي البابلي، لم يزدوا أو يغيروا من معالمها، لأنها لم تحتاج إلى إعادة تخطيط عمراني لها. وحتى الآن، لا تحتاج إلى إعادة تخطيط، ولكنها تحتاج - من وجهة نظر صهيونية - لإعادة تهريد.

### تحويل القدس من مدينة عربية إلى مدينة يهودية:

يمكن تلخيص المفاهيم الإسرائيلية والسياسات والممارسات التي تقوم في القدس في قضية أساسية واحدة، ألا وهي تهويد المدينة المقدسة، وأسر شعبها، وتهويد أرضها، ثقافتها، وتاريخها،

\* الدوم، وحدة قياس، حوالي ألف متر مربع.

\*\* الاخرها - بعد السبي البابلي - عاد إلى فلسطين وقام بتصلحات دينية في الدين اليهودي وهو ملك

يهوداً من ٧١٥ - ٦٨٦ ق.م.



بما يناقش أكثر من ١٨٠٠ عاماً من التاريخ، وفرض أمر واقع جديد<sup>(١٠)</sup>، وتقوم سياسة إسرائيل في هذا المجال على عدة محاور، تهدف إلى:

- ١ - محو الملامح والصفات والخصائص العربية والإسلامية للمدينة؛
- ٢ - خلخلة الكثافة السكانية العربية، وعزلها عن محيطها العربي؛
- ٣ - تكثيف الوجود اليهودي، بحيث تصبح لهم الأغلبية المطلقة.

ولتنفيذ ذلك، قامت سلطات الاحتلال بعدة خطوات وإجراءات لتهود المدينة، منها ما هو استراتيجي، لتغيير طابعها؛ فقد رأت المتخصصة الإسرائيلية في مجال تخطيط المدن، سارة كامفكر «بأن الانجاز الذي حققته إسرائيل في القدس هو من أعظم التغييرات الديمغرافية في تاريخ العالم»؛ ومنه ما هو ديني عقائدي، وقد عملت إسرائيل في اتجاهين متوازيين، يكمل كل منهما الآخر؛ الاتجاه الأول الرسمي، ويتمثل في الحفريات حول المسجد الأقصى، تلك الحفريات التي بدأت منذ وقت مبكر من الاحتلال، ولا تزال؛ والاتجاه الثاني غير رسمي، وأخذ شكلاً متناهماً، منذ الاحتلال وحتى الآن، ألا وهو الجماعات الدينية المتطرفة، التي يتزايد معها تأثيرها على مواقع اتخاذ القرار في إسرائيل، ويتجسد هذا التأثير، بالمثال الواضح لمدينة الخليل، حيث تعثرت مفاوضات الحل مرحلي، حسب «اتفاقية أوسلو»، بسبب رفض ٤٠٠ مستوطن إسرائيلي ترك مواقعهم وسط المدينة التي يسكنها ١٢٠ ألف مواطن فلسطيني وان اتخذت بعض الوسائل الفعالة لحل تلك المشكلة، ولكنه ليس حلاً نهائياً. فما بال قضية القدس في اتفاقية السلام لعل ذلك يوضح صعوبة المأزق الذي ينتظر مدينة القدس<sup>(١١)</sup>.

#### مصادر المياه في القدس:

صخر القدس الأعلى كلسي رملي، فيه بعض الصوان، الأمر الملاحظ، الآن، في صخور بناء الروضة، وفي محاجر سليمان. وفي أسفل تل أوغل حجر مكسي أبيض، سهل النحت، صالح للبناء، لأنه يقسو، عندما يتعرض للهواء. وهذا ما سهّل على أهالي المنطقة حفر الآبار، والحياض العظيمة، والأنفاق الكبيرة، وكان لها شأن عظيم في تاريخ المدينة<sup>(١٢)</sup>. ففي منطقة القدس لا توجد أنهار، حيث يحرم الماء؛ وسكان القدس والقرى المحيطة بها يعيشون على جمع مياه الأمطار؛ وفصلها المطر يتسم بظاهرة عدم الانتظام، لكونها أمطار اعصارية، يتوقف كمتها، بين سنة وأخرى، على عدد المنخفضات الجوية وعمقها.

فالقدس شحيحة المياه، لقلة العيون، ويظن بأن عين العذراء هي عين صبيحون القديمة، التي كانت متقطعة دورية، تجري مياهها من ممر طبيعي في الصخر، يفيض بحسب سقوط الأمطار.

وقد حفر اليهوديون نفقاً في صخور أوغل، تجري فيه المياه من العين لتصب في بركة سلوان. وتعتبر عين العذراء، أو على وجه الخصوص نبع صبيحون، الذي يقع أسفل الحائط الشرقي، المورد الرئيسي للمياه بعض الأمطار، وكذلك عين روجل، وكانت تلك العين تسمى، قديماً، نبع صبيحون، كما ورد ذكرها في التوراة\*، ولا تزال هذه العين تمون القدس بالماء.

تعرض مدينة القدس للجفاف، طوال فترة تتراوح ما بين ٨ - ٩ شهور في السنة؛ وهذا ما جعل سكانها الأوائل يفكرون بطرق عديدة لتخزين المياه، بقصد استخدامها في أشهر الجفاف، وكذلك للتغلب على تلك الصعاب. واهتدى مؤسسو مدينة القدس إلى أفضل طريقة لحفظ المياه؛ وهي تجميع مياه الأمطار، عن طريق هز الأنفاق والآبار، وشق الأقبية للشرب؛ وهي أمور قديمة جداً، وقد اختار أهل المدينة اليهودية، ومن بعدهم، أن يكون تجميع المياه بين ينبوعين مائتين صغيرين هما قناة الميوبة، وعين روجل (أم الدرج)، كما اتبعوا أسلوبين في التجميع، أحدهما في البرك الطبيعية المكشوفة، بهدف سقاية الأغنام، وري البساتين الزراعية، والآخر يتمثل في بناء هذه القنوات على شكلين، أحدهما حجر المياه إلى مناطق تجمعها في الآبار، والأخرى جرى الإعتناء بها هندسياً، لتصل بين آبار التجميع، لذلك حفر الآبار في بطون الجبال وسفوحها العليا، بشكل يتفق وينسجم مع التدرج الطبوغرافي، لانهذار أوديتها الجبلية\*\*، وجعلوا منطقة تجمعها المركزي في أوغل هذه الجبال ارتفاعاً، وهو جبل أوغل (الرؤبة، حالياً)، وقد حفر هذه الآبار بشكل يسمح لفائضها أن يسيل، ليرفد ويغذي الآبار التي دونها في مستوى الارتفاع، وفقاً لتوازي المياه في الأواني المستطرفة<sup>(١٣)</sup>.

لقد حفر اليهوديون أنفاقاً إلى المدينة للأغراض السابقة، وكذلك ليتمكنوا من الاستقاء في حالات الحصار، وغدت تلك الأنفاق ذات طابع هندسي رائع وقد ذكرت بعض الأنفاق في التوراة، وبالأخص ذلك النفق الذي حفره اليهوديون في صخور أوغل، وسمي بالقناة والظاهر أن الملك داوود اكتشف مدخله السري من خارج السور، فأدخل رجاله فيه، حتى وصلوا إلى متناه في داخل السور، ومنه صعدوا إلى الحصن اليوسبي، وباغتهم، واحتلوه، دون قتال، على الأرجح<sup>(١٤)</sup>.

ولم تقتصر الأنفاق أو الآبار وغيرها من الأعمال على اليهوديين، أو في مدينة أورشليم. ولكننا نجد لها في مدن كنعانية أخرى، إذ حفرها الكنعانيون في مدن جبعون، أبلغام، ومجدو.

\* ٢ أخ ٣٣: ١٤، مل ١: ٣٣، ٣٨.

\*\* انظر جغرافية القدس.



## تاريخ الأنفاق:

اشتهر الكنعانيون بما ابتكروه من وسائل الدفاع عن مدنها، وكرسوا طاقاتهم وجمهورهم في سبيل اتقان الأساليب الحربية، التي لازمتهم طيلة حياتهم، بسبب النزاعات، والخصومات المستمرة بين دويلات المدن الكنعانية، المنتشرة في أرجاء البلاد. كذلك بسبب الغزوات التي كان يشنها الفاتحون من خارج البلاد؛ ومن تلك الوسائل التي برعوا فيها، إنشاء القلاع، وما يرافقها من تحصينات دفاعية، ولحاجتهم إلى الماء، في فترات الحصار، قاموا بأعمال هندسية ضخمة لإيصال الماء إلى داخل القلاع. ومن بقايا هذه المشاريع، التي لا تزال ماثلة للعيان، النفق الطويل، الذي حفره في بلدة جاذر، الكنعانية\*، للوصول إلى ينبوع الماء الذي يقع تحت سطح الأرض، بعمق مائة قدم، وينزل إلى هذا الينبع، باجتناز مدرج مكون من ٨٠ درج، ويبلغ طول هذا النفق ٢١٩ قدماً، ويرى الآثاريون بأن الكنعانيين كانوا قد اتخذوا هذا الموقع كحصن منيع، يرجع بناؤه إلى حوالي ٣٠٠٠ سنة ق.م، فحفروا هذا النفق لثمين الحصن بالمياه<sup>(١٥)</sup> وقد أقام الكنعانيون مشروعاً آخر من هذا القبيل، في أورشليم، وذلك لإيصال الماء إلى الحصن، الذي كان قد شيده اليوسيون. أهل أورشليم الأصليون، الذين استقروا بها، منذ أوئل الألف الثالثة ق.م، على أقل تقدير، على الهضبة الشرقية من مدينة القدس الحالية<sup>(١٦)</sup>.

عرف حصن يوس بـ حصن صهيون، أيضاً، كما كان يعرف الجبل الذي أقيم عليه الحصن بالأكمة، أو أوغل، وأحياناً بجبل صهيون\*\*\*. ولثمين هذا الحصن بالمياه، حفر اليوسيون نفقاً داخل الجبل، وسحبوا المياه فيه، من عين ماء غزيرة، تقع شرقي الحصن، على حافة وادي القدر (وادي ستي مريم)، إلى الحصن، ويمتد هذا النفق مسافة ١٧ ياردة، إلى الغرب بين العين والحصن، وقد نقر الحجر، وصنع شبه خزان، في نهاية النفق، ومنه حفر منفذ من الحجر، بحجم ٤X٦ أقدام، يصعد إلى سطح الهضبة، داخل الحصن، بعمق تسع ياردات، وكان الماء يستقي من سطح الحصن، بالسطل، والجبل من البئر، التي فيها الخزان<sup>(١٧)</sup>.

بنى اليوسيون أول حصن لهم في تل أوغل، بمساحة سبعين دونماً وأخذت المساحة تتسع،

\* تقع على بعد حوالي ٣٥ كم. إلى الشمال الغربي من أورشليم.

\*\*\* الرجوع إلى أسفار التوراة ٢ مل م: ١٢٤ ٢ أخ ٢٧: ٣، ٣٣: ١١٤ أسفها ٣٢: ١٤.

كلما اقتضى الأمر، حتى امتدت الأبنية إلى ما يقارب عين صبحون، كما ذكرنا سابقاً، بل لم يقتصر حفر القنوات المائية في عهد اليوسيين، على قناة النفق، المكتشفة منذ عام ١٨٦٧ م، بل أوجد اليوسيون شبكة منظمة من القنوات، في مدينة القدس اليوسية، والأودية الواقعة خارجها، والمؤدية إليها؛ ومنها القناة المفتحة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ م، على طول امتداد سور حائط المسجد الأقصى الغربي، والتي يبلغ طولها ٤٢١ متراً، وسميت نفق الحشمونائيم؛ وفي هذه التسمية تجاوز للحقيقة التاريخية. لأن القناة، في عهد اليوسيين، كانت تدعى قناة «بيدر سالم» ثم - اختصاراً - لقبت بقناة البيدر\*.

إلى ذلك فإن هناك قناة ثانية، تسمى «قناة المبلوبة»، وتبدأ من نقطة تقع بجوار باب العمود، وهي النقطة التي تم توسيع الحفر فيها، للحصول على الحجارة، من أجل بناء سور القدس الشمالي، وترميمه، في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، حيث عمل الحفارون، منذ عام ١٥٣٦ حتى ١٥٤٢، في اقتلاع الحجارة منها، حتى وصلهم لمسافة ١٧٠ متراً، حيث يبدأ وجود قناة نفقية، تخترق أسفل حي المبلوبة، حتى اتصالها بقناة البيدر، قرب باب القوائم. ثمة قناة ثالثة، من جهة باب القوائم، تواجه قناة فرعية، تمتد في مساحة الأقصى السفلية، لتصل إلى سبيل قايتباي، الموجودة قبالة مدخل باب السلسلة، والدرجات المؤدية إلى ساحة قبة الصخرة. وقد سبق لدائرة الأوقاف أن ألقت بعشرات من أطنان الأسمنت، لإغلاق عملية الحفر، التي تقوم بلدية القدس بها، عبر ما سمي، آنذاك، نفق «وارن».

أما النفق الجنوبي، فيصل غرب المدينة بشرقها، ويمتد من جبل صهيون حتى جبل أوغل، حيث يلتحم بقناة البيدر، وقد جرى اكتشافه ١٨٨٧ م، وتم ترميم طوله ٥٠٠ متر، حتى أواسط حارة اليهود. وتذكر المصادر بأن هذه القناة جوفية، كانت تصل إلى جبل صهيون (داوود) حالياً. القناة الخامسة، هي قناة روجل أم الدرج، وقد شق اليوسيون نفقاً جعلوه سرياً، ليصل بين منطقة البيدر، في أعالي جبل أوغل، حتى نبعة روجل «أم الدرج» في سلوان، وكانوا يستخدمون هذا النفق، في حالة الطوارئ، عندما تحاصر مدينتهم.

ومن قنوات مدينة القدس، أيضاً، تلك القناة التي تصل بين منطقة مأمن الله، أو ماميل، في ظاهر المدينة من ناحيتها الغربية، لتشق طريقها نحو المنطقة الواقعة بين باب الخليل وباب الجديدة، لتواصل طريقها في أسفل حارة النصاري، لتتصل بقناة البيدر، من جهة الطرف الشمالي لوادي تريون، بالقرب من مدرسة دير راهبات صهيون.

\* قناة البيدر هي نفسها قناة نفق البراق ونفق حشمونائيم.



وكذلك قناة اسطبلات سليمان، التي تصل بين قناة اليبدر، بالقرب من باب السلسلة، حيث تمر أسفل المسجد الأقصى، لتصل إلى اسطبلات سليمان<sup>(١٨)</sup>، هذا كله تم في عهد اليوسيين، فماذا فعل اليهود من حفريات حديثة، أو حتى ترميمات!!

قام حزقيا بعمل التحصينات اللازمة للمدينة، ومن الحفائر التي أجريت، منذ أكثر من عشرين سنة، عرفنا بأن حزقيا قد فكّر في خطة لإنقاذ مورد المياه، الذي يغذي أورشليم، حتى لا يسيطر عليه سنجاريب\*<sup>(١٩)</sup>.

في وقت لاحق، قام الملك حزقيا، ملك يهوذا بمجد النفق الذي حفره الكنعانيون، بعد اغلاقه في اتجاهه الشمالي، إلى جهة الغرب، وأنشأ في نهايته، جنوباً، بركة، صارت تعرف باسم بركة سلوام، وأقام أبنية عند فم البركة، وسد مخرج مياه صهيون الأعلى، وأجرأها تحت الأرض، إلى الجهة الغربية\*\* وأقام حزقيا نفقاً آخر، بدأ من وادي هنوم، ومر تحت سور المدينة، بالقرب من باب حيفا الحالي، وانتهى عند البركة المعروفة ببركة حزقيا، حتى هذا اليوم<sup>(٢٠)</sup>.

وقد صار سرداب حزقيا يأتي بالمياه من ينبوع صيحون، في القديرون، من الوادي الشرقي، إلى الوادي الأوسط، حيث توجد، الآن، بركة سلوام، كما ذكرنا.

شاهد في تصميم حفائر ١٨٩٠، الوادي الأوسط، والحافة الغربية، المحيطة داخل منطقة أورشليم، في فترة حزقيا، لكن الحفائر الأخيرة أظهرت، بشكل مؤكد، أن الحافة الغربية، أو -على الأقل - نهايتها الجنوبية، كانت لا تدخل في المدينة، فلا بد لنا أن نبحث عن تفسير منطقي لقيام حزقيا بإقامة مورد المياه من ينبوع صبيحون، إلى الموضع الحالي من بركة سلوام، في الوادي الأوسط، فإذا نظرنا إلى ذلك، في أيامنا هذه، نجد في سبيل تنفيذ ذلك، مصاعب كبرى؛ فالوادي الأوسط ضيق، في هذا الموضع؛ والحافة الغربية منحدر، إنحداراً شديداً؛ ولا يعقل أن يتم إقامة مورد مياه في منطقة عسكرية؛ لأنه بذلك يكون مرتفعاً، والراجح أن المياه التي كانت تتدفق من ينبوع صبيحون، تنساب إلى حوض في الوادي الأوسط، داخل قناة منحوتة في الصخر، ويستمر تدفقها إلى الجنوب، في قناة على طول لأنه من السهولة بمكان افتراض أن المياه تجري وسط الوادي.

والتفسير المقبول، هو أن الخزان نفسه كان مغطى بالصخر، وأنها في الحقيقة، لم تكن بركة، بل خزاناً للمياه<sup>(٢١)</sup>.

☆ منجاریپ.

★★ انظر التوراة، ٢ أخ ٣٢ : ٣٠ ؛ ٢ مل ٢٠ : ٢٠ ؛ لحميا ٣ : ١٥ .

وعليه، يفترض بأن حزقيا قد رمم، أو أدخل إصلاحات في النفق اليوسي، في هذه المنطقة، ولم ينشيء نفقاً في تلك المنطقة. وكذلك «الحشمونائيم»، التي سيأتي ذكرها، فقد رمم وأصلح ما أتلفه الدهر، ولم ينشيء نفقاً خاصاً به أو باليهود في تلك الفترة ولا في فترة المكاينين، بعد السبي البابلي.

إن اليهود الذين رجعوا إلى فلسطين في عهد الفرس، قد تجمعوا في منطقة أورشاليم، بعد السبي البابلي، على الأكثر؛ وقد تمتعوا في ظل حكم الفرس، ببعض الامتيازات، الخاصة بحرية ممارسة شعائرهم الدينية، وما أن حل العهد الإغريقي (٣٣٢ - ٦٤ ق.م.)، حتى تأرجح وضعهم بين المد والجزر، ففترة يقعون تحت حكم السلوقيين في سوريا، وفترة أخرى تحت حكم البطلمة في مصر، وكانوا يستفيدون في بعض هذه الأدوار من الخلاف المستحكم بين هذين الفريقين. لكنهم لاقوا أسوأ الحالات، في عهد الملك السلوقي أنطيوخس الرابع، أيفان (١٧٥ - ١٦٤ ق.م.)، فدمر هذا الهيكل، ونهب خزائنه، وأجبر اليهود على نبذ اليهودية، واعتناق الوثنية الإغريقية، وأخذ الصراع بين الطرفين، حتى اندلعت ثورة المكابيين (٢٢).

فالأُسرة المكاية اليهودية، ظهرت في فلسطين في القرنين الأول والثاني ق.م.، وكونت هذه الأسرة جيشاً سورياً في الجبال، للتصدي لاضطهاد السلوقيين، ونظم هذا الجيش على طريقة حرب العصابات، وتمكن من التغلب على الجيش السلوقي، والحصول على حكم ذاتي في أورشليم، وكان يقوى، أحياناً، ويتقلص أحياناً أخرى، حتى انتهى باستيلاء الرومان على سوريا. وقد استمرت سلالة هذه الأسرة المكاية على رأس السلطة في أرض اليهودية ١٣٠ عاماً، وذلك بين عام ١٦٧ و ٣٦ ق.م.، وقد تناول سفر المكابيين، في آخر العهد القديم، ويجمع الباحثون والمؤرخون على أن الوقائع التاريخية التي تناولها هذا السفر معترف بصحتها، من حيث الخطوط الرئيسية العامة<sup>(٢٣)</sup>. ولم تكشف الحفائر الأثرية، حتى الآن، عن وجود بنية تحتية، قامت بها الأسرة المكاية في القدس.

وكانت الأسرة الحشمونائية، التي لقيت، فيما بعد، بالمكايبة، في ثورتها ضد الاغريق السلوقيين لا تهدف إلى التخلص من ظلم الاغريق فحسب، بل أيضاً، لاستعادة «مجد إسرائيل» المزعوم. وحاول القائد سيرون، ومعه حملة كبيرة من الاغريق، أن يدخل أورشاليم من الناحية الشمالية الشرقية؛ لكن المكايين تصدوا له، عند الشمال الغربي من أورشاليم، كما تصدى المكايون لعدة حملات، على البعد نفسه إلى الجنوب من المدينة.

ونستنتج من ذلك بأن المكابيين استخدموا الأنفاق القديمة في التصدي لهجمات السلوقيين، فلم يكن لديهم وقت لحفر أنفاق جديدة، واستخدامها في الأمور العسكرية.

يتضح من بعض الروايات أن المكابيين استولوا على معبد الصخرة، وجبل صهيون، فيما ظل باقي المدينة في يد السلوقيين، في بادئ الأمر، قبل أن تصبح المدينة بكاملها تحت سيطرة المكابيين. وبدأ أحد ملوك المكابيين في إعادة تحصين المدينة، وكذلك تحصين المدن الأخرى؛ ولم تذكر المصادر، صراحة، أي إنجازات خاصة بالمكابيين، سوى الإصلاحات، وتجديد تحصين المدينة، ويمكننا التخمين بأن من ضمن الإصلاحات إعادة افتتاح وإصلاح أنفاق المدينة للاستخدامات العسكرية وغير العسكرية، دون إضافة، لإنشغالهم بالحروب، وتأمين مواقعهم ضد السلوقيين.

### النفق وملف الحفريات اليهودية:

كان موقع القدس مسكوناً، منذ فترة الاستقرار والتحضّر الأولى، بدليل ما وجده المنقبون من نماذج الفخار، في قبر على منحدر «تل أوفل»، الذي سماه الرومان «أوفيل»، جنوب المدينة الحالية، وقد أرجع العلماء هذا الفخار إلى العصر البرونزي القديم (٣٠٠٠ - ٢١٠٠ ق.م.). لقد وقفت قلعة القدس اليهودية في وجه الغزو الإسرائيلي، فاصلاً بين ما اغتصبوه في الشمال والجنوب منها. وبعد أن أمضى داود سبع سنين في الخليل، استطاع أن يفتح القلعة اليهودية (٩٩٥ ق.م.)، وجعلها عاصمة له. كما بنى ابنه سليمان الهيكل المشهور، ولكن أين كانت المدينة التي فتحها داود؟ وأين كانت أسوارها وذكرياتها؟ هذه مشاكل بقيت عصية على الحل، حتى قام علماء الآثار، يحاولون حلها<sup>(٢٤)</sup>.

بدأت أعمال الحفر التي أجريت في أورشليم، منذ أكثر من مائة عام، عندما أنشئ صندوق الأبحاث لفلسطين، عام ١٨٦٥ م، وقد بدأها الكابتن شارل وارن، الذي واجه معارضة شديدة من المسلمين، لأن في أعمال الحفر ضرر بالغ الخطورة على الحرم الشريف، الذي يعد من مقدسات المسلمين الكبرى<sup>(٢٥)</sup>. وأجرى حفرياته خارج السور الجنوبي الشرقي من الحرم الشريف، وبعد ثلاثين عاماً قام بلس ودهكي بحملة أخرى من المكان نفسه. وبعد ثلاثين عاماً أخرى، قام بكلستر بتنقيبات ثالثة، وانتهت هذه الحفريات بوضع مخططات ظهر فيها ما سمي حلاً لتلك المشاكل المطروحة.

لكن الآنسة كاثلين كينيون ما كادت تنتهي من حفرياتها، في أربحا، عام ١٩٥٨ م. حتى عازمت على إعادة الحفر في المكان السابق نفسه، لأنها كانت تشك في النتائج التي توصلت إليها البعثات السابقة، وبدأت الحفر، بعد المساعدات التي قدمت لها، عام ١٩٦٠<sup>(٢٦)</sup>. لاحظت كينيون بأن اليهوديين، كانوا يبنون أسوراً استنادية، يملأونها بالحجارة والأنقاض،

حتى يوفروا بسطة واسعة. تقام عليها الأبنية فوق السفح؛ وتمت البرهنة على أن تشييد تلك الأسوار يرجع إلى عام ١٨٠٠ ق.م.، وظل يستعمل بعد ذلك، وأصبح، فيما بعد، سور مدينة داود<sup>(٢٧)</sup>.

في الموسم الثاني من الحفريات كشفت كينيون أن هذه الأسوار هدمت، أربع مرات في التاريخ، وأعيد بناؤها، أربع مرات، كان آخرها، سنة ٥٢٧ ق.م. وعندما هدمتها بابل، ودمرتها اختفت المدينة اليهودية، بعد أن هزمت نحو ٨٠٠ ق.م.، وعاد نحميا من السبي البابلي، وسمح له الفرس بإعادة بناء الأسوار، ولكن على مقياس أضيق.

في الموسم الأخير، الذي جرى عام ١٩٦٤ م، كادت النتائج تقنع كينيون بأن المدينة اليهودية، كانت شرقي أسوار الحرم، على السفح المنحدر إلى وادي قدرون، ولم تكن المدينة اليهودية، على جبل مريا، حيث يقوم الحرم الشريف، ولهذه النتائج أهمية خطيرة في تاريخ القدس<sup>(٢٨)</sup>؛ أقلها أن وجود هيكل سليمان لم يكن تحت الحرم الشريف، أو في الجزء الجنوبي الغربي منه؛ وذلك ثبت، أيضاً، عدم ملكيتهم لحائط المبكى، الذي يزعمون أنه جزء من سور هذا الهيكل. وترد كينيون: «يرغم من أن موقع الهيكل لا توجد فيه أي أدلة أو براهن، ولكن أصبح من الواضح أن هيكل سليمان، كان متطابقاً، بشكل تام، مع التصميم الفنيقي الكنعانية؛ ولم يتم العثور على أي آثار في مواقع سليمان في فلسطين، التي تدل على فخامة الثراء، الذي كان يتمتع به بلاطه؛ وعلى التقيض؛ فإن تلك الآثار تشير إلى المستوى الهابط للحضارة المادية، أيام سليمان. وكل شيء جرى تضخيمه، في تلك الأيام»<sup>(٢٩)</sup>.

لم يخف الصهاينة نواياهم في الاستيلاء على الحرم الشريف والمسجد الأقصى المبارك، وما حولهما وإزالة أي أثر غير يهودي، وبناء هيكل جديد لهم، على أنقاضها، برغم حرمة بناء أي معابد لهم فوق المرتفعات. واستعملوا جميع الوسائل لتنفيذ مخططهم، منذ احتلالهم مدينة القدس، في حزيران/يونيو ١٩٦٧ م، فقاموا بالاستيلاء على باب المغاربة، ووضعوا مركزاً عسكرياً ثابتاً عليه؛ وسمحوا للصهاينة بدخول الحرم الشريف والمسجد الأقصى، وانتهكات كثيرة، رغم احتجاجات المسلمين على تلك الانتهاكات، والتي كان جواب وزير الدفاع الإسرائيلي عليهم آنذاك: «إن من حقنا (الصهاينة) دخول البيت\* وإقامة شعائنا الدينية بداخله». وانطلاقاً من هذا الحق المزعوم، قامت كل الهيئات والمؤسسات الشرعية وغير الشرعية في

\* الاسم الذي يطلقه اليهود على الحرم الشريف في القدس.



إسرائيل، باستئناف مخطط الحفريات، كجزء من المخطط الكبير، الذي تبناه الحكومة الإسرائيلية المحتلة، من أجل تهويد القدس.

فحاول الإسرائيليون فتح المنفذ الثاني في جدار العمرة\*، أكثر من مرة، لكنهم كانوا يواجهون مقاومة شديدة من جانب الفلسطينيين، للحساسية غير العادية التي تتسم بها قضية القدس بالنسبة للفلسطينيين<sup>(٣٠)</sup>.

يمتد النفق، الذي أثار فتح إسرائيلي بآباً جديداً فيه سخط الفلسطينيين، مسافة ٤٨٨ متراً تحت الحي الغربي الإسلامي في القدس القديمة، على طول حائط أساسات المسجد الأقصى. يبدأ النفق من حائط المبكى، عند أسفل الجزء الغربي من القدس، وينتهي عند المخرج الجديد، الذي فتح في الحي الإسلامي إلى الشمال، ويسمح بمشاهدة سلسلة من المواقع الأثرية في القدس.

يمر القسم الأول من النفق في شبكة من الأقبية المعقودة، تعود إلى فترة المماليك في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادي، وقد قامت إسرائيل بفتحها، وتنظيفها بعد حرب ١٩٦٧م، انطلاقاً من الطرف الغربي لحائط المبكى.

أما الجزء الثاني من النفق، الذي فتح بعد عام ١٩٨٧، فيسلك طريقاً، تعود إلى العهد الروماني، أقيم مكان قناة مائية ضيقة جداً، وترتفع خمسة أمتار، بنيت في فترة الممالك اليهودية، في القرن الثاني ق.م.

فيما الجزء الأخير، الذي يمتد حوالي عشرة أمتار، حفر حديثاً في الأرض، بهدف بناء سلم يفضي إلى قرب خزان ماء من العهد الروماني، على طريق الآلام، وهي الطريق التي سلكها المسيح عيسى (عليه السلام)<sup>(٣١)</sup>.

أعادت الأزمة التي فجرها «نفق البراق»، وما تلاها، فتح ملف الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية في القدس، وبخاصة في المسجد الأقصى، فالغرض من الحفريات هو البحث عن هيكل سليمان، الذي يزعم اليهود وجوده في حرم المسجد<sup>(٣٢)</sup>، برغم وجود المسجد الأقصى على مرتفع أوغل. ونذكر بأن الحفريات الإسرائيلية في القدس قد مرت بتسع مراحل، خلال العشرين سنة الماضية وحسب مصادر الأوقاف الإسلامية في القدس:

\* جدار العمرة وقف إسلامي كان يطلق عليه اسم «الروضة»، في عهد الانتداب البريطاني (١٩١٨ - ١٩٤٨).

### المرحلة الأولى:

بدأت بها في أواخر ١٩٦٧م وتمت سنة ١٩٦٨م، وجرت على امتداد ٧٠ متراً من أسفل الحائط الجنوبي للحرم الإسلامي، خلف قسم من جنوب المسجد الأقصى، وأبنية جامع النساء، والمتحف الإسلامي، والمعدنة الفخرية الملاصقة له، ووصل عمق هذه الحفريات إلى ١٤ متراً. وتشكل خطراً يهدد بإحداث تصدع لهذا الحائط، والأبنية الدينية، والحضارية والأثرية الملاصقة له.

### المرحلة الثانية:

تمت سنة ١٩٦٩م، وقد جرت على امتداد ٨٠ متراً، مبتدئة من حيث انتهت المرحلة الأولى، ومتجهة شمالاً، حتى وصلت إلى أحد أبواب الحرم الشريف، المسمى باب المغاربة، مارة تحت مجموعة من الأبنية الإسلامية الدينية، التابعة للزاوية الفخرية، وتسببت في إزالتها، بالحفريات الإسرائيلية، وإجلاء سكان الزاوية، في ١٤ حزيران/ يوليو ١٩٦٩م.

### المرحلة الثالثة:

بدأت في ١٩٧٠م، وتوقفت في ١٩٧٤، ثم استؤنف العمل، في ١٩٧٥م، ولم تنته حتى اليوم، وامتدت من مكان يقع أسفل عمارة المحكمة الشرعية، وتعتبر من أقدم الأبنية التاريخية الإسلامية في القدس، مارة شمالاً، بأسفل خمسة من أبواب الحرم القدسي، وهي (باب السلسلة، المطهرة، القطانين، الحديد، علاء الدين البصري، المسمى «باب المجلس») وعلى امتداد ١٨٠ متراً، وهو ما يهدد مجموعة من الأبنية الدينية، والحضارية، والسكنية، والتجارية. وتضم، أيضاً، أربعة مساجد، ومعدنة قايتباي الأثرية، وسوق القطانين، وعدد من المدارس الأثرية ومساكن يقطن بها حوالي ٣٠٠٠ عربي من أهل القدس، وتسببت في أضرار جسيمة أخرى.

### المرحلتان الرابعة والخامسة:

بدأتا في سنة ١٩٧٣م، واستمرت حتى سنة ١٩٧٤م، وتقع آثارهما خلف الحائط الجنوبي، الممتد من أسفل القسم الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى، وسور الحرم القدسي الشريف، وتمتد على مسافة تقارب ٨٠ متراً إلى الشرق، وقد اخترقت هذه الحفريات، في شهر تموز/ يوليو ١٩٧٤، الحائط الجنوبي للحرم القدسي، للدخول منه إلى الأروقة السفلية للمسجد الأقصى وللحرم، في أربعة مواقع هي:

١ - أسفل محراب المسجد الأقصى، بعمق ٢٠ متراً إلى الداخل؛

٢ - أسفل جامع عمر، الجناح الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى؛

٣ - تحت الأبواب الثلاثة للأروقة الواقعة أسفل المسجد الأقصى المبارك؛

٤ - تحت الأروقة الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى.

وقد وصلت أعماق هذه الحفريات إلى أكثر من ١٣ متراً وأصبحت تعرض تلك الأمكنة إلى خطر الانهيار.

#### المرحلة السادسة:

بدأت في أوائل عام ١٩٧٥م، في مكان قرب منتصف الحائط الشرقي لسور المدينة، وسور الحرم الشريف، ويقع بين باب السيدة مريم والزواية الشمالية والشرقية، من سور المدينة، وتهدد أعمال الحفر فيها بإزالة القبور الإسلامية وطمسها. وقد نتج عن هذه الحفريات، مصادرة الأراضي الملاصقة لإحدى هذه المقابر، وإنشاء جانب من «متنزه إسرائيل الوطني».

#### المرحلة السابعة:

مشروع تعميق ساحة البراق الشريف، ويسمىها الإسرائيليون «ساحة المبكى»، وهي ملاصقة للحائط الغربي للمسجد الأقصى. وقد وضع المشروع في عام ١٩٧٥م، وتمت الموافقة عليه، في عام ١٩٧٧م، من قبل اللجنة الوزارية الإسرائيلية، وقضى المشروع بضم أقسام أخرى من الأراضي العربية المجاورة للحائط، أو للساحة عموماً، وهدم ما عليها، وحفرها، بعمق ٩ أمتار. وضمت هذه الساحة حوالي ٢٠٠ عقار إسلامي، شكلت القسم الأكبر من الحلي الغربي، هدمتها الجرافات الإسرائيلية، وتعرضت أبنية أخرى لخطر التصديع، والانهيار، ومن تلك الأبنية المهتدة:

١ - عمارة المحكمة الشرعية، المعروفة بالمدرسة التنكزية؛

٢ - عمارة المكتبة الخالدية، وهي من أقدم المكتبات الإسلامية في القدس؛

٣ - زاوية ومسجد أبو مدين الغوث، وكلاهما من الأوقاف الإسلامية القديمة؛

٤ - حوالي ٣٥ عقاراً سكنياً.

#### المرحلة الثامنة:

تلك المرحلة تكتمل للمرحلتين الرابعة والخامسة، لكنها تحت شعار «كشف مدافن ملوك إسرائيل في مدينة داوود». ويخشى من تصدع الجدران الجنوبية للمسجد الأقصى.

#### المرحلة التاسعة:

اخترقت الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، في عام ١٩٨١م، وأعادت فتح النفق، الذي افتتح مؤخراً. وكان قد اكتشفه كولونيل الإنجليزي، يدعى وارن، عام ١٨٨٠م، وتوغلت الحفريات في ساحة الحرم من الداخل، على امتداد ٢٥ متراً، شرقاً، وبعرض ٦ أمتار، ووصلت أسفل سبيل تاريخي، هو سبيل قايتباي، حسبما جاء في تقرير المهندس المقيم لإعمار المسجد الأقصى، بتاريخ ٢٩ / ٨ / ١٩٨١م. وقد أدت هذه الحفريات، مبدئية، إلى تصدع في الأروقة الغربية، الواقعة ما بين باب السلسلة والقطانين للحرم القدسي، والخوف من أن تؤدي إلى تحقيق أهدافهم في تصديع المسجد الأقصى، ومسجد الصخرة المشرفة، ثم هدمها.

#### مؤامرة الأنفاق الجديدة:

نقلت وكالة «القدس برس» عن الباحث الفلسطيني طاهر النمري قوله: «إن إسرائيل تعمل حالياً، على حفر أنفاق أخرى، محذراً أن ذلك سيدمر جميع البيوت التي تحيط بأسوار الأقصى؛ وهو ما تسعى إليه الدولة العبرية، لتصبح منطقة الأقصى تحت ولاية يهودية تامة، والأنفاق الثلاثة التي تقوم إسرائيل بحفرها، هي:

- ١ - أولهما تمتد من ٥٠٠ متراً، يبدأ من حائط البراق، ويخترق أبنية الحلي الشرقي حارة اليهود، حيث يصل في منتصفها، مع نفق تاريخي، يسير نحو منطقة جبل النبي داوود (صهيون)؛
- ٢ - فيما ينطلق النفق الآخر من منطقة باب الفوامة إلى حارة النصاري، ومنطقة باب الحديد؛
- ٣ - يبدأ النفق الثالث من باب المغاربة، تحت مدرسة صهيون، حتى مغارة سليمان، بجانب باب العامود. وهذه جميعها أنفاق فرعية.

وعليه فإن النفق الرئيسي يبدأ من باب الفوامة ويسير أسفل مساحة المسجد الأقصى، إلى الباب الفولاذي، وينتهي إلى بلدة سلوان، مما يعتبر تقويضاً للتاريخ العربي الإسلامي<sup>(٣٣)</sup>. خلاصة القول إن إسرائيل تحاول توظيف الأنفاق في سياق الحفريات التي تقوم بها، من أجل تقويض الأمكنة المقدسة، الإسلامية والمسيحية، في القدس، وصولاً إلى استكمال تهويد المدينة، حيث أن التغييرات المادية والديمقراطية التي أدخلت على مدينة القدس، تتلاعب وأهداف إسرائيل الإقليمية. كما أن تلك التغييرات التي استحدثت في المناطق المحتلة، وخاصة القدس، بلغت حداً يصعب معه العودة إلى الوضع السابق، وإن لم يكن مستحيلاً. فما من شك في أن أنفاق القدس ليست إلا إحدى العوائق التي تنصبها إسرائيل في وجه أية تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي بشكل عام، ولقضية القدس على وجه الخصوص. وعموماً، فإن هذه الأنفاق تحفر من تحت هذه التسوية، بهدف تقويضها والإجهاز عليها.



الهوامش:

- ١ - عبد الحميد زايد، القدس الخالدة، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٤، ص ٢٩.
- ٢ - أحمد سومة، العرب واليهود في التاريخ، دمشق، دار الاعتدال، ط ٢، ١٩٧٣، ص ٣٩٣.
- ٣ - زايد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.
- ٤ - سومة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٣ - ٣٩٥.
- ٥ - محمود المايدي، قدسنا، القاهرة، مطبعة الجبلاني، ١٩٧٢، ص ٧، ٨.
- ٦ - محمد أديب العامري، عروبة فلسطين في التاريخ، صيدا - بيروت، المكتبة المصرية، ١٩٧٢، ص ٤٥ - ٤٦.
- ٧ - العامري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧، ٤٩.
- ٨ - سومة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١.
- ٩ - الأعدي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠.
- ١٠ - المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، تونس، جامعة الدول العربية، ١٩٨٦، ص ١٤٧ - ١٤٩.
- ١١ - مروء أديب جبر، لدوة فلسطين عبر عصور التاريخ، القاهرة، جامعة الدول العربية، ١٩٩٥.
- ١٢ - المايدي، مصدر سبق ذكره، ص ١١.
- ١٣ - الصياد (بيروت)، العدد ٢٧١٢، ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٦ م، ص ٣٦ - ٣٧.
- ١٤ - سومة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.
- ١٥ - المصدر نفسه، ص ١١ - ١٣.
- ١٦ - المصدر نفسه، ص ١٣ - ١٤.
- ١٧ - المصدر نفسه، ص ١٤ - ١٥.
- ١٨ - الصياد (بيروت)، العدد ٢٧١٢، ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٦ م، ص ٣٧ - ٣٨.
- ١٩ - زايد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.
- ٢٠ - سومة، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٨.
- ٢١ - زايد، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.
- ٢٢ - سومة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥.
- ٢٣ - المصدر نفسه، ص ٤٩٧.
- ٢٤ - المايدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٩.
- ٢٥ - زايد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.
- ٢٦ - المايدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩ - ٢٣٠.
- ٢٧ - Kathleen kenyon, Archeology In the holy land, London, 1975, p 235.
- ٢٨ - المايدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠ - ٢٣١.
- ٢٩ - kenyon, op. Cit., p. 241, 248.

- ٣٠ - الشرق الأوسط (لندن)، العدد ٦٥١٥، ٢٩ / ٩ / ١٩٩٦ م.
- ٣١ - الشرق الأوسط (لندن)، العدد ٦٥١٣، ٢٦ / ٩ / ١٩٩٦ م.
- ٣٢ - يدهوت أحولوت (كل أبيب)، ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٠.
- ٣٣ - العالم (لندن)، العدد ٥٤٨، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٦، ص ١٣ - ١٤.

## استيطان المتدس قتيل قتيام اسرائيل

فاطمة خير

عجزت أسوار القدس القديمة عن صد الرياح والأمطار والمستوطنين اليهود. وحتى حين ضاقت بهم المدينة المقدسة، طفقوا يحاصرونها بمستوطناتهم. فقد وضعت الحركة الصهيونية القدس نصب أعينها، حينما بدأت مخططاتها الاستعماري للاستيلاء على أرض فلسطين العربية. «لا صهيونية بدون صهيون»، مقولة شهيرة لدى الحركة الصهيونية، وصهيون جبل يقع في مدينة القدس، مما يبين، بوضوح جلي، أهمية هذه المدينة المقدسة لدى جميع المنتسبين للحركة الصهيونية، لذا كان من الطبيعي أن تبدأ هذه الحركة مخططاتها لإقامة دولة إسرائيل - التي تسعى إلى بنائها - من مدينة القدس، بالعمل على تغيير التركيب السكاني لهذه المدينة، فضلاً عن معاملها، وإن استطاعت تغيير الجغرافيا، أيضاً، لفعلت؛ فالحركة الصهيونية آمنت، دوماً، بسياسة الأمر الواقع، وانتهجتها، بطريقة تفوقت فيها على أية حركة استيطانية أخرى؛ وفي حين اتجهت أنظار دعاة هذه الحركة - عندما تقرر إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين - إلى القدس لاخترق هذه المدينة المقدسة، وتطويرها؛ كانت حركة مستمرة من الهجرة اليهودية من أوروبا إلى فلسطين، تتحرك في موازاة ظهور مقدمات الحركة الصهيونية، وكانت حركة البناء النشطة هذه فرصة مواتية لبدور الدولة الصهيونية. التي أرادت الحركة الصهيونية إقامتها في فلسطين؛ ففي الوقت الذي قرر فيه الكثير من يهود أوروبا الهجرة من أوروبا، نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، والمعاملة القاسية لليهود في أوروبا؛ كان من الطبيعي ان تتجه أنظارهم إلى

استيطان القدس -

المدينة التي استحوذت على قلوبهم، فارتباطهم الروحي بها، بلغ حداً جعلهم يتذكرون القدس دون غيرها في كل صلواتهم: «إن نسيتهك يا قدس فلتنسيني يميني» وعندما كانت حركة البناء اليهودية تتركز إلى الغرب من أسوار المدينة القديمة، لم يكن رجال هذه الهجرة يدركون بأنهم بذلك يرسون الأسس للقدس الجديدة، التي تنتظرها الحركة الصهيونية، لتجعل منها عاصمة لدولتها الجديدة، فكانت هذه الجهود النواة الأولى لإسرائيل، التي أعلن عن قيامها عام ١٩٤٨. تحاول هذه الدراسة رصد عمليات الاستيطان في القدس وما حولها، قبل عام ١٩٤٨، وبيان أهدافها، وقد أعانتني كثيراً قلة المراجع التي تتناول هذا الموضوع وإن شقنا الدقة فلنقل ندرتها، ذلك أن الأغلبية الساحقة للدراسات حول الاستيطان في القدس، ركزت على الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ العربية - الصهيونية، التي حققت لإسرائيل احتلال كل القدس، بما أتاح لها التوسع في الاستيطان داخل القدس ومن حولها، مما جعلنا نركز هذه الدراسة على الفترة السابقة على قيام إسرائيل، لتأكيد أن القدس كانت في بؤرة اهتمامات الأطماع الصهيونية، لأسباب دينية واستراتيجية معروفة.

### أولاً: الهجرة اليهودية إلى القدس: البدايات؛ متى ولماذا؟

منذ قديم الأزل، وعيون اليهود ترنو، ونفوسهم تطمع في القدس، عاصمة لهم وخدمهم، ولم تكن لديهم، يوماً، الرغبة في الحياة في هذه المدينة المقدسة مع آخرين؛ ولم يخفوا رغبتهم في إغتنابها، بدون تردد، وتغيير معاملها - إن استطاعوا - لدفع أية آثار لأحد غيرهم، على ترابها الذي شهد فناء كثير من الغزاة الطامعين، ولم ينل الخلود فوقه إلا شعب هذه الأرض الأصيل؛ حتى أن كتابهم المقدس لم يخف هذه المشاعر الكارهة للآخرين فقد جاء في العهد القديم «زحف الملك (داوود) ورجاله على أورشلیم، على اليوسيين سكان تلك الأرض، فكلّموا داوود وقالوا: إنك لا تدخل إلى هنا، فحتى العميان والعرج يصدونك. ولكن داوود أخذ حصن صهيون، وهو مدينة داود». وما لبث داوود أن نزع عن هذه المدينة اسمها، و(حصن ييوس)، الذي أقامه اليوسيون في مدينتهم باسم حصن صهيون. ثم ما لبث العهد القديم أن أغدق على مدينة اليوسيين أسماء عديدة أخرى، مثل، مدينة داوود، ومدينة الأمانة، ومدينة الله، ومدينة الهنا، ومدينة الملك العظيم، ومدينة رب القوات، ومدينة الرب، وصهيون<sup>(١)</sup>.



وقد ظل عدد السكان اليهود في المدينة، منذ استيلاء الملك داوود عليها، نحو سنة ١٠٠٠ ق. م، يتأرجح نتيجة الغزوات التي تعرضت لها، بعد ذلك، من جانب الآشوريين، والبابليين، والفرس، والرومان، على التوالي، وحرم الرومان على اليهود دخول المدينة، منذ عهد هدریان، سنة ١٣٥ م. إلى أن فتحها المسلمون، سنة ٦٣٨ م. فسمح لليهود بإقامة حي فيها، إلى الجنوب الشرقي من منطقة البراق؛ وإقامة كنيس وبيت مدراس (مدارس دينية). وعندما استعادها العرب من الصليبيين، سنة ١١٨٧، سمحوا لليهود، مرى أخرى، بالسكن فيها، فتجددت الجالية اليهودية في المدينة، إذ جاءها يهود من مدن أخرى في فلسطين (عسقلان، مثلاً)، إضافة إلى مجموعة من يهود اليمن، وآخر من شمالي أفريقيا وأوروبا<sup>(٢)</sup>.

برغم المكانة - غير الخافية على أحد - التي تحتلها مدينة القدس لدى اليهود، والتي كانت الدافع وراء رغبة البعض منهم في الإقامة بجوار الأماكن المقدسة بها، إلا أن التاريخ لم يشهد موجة هجرة يهودية منظمة، في أي من فتراته، إلا منذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر؛ أما الحي اليهودي في البلدة القديمة من القدس فتاريخه يعود إلى سنة ٧٧٥ م، عندما زار الخليفة «المهدي» مدينة القدس؛ وكحل للخلاف بين النصارى واليهود، أمر بتخصيص منطقة يقطن بها اليهود؛ قبل تلك الفترة، لم يعرف اليهود - ومنذ السيطرة البيزنطية على المدينة - مكاناً يستقرون فيه حتى الغزو الصليبي الذي أدى إلى قتل ثلاثة آلاف يهودي، ومنعهم من السكن بالمدينة، ومنع البيزنطيون اليهود من الإقامة في المدينة، وكان هذا المطلب أحد البنود التي تضمنتها «العهدة العمرية». على أي حال فإن هذا الحي بقي محصوراً، ولم يسمح لليهود ببناء كنيس، إلا في القرن الخامس عشر، حيث سمح المماليك لهم بذلك، وبالرغم من انتشار اليهود في منطقة أوسع من تلك المملوكة لهم، نتيجة لتمكنهم من السكن في بيوت مستأجرة، إلا أن الحي الذي شغله الحي اليهودي لم يتعد ١٦ دونماً، وكان عدد الذين يقطنون فيه لا يتجاوز ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ يهودي (وظل ذلك حتى عام ١٩٤٧)<sup>(٣)</sup>.

مع خضوع فلسطين للحكم العثماني، سنة ١٥١٧، أصبح اليهود في فلسطين وفي أماكن أخرى من الامبراطورية العثمانية يتمتعون بقسط من الحرية الدينية، لم يحظوا بمثلها في أي بلد أوروبي؛ نتج عن ذلك قيام علاقات متينة بينهم وبين الجاليات اليهودية الأخرى في الامبراطورية العثمانية، التي ازداد عددها، بشكل ملحوظ، بوصول الكثيرين من اليهود، بعد اقصائهم

وتشريدهم عن أسبانيا، والبرتغال، بعد سنة ١٤٩٢، وتمكن القليلون من هؤلاء من دخول فلسطين. وبحلول سنة ١٥٢٢، أصبحت في القدس جالية يهودية سفاردية، تزايد نموها، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، بوصول بضعة مئات من اليهود الحسيديم من بولونيا، سنة ١٧٧٧، مما ساهم في تأسيس طائفة اشكنازية في المدينة، إلى جانب الطائفة السفارادية. وفي سنة ١٨٠٦ أصبح عدد اليهود في القدس ٢٠٠٠ نسمة، قفز، بحلول سنة ١٨١٩، إلى ٣٠٠٠ نسمة. وقد تعززت هذه الجالية، خلال العقدتين التاليين، بوصول مئات أخرى من يهود صغد، هجروا مدينتهم، بسبب الهزات الأرضية التي تعرضت لها، خلال السنوات ١٨٣٤ - ١٩٣٧. ويستفاد من إحصاء للسكان اليهود في فلسطين، أجري سنة ١٨٣٩، أن عددهم بلغ، آنذاك، ٦٥٠٠ نسمة، نصفهم كان يقيم في القدس<sup>(٤)</sup>.

بدأت حركة من البناء، خارج أسوار المدينة المقدسة، في عهد إبراهيم باشا (١٨٣١ - ١٨٤٠ م)، الذي ألغى امتيازات المسلمين على الطوائف الأخرى، مما ترتب عليه تدفق اليهود إلى القدس بأعداد كبيرة للاستيطان؛ بعد الحصول على تراخيص ببناء المساكن، وأمكنة العبادة، خارج أسوار المدينة، وفيما قام المسلمون والمسيحيون بذلك الامتداد خارج الأسوار بحسن نية؛ فإن اليهود خططوا لذلك، بدقة متناهية، حتى بلغ عدد المستعمرات اليهودية، التي طوقت المدينة، عند نهاية القرن التاسع عشر (بدءاً من عام ١٨٥٩ م)، ١٦ مستعمرة من الغرب والشمال والشمال الشرقي، وتساوى عدد السكان اليهود في المدينة مع عدد السكان المسيحيين، بعد أن كان هؤلاء يمثلون ألف نسمة، أما اليهود فكانوا أقل من ذلك، وفي عام ١٨٧٠ غدا اليهود أغلبية السكان، حتى أن تعدادهم قفز من حوالي الألفين في بداية القرن التاسع عشر، إلى حوالي ٤٥ ألف، في نهاية العهد العثماني<sup>(٥)</sup>.

وعند ظهور أعراض ضعف الامبراطورية العثمانية، في منتصف القرن التاسع عشر؛ إزداد تدخل دول الغرب في شؤون الامبراطورية، فزادت الامتيازات التي أعطتها هذه الامبراطورية للدول الأوروبية، مما مكن الأخيرة من التدخل في الشؤون الداخلية للامبراطورية، بحجة حماية رعاياها، بمن فيهم اليهود؛ وتجلي ذلك في افتتاح عدد من القنصليات الأجنبية في القدس، منها القنصلية البريطانية، عام ١٨٣٨ م، لرعاية مصالح بريطانيا، ومنها حماية اليهود؛ وكذلك فعلت باقي الدول الأوروبية، مما نتج عنه أن بلغ عدد اليهود في القدس المتمتعين بحماية أجنبية، في

منتصف القرن التاسع عشر، ٥٠٠٠ نسمة، منهم ٣٠٠٠ تحت حماية النمسا، ١٠٠٠ بريطانيًا؛ ١٠٠٠ ألمانيا، وروسيا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد ساعدت هذه القنصليات اليهودية في القدس وفلسطين في شراء الأراضي واستيطانها<sup>(٦)</sup>.

إثر تصعيد الاضطهاد ضد اليهود في روسيا القيصرية وبولندا، سنة ١٨٨١، وما ترتب عليه من هجرة يهودية إلى فلسطين، ارتفع عدد الجاليات اليهودية في القدس من ٦ آلاف، تقريباً، سنة ١٨٦٦، إلى ما يقرب من ١٤ ألفاً، سنة ١٨٨٧، و٢٠ ألفاً، سنة ١٨٩٠، و٢٨ ألفاً، سنة ١٨٩٥، شكلوا، في تلك السنة ٦٠ بالمئة من مجموع اليهود في فلسطين كلها. وفي سنة ١٩١٢، قفز عددهم إلى ٤٨ ألفاً، وأصبحوا يشكلون أكثرية سكان القدس، ولكن ما لبث أن هبط عددهم إلى ٢١ ألفاً، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، سنة ١٩١٨، نتيجة للظروف الصعبة التي مرت بها البلاد أثناء الحرب<sup>(٧)</sup>.

تضافرت الظروف جميعها، فكانها ألقت دافعاً وسيلاً، في آن واحد، أمام الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وخاصة القدس ففي الوقت الذي عانى فيه يهود أوروبا من الاضطهاد الشديد، وبالذات مع ظهور النازية، تعالت الأصوات بين هؤلاء، منادية بأنه آن الأوان لكي يصبح لهذا الشعب المشرّد وطن؛ وما كان للاستعمار البريطاني إلا مداعبة أحلام اليهود بأرض الميعاد في قلب الوطن العربي، ليكون كالتنغم النشاز في سيمفونية المنطقة العربية، فأعطت بريطانيا الحركة الصهيونية وعد بلفور (١٩١٧)، أتبعته بالتسهيلات لهجرة اليهود إلى فلسطين، واستيطانهم بها، واستحوادهم على أراضيها، وصولاً إلى تغيير التوازن السكاني، عن طريق زيادة أعداد اليهود.

منذ تم للقوات البريطانية احتلال فلسطين (١٩١٨)، اشتد ساعد المؤسسات الصهيونية مستقوية بالتشريعات والإجراءات البريطانية، وتم نقل أكبر عدد من يهود أوروبا إلى فلسطين، وتمركز القادمون الجدد، في الأغلب داخل القدس، وحولها. نتيجة لهذه الجهود، ارتفع عدد اليهود في فلسطين، من حوالي عشرة آلاف نسمة (٢٥٪)، عام ١٩١٨ إلى مائة ألف نسمة (٥٠٪)، عام ١٩٤٨<sup>(٨)</sup>. ويعتبر الإحصاء التركي، الذي أجري عام ١٩١٤م، أقرب الإحصاءات التي أجريت عن عدد السكان في فلسطين، إلى الدقة، إحصائياً؛ لقد بين أن عدد السكان بلغ ٢٧٣ و٦٨٩ ألفاً، بينهم أقل من ٦٠ ألف يهودي؛ إلا أن أول إحصاء عصري، أجري عام ١٩٢٢، وأجراه البريطانيون، تلاه إحصاء آخر، في عام ١٩٣١، وإحصاء ثالث، عام

١٩٤٦، والأخير اعتمد على استقراء تقديرات الإحصاء الذي سبقه، واعتمد في توزيعه الإقليمي للسكان، على مساعدة الوكالة اليهودية؛ وتحوي الوثائق الإسرائيلية معلومات مغلوطة عن عدد السكان، حيث تجنبت هذه التقارير المناطق الجغرافية التي يسكنها العرب؛ وساعدت سلطات الانتداب في رسم حدود بلدية القدس، وفقاً للتواجد اليهودي، ناهيك عن مبالغة هذه التقارير في ذكر أرقام أكبر عن عدد السكان اليهود؛ على سبيل المثال، تذكر تلك التقارير أن عدد سكان القدس في عام ١٩١٧، ٣٠٠ و٣٢٠ نسمة، وهذا أمر مجافي للحقيقة، لأنه - ببساطة - يعني أن جميع اليهود في فلسطين، في ذلك الوقت، أقاموا في القدس! وهو أمر غير صحيح\*. ويوضح الجدول رقم (١)، الذي يحاول تبيان عدد سكان القدس، عام ١٩٣١، المحاولات الصهيونية، لإظهار تعداد السكان في القدس، بأكثر مما هو في الواقع؛ بمساعدة الجهود الإحصائية لسلطات الانتداب البريطاني:

جدور رقم (١)  
توزيع سكان القدس<sup>(٩)</sup>

عام ١٩٣١

المجموع	آخرون	يهود	مسيحيون	مسلمون	
٢٥,٨٢	٥٢	٥٠١٠	٧٧٥٩	١٢٢٠١	داخل البلدة القديمة
٦٥,٤٩١	-	٤٦٢٢٢	١١٥٧٦	٧٦٩٣	منطقة الحدود البلدية
					فيما عدا البلدة القديمة
٤٢,١٥٨	-	٣٣١٦	٩٧٤	٣٧٨٦٣	ريف المدينة
١٣٢,٦٦١	٥٢	٥٤٥٣٨	٢٠٣٠٩	٥٧٧٥٧	المجموع

\* يحدد الباحثون الإسرائيليون، حتى الآن، إلى فعل ذلك. فهذا باحث منهم يحصل على الماجستير، يشير في دراسته إلى أن عدد اليهود في القدس بلغ في أواخر القرن التاسع عشر، نحو ٣٥ ألف نسمة. انظر: موطي غولان، القدس في نظر الصهيونية - السياسة الصهيونية تجاه مسألة القدس خلال الفترة من عام ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٤٩، ترجمة جواد الجبري، منشورات وزارة الاعلام الفلسطينية - مديرية الصحافة والاعلام المحلي، دائرة الدراسات والتدوّنات، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.



وقد وصل عدد سكان القدس الكبرى، عام ١٩٢٢، التي تضم كلاً من رام الله، واريحا، وبيت لحم، ١٤٧,٧٦٢ منهم (٢٧,٥٪) يهود، جميعهم يقطنون القدس، ما عدا ١٨٦ فرد. وفقاً للتقسيم السابق، يمكننا وضع تقديرات لعدد سكان القدس، في سنين عدة تظهر التباين في هذا العدد، لتوضيح المحاولات الصهيونية لذكر أعداد غير حقيقية (بالطبع ذات دوافع سياسية معروفة).

جدول رقم (٢)  
تقديرات لعدد سكان القدس<sup>(١٠)</sup>  
أعوام ١٩٢٢ - ١٩٤٦

السنة	المصدر	مسلمون	مسيحيون	يهود	المجموع
١٩٢٢	شملتس	١٣٤١٣	١٤٦٩٩	٣٤١٢٤	٦٢٧٣١
	كانو	٤٠٨٥٠	١٥٤٩٦	٣٤٤٣١	٩١٢٧٢
١٩٣١	شملتس	١٩٣٣٥	١٩٨٩٤	٥٣٨٢٠	٩٣١٠٦
١٩٤٦	شملتس	٣٣٦٨٠	٣١٣٣٠	٩٩٣٢٠	١٦٤٤٤٠
	ماجواير	٦٠٥٦٠	٤٤٨٥٠	٩٩٦٩٠	٢٠٥١٠٠

وتبين الفروق الواضحة في هذا الجدول، إستثناء الاسرائيليين ريف القدس المجاور، برغم أنهم أوردوا أعداد اليهود المقيمين خارج حدود البلدية.

نتيجة الصدامات التي وقعت في المدينة المقدسة، عام ١٩٣٦، فإنه من الصعب الوصول إلى تعداد دقيق للسكان. إلا أن الباحثة الأمريكية، جانيت أبو لغد، تفترض بأن عدد العرب في القدس، في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨، كان ٦٤ ألف في القسم الشرقي، و ٨٠ ألف في الغربي، وذلك وفقاً لإحصاء عام ١٩٤٦، مع التعديلات الإحصائية الأساسية.

ويورد باحث آخر الجدول التالي، لتباين عدد سكان القدس، في الفترة بين ١٨٠٠ - ١٩٤٦.

جدول رقم (٣)  
عدد سكان القدس<sup>(١١)</sup> ١٨٠٠ - ١٩٤٦

السنة	يهود	النسبة المئوية	مسلمون	النسبة المئوية	مسيحيون	النسبة المئوية	آخرون	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
١٨٠٠	١٠٠٠	١٠٠	٤٥٠٠	٤٥,٩	٣٥٠٠	٣١,٨			١٠,٠٠٠	١٠٠
١٨٣٨	٣٠٠٠	٢٧,٣	٦٠٠٠	٤٠,٠	٥٠٠٠	٣٣,٣			١١,٠٠٠	١٠٠
١٨٧٣	٤٠٠٠	٢٦,٧	١٠,٠٠٠	٢٥,٠	١٠,٠٠٠	٢٥,٠			١٥,٠٠٠	١٠٠
١٨٤٤	٢٠,٠٠٠	٥٠,٠	١٢,٥٠٠	٢٥,٠	١٢,٥٠٠	٢٥,٠			٤٠,٠٠٠	١٠٠
١٨٨٧	٢٥,٠٠٠	٥٠,٠	٧,٠٠٠	١١,٥	١٢,٨٠٠	٢١,١			٥٠,٠٠٠	١٠٠
١٨٩٨	٤١,٠٠٠	٦٧,٤	٧,٠٠٠	١١,٧	١٣,٠٠٠	٢١,٧			٦٠,٨٠٠	١٠٠
١٩٠٥	٤٠,٠٠٠	٦٦,٦	٧,٠٠٠	١١,٧	١٣,٠٠٠	٢١,٧			٦٠,٠٠٠	١٠٠
١٩١٢	٤٥,٠٠٠	٦٤,٣	١٠,٠٠٠	١٤,٣	١٥,٠٠٠	٢١,٤	٤٩٥	٠,٨	٧٠,٠٠٠	١٠٠
١٩٢٢	٣٣,٩٧١	٥٤,٣	١٣,٤١٣	٢١,٤	١٤,٦٩٩	٢٣,٥	٥٢	٠,٠	٦٢,٥٧٨	١٠٠
١٩٣١	٥١,٢٢٢	٥٦,٦	١٩,٨٩٤	٢٢,٠	١٩,٣٣٥	٢١,٤	١٠٠	٠,١	٩٠,٥٠٣	١٠٠
١٩٤٤	٩٧,٠٠٠	٦١,٧	٣٠,٦٣٠	١٩,٥	٢٩,٣٥٠	١٨,٧	١١٠	٠,١	١٥٧,٠٨٠	١٠٠
١٩٤٦	٩٩,٣٢٠	٦٠,٤	٣٣,٦٨٠	٢٠,٤	٣١,٣٣٠	١٩,١		٠,١	١٦٤,٤٤٠	١٠٠

وبعد حرب ١٩٤٨، قام اليهود بتهجير غالبية السكان العرب المقيمين في الجانب الغربي والقرى المحاذية، التي بلغت ٣٩ قرية عربية، دمر معظمها؛ وبلغ سكان هذه القرى، عام ١٩٤٥، ٢٦ ألف نسمة، أما القرى، التي بقيت بعد الاحتلال، ٢٣ قرية، فقد بلغ عدد سكانها في العام ذاته، ٢٤ ألف، ولا تتضمن هذه الأعداد العشائر البدوية في القضاء أو القرى التابعة لبيت لحم، وأريحا ورام الله، وقرى القضاء الأخرى، ووجد خمسة عشر مستوطنة، دمرت اثنتان منها، وكان عدد السكان فيها لا يتجاوز ٣٠٠ نسمة للمستوطنة الواحدة<sup>(١٢)</sup>.

ثار الفلسطينيون، بعد أن وضحت الزيادة الكبيرة والمطرقة في أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وإعطاء بريطانيا وعد بلفور، عام ١٩١٧، لليهود، بالإضافة إلى التسهيلات التي منحتها لهم، وقعت الهجرات والانتفاضات، والثورات الفلسطينية، أعوام ١٩٢٠، ١٩٢٩، ١٩٣٣، ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وكانت القدس مركزاً لها جميعاً.

وقد مثلت هذه الهجرة الواسعة الفرصة الذهبية للحركة الصهيونية، لكي تفرض نفسها على الأرض التي مهدتها أفواج المهاجرين، كما سنرى.

### ثانياً: التواجد الصهيوني وسياسة الأمر الواقع:

اكتسبت القدس قدسية خاصة لدى اليهود، عبر التاريخ، واقرنت هذه القدسية بما عاناه اليهود من اضطهاد، إلا أنها اعتمدت في أساسها، على مكانة دينية رفيعة، احتلتها القدس في الديانة اليهودية، منذ أن اختارها داود، النبي، عاصمة له، لموقعها الجغرافي، حيث تقع على تل تتراوح ارتفاعاتها بين ٧٢٠ و ٧٨٠ متراً عن سطح البحر<sup>(١٣)</sup>. ولما كان لداود مكانته الدينية، فقد اكتسبت عاصمته، أيضاً، المكانة نفسها، فتحول اليهود من اهتمامهم بموقعها الجغرافي، لأسباب دفاعية إلى تقدسهم لها، دينياً. وظلت على مدى أجيال طويلة، تمثل رمز الخلاص من الشتات، والغريب في الأمر أن هذه المدينة، التي تمتعت بمكانة لم تحتلها سواها عند اليهود؛ مثلت للحركة الصهيونية رمزاً للإنحلال اليهودي، حيث عاشت فيها طائفة لا تؤيد الصهيونية، بل، أحياناً، كانت تعاديهما، ولم يكن من السهل أن تجعل هذه الحركة مدينة القدس عاصمةً لدولة تضم اليهود، إلا أنها أحسنت استغلال الهجرة اليهودية إلى فلسطين عامةً والقدس خاصة، لإنشاء قدس جديدة خارج الأسوار، إلى الغرب من المدينة القديمة، وشجعت العائلات اليهودية على الاستيطان فيها، ليختل بذلك الميزان الديمغرافي في المدينة لصالح اليهود، مما ساعد الحركة الصهيونية على ترسيخ جذورها في المدينة المقدسة.

طراً تحسن على مركز اليهود في الامبراطورية العثمانية عامة، وفي فلسطين والقدس خاصة،

بعد حصول مونتفيوري - الثري اليهودي البريطاني - وآخرين على فرمان من الحكومة العثمانية، في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤٠، يكفل حماية اليهود وحرية معتقداتهم الدينية. وهكذا، اعترفت الحكومة العثمانية بالخاخام السفارادي الأكبر - الخاخام باشي - رئيساً للطوائف اليهودية في الامبراطورية، ومنحته صلاحية الموافقة على انتخاب خاخام سفارادي أكبر ليهود فلسطين - «هاريشون لتسيون» - (الأول في صهيون)، تكون القدس مقرأً له باعتباره رئيساً، وممثلاً لكل اليهود في فلسطين، ويمارس صلاحيات إدارة شؤونهم الدينية والدنيوية، وتنفذ السلطات العثمانية قراراته، إضافة إلى منحه صلاحيات واسعة، في المجالين القضائي والسياسي، مما شكل ما يشبه الحكم الذاتي للجالية اليهودية، وأعطاهم دفعةً قوياً في القدس وفلسطين<sup>(١٤)</sup>.

في حين تمتع اليهود بأوضاع سياسية جيدة في القدس، في تلك الفترة، إلا أنهم واجهوا ظروفاً اقتصادية واجتماعية سيئة، فالمهاجرين اليهود الذين قدموا إلى القدس، لأسباب دينية، لم تكن لهم موارد رزق، فاعتمدوا على تبرعات أبناء جالياتهم في الخارج، وبذل بعض الأفراد والمؤسسات داخل فلسطين وخارجها. جهوداً، لتحسين هذه الأحوال المتدنية، منهم: موشى مونتفيوري؛ عائلة روتشيلد؛ وجمعية الأليانس الفرنسية، وأسفرت هذه الجهود عن تحسن في أحوال اليهود، الذين كان يزداد عددهم، بإطراد، مما شجعهم على إقامة أحياء جديدة خارج أسوار المدينة القديمة، كان أولها حي، أقيم عام ١٨٥٩، غرب بوابة يافا، على قطعة أرض اشتراها مونتفيوري، بعد حصوله على فرمان سلطاني لإقامة مستشفى عليها، إلا إنه بمساعدة السفير البريطاني في اسطنبول، استطاع إقامة مساكن شعبية عليها، وقد أصبح هذا الحي، فيما بعد، نواة للجزء اليهودي خارج أسوار المدينة القديمة، وكان ذلك مقدمة الحصار الاستيطاني حول القدس، في سنة ١٨٦٠، أقيمت ضاحية أخرى أمام بوابة يافا «مشكانون شعنانيم»، وبعد سنوات قليلة، أقامت سبع عائلات يهودية في المدينة نفسها ضاحية «نحلات شيفع»، على الطريق بين بوابة يافا في القدس ومدينة يافا، وقد أصبحت هذه الضاحية، فيما بعد، مركزاً للقسم الغربي من المدينة، ثم تلاها حي «فتحانية يسرائيل»، على مسافة تقل عن كيلومتر من بوابة يافا؛ وفيما بين عامي ١٨٧٥ - ١٨٧٨، تم تأسيس عدة أحياء يهودية أخرى، منها: «مناه شعريم»، و«ليفن يسرائيل»، على طريق يافا؛ «مشكانوت شعنانيم»، بالقرب منهم، «بيت ديفيد» شمال طريق يافا، و«أوهل موشى»، عام ١٨٨٢م، في الجنوب الغربي من شارع أغرياسي. في الوقت ذاته، اتجه البناء إلى مسافة قريبة من بوابة دمشق؛ وفي نهاية القرن التاسع عشر، أقيمت أحياء جديدة على امتداد الطرق المؤدية إلى بوابات المدينة: في منطقة طريق يافا، وصل إلى «محانية يهود»؛ في الشمال الشرقي إلى «مناه شعريم»، وشرقاً تم بناء أحياء عربية، ثم مسيحية أجنبية، وقد وصل البناء، عند



نشوب الحرب العالمية الأولى، إلى مدخل «روميما»، غرباً؛ أقيمت على أراضٍ اشترتها الجمعيات اليهودية، ومن بعدها الصهيونية، بالتحايل على القانون؛ ومساعدة القنصل البريطاني<sup>(١٥)</sup>. ذلك أن متصرف القدس، رؤوف باشا (٨٧٧ - ١٨٨٩)، قد حاول كثيراً منع انتقال أراضي القدس إلى اليهود، وبذل في سبيل ذلك جهوداً كبيرة، إلا أن خلفه، رشاد باشا (١٨٨٩ - ١٨٩٠)، لم يكن له الموقف نفسه، مما ساعد على اندفاع اليهود لشراء الأراضي؛ ونتيجة لذلك قدم وجهاء القدس العرب شكوى إلى السلطات العثمانية، في استانبول، في ٢٤ تموز/ يوليو ١٨٩١، للاعتراض على هذا الوضع، وصدرت الأوامر من الأستانة، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٩٢، إلى متصرف القدس، تقضي بمنع بيع الأراضي الأميرية، وحظر شراء العقارات في لواء القدس من قبل اليهود<sup>(١٦)</sup>.

هكذا، كانت مرحلة إعداد «اليهودية العالمية» للتسلل إلى فلسطين عامة وإلى القدس منها خاصة، عبر قرون، مروراً بالمؤتمر الصهيوني الأول، الذي عقد في مدينة بازل السويسرية، سنة ١٨٩٧، برئاسة ثيودور هرتسل، والتقاءها مع أطماع الاستعمار الأمبرالي الغربي، في لجنة الرئيس الإنكليزي بانرمان، سنة ١٩٠٧، وتآمر الفريقان على إقامة جسم بشري غريب، يفصل عرب أفريقيا عن عرب آسيا، ويكون قاعدة قوية وصديقة للاستعمار والإمبريالية، وسط الأقطار العربية الساعية للتطور، وعرقلة نموها، واستقلالها، واتحادها، ونهاية بصدور وعد بلفور<sup>(١٧)</sup>. خططت الحركة الصهيونية، خلال ذلك بدقة، ونفذت بخطوات محسوبة جيداً، وفقاً لقدراتها، وللظروف المحيطة بها لاستكمال تسللها إلى القدس، وتثبيت أقدامها فيها. على سبيل المثال، تم إنشاء فرع «بنك إيفيك»، في القدس؛ ومؤسسة المستدروت الصهيونية العالمية، عام ١٩٠٤؛ معهد (بتسليث) للفنون ١٩٠٦، افتتح الكلية العبرية الأولى، ١٩٠٩، وضع حجر الأساس للجامعة العبرية، ١٩١٨<sup>(١٨)</sup>. حيث أن الحركة الصهيونية أدركت، مبكراً، أهمية التعليم، لخلق جيل يؤمن بها، وبالتمسك بالأرض، فنشأت في القدس ثلاثة أنواع من المدارس: (أ) المدارس اليهودية التقليدية؛ (ب) مدارس الإرساليات اليهودية؛ (ج) المدارس الصهيونية. وساعد في إحياء الثقافة اليهودية وبعث اللغة العبرية؛ أعلام الفكر الصهيوني ومنهم «إيعازرين - يهودا»، الذي ظل في القدس أربعين عاماً منذ هاجر إليها، عام ١٨٨١، وقام بإصدار صحف عبرية؛ وأسس رابطة المتكلمين باللغة العبرية؛ وألف قاموساً شاملاً لها، وخلال ذلك رفضت الحركة الصهيونية أن تكون لها أي صلة بأي برنامج تعليمي، لا تكون اللغة العبرية فيه هي اللغة الوحيدة، بل ورفضت اقتراحاً بريطانياً بإنشاء جامعة بريطانية في القدس، لأن الجامعة الوحيدة التي ينبغي إقامتها هي الجامعة العبرية<sup>(١٩)</sup>.

جدول رقم (٤)  
تطور التعليم الطائفي في القدس<sup>(٢٠)</sup>  
١٨٨٢ - ١٨٥٠

عدد الخريجين	عدد المعلمين	عدد التلاميذ	أنشئت سنة	مسلسل المدارس حسب تبعيتها الطائفية
				مدارس جمعية انشراح الإنجيل بين اليهود
١٧٧	٣	٢٥	١٨٥٧	١ - مدرسة داخلية للصبيان
٤٤	٢	٢٦	١٨٧٩	٢ - مدرسة يومية للصبيان
٤٣٥	٣	٢٠	١٧٤٨	٣ - مدرسة داخلية للبنات
	١	٦٧	١٨٤٨	٤ - مدرسة يومية للبنات
				مدارس لجمعية المرسلين الكنائسية:
٣٤٠	٤	٥٦	١٨٥١	١ - مدرسة صهيون الداخلية للصبيان
١٢	٣	١٠	١٨٧٥	٢ - مدرسة صهيون الداخلية للشبان
١٠٠	٢	٦٥	١٨٧٠	٣ - مدرسة يومية للبنات
				مدارس الجمعيات ألمانية:
٤٠٠	٧	١١٠	١٨٥١	١ - مدرسة «طاليناقومي» داخلية للبنات
٢٣٠	٥	١٣٠	١٨٦٠	٢ - مدرسة «اليتامي السوربة» للصبيان
-	٢	٢٨	١٨٧٣	٣ - مدرسة يومية مشتركة للألمان
٤٠	٨	٢٠	١٧٧٨	٤ - مدرسة «الهيكلين» داخلية للصبيان
	٨	٥١	١٨٧٨	٥ - مدرسة «يومية»
				مدارس للروم الأرثوذكس
٢٢٥	٤	٤٤	١٨٥٥	١ - مدرسة المصلبة داخلية للشبان
-	٤	١٥٠	١٨٤٨	٢ - مدرسة يومية للصبيان
-	٣	١٠٠	١٨٦٣	٣ - مدرسة يومية للبنات
	٦	٤٠	١٨٧٨	١ - مدرسة راتزيون الصهيونية داخلية للصبيان
	١٠	١٣٥	١٨٧٩	٢ - مدرسة الفرير للصبيان
	٨	٩٠	١٨٦٥	٣ - مدرسة راهبات صهيون داخلية بنات
	٨	١٥٠	١٨٦٥	٤ - مدرسة راهبات صهيون يومية للبنات
	٨	١٥٠	١٨٤٨	٥ - مدرسة راهبات مار يوسف يومية للبنات

٢١	٦ - مدرسة دير الفرنسيسكانين داخلية للصبيان	١٧٠٠	٢٠	٣
٢٢	٧ - مدرسة دير الفرنسيسكانين داخلية للبنات	١٨٧٨	٥٠	٣
٢٣	٨ - مدرسة الكنيسة القديسية حنة داخلية للشبان	١٨٨٢	٢٠	٢
٢٤	٩ - مدرسة للكرسي البطركي داخلية للشبان	١٨٦٠	٤٠	٤
٢٥	١٠ - مدرسة للفرنساوية يومية للبنات	١٨٧٨	٢٠	١
٢٦	١١ - مدرسة السيدة حنة تريزا سكس يومية للبنات	١٨٧٠	٥٠	٣
٢٧	١٢ - مدرسة للروم الكاثوليك مدارس للأرمن:	١٨٨٢	١٠	١
٢٨	١ - مدرسة لاهوتية للكرسي البطركي داخلية للشبان	١٨٨١	٣٠	٦
٢٩	٢ - مدرسة يومية للصبيان	-	٤٠	٤
٣٠	٣ - مدرسة يومية للبنات مدارس لليهود:	-	٤٠	٣
٣١	١ - مدرسة الاتحاد الإسرائيلي داخلية للصبيان	١٨٨٢	١٠	٦
٣٢	٢ - مدرسة الاتحاد الإسرائيلي يومية للصبيان	١٨٨٢	٦٠	٦
٣٣	٣ - مدرسة البارون روتشيلد البارزي يومية للبنات	١٨٦٧	١٦٠	٥
٣٤	٤ - مدرسة لأيتام يهود فلسطين داخلية للصبيان	١٨٧٩	١٢	٣
٣٥	٥ - مدرسة ليل ألفين يومية للصبيان	١٨٥٠	٥٠	٥
٣٦	٦ - مدرسة بلامنتل يومية للصبيان	-	١٠٠	٦
٣٧	٧ - مدرسة تلمودتوراه	-	٤٤٠	١٣
٣٨	٨ - مدرسة للاسكيناك	١٨٥٨	٣٠٠	١٣
٣٩	٩ - مدرسة للمغاربة اليهود	-	٥٠	٣
٤٠	يوجد ٣٥ مدرسة صغيرة بينية جميعها للصبيان معدل تلامذتها ١٥ مدارس للمسلمين:	-	٥٢٥	٣٥
٤١	١ - مكتب الرشيد يومي للصبيان	١٨٦٨	٨٠	٢
٤٢	٢ - يوجد نحو سبعة مدارس لتعليم القراءة والكتابة العربية تلامذتها يوميا ٤٠	-	٢٨٠	٧

إن عدد الخريجين من هذه المدارس منذ إنشائها إلى الآن كبير وغير مضبوط العدد

إلى ذلك، ازداد تدفق رؤوس الأموال الأمريكية والغربية إلى فلسطين، لإستثمارها في مشاريع إقامة الوطن القومي اليهودي؛ حصلت القدس منها على نصيب وافر، بحيث أخذ ينتقل إليها، أو يقام فيها، تدريجياً، عدد كبير من المؤسسات الصهيونية واليهودية لجعلها مركزاً سياسياً، وإدارياً، وتعليمياً، فأصبحت المدينة مقراً للجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية (W.Z.O)؛ والوكالة اليهودية (Jewish Agency)؛ والصندوق التأسيسي (Karen Hayesod)؛ والصندوق القومي اليهودي (Jewish National Fund)؛ والمجلس الوطني لليشوف (Va'ad Leummi)؛ والخاصة الرئيسية. وفي سنة ١٩٢٥، افتتح بلفور الجامعة العبرية في القدس، وشملت المكتبة الوطنية، التي كانت قد أسست سابقاً. وفي سنة ١٩٣٩، افتتح مستشفى هداسا الجامعي. وقد أقيم عدد من هذه المؤسسات على تل سكوبس، في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة القديمة، الاتجاه الوحيد المتبقي أمام أي توسع للجزء العربي من المدينة، مما شكّل شبه حصار كلي لها، ساهم في تعزيزه إقامة أحياء جديدة أخرى لإسكان المهاجرين الجدد، تتألف من «روميما» (١٩٢١)؛ تل بيوت (١٩٢٢)؛ بيت هاكميرم (١٩٢٣)؛ منخور حاييم؛ رحافيا؛ كريات شموتيل (١٩٤٨)؛ نحيلاء؛ كيرم إفرامام (١٩٢٩)؛ أرنوناء، تل أرزة (١٩٣١). وقد ساهمت هذه الأحياء في سد الفجوات بين الأحياء الأولى، وزيادة كثافة الحصار، فشكّلت، بمرور الوقت، شبه حلقة متصلة بعضها ببعض<sup>(٢١)</sup> ولم تنجح كل محاولات إنشاء المستعمرات من المرة الأولى، فقد فشلت أول مستعمرة زراعية «بتاح - تكفاء» ١٨٧٨، ولم تعمر، وأعيد تأسيسها، ١٨٨٣، على يد بعض مهاجري الموجة الأولى من يهود روسيا، ورومانيا<sup>(٢٢)</sup>. تلاها إنشاء عدد من الكيبوتزات: كريات أنا فيم (١٩٢٠)؛ رامات راحيل (١٩٢٦)؛ معلي حاهافيشا (١٩٣٨)<sup>(٢٣)</sup>. بالإضافة إلى المستعمرات الآتية في قضاء القدس:

- «موتساء»، تم تأسيسها عام ١٨٩٤، ودمرها العرب عام ١٩٢٩، ثم أعاد اليهود بناءها سنة ١٩٣٠، وهي على بعد سبعة كم، غرب القدس، و١٨ كم عن مستعمرة أشتاءول.
- «موتسا عليت»، بنيت عام ١٩٣٢، على بعد ٦٥ كم عن تل أبيب.
- «قريات عنا فيم»، في الشمال الشرقي من قرية العناب، وعلى ارتفاع نحو ٦٥٠ م عن سطح البحر، بنيت عام ١٩٢٠.
- «رامات راحل»، أسست عام ١٩١٦، في ظاهر القدس الجنوبي، على ارتفاع ٨١٥ م عن سطح البحر.
- «فعلة همشاة»، أسست عام ١٩٣٨، شمال قرية العناب.
- «كل شحر»، أسست عام ١٩٤٨، قرب محطة الصرار وغرب كفر أوربا<sup>(٢٤)</sup>.



ولم يكن اختيار مواقع هذه المستوطنات عشوائياً، بل تم وفقاً لخطة مدروسة بدقة، حيث كانت تحدد المواقع لكل مستوطنة جديدة، هيئة أركان سرية تابعة للجيش الصهيوني السري «الهاجناه»، بهدف تأمين التركيب الأفضل للهجوم والدفاع<sup>(٢٥)</sup>.

ساعد خضوع فلسطين للانتداب البريطاني في إعطاء قوة دافعة كبيرة للصهيونية (خاصة بعد تعيين هربرت صموئيل، الصهيوني البريطاني، أول مندوب سامي في فلسطين)، ساهمت في أن تفرض هذه القوى سيطرتها على المدينة أكثر، من خلال محاولات شراء الأراضي، وتطوير منطقة القدس الغربية.

يلخص الجدول رقم (٥) مسار انتقال أراضي القدس من العرب إلى اليهود، منذ بداية الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨.

#### جدول رقم (٥)

انتقال الأرض من العرب إلى اليهود في القدس<sup>(٢٦)</sup>

(١٩١٧ - ١٩٤٧)

السنة	عرب مسلمين ومسيحيين	يهود	أجانب
١٩١٧	%٩٤	%٤	%٢
١٩٤٧	%٨٤	%١٤	%٢

إضافة إلى ذلك، حاول رجال الحركة الصهيونية السيطرة على البلديات (١٢/٩) (١٩١٧)، بمساعدة البريطانيين بعد احتلال هؤلاء القدس، حيث قامت سلطات الاحتلال بحل المجلس البلدي، وتعيين لجنة لإدارة البلدية، مؤلفة من ستة أعضاء، اثنين من كل طائفة، اسندت رئاستها إلى عضو مسلم، ينوب عنه في حال غيابه، عضوان من الطائفتين الآخرين؛ يقومان بمهام الرئيس بالتناوب. ومع تطبيق الإدارة المدنية، عام ١٩٢٠، أعيد تشكيل هذه اللجنة، حيث عينت السلطات البريطانية مجلساً استشارياً، لإدارة شؤون البلدية، يتكون من ١٧ عضواً، منهم عشرة ضباط بريطانيين، وأربعة أعضاء مسلمين، وثلاثة مسيحيين، ومثلهم من اليهود. ثم استبدل هذا المجلس بمجلس آخر، يرأسه عربي، ويتكون من ١٢ عضواً، نصفهم من العرب (٤ مسلمين + ٢ مسيحيين) ونصفهم الباقي من اليهود<sup>(٢٧)</sup>.

وتم تعيين حدود بلدية جديدة، تخدم هذا الوضع، لرسمها بطريقة ترتبط بالوجود اليهودي، حيث امتد خط الحدود، ليشمل جميع الضواحي الاستيطانية اليهودية التي أقيمت

غربي المدينة، فامتد الخط من هذا الجانب، عدة كيلومترات، بينما اقتصر الامتداد من الجوانب الشرقية والجنوبية، على بضع مئات من الأمتار، بحيث وقف خط الحدود باستمرار أمام مداخل القرى العربية المجاورة للمدينة. وهكذا بقيت قرى عربية كثيرة خارج حدود البلدية، مثل سلوان؛ الطور؛ العيسوية؛ شعفاط؛ لفتا؛ دير ياسين؛ عين كارم؛ المالحه؛ بيت صفافا، بالرغم من وجود هذه القرى بشكل ملاصق ومتداخل مع المدينة. لقد جرى أول تعيين للحدود البلدية عام ١٩٣١، حيث ضم البلدة القديمة، وقطاعاً عرضياً، بعرض ٤٠٠ متر، على طول الجانب الشرقي لسور المدينة بالإضافة إلى أحياء باب الساهرة؛ واد الجوز؛ الشيخ جراح من الجهة الشمالية؛ أما من الجهة الجنوبية فقد انتهى خط الحدود إلى سور المدينة فحسب. إن القسم الأكبر من مساحة المدينة كان في الجهة الغربية، حيث عادت مساحة هذا القسم نحو ستة أضعاف القسم الشرقي من القدس في محاولة متعمدة لشمول غالبية التجمعات السكانية اليهودية، ولم يشمل القسم الغربي من الأحياء العربية، سوى القطمون؛ البقعة؛ الطالبية؛ ومأمن الله، وأعيد تخطيط الحدود البلدية، عام ١٩٤٦، بقصد توسيع منطقة خدماتها، وتركز هذا التوسع على القسم الغربي، حتى يمكن استيعاب وضم الأحياء اليهودية الجديدة التي بقيت خارج منطقة وادي الجوز؛ وبلغت مساحة المدينة، بموجب هذا المخطط، ١٩,٣٣١ دونماً، منها ٨٦٨ دونماً داخل الأسوار، و ١٨,٤٦٣ دونماً خارج الأسوار توزعت الأملاك، بموجب هذه المساحة إلى ١١,١٩١ دونماً أملاكاً عربية، و ٤,٨٣٥ دونماً يهودية، و ٣,٣٠٥ دونماً طوقاً ومباني عامة. أما المساحة المبنية فقد تطورت من ٤,١٣٠ دونماً عام ١٩١٨ إلى ٧,٢٣٠ دونماً عام ١٩٤٨<sup>(٢٨)</sup>.

مهدت الأوضاع السابقة للهجرة اليهودية، الجهود الحثيثة للحركة الصهيونية من أجل السيطرة على المدينة المقدسة؛ لما حدث بعد ذلك في حرب ١٩٤٨.

#### ثالثاً: استيطان القدس وحرب ١٩٤٨<sup>(٢٩)</sup>:

لم يحقق الاستيطان اليهودي في القدس وما حولها النتائج المرجوة منه، كما خططت لها الحركة الصهيونية ذلك أن هذا التواجد لم يحقق قوة عسكرية حقيقية، عند خوض حرب دفاعية عن المدينة عام ١٩٤٨، (لأن ذلك لا يعني أنهم لم يحققوا أهدافهم المرجوة من هذه الحرب). قبل الانسحاب البريطاني من فلسطين (١٤ / ٥ / ١٩٤٨)، اشتد الخلاف بين إدارة الوكالة اليهودية القدس وبين بن غوريون وقيادة الهاغانا في تل أبيب، واستقر بن غوريون على أن القوة العسكرية ستكون حاسمة، في الفترة القادمة، فحرص على تواجده المتقطع في القدس، ثم قام بتغيير قيادة القدس، وعززها بعناصر على مستوى عالي من التنظيم، والكفاءة العسكرية، وحدثت

تحركات سريعة من أجل التجهيز لقوة عسكرية عالية الكفاءة، وتعزيز القوات العسكرية في القدس وما حولها، والاستعداد للمبادرة بعمليات احتلال في القدس، مع استخدام القوة لمنع فرار السكان اليهود؛ ومع ذلك كتب القائد العسكري في القدس إلى قيادته في تل أبيب، محذراً من أن القدس لن تصمد، حتى الخامس عشر من أيار/ مايو ١٩٤٨، موعد انسحاب القوات البريطانية، وقد أثارت تقديرات هذا القائد لدى القيادة العليا الصهيونية قلقاً كبيراً، خاصة وأن مسألة صمود يهود القدس كانت تزعجهم مسبقاً، فلقد تخوفوا من: ١ - عداء السكان اليهود، منحدرين من أصل غربي، لفكرة الصهيونية ومؤسساتها؛ ٢ - الابتعاد بين السكان اليهود المنحدرين من أصل شرقي والمؤسسات الحاكمة؛ ٣ - ضعف نسق المستوطنات من حول القدس فكان على المسؤولين التركيز على الجهود التنظيمية مدنية وعسكرية في المدينة لكي تصمد، وواجهت الزعامة الصهيونية مشكلة تعدد المؤسسات التي تحمي بعضها مما يمثل معاناة للمدنيين، وتعزيز قوة التنظيم العسكريين «إيتسل» و«ليحي»؛ ولم تكن الزعامة اليهودية تمتل قاعدة حقيقية في أوساط يهود القدس، وفشل التنظيم المدني في القدس في تنظيم شؤونها، بتوجيه من بن غوريون، وبذلت «الهاغانا» في نيسان/ أبريل ١٩٤٨، جهوداً كبيرة في نقل المواد التموينية إلى القدس؛ وبدعمه أيضاً، تم تشكيل «لجنة القدس»، برئاسة دوف يوسف، التي ملأت الفراغ السلطوي في المدينة.

وعند دخول الجيوش العربية فلسطين، في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، تمكن الجيش الأردني بالتعاون مع المناضلين الفلسطينيين، من استعادة القدس القديمة في الوقت الذي فرض فيه الجيش الأردني والفلسطينيون حصاراً حول منطقة القدس كلها، وجميع الطرق المؤدية إليها. وأصبح الوضع في غاية السوء بالنسبة للقوات الصهيونية، إلا أن هذه القوات أحسنت استغلال هدنة وقف إطلاق النار، في ٢٩ / ٥ / ١٩٤٨، فقامت بفك الحصار المفروض على القدس الجديدة والسيطرة على الطرق المؤدية إليها، بالإضافة إلى محاولة الاستيلاء على كل ما يمكنها من أراض. وساعد ذلك - فيما بعد انتهاء الحرب - إسرائيل على أن تعلن القدس عاصمة لها.

وبعد، فلقد اتخذت الحركة الصهيونية من القدس نقطة بداية الإعلان قيام إسرائيل، حيث بدىء في تنفيذ المخططات الاستيطانية فيها، منذ أواخر القرن التاسع عشر؛ كذلك سيكون كشف زيف الادعاءات الصهيونية تجاه هذه المدينة العربية، أساساً مهماً لبداية مشروع تحريرها، مع الأخذ في الاعتبار مدى أهمية كل جزء، مهما كان صغيراً من أرضها، وكل صفحة من التاريخ سجلت بها في حسم أمر هذه المدينة. وبالطبع قبل كل ذلك أهمية توزيع السكان بها، وإن كان الصهاينة يتلون في صلواتهم «إن نسيبتك يا قدس فلتنسيني يميني»؛ فإن كل عربي يدرك

جيداً أن القدس عروس عربية كل من يعلنون أنهم عرب. فإن سقطت، فما هي إلا أيام ليصبح كل الوطن ذكرى.

#### الهوامش

- ١ - ٥. ياسون سويد، حروب القدس في التاريخ الإسلامي، حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، مكتب الاعلام والعلاقات الخارجية، القاهرة، ١٩٩٦.
- ٢ - سمير جريس، القدس، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات (٦١)، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ١٦.
- ٣ - عبد الرحمن أبو حرفة، القدس تشكيل جديد للمدينة، عمان، منشورات دار الكرمل، سلسلة دراسات صائد الاقتصادي (٢٦)، ١٩٨٦، ص ١٠٣.
- ٤ - جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٦، ١٧.
- ٥ - سويد، مصدر سبق ذكره.
- ٦ - جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٧، ١٨.
- ٧ - المصدر السابق، ص ١٩.
- ٨ - أبو حرفة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.
- ٩ - المصدر السابق، ص ٤٥.
- ١٠ - المصدر السابق، ص ٤٦.
- ١١ - جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥، ٢١٦.
- ١٢ - أبو حرفة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.
- ١٣ - رفعت سيد أحمد، القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية، شؤون فلسطينية، (نيقوسيا)، العدد (١٨٠)، آذار/ مارس ١٩٨٨، ص ١٨.
- ١٤ - جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.
- ١٥ - المصدر السابق، ص ٢٠، ٢١.
- ١٦ - عبد العزيز محمد عوض، الأطماع الصهيونية في القدس، الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، بيروت، ١٩٩٠، ص ٨٥٤.
- ١٧ - روجي الخطيب، القدس في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، شؤون عربية، (تونس)، العدد (٤٠)، كانون أول/ ديسمبر ١٩٨٤، ص ٤٨.
- ١٨ - لمزيد من التفاصيل انظر: موطي عولان، القدس في نظر الصهيونية السياسية الصهيونية تجاه مسألة القدس خلال الفترة من عام ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٤٩، ترجمة جواد سليمان الجعبري، منشورات وزارة الاعلام الفلسطينية - مديرية الصحافة والاعلام المحلي، دائرة الدراسات والندوات، ١٩٩٦، ص ١٨ - ٢٣.
- ١٩ - عوض، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٨ - ٨٦٠.
- ٢٠ - السيد يس (محرراً) وآخرون، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، الجزء الأول، (القاهرة)، معهد



- البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، ص ٨٧، ٨٨.
- ٢١ - جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.
- ٢٢ - يسون وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٦.
- ٢٣ - عبد الوهاب الكيالي، الكيوتو، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦، ص ١٢٦، ١٢٨.
- ٢٤ - مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الثامن القسم الثاني، بيروت، دار الطليعة، مطبوعات رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل، ١٩٧٤، ص ٢٠٥ - ٢٠٩.
- ٢٥ - حبيب قهوجي (مشرقا)، استراتيجية الامتيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، سلسلة دراسات مؤسسة الأرض رقم (٥)، دمشق، ١٩٧٨، ص ١١٣.
- ٢٦ - جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.
- ٢٧ - أبو حرفة، مصدر سبق ذكره، ص ٤١، ٤٢.
- ٢٨ - المصدر السابق، ص ٤٤، ٤٥.
- ٢٩ - اعتمدت، أساساً، هنا على: غولان، مصدر سبق ذكره، ص ١١١ - ١٤٥.

## القدس وأورشليم بين الحقيقة والخيال

أسمهان شريح

(ويزيدك عمق الكشف غموضاً فالكشف طريق عدمي)

مظفر النواب

تقديم:

- «إلى روح فيلون الجميلي...»

إن صيحاتك في وجوه مزوّري تاريخ وطنك منذ ألفي سنة بلغت أسماعنا، ولن نتركها تذهب هدراً.

إننا نعيد الألق إلى وجه هذا الوطن الخالد.

- «إن على كل من يلج بوابة كنعان، أن يتسلّح بالعلم والصبر، وأن يخوض معركة فك ارتباط جدّ قاسية، من أجل تحرير هذا التاريخ العربي، من كل ما ألصق به عمداً، وجهلاً من كلّ المخلوقات الطفيلية، ثم ترك مرمياً خلف البوابات المهجورة الرطبة»<sup>(١)</sup>.

بهذه العبارات يلج د. أحمد داوود بوابة كنعان من أجل تحريرها من التشويه والتزوير الذي ألحق بها وتاريخها.

وسوف نسعى في هذه الدراسة إلى كشف بعض مواقع هذا التزوير فيما يتعلق بمدينة القدس، وهي عملية جدّ شاقة، إذ أن أموراً كثيرة تختلط ويصعب فصلها.

إذن، سنسعى إلى القدس عن طريق فك الطلاسم والرموز التي أحاطت بتاريخ هذه المدينة التي باتت تشكل مركزية الصراع العربي - الصهيوني، ومن أجل ذلك نجد أننا مدفوعون لاستعراض البدايات الحقيقية لتاريخ المنطقة العربية.

\*\*\*

يعتبر د. أحمد داوود كتاب «بيروسي» مدينة إيزيس التاريخ الحقيقي للعرب مشعل حقيقة نهض فوق كل أسوار التعصب والظلم والتزوير، التي أحكمت حول التاريخ الحضاري لأمتنا لأن كاتبه أعلن بجسارة العلم والعقل والموضوعية: «أن التاريخ المصنوع للبرانيين خارج النصوص التوراتية هي في الحقيقة عربية» وأن «الأمة العربية هي المعلمة الأولى لجميع البشر» وأن «حضارتها هي أم كل حضارة في الشرق والغرب، بما فيها حضارة الاغريق، التي لم تكن سوى شرفة أو ملحق لبناء العرب في الشرق، وهذا ما يعترف به اليونانيون أنفسهم» ولكن «أحكاماً مسبقاً باقية، وتعليماً مذهبياً يزيف آراءنا وأحكامنا ويؤزرها، والصورة التي تلازمنا وتطاردنا أخذت مكان البدهة فيها».

لهذا يهتف بيروسي ملء الأسماح: «لنتحد الكليشات» الجاهزة التي جعلوا منها منشاراً ضد الحقيقة في كل مكان»<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أن جملة من باحثي الغرب وعلمائه المنصفين، أعلنوا أن التاريخ العربي قد تعرض لتشويه وتزوير عظيمين، وأن المكتشفات الأثرية كلها تدحض الدعاوى الصهيونية بالحق التاريخي لليهود في فلسطين، بل إن أصواتاً كثيرة عربية وغربية وحتى يهودية أخذت ترتفع معلنة عن الإشكالات والمغالطات التي نجمت عن اعتبار اللغات والحضارات القديمة في منطقة الهلال الخصيب غربية عن العربية ففي أواخر عام ١٩٨٩ نشرت مكتبة لسان المشرق في لبنان نصاً محققاً لما اطلقت عليه أقدم نص أدبي في العالم، وهو ينتمي إلى مدينة أكادية في بلاد ما بين النهرين هي «كيش»، ويشبه المحققان «ألبير نقاش» و«حسين زينة» علاقة النص بالعربية المعاصرة بعلاقة نص إنكليزي لشاعر مثل «شوسرا» (القرن الرابع عشر الميلادي) بالانكليزية المعاصرة، مع ملاحظة أن ما يفصلنا عن هذا النص الأكادي، ليس ستمائة عام، بل خمسة آلاف عام تقريباً. والواقع أنه لم يقرأ نص أكادي بهذا المنهج من قبل، وظلت القراءات معتمدة الترجمات من اللغات الأوروبية التي تُسقط من النصوص الحروف الحلقية، فتستبدل الهمزة بالعين، والهاء بالحاء... وهكذا، وبالتالي فإن ما كان يصل بعد كل هذا نصوص ابتعدت عن الأصل درجتين<sup>(٣)</sup>.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فليس خافياً على أحد أن تاريخنا، إنما كُتب من قبل الغرب الاستعماري الحاقداً على تاريخنا وحضارتنا، والساعي ابداً إلى فرض سيطرته على بلادنا ومقدراتنا. لذا فنحن مدعوون بالحال إلى كتابة تاريخنا بأيدينا مستندين إلى المعطيات الأثرية، الكثيرة والمتوافرة، وتلك مهمة قومية ملحة في هذا الوقت، الذي نتعرض فيه لحملة شرسة من قبل الامبريالية والصهيونية العالمية متمثلة بالكيان الصهيوني والتي ما فتئت تدّعي وتبجح بالحق التاريخي المزعوم لليهود الذين تدّعي حق تمثيلهم، تحت ستار من التلغيق لحقائق التاريخ والجغرافيا، وهي لا تتوانى عن التبجح بهذه المقولات التي فتّدها العلم والمنطق، بمناسبة وغير مناسبة، فما هو اسحق شامير يكرّس زهاء أكثر من نصف خطبته في مدرّج، لاستعراض التاريخ من وجهة نظره، ومما جاء في هذه الخطبة:

«نحن الشعب الوحيد الذي كانت عاصمته القدس، ونحن الشعب الوحيد، الذي لا توجد أماكنه المقدسة إلا في إسرائيل»<sup>(٤)</sup>.

أما شيمون بيريز البولندي الاصل، والشرق أوسطي، الأول في الوقت الحالي، فإنه أكثر المستشهدين بالتوراة لاثبات الحق المقدس للشعب اليهودي في فلسطين، بالرغم من أنه أول من يعترف بأنه «ملحد» ترك العقائد الدينية منذ زمان طويل للتحايمات وأشياءهم»<sup>(٥)</sup>.

فيما «الملحوظ والمتواتر من القراءات الغربية للتاريخ العربي، وخاصة في عصوره القديمة، أنها تنطلق من قناعة مفادها أن تفاصيل هذا التاريخ هي ما روتها «التوراة»، وأن مهمة الباحث تدعيم هذه الرواية بأية وسيلة ممكنة... وهكذا، بدءاً من تسمية الشعب العربي بالشعوب السامية، وتسمية اللهجات العربية باللغات، وصولاً إلى تصغير وتجاهل كل ما لم تذكره «التوراة» فقد سادت قراءات مضللة في منتهى الخطورة، عمادها التزوير الصريح للمحاور القطبية للتاريخ، وقواه الرئيسية في المنطقة».

ودون الحاجة لتفاصيل أكثر، فما نحن نرى تاريخنا الحالي يزور أمام أعيننا فعندما نتصدى للدفاع عن أنفسنا نوصم بالارهاب، وبكفي النظر إلى صورتنا في الاعلام الغربي لنرى الحقيقة واضحة دون رتوش، وهذا مثل قريب، فما هو كليتون يتصدى للدفاع عن إسرائيل إزاء ما هو إلا خطأ ناجم عن محاولة دفاع عن النفس فيما يتسم بيريز الواقف إلى جانبه ابتسامة الرضى. أما أكثر ما يثير في هذا الصدد، فهو موقف بعض مثقفينا من محاولة إعادة الألق لوجه وطننا وحضارتنا، بتعريه الزيف الذي لحق به، والتزوير الذي ألصق به وتعرض له لأن قناعات راسخة تكونت لديهم، ومن الصعب زحزحتها.

ولعله جهد متواضع هذا الذي يقوم به ولا يسعنا إلا المحاولة في خضم هذه التحولات



المصرية، التي تشهدها منطقتنا، ونظراً لإلحاح موضوع القدس فإننا سنحاول البحث عنها في هذا الركام الهائل من التزوير والمغالطات التي أخضع لها تاريخ المنطقة.

### موطن العرب القديم وسماته الأساسية:

تعتبر منطقة جوف جزيرة العرب ومنطقة الخليج العربي قبل أن تغمرها المياه، مهد الحضارة الأولى على سطح هذا الكوكب، ومنها انتقلت إلى الشمال والشرق والغرب، وذلك بعد غمر المياه منطقة الخليج العربي، نتيجة لذوبان الثلوج، التي كانت تغطي شمال ووسط أوروبا والتي دفعت بمياه المحيط الهندي لتشكيل الخليج العربي.

فالوجود العربي - كما أكد ذلك جميع علماء الغرب المنصفين أمثال ديبير روسي، وإدوارد وورم، والأستاذ كون... وغيرهم - هو وجود موغل في القدم. قبل اختراع الكتابة، ويمتد لعشرة آلاف عام على الأقل، من الحضارة الزراعية المستقرة، ويغطي أرجاء الوطن العربي القديم، الذي امتدت رقبته من ضفة الخليج العربي الشرقية شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، ومن البحر الأسود (البحر الأعلى) شمالاً، إلى البحر الأدنى (بحر العرب) جنوباً.

وكانت شبه جزيرة العرب أخصب بقعة على سطح الكوكب، وأكثرها ملائمة لوجود الإنسان والحيوان والنبات، ولنشوء الحضارة، ففي الشرق منها كانت جنة العرب الأولى قبل أن تغمرها المياه، وتشكل ما يعرف اليوم بالخليج العربي، تجري من تحتها أنهار الدجلة والفرات، ويهش لتصب جميعاً في بحر العرب، بعد أن غدت تلك المنطقة عبر عشرات الآلاف من السنين بطبقات لحقية، وفرت لها درجة من الخصوبة، لم تعرفها أية بقعة أخرى، فيما كان يغطي منطقة صحراء الربع الخالي بحر من المياه العذبة، ما تزال بقاياها قائمة حتى اليوم في أربع بحيرات متصلة جوفياً، عمق إحداها ٤٠٠ قدم<sup>(٧)</sup>. وكان وادي يهشة الذي يتصل مع وادي الرمة، وتببيت ورنيا، والثرات والدواسر، يخترقها من الغرب إلى الشرق جنوب البصرة، ثم يتابع سيره في منطقة الجنة ليصب أخيراً في بحر العرب\*.

يقول تشايلد: «في الوقت الذي كان فيه شمال أوروبا مغطى بطبقات الثلوج إلى مسافات بعيدة، وكانت جبال الألب والبيرنيه مغطاة بكتل الجليد، كان ضغط القطب الشمالي الشديد، يسوق أعاصير الأمطار، التي كانت تهب على أوروبا الوسطى، ويجعلها تجتازها وتعبث إلى حوض

تحدث عن هذه المنطقة لأن أورشلهم التوراتية تقع ضمنها.

البحر المتوسط، وتستمر في سيرها دون أن تستنزفها الجبال السورية، فتصل إلى العراق وجزيرة العرب... فكانت الصحارى التي يلفحها العطش الآن، تتمتع بأمطار منتظمة، ولم تكن الأمطار الذاهبة بعيداً إلى جهة الشرق أكثر مما هي عليه الآن فحسب، بل أنها كانت موزعة على جميع فصول السنة بدلاً من أن تكون مقصورة على فصل الشتاء، وكان يعيش في شمال أفريقيا، وربما في جزيرة العرب، أيضاً، حيوانات من نوع ما يوجد الآن في زيمبابوي وروديسيا<sup>(٨)</sup>.

كما تؤكد أبحاث سفينة الأبحاث الألمانية «ميتيور»، في قاع الخليج أنه: «نتيجة لانخفاض مستوى المياه خلال العصر الجليدي الأخير إلى حوالي ١١٠ أمتار عما هو عليه اليوم، كان الخليج العربي أرضاً يابسة تتكون من منخفض يبلغ طوله حوالي ١١١٠٠ كيلومتر، ووسطى عرضه ١٨٠ كيلومتر، ولا يتجاوز عمق غوره ٣٠ - ١٠٠ متر، وتشق قاع الخليج قناة حفر مياه النهرين، تبدأ قرب الفاو لتصب في خليج عُمان، ومن الجدير بالملاحظة أن تضاريس قاع منطقة الخليج، تشبه إلى حد كبير طبيعة الأرض التي يجتازها نهر الفرات في سوريا إلى درجة دفعت الباحثين إلى الاعتقاد بأن حوض الخليج يكاد يكون استمراراً للأرض السورية، فلا يفصل بين المنخفض إلا السهول الرسوبية المنبسطة المعالم، واعتباراً من أواخر العصر الجليدي الرابع «الأخير» أي منذ حوالي ١٤٠٠٠ عام قبل الميلاد تأخذ مياه البحر بالارتفاع بفعل مناخ دافئ يسود الكرة الأرضية، خلال عصر الهولوسين «الدفيء» وباستثناء انقطاعين عارضين حدث الأول حوالي ١٠٠٠٠ سنة قبل الميلاد، والآخر حوالي ٨٠٠٠ سنة قبل الميلاد، بفعل التذبذبات المناخية، وتابع غطاء البحر ارتفاعه واستمر يغمر منطقة الخليج، حتى استقر مستواه تقريباً اعتباراً من حوالي ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد على وضعه الراهن في القرن العشرين، وبذلك انفصلت المرتفعات، التي ستعرف فيما بعد باسم البحرين، وفيلكه وبويان، وغيرها من الجزر عن الأرض العربية، التي تحولت بدورها إلى شبه جزيرة، وبلغ ارتفاع المياه ١٢٠ متراً<sup>(٩)</sup>.

هذا ما كان عليه الحال من الناحية الجغرافية، أما فيما يتعلق بسكان هذه المنطقة فهم ما يعرف اليوم بالشعب العربي، وبذلك يمكن حل الاشكالات التي فرضتها القراءات المختلفة لتاريخ المنطقة، وبالتالي يمكن تفسير التحركات السكانية العربية بسهولة، سواء على مسرح هذه المنطقة (العربية)، أو خارجها، وبذلك لا يعود خروج العرب السومريين من منطقة الجنة في أرض الخليج إلى الجنوب العراقي، لغزاً يسهم المستشرقون في جعله محيراً، رغم كل الدلائل والمكتشفات، ذلك أن منطقة الخليج كانت جزءاً من ثقافة كبيرة معاصرة، كما أكدت سفينة المينيتور نتيجة أبحاثها والتي توصلت إلى أن مراكز هذه الثقافة انتشرت في منطقة الخليج العربي حالياً، وصار ثابتاً أن اجتياح المياه للمنطقة هو ما دفع سكان الجنة العربية القديمة في منطقة الخليج، إلى أن

ينتشروا إلى الجوار الشرقي، فنقلوا حضارتهم إلى شواطئ الهند الغربية، التي دعيت بحضارة ما قبل الهندية، والتي تعود إلى الألفين السادس والخامس قبل الميلاد، ودعيت اللغة المكتشفة هناك بـ «الدرويدية» وهي عربية شقيقة للعربية السائدة آنذاك في شرق شبه جزيرة العرب. وهذا ما يؤكد كوندرا توف: «ويجد اللغويون معالم التشابه بين لغة الدرويديين وبين لغة العبيديين الذين عاشوا في وادي دجلة والفرات، قبل السومريين، وكثيراً ما كانوا يتحدثون عن الوطن الجد الفريق، وعن ممتلكاتهم التي ابتلعتها مياه البحر»<sup>(١١)</sup>.

وهذه الظاهرة (اجتياح المياه للمنطقة)، هي التي أجلت العرب الآخرين الذين حلّوا في أرض سومر جنوب العراق ودعوا بالسومريين ناقلين معهم تراثهم وقصصهم وذكرياتهم عن «الوطن الفريق» و«بحر الوطن»، و«الجنة المفقودة» تحت الماء، و«جنة» و«دلون» البحرية<sup>(١٢)</sup>. وهذا ما يؤكد البروفيسور «جاك لايري»، إن حضارات القدامى بزغت وتلاشت بفعل حركة ارتفاع وانخفاض منسوب مياه البحر فوق مستوى الأرض لناخذ السومريين مثلاً، لقد ظهوروا فجأة منذ حوالي ستة آلاف عام عند نهري دجلة والفرات، وكانوا يملكون أسلحة متطورة بالنسبة إلى ذلك الزمان، ويعيشون حضارة ناشطة... فالسومريون كانوا موجودين في مكان ما من المؤكد أنهم كانوا قرب نهر يؤمن لهم الشرب واستمرارية الحياة. آنذاك كان البحر يغطي مدخل الخليج «الحالي» ليصب في المحيط الهندي... وقد ظل سطح البحر يرتفع منذ سبعة آلاف عام دافعاً بالسومريين الأوائل إلى منطقة الشمال الغربي... فاستقر السومريون في مدينة «أور» وضواحيها. والمعروف أن المدن الكبرى في بلاد الكلدان توجد على بعد ٤٠ كيلومتراً تقريباً من هذه الأراضي...<sup>(١٣)</sup>.

الأمر نفسه أكدته عالم الآثار الأمريكي «جوريس زارينس» الذي ظل يعمل في الآثار في المنطقة الشرقية من الأراضي السعودية زهاء عشرة أعوام. وقد أكد زارينس: «أن الموطن الأصلي للعبيديين هو الطرف الشرقي لشبه جزيرة العرب، وأنهم أسلاف السومريين الذين خرجوا من أرض الخليج حيث «جنة عدن»، وكانوا هم لا السومريون، بناة المدن والحضارة في جنوب العراق»<sup>(١٤)</sup>.

أما اللغة التي كانت سائدة في هذه المنطقة آنذاك، فهي اللغة العربية بلهجاتها السريانية، (وهي لغة أهل الشرق التي تكلمها إبراهيم الخليل وبنوه، والسيد المسيح، وهي التي سميت فيما بعد الكلدانية)، واللهجة الأمورية، أو لهجة أهل الغرب، والفينيقية جزء منها إضافة إلى اللهجة العرباء أي النقية (الفصحى) التي تكلم بها سكان جوف الجزيرة العربية. وكانت هذه اللهجات الرئيسية تنفرع إلى لهجات فرعية كثيرة، وهذا أمر طبيعي، كما نرى الآن التنوع الهائل في

اللهجات على مستوى القطر الواحد.

بقي أن نشير إلى أن شبه جزيرة العرب، زمن الحصب لم تكن مسرحاً للبدو، وكانت تضاريسها تتوزع بين السراة أي الجبال، وبين البادية أي الأرض الظاهرة، أو المكشوفة، ولم تصبح كلمة «بادية» مرادفة لـ «صحراء» إلا بعد أن أصابها التصحر، وغلب عليها في حوالى منتصف الألف الثاني قبل الميلاد، فصارت بركة العرب مسرحاً للعرب البداة الرعاة، المتنقلين وشبه المستقرين، ثم ما لبثت كلمة «عرب» أو «أعراب»، تطلق على سكان تلك البرية دون سواهم، وقد التصقت بهم صفة البداوة، وسكن الصحراء<sup>(١٥)</sup>، ولكن وكما نؤهننا سابقاً إن هذا لا ينفي عروبة المنطقة الممتدة من البحر الأعلى (الأسود) إلى البحر الأدنى (بحر العرب) ومن الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، مروراً بالمتوسط، هذه المنطقة التي غدت إفريقيا الممتدة من الحبشة والصومال مروراً بوادي النيل والسودان، وصولاً إلى شاطئ الأطلسي بالعنصر العربي، تشهد على ذلك وحدة السكان واللغة والحضارة التي امتدت على مدى سبعة آلاف عام من السنين، الأمر الذي تؤكد اللغة والفكر والديانة والأساطير، والتقاليد المشتركة.

أما من الناحية السياسية، فكانت ثمة دولتان مركزيتان وحيدتان على وجه الأرض، وذلك بالمعنى الحقوقي والسياسي والعسكري والاقتصادي للدولة. وهما الدولة العربية السورية، التي أسسها «سرجون»، وكانت عاصمتها آجادا، ثم بابل وتمتد من البحر الأسود شمالاً إلى بحر العرب جنوباً، والدولة العربية في وادي النيل. وكان يخترق شبه جزيرة العرب من الجنوب إلى الشمال خط القوافل التجاري الدولي الذي كان يشكل أهم شريان اقتصادي بالنسبة للعالم القديم وكان هذا الخط يصعد من عدن جنوباً، ثم يمر في منطقة خميس مشيط ويصعد موازياً لوادي بيشة، إلى سفوح منطقة غامد وزهران، وهناك عند جنوب غرب العقيق، يتفرع منه فرع مع وادي الثرات، ليواكب وادي الدواسر إلى منطقة شمال الخليج، بينما يتابع الخط الرئيسي صعوده شمالاً إلى منطقة مكة فتيما فبصرى الشام، فدمشق، حيث يذهب فرع إلى تدمر ومنها إلى أور، وبابل وآشور، ثم يتابع طريقه مع خط الحرير الذاهب إلى الصين، ومن دمشق يصعد شمالاً إلى ابيلا، حلب، الأناضول، ثم إلى بلاد اليونان، وكان القسم الجنوبي منه يحمل أعلى وأنفس سلع العصور القديمة مما تنتجه بلاد العرب وإفريقيا والهند من اللبان والمرّ والبخور، التي كانت تباع بوزنها ذهباً، إلى الكحل والعطور من بلاد العرب، إلى الأحجار الكريمة والياقوت واللؤلؤ والمرجان من البحر الأحمر والخليج العربي، إلى العاج والأنوس، وجلود الأسود والفهود والتمور من إفريقيا، إلى التوابل والحناء من الهند، إلى الذهب الذي كان يستخرج بكميات وفيرة من مناجمه الكبيرة في مهد الذهب، ومواقع أخرى كثيرة من شبه جزيرة العرب.



في هذه الظروف كان البدو - نتيجة التصحر - يتحيتون الفرس، للسطو على القوافل المحملة بهذه النفائس، فيقتلون وينهبون، مما حدا بالدولتين المركزيتين، أن يقيما مراكز أو محطات، تجعل على كل منها حاكماً (يدعى ملكاً) يؤازره مجموعة من المستأجرين، والمقاتلين، ليحافظ على سلامة الخط من ناحية، ويقوم بمراسلة ملكه من أجل تلبية حاجاته من البضاعة التي تجوز الخط من ناحية أخرى، وكان حاكم المحطة يتقاضى إتاوة - لقاء حمايته هذه - عن كل بضاعة تجوز محطته بما يتناسب مع مقدار هذه البضاعة. كما كان يأخذ له ولجماعته نصيباً من هذه البضاعة، يبعث بالباقي إلى ملكه في مركز الدولة. الأسلوب نفسه، أو الاجراء، اتبعته المدن الكبرى، وهو استحداث محطات لها على ذلك الخط (التجاري)، وكانت هذه المحطات في الغالب تحمل أسماء المدن التي تمثلها، فكان لبابل محطة بابل، ولحلب محطة حلب، ولأوغاريت محطة أوغاريت، ولدمشق محطة دومسك، وبالنسبة لوادي النيل فكانت لها محطة مصري وكان وكيلها يدعى فرعون، وكان له وكلاء من العماليق وملوك العشائر الآرامية<sup>(١٧)</sup>.

وحول هذا الموضوع أورد الباحث والمؤرخ مرسيل في كتابه الشهير «الصحراء» وصفاً تفصيلياً، لكثير من العمليات والمراسلات التي كانت تتم بين ملوك المحطات، وملوك الدولة المركزية، وأوضح الصورة التفصيلية لما كان يجري من خلال الوثائق المكتشفة، التي اعتمدها في أبحاثه. فكثيراً ما كان يتمرد ملوك المحطة على سيدهم، ويستأثرون بالجبايات والأتاوات لأنفسهم، وقد يغير عليهم جماعة من البدو، أو ملوك محطات أخرى فيبتزونهم، وينصبون عملاء لهم على تلك المحطات، مما كان يضطر الملك المركزي إلى إرسال حملة تأديبية بين فترة وأخرى، فيبدل ملكاً وكيلاً بغيره، وقد يغيره مع جماعته، أو يقتلهم، أو ينقلهم إلى مواقع أخرى بعيدة عن تلك المواقع.

كان السوريون يسمون وكيلهم «قيفو» أي الجاني، فيما كان ملك وادي النيل يسمى وكيله «فرعون». ويذكر مرسيل في كتابه: «ويحدثنا الملك شلمنصر الثالث، أنه في السنة التاسعة من ملكه قهر ملكة عربية اسمها «شمسي»، واضطرها إلى دفع الجزية له... ويدعي الملك أنها حشنت يمينها، وكفرت بالعهد، الذي قطعه للإله «شمش» بالآ تعرض للآشوريين بسوء، وبأن تخلص لهم فانتصر عليها، واستولى على مدينتي لها، ولم يبق أمامها غير الخضوع، والاستسلام ودفع الجزية... والظاهر أنها انضمت إلى ملك دمشق في معارضته للآشوريين، فتعرضت لقوافل آشور... ولتنفيذ مصالح الآشوريين، قرر الملك تعيين «قيفو» لديها، لإرسال تقاريره إلى الحاكم الآشوري العام في سوريا عن نيات الملكة، واتجاهات الأعراب، وميول قبيلتها، ولتوجيه سياسة الملكة على النحو الذي تريده آشور»<sup>(١٨)</sup>.

هذا هو الوضع الذي كانت عليه أوضاع المنطقة العربية في تلك الفترة الزمنية التي نريد الحديث عنها، فيما يتعلق بالخلط الذي تم بين مدينة القدس الحالية، وأورشليم التوراتية. ومن أجل إيضاح هذا الخلط كيف تم ولماذا؟ ومن الذي أحدثه؟ لا بد من الحديث عن التزوير في التاريخ والجغرافيا الذي تعرضت له المنطقة العربية.

### التزوير وأهم مسمياته<sup>(١٧)</sup>:

الحقيقة أنه لم يتعرض تاريخ أمة من الأمم أو شعب من الشعوب، لما تعرض له تاريخ الأمة العربية من ضروب المسخ، والتشويه، والتزوير لأغراض لا تخفى على أي دارس ومتتبع، خاصة إذا لاحظنا أن التزوير تم في ثلاث مراحل تاريخية تراكمت مع الاحتلال والغزو، الذين تعرضت لهما المنطقة العربية «ولغايات استعمارية واحتلالية للمنطقة ولم تحدث مرة واحدة لصالح التحرير. فالمرحلة الأولى حدثت زمن قسطنطين البيزنطي لغايات استعمارية صرفة، من أجل الاحتفاظ بشريط الأرض العربية الذي يمتد من البحر الأسود شمالاً وعلى طول الساحل إلى جنوب سيناء، بحجة الاحتفاظ بالأماكن المقدسة. وما أن بدأت عملية التحرير على أيدي العرب المسلمين، حتى هب العرب المسيحيون للقتال ضد البيزنطيين إلى جانب أشقائهم القادمين بدين جديد، وبعد التحرير سقطت تلقائياً الأسماء الجغرافية التي زورت في زمن قسطنطين، ولم يعد ثمة ذكر لـ «فلسطين» أو «أورشليم» في جنوب سوريا... وكانت عملية التزوير الثانية لغاية الاستعمار والاحتلال للمنطقة، زمن غزو أوروبا الإقطاعية تحت قناع ما دعي بالحروب الصليبية، وقد جعلت حماية «الأماكن المقدسة» ذريعة للاحتلال مرة أخرى. ثم ما أن تم التحرير العربي في عهد صلاح الدين، حتى سقطت نهائياً مرة أخرى تلك التسميات من جغرافيا المنطقة. وجاءت عملية التزوير الثالثة للغاية الاستعمارية الاحتلالية نفسها زمن الغزو الاستعماري الأوروبي والصهيوني الحديث»<sup>(١٨)</sup>.

إن تاريخنا العربي الذي هو بحق تاريخ الحضارة والتمدن البشري على هذا الكوكب، يكاد يكون الوحيد الذي توحدت عليه جهود الدول الكبرى وإمكانياتها ومؤسساتها، من أجل مسخه وتزويجه. وإن هذا التزوير الهائل لم يكن ليكتب له النجاح «لولا أن واقعاً كارثياً تعيشه مؤسساتنا الثقافية والتعليمية في الوطن العربي منذ بداية عصر الاستعمار، وحتى اليوم»<sup>(١٩)</sup>.

ومن أجل إحداث التزوير، فقد عمدت الدول الإستعمارية، إلى إحداث مؤسسات استشرافية، سعت إلى خلق الظروف والذرائع، من أجل تمرير المخططات الاستعمارية، وتبرير الوجود الاستعماري في منطقتنا العربية. وما فعلته هذه المؤسسات هو أنها قطعت العربي عن

ماضيه الحضاري، وقزمت شخصيته، بل شوحتها. وحولت وجوده الذي أبدع الحضارة إلى وجود هامشي، بدائي، متخلف، متطفل على حضارات الآخرين. ومن المفارقات التي تدعو للرتاء، أنه كان على العربي، أن يذهب إلى معاهد وجامعات تلك الدول التي عممت ورسخت ذلك التزوير — من أجل التعرف على تاريخه ولغته، حيث يجري تلقيه هذا التاريخ المسخ المدون عن شعبه وحضارته، وبذلك ينحصر دوره بالوسيط الذي يقوم بنقل هذه الصورة المغلوطة الشوهاء، وترسيخها في أذهان الأجيال العربية المتعاقبة الذي يتولى تعليمها.

وهكذا أخذت تتم عملية إعداد، ودفع «الكواد» التي تقع على كاهلها مهمة الإمساك بمقاييد أمور الثقافة، بحيث لا تخرج عن الإطار المرسوم، وبذلك تم ترسيخ قناعات خاطئة ومغرضة ولنبحث الآن في أهم التسميات التي تناولها التزوير.

● مصر: هي الأرض الواقعة على تل أو ربة فيها نبع ماء، ويجري فيها وادي سيلي ينضب في الصيف وينحدر إلى الغرب باتجاه البحر الأحمر يدعى وادي مصر أو وادي شبحور. ومصر بالكلدانية هي «مصري»، وبلهجة الكنعانيين في جبل غامد «مصرم». وتقع (مصر التوراتية) في أعالي جبل غامد من شبه جزيرة العرب والدليل على ذلك أن بلاد وادي النيل ودولتها العربية لم تعرف طيلة تاريخها القديم كله وحتى ما بعد المسيح، هذا الاسم «مصر»، كما أن أيا من حكامها على مدى التاريخ كله لم يطلق عليه لقب «فرعون» حججنا في ذلك جميع آثارها المكتشفة، أما هيرودوت (المؤرخ اليوناني) فإنه تحدث عن وادي النيل باسم «إقبطو» (Egpt)، كما تحدث عن «مصري» المحطة في شبه جزيرة العرب. إن مصر التوراتية، هي قرية عشيرة المصريين قرب قرى الكنعانيين، على طريق القوافل في منطقة غامد، التي يتزعمها شيخ من العماليق لقيه «فرعون»، وهذا ما أكدته القرآن الكريم، عند روايته قصة يعقوب (إسرائيل وبنيه) أيام القحط، حيث يذكر القرآن قول أولاد يعقوب لأبيهم حينما جادلهم: «إسأل القرية التي كنا فيها والعير»<sup>(٢٠)</sup> وفي هذا الصدد يقول العالم الألماني وينكلر: «إن أرض كوش تقابل مصري، التي هي في القسم الشمالي من شبه جزيرة العرب. وعلى هذا فإن ما ذكر عن «كوش ومصر في التوراة، لا يقصد به الحبشة، ووادي النيل بل يقصد به مكانان في شبه جزيرة العرب»<sup>(٢١)</sup>.

● فلسطين: هي عشيرة فلسطين التي تسكن في الجهة الواقعة جنوب أرض كنعان. وفلسطين عشيرة عربية، بدوية، رعوية صغيرة، نقلت إلى العربية باسم «فلسطينيين» وكان يتزعمها شيخ اسمه «أيمالك»، وكانت هذه العشيرة ترعى في أرض ضيقة لا تتسع كلاً وماءً لمواشي

اسحق معها، مما جعلها تتنازع معه من أجل بحر الماء، الأمر الذي حمل شيخها (العشيرة) لأن يطلب من اسحق الخروج إلى أرض أخرى قائلاً له: «لقد صرت أقوى منا جداً» \* وفلسطين هي إحدى عشائر مصرم. وإذا نظرنا إلى الأمر من الناحية التاريخية الزمنية فإن زمن إبراهيم وابنه اسحق يعود إلى حوالي العام ١٥٠٠ قبل الميلاد، بينما يصير المستشرقون على أنه ما بين (١٩٠٠ - ١٨٠٠ ق.م)، فالفلسطينيون الذين لم يعرفوا إلا من خلال مدونات التوراة موجودين منذ ذلك التاريخ، فكيف يستقيم الأمر مع أولئك المستشرقين، الذين يزعمون أنهم ظهرت فجأة على الشاطئ الشرقي للمتوسط في حوالي ١٢٠٠ ق.م، أي بعد زمن إبراهيم بمئات السنين؟ ويدمرون الشاطئ الشرقي للمتوسط؟.

● بنو إسرائيل: إسرائيل هو يعقوب وبنو إسرائيل هم أبناء يعقوب الاثنا عشر الذين كانوا أسرة واحدة، يعود زمنهم إلى ١٤٠٠ ق.م أي قبل ظهور موسى بما يقارب المائة عام، وقبل ظهور اليهودية كدين بما يزيد عن ١٠٠٠ عام. وكانت علاقاتهم ومعاملاتهم رعوية بحتة، في مضارب وعشائر، وأسر متجاورة من عشيرة مصرم.

● اليهودية: استخدمت كلمة يهودي لأول مرة في التاريخ، بعد انقسام عشيرة بني إسرائيل إلى قسمين: الأول بيت يهوذا، وهو أحد الأسباط، وله ملك في مغارة أورشليم، وقسم يتضمن باقي بيوت العشيرة، وقد ملك عليهم ملك منهم في جبل السامرة. وصارت كلمة يهودي تطلق على كل من انتهى بالنسب إلى فرع يهوذا من العشيرة، وبذلك لم يكن لتسمية يهودي أي مضمون ديني. أما اليهودية كدين فقد بدأت بعد عودة أبناء العشيرة من السبي (إلى بابلون المحطة وليس العاصمة)، إلى مغارة أورشليم، حيث اجتمع اثنان وسبعون كاهناً، وكتبوا جملة من أسفار التوراة بالخط اليوناني (الفينيقي) وأحدثوا تزويراً كبيراً في أحداث وجغرافيا التوراة، فتصدى لهم المؤرخ السوري فيلون الجبلي، معتمداً على ما كتبه مواطنه سانسخويناتن في تاريخ المنطقة.

واليهودية التي وضعها هؤلاء الكهنة هي التي ناضل ضدها فيما بعد السيد المسيح، والسيد محمد بن عبد الله (نبيا الله ورسوله). وهم الذين ذكرهم القرآن مشيراً إلى التزوير الذي اقترفوه: «وإن منهم فريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب، وما هو من الكتاب، ويقولون هو من عند الله، وما هو من عند الله، ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون».



بعد أن كشفنا بعض المسميات التي خضعت للتزوير وهي كثيرة: (الساميون، والعبرانيون، كنعان، الأردن، أريحا، صور... وغيرها الكثير) سنأتي لبحث موقع أورشليم التوراتية في هذا التزوير وعلاقتها بالقدس.

### أورشليم بين عقيدة الخصب وعقيدة التوحيد<sup>(٢٣)</sup>:

أجمع علماء التاريخ والجغرافيا على أن بلاد العرب، وهي المنطقة الممتدة من البحر الأعلى (البحر الأسود) إلى البحر الأدنى (بحر العرب)، والتي تمتعت بوحدة سكانية ولغوية وحضارية منذ أقدم العصور، احتلت موقع القلب من الحزام الخصيب، أو ما دعي «بالحزام الحي» منذ انتهاء آخر عصر جليدي مرت به الكرة الأرضية في حوالي العام ١٤٠٠ ق.م، فكانت أخصب بقعة على سطح هذا الكوكب، وأكثرها ملائمة لوجود الحياة، وكانت جبال غامد تمثل خزان المياه العذبة التي تتفجر من أعماق مغاور جوفية كبيرة في صخور تلك الجبال، فينحدر قسم منها إلى الشرق ليكون وديان الفرات (الفرات)، ورنيا، وكارا، وقسم إلى الغرب ليكون وديان عرو، ووديان ورمي، وبذلك مثلت بقعة غامد «سرة» ذلك الجسد الحي، ومركز ينابيع الخصب، وموطن القداسة في التاريخ العربي القديم، فدعيت بـ «موطن الأرياب»، وأرض النجاة أو الخلاص، أو السلام، أو المخلص، أو المنقذ، كما دعيت الأرض التي تحيط بها بالأرض المباركة. وفي غامد كان خزان المياه العذبة، مياه الحياة والخصب، التي، تتوزع شرقاً وغرباً، مما جعلها مركز تقديس أرباب الخصب من الآباء العرب الأوائل في جميع بلاد العرب.

ولما كانت الشمس هي أحد قطبي الخصب، التي تدفيء التربة، وتطلع الزرع، وتنضج المحاصيل، فقد كانت جميع المعابد تتجه نحو الشرق، حيث تستقبل الشمس إبان طلوعها. ومن «غامد» هذه أرض الخلاص، انطلقت تعاليم عقيدة الخصب الزراعية، فحملها العرب السوريون\* رجالاً ونساءً، ليبشروا بها وينشروها في أرجاء العالم القديم حتى كنت تجدهم في كل مكان، وقد حملوا تقديس الأم السورية الكبرى «عشتار» بأسمائها وألقابها المختلفة: أناثا، نينا، أوغاريت، أفروديت، السيدة، السيدة العذراء، «باعتبار أن ربة الخصب يجب أن تبقى عذراء كي لا تُنقص خصوبتها»، ودعيت المغارة المقدسة في جبل غامد، التي، تتفجر منها ينابيع مياه

\* السوريون هنا هم أبناء سراي السيد وهو أحد الآباء العرب الأقدمين المقدسين الذي دعيت الجبال باسمه سرات، ودعي أبنائه «سرن» أي سوريين أو ريان، أما اللهجة العربية الجبلية السريانية هي التي عمت وانتشرت وذلك بفضل كهنة ديانة الخصب في التاريخ العربي الحضاري القديم.

حيا\* منذ عدة آلاف من السنين قبل الميلاد باسم حورانيا، أي كهف السيدة العذراء. ومع تقدم عصر الجفاف واستمرار التصحر، أخذت تلك الكهوف حيث منابع الأنهار تشح وتنضب، لكنها حافظت على قداساتها عند العرب الأقدمين، بتعاقب الأجيال، فتحولت «حورانيا» (كهف السيدة) إلى كهف المتعبدين من أتباع «إيل»، وصارت تدعى «حوراشليم» (أورشليم = كهف المتعبدين). وبقيت كذلك إلى أن شغلها اليهوديون من أبناء عشيرة كنعان (التي سكنت في المنطقة الواقعة ما بين الشعف شمالاً ومدينة جذانة جنوباً في بلاد غامد، وكنعان من المسميات التي جرى تزويرها فجعلت في فلسطين). ودخلها (المغارة) داوود مع رجاله، وقد بقيت محافظة على كل مواصفاتها القديمة إبان أحداث التوراة فنقرأ في نبوة حزقيال: «هذه شريعة البيت الذي على رأس الجبل، إن جميع تخومه على محيطه هي قدس أقدس»<sup>(٢٤)</sup>.

وكما كان «بيت المقدس» القديم أو العتيق في رأس الجبل كذلك نجده في سفر حزقيال<sup>(٢٥)</sup>. وكما كان باب بيت المقدس يتجه إلى الشرق زمن عشتار، كذلك نجده في التوراة أيضاً: «ورجع بي إلى باب المقدس الخارجي التجه نحو الشرق وكان مغلقاً»<sup>(٢٦)</sup>.

وكما تنبع من البيت العتيق مياه، وتخرج إلى الشرق كذلك نجد في أورشليم التوراتية: «ورجع بي إلى مدخل البيت فإذا بمياه تخرج من تحت عتبة البيت نحو الشرق لأن وجه البيت نحو الشرق، والمياه تنزل من تحت من جانب البيت الأيمن عن جنوب المذبح»<sup>(٢٧)</sup>.

وكما تنبع من البيت العتيق مياه «حيا» (أيا) رب الماء العذب والحياة والمعرفة، ويتوزع قسم منها إلى الشرق، والآخر إلى الغرب، مكونة ثلاثة أنهار تنحدر شرقاً، وثلاثة أخرى تنحدر غرباً. فإنا نجد نفس الوصف في أورشليم التوراتية: «ومن هنا تخرج ينابيع مياه حية، نصفها يتجه إلى البحر الشرقي، ونصفها إلى البحر الغربي»<sup>(٢٨)</sup>. ولنلاحظ هنا كيف أن «مياه حيا» نقلت في الترجمة العربية إلى «مياه حية».

وبقليل من التأمل نجد أن جميع هذه الأوصاف الواردة أعلاه، لا تمت في أي منها إلى مدينة القدس، التي صار يطلق عليها اسم «أورشليم» من قبل المستشرقين الاستعماريين والصهاينة الذين رسموا سيناريو للتاريخ والأحداث في الأكوف الأربعة التي سبقت الميلاد، مصمم مسبقاً في التوراة اليهودية، وحين نقرأ المحاولات اللغوية، والتأويلات العجيبة التي أوصل إليها هؤلاء علم الآثار المتعلقة بوطننا العربي، نصاب بالدهشة البالغة ليس فقط من مرور هؤلاء مروراً سريعاً على

\* حيا: رب الماء والحكمة والمعرفة.

الأجزاء المهمة من الصورة، بل ومن الإهمال الذي يكاد يكون مريعاً لكل ما عثروا عليه، ولم يجدوا فيه ما يبحث عنه. أما ما وجدته فعلاً، فلم يحظ بالاهتمام الكافي. وحتى لا يخرج الباحث صفر اليدين، اضطر بعضهم إلى اختراع نسب، وتصوير أحداث، تتسجم مع ما ورد في التوراة حول حضارات المنطقة، التي لم تغفل من دون سبب حكاية وجود «حضارة كبيرة» تنسب إلى الإسرائيليين، والسبب بالطبع بسيط جداً، وهو أنه لم يكن لثقل هذه «الحضارة» وجود حيث يفترض الآثاريون التوراتيون ومن لفّ لفّهم<sup>(٢٩)</sup>.

تلك هي أورشليم في عهد عقيدة الخصب فماذا عنها في عهد عقيدة التوحيد؟ يقول صموئيل كرايمر في كتابه «من ألواح سومر»: «كان الناس يعتقدون في أولئك الأرباب، أنهم يعيشون فوق الجبل... في الموضع الذي تشرق عليه الشمس، ومن الأرباب الذين يقومون على رأس المجموعة، «أنقي» الموكل بمياه العمق التي تسمى في السومرية «أبسو»<sup>(٣٠)</sup>، وتصف النصوص السومرية ذلك الكهف «حورا»، والذي يكتب باللغات الأجنبية «أورا» مما أدى إلى الاعتقاد الخاطيء لدى الدارسين الأجانب ألا وهو اعتبار «أورا» مدينة «اور» العبيدية في جنوب العراق. كما أطلق على هذا الكهف «بيت الماء»، المزار اسم «المعبد الأقصى».

اقرنت عقيدة التوحيد العربية بإيل (الله) منذ عهد آدم فكانت أسماء الكثير من أبنائه مقترنة به: هابيل، قابيل، مهلائيل، بتوئيل... وقد عاشت عقيدة التوحيد المقترنة بإيل جنباً إلى جنب مع عقيدة الخصب في شبه جزيرة العرب. كما يؤكد التاريخ العربي تواصل ظاهرة التوحيد واستمرارها منذ آدم، وهابيل، وشيت، وقينان، ومهلائيل، وأخنوخ (إدريس)، مروراً بنوح، وسام، وآرام، وهود، وصالح، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحق، ويعقوب، والأسباط، وبعض فراعين عشيرة المصريين «كالريان» بن الوليد فرعون يوسف الأول، وحفيدته آسيا بنت مزاحم امرأة فرعون موسى (قابوس بن مصعب بن معاوية)<sup>(٣١)</sup>، التي احتضنت موسى واستمرت عقيدة التوحيد في موسى وداوود وسليمان والياس (إيليا) وزكريا، ويحيى، والسيدة مريم بنت عمران، وعيسى، والأحناف من عرب الجاهلية قبل الإسلام، ومنهم قس بن ساعدة الأيادي، وعبد المطلب، وعبد الله وورقة بن نوفل... وغيرهم، إلى أن جاء محمد (رسول الله)، فكان أول وآخر نبي يعيش انتصار قضية التوحيد في حياته.

وفيما يتعلق ببيت المقدس فهو نفسه مغارة المتعبدين، وقد بقيت محافظة على قدسيته، فعلى الجبل «أهبط آدم وعاش في الجنة الأرضية، وهناك وضع أول بيت مقدس للبشر، «إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدى للعالمين»<sup>(٣٢)</sup>. وبكة هي غير مكة لأن القرآن المعجز في دقته لم يقل «مكة» علماً أنها وحدها التي كانت معروفة زمن نزول القرآن وفي مكان نزوله،

وعلى الجبل نفسه استقرت سفينة نوح بعد الطوفان، والأرض المحيطة ببيت المقدس في غامد هي الأرض المقدسة التي خاطب فيها الرب موسى من نار العليقة المشتعلة، في طور سيناء (جبل العليق) عن وادي طوى، الذي ما يزال قائماً حتى اليوم قرب العقيق. وإذا دققنا في النصوص التي تذكر بيت المقدس سواء منها ما يخص عقيدة الخصب أم عقيدة التوحيد فإننا نتوصل إلى الحقائق التالية:

- إن بيت المقدس يقع على رأس جبل، وهو كهف دعي «كهف السيدة» زمن الخصب، وكهف المتعبدين زمن التوحيد.

- من هذا الكهف الواقع في رأس الجبل تتفجر ينابيع مياه غزيرة دعت «نبع السيدة».

- أهم الأنهار التي تخرج من «بيت المقدس» نهر الفرات (الفرات).

أما بالنسبة للاسم «حوراشليم» فهو مكون من مقطعين أو كلمتين هما:

حوار وتعني المغارة، وشليم وتعني المعزولين، المتوحدين، المتعبدين. وهي جمع لكلمة شيلو (المتعب، المنعزل، المتوحد). ولكن بعد نقل التوراة إلى اليونانية فقد انتقلت كلمة «حوراشليم» إلى «أورشليم» وعند نقل التوراة السبعينية اليونانية إلى السريانية، نقل الاسم كما هو، دون إرجاعه إلى أصله العربي وصار يكتب «أورشليم».

وبالتدقيق فإن «أورشليم» التوراتية لا تمت إلى القدس المدينة في فلسطين بأية صلة فالقدس ليست مغارة، ولا تقع على رأس جبل ولا تنبع منها الأنهار.

هذا جزء يسير من التزوير حاولنا كشفه، وحبذا لو تبذل جهود أكبر من أجل كشف المزيد منه. ومن أجل إيضاح الصورة أكثر رأينا أن نورد مجموعة من الحقائق والإشكالات حول موضوع القدس وموضوع التزوير.

#### حقائق، مغالطات، وإشكالات:

في كتابه الأول من سلسلة المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل يذكر محمد حسنين هيكل المفارقة التالية المثيرة للتأمل فيقول: «من المفارقات التي تستحق التأمل أن كل ما قيل عن الوعد المقدس بفلسطين لليهود لم يثبت علمياً، وهو على حد تعبير الأستاذ «نورمان كانتور» - أكبر كتاب التاريخ اليهودي - (شي ينتمي إلى عالم الأدب أكثر مما ينتمي إلى عالم الدين) وفي دراسته الهامة عن الدين اليهودي بعنوان «السلاسل المقدسة»، يستشهد «كانتور» بخلاصة توصل إليها الأستاذ «روبرت ألتر» - أستاذ الجامعة في جامعة كاليفورنيا الأمريكية، يقول فيها «إن التوراة المتداولة يجب قراءتها بعيون الأدب وليس بعيون التاريخ أو الدين». ويضيف «وليم



درايميل في كتابه عن القدس بعنوان «المدينة المسحورة»، تفاصيل موثقة عن الجهد الذي بذلته الدولة الإسرائيلية من سنة ١٩٤٨ - ١٩٥٥، في التنقيب عن آثار تدل على تاريخ يهودي في فلسطين يمكن إظهاره في وجه المتشككين في القصص الأسطورية. ويعطي «درايميل» مثالا لذلك قصة التنقيب عن بقايا هيكل سليمان، فيقول: «كان تقدير العلماء الإسرائيليين أن موقع الهيكل قريب من أسوار مسجد قبة الصخرة، وبدأت عمليات الحفر واستمرت رغم اعتراضات اليونيسكو، وعثرت البعثات الإسرائيلية على بقايا معالم أعلنت عنها وهلت لها، ثم اضطرت إلى تغطية الاكتشاف كله بساتر من الصمت، لأن البقايا، التي عثر عليها لم تكن إلا آثار قصر لأحد الملوك الأموريين، وهو أمر يدهض الدعاوى اليهودية من الأساس، ويكشف أنه ليس هناك ماضي نبني عليه حاضر ومستقبل».

وكان تعليق عالمة اليهودية الدكتورة «شولاميت جيفا» - أستاذ الدراسات اليهودية في جامعة تل أبيب - قولها بالنص: «إن علم الآثار اليهودي أريد له تعسفاً أن يكون أداة للحركة الصهيونية، تختلق بواسطته صلة بين التاريخ اليهودي القديم، وخلق التاريخ الفلسطيني كله»<sup>(٣٤)</sup>.

أما قصة بناء الهيكل التوراتي، فإنها إن حدثت فعلاً، فقد حدثت في مغارة أورشليم (كهف المتعبدين في جبل غامد، وإن كنا نشك في واقعية حدودها أصلاً، إننا نرجح أن يكون كتبة أسفار التوراة، الذين دونوا تلك الأخبار بعد سليمان بما ينوف عن ستمائة عام، قد نقلوا هذه القصة عن التراث العربي الشائع والمعروف آنذاك منذ الزمن العربي الموغل في القدم، وألصقوها بسليمان، كما نقلوا كثيراً غيرها من قصص التراث العربي القديم كقصة التكوين البالية، وقصة الطوفان، وقصة أيوب ودانيال، والأمثال المنقولة عن أحيافار مستشار نبوخذ نصر، والمزامير التي كانت ترانيل وأناشيد دينية سائدة تتردد في شتى أرجاء الدولة العربية السورية القديمة، وكذلك نشيد الإنشاد»<sup>(٣٥)</sup>.

الضجة الإعلامية، والكتب التي صدرت، ورافقت اكتشاف مخطوطات البحر الميت شقت عن حقائق أثارت مخاوف اليهود والمسيحيين على السواء، فتم إسدال ستار من التعظيم حول ما يمكن أن يلقى مضمونها من أضواء على التغيرات الطارئة على التوراة اليهودية، في القرون الثلاثة ما قبل الميلاد، وكذلك على جذور المسيحية الأولى في القرن الأول الميلادي، خاصة أن التعظيم حصل من قبل كل من السلطات الإسرائيلية، والفاتيكان<sup>(٣٦)</sup>.

«إننا نلمس سجعاً يحمل أفدح انواع التزوير، والتخريب، وليس هناك أصعب من تصحيح مسلمات في مسيرتنا العقلية، قد مجمدت حصينة منيعة ضد الحقائق»<sup>(٣٧)</sup>.

أما الملفت حقاً حين تتبعنا لتاريخ القدس المدون بكل أخطائه وعثراته، ومغالطاته، فهو أن جميع الدارسين والباحثين في تاريخ القدس القديم، كانوا يركزون على اليهود فقط دون باقي السكان وكأنه لم يكن يوجد في المدينة غير اليهود. في حين تكشف لنا الوثيقة العمرية، وهي المعاهدة التي جرت بين أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وأسقف إيلياء (القدس) أنه لم يكن يسكن بها أحد من اليهود، لأن أسقف إيلياء حينها اشترط على عمر عند تسليمه مفاتيح القبر المقدس، ألا يسكنهم فيها (القدس) أحد من اليهود.

يشكل كتاب كمال الصليبي «التوراة جاءت من جزيرة العرب»، نقلة نوعية كبيرة على طريق توجيه أنظار الدارسين والباحثين، إلى الجغرافيا الحقيقية لأحداث مدونات التوراة، وهو على أهميته العلمية والسياسية يشكل خطوة ثورية علمية سياسية جريئة كبرى.

«إن التوراة بنت المنطقة العربية، وإن واضعها ليسوا إلا شريحة من الشعب العربي، بصرف النظر عما تتضمنه من تشويه، أحياناً، للقصص والتراث، والحقائق والتاريخ، ولما تعج به من الحقد العشائري، والمرارة ضد هذه المدينة أو تلك، وهذا الشعب أو ذاك، إن مدونات التوراة لم تذكر لنا مدناً هندية، أو فرنسية، أو أمريكية، إن كل المدن التي ذكرت فيها إنما هي مدن عربية من المنطقة العربية. وإن نصوص التوراة ليست إلا إنتاجاً عربياً صرفاً. لكن محاولات تحريف تلك المضامين واستثمارها لغايات استعمارية - كما تفعل الصهيونية اليوم - هو أمر آخر»<sup>(٣٨)</sup>.

فيما يتعلق بكنعان: فهي المنطقة المتاخمة لأرض عشيرة مصر، وعشيرة الفلسطينيين، إلى الشمال والواقعة في بلاد زهران من شبه جزيرة العرب، والجدير ذكره أن كل المكتشفات الأثرية من أقصى شمال سوريا الطبيعية، إلى أقصى جنوبها لم تشر لا من بعيد ولا من قريب إلى وجود كنعاني فيها، كما لم تأت على أي ذكر لهذه التسمية «كنعان» وأنها، حسب تعبير موسطاتي، مصطلح اتفق عليه العلماء وأخذوا به «ومن المستحسن أن يعالج في المستقبل تاريخ سوريا وفلسطين، أو «سوريا» بمعناها الواسع، وهو اصطلاح موفق أخذ به الجغرافيون على أنه موضوع واحد دون أية حدود صناعية... وهنا لا حاجة إلى اصطلاحات كلفظ الكنعانيين»<sup>(٣٩)</sup>. كما يؤكد الدكتور علي أبو عساف في كتابه «آثار الممالك القديمة في سوريا» قائلاً: «والواقع أن أيما من هذه الدول لم تصف نفسها بالكنعانية، أو الأمورية»<sup>(٤٠)</sup>.

ولزيد من الايضاح نذكر: «إن يشوع الذي يقف على ضفة الأردن، وينظر إلى الغرب عند

أريحا، فبرى الأرض أمامه من لبنان إلى الفرات! فتصوروا معنا هذه الجغرافيا الصهيونية: البقعة التي تمتد من لبنان إلى نهر الفرات تقع غربي الأردن، وتهدد أريحا! إن مثل هذه «الشعوذة» الاستعمارية الصهيونية لم يستطع «هضمها» حتى أحد أركان الاستشراق الاستعماري الصهيوني، وأشدهم تعصباً ضد العرب وحقداً على تاريخهم، وهو المستشرق الاستعماري الإنكليزي أ.و.ر. جارني الذي كان يعتبر أحد أدوات الاستعمار البريطاني الأساسية في المنطقة والذي لم يستطع إلا أن يتوقف عند هذه المسألة، فكتب يقول: «وهذا الأمر ليس له معنى، فالبلاد بين لبنان والفرات لم تكن واقعة عبر الأردن بالنسبة للإسرائيليين»<sup>(٤١)</sup>.

مما سبق فإن الجهل بالتاريخ أو بالقوانين النازمة والشاملة للعملية التاريخية التي أدت إلى انتشار هذا الجهل وتفشي التزوير يجعلنا بحاجة ماسة وملحة إلى إعادة النظر بتاريخنا مع الأخذ بعين الاعتبار علم التاريخ هو أشد العلوم التصاقاً بالسياسة ولا سيما في منطقة كمنطقة تعاني من الأطماع الاستعمارية الشرسة التي تستهدف وجودنا بكل أشكاله، وليس ثمة علم أجدر بتحريك المشاعر الوطنية والقومية لدى الشعوب المقهورة، وتأجيج نار العداوة للغاصب والمستعمر عن طريق استعادة الصفحات المجهدة من نضال الأجداد، وبطولاتهم، وتركبة الثقة بالنفس، وبث روح التضامن والوحدة بين أبناء الشعب الواحد من التاريخ وإن من يدعي إمكانية الوقوف على الحياد في التاريخ، لا يكون مؤرخاً بلا قضية فحسب، بل ومفتقراً إلى أدنى درجات الفهم للتاريخ، وأنه شاء أم أبى، اعترف أم لم يعترف، لا بد أن يجد نفسه ملتزماً أحد طرفي الصراع في العملية السياسية لهذا الشعب أو ذاك، وهذا بالضبط ما حدث لتاريخنا.

### الهوامش:

- ١ - د. أحمد داوود، تاريخ سوريا القديم، تصحيح وتحديث، دار المستقبل، دمشق الطبعة الأولى ١٩٨٦، ص ٤٧١.
- ٢ - د. أحمد داوود، العرب والساميون والعبرانيون وبنو إسرائيل واليهود، دار المستقبل، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩١، ص ٤.
- ٣ - محمد الأسعد، جذور العربية قبل خمسة آلاف عام، الحياة، لندن، ١٨/٩/١٩٩١.
- ٤ - يونس ليب رزق، قضايا التاريخ في ملهى، المصور، القاهرة، العدد ٣/١١/١٩٩١.
- ٥ - محمد حسنين هيكل، سلام الأوهام، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ص ٢٥٧.
- ٦ - محمد الأسعد، سفر الدخول في الغامض المجهول، ألواح الطين تطرد الأساطير ولكن من الذي يقرأ؟، القيس، الكويت، ١٤/٣/١٩٨٥م.

- ٧ - أحمد سوسة، «ري سامراء» الجزء الثاني ص ١٥ - ١٦.
- ٨ - تشايلد، «الزمن القديم»، ١٩٦٤، ص ١٥ - ١٦.
- ٩ - هشام الصندي، تاريخ الشرق القديم، جامعة دمشق، ١٩٨٣ - ١٩٨٤، الجزء الأول ص ٧٦ - ٨١.
- ١٠ - كوندرايوف، الطوفان العظيم بين الواقع والأساطير، ترجمة د. عدنان عاكف حمودي دار زهران، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٨٧، ص ٦٢.
- ١١ - د. أحمد داوود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.
- ١٢ - لقاء د. جاك لايري، مجلة الصفر، عدد آب/ أغسطس ١٩٨٧، الصادرة عن دار سبائس للنشر بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الدولية، ص ٤١.
- ١٣ - لمزيد من التفاصيل انظر ريبورتاج حول نتائج أعمال عمال الآثار الأمريكي «جوريس زاريس» في العربية السعودية ضمن بحث هل تحدد أخيراً موقع جنة عدن، مجلة Smiksonaian الأمريكية عدد أيار/ مايو ١٩٨٧، ص ١٢٧ - ١٣٤.
- ١٤ - د. أحمد داوود، مرجع سابق، ص ٥٠.
- ١٥ - المصدر نفسه، ص ٧٣ - ٧٤.
- ١٦ - جواد علي، المفصل في تاريخ العرب والإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، مكتبة النهضة، بغداد، الجزء الثاني، ١٩٧٦، ص ٥٧٧ - ٥٧٨.
- ١٧ - اعتمدت أساساً في هذا الفصل على د. أحمد داوود، مصدر سبق ذكره.
- ١٨ - المصدر نفسه ص ٢٥٢ - ٢٥٣.
- ١٩ - المصدر نفسه، ص ٧ - ٨.
- ٢٠ - القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٣٢.
- ٢١ - لمزيد من التفاصيل حول مصر التوراتية انظر جواد علي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١.
- ٢٢ - القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ٧٨.
- ٢٣ - اعتمدت أساساً على د. أحمد داوود مصدر سبق ذكره ص ٢٢٣ - ٢٥٠.
- ٢٤ - نبوة حزقيال ٤٣: ١٢.
- ٢٥ - نبوة حزقيال، ٤٤: ١.
- ٢٦ - حزقيال، ٤٧: ١.
- ٢٨ - نبوة زكريا، ١٤، ٨.
- ٢٩ - محمد الأسعد، من تراث الاستشراق في علم الآثار، هواة ومحترفون ومنهونون هاجسهم التوراة، الحياة، لندن، ٢٢/٩/١٩٩١.
- ٣٠ - صموئيل كرايمر، من ألواح سومر، ترجمة طه الباتر، مكتبة المثنى بغداد، مؤسسة الخانجي، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص ٣٢٤.
- ٣١ - تاريخ الطبري، الجزء الأول، دار الأعلمي، بيروت، ص ٢٣٥.
- ٣٢ - قرآن كريم سورة البقرة.



- ٣٣ - داوود. مصدر سبق ذكره ص ٢٤٨.
- ٣٤ - محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول، الأسطورة والامبراطورية، والدولة اليهودية، دار الشروق، القاهرة الطبعة السادسة ١٩٩٦ صفحة ٦٧.
- ٣٥ - داوود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤ - ٢٧٤.
- ٣٦ - قراءة في كتاب «مخاطبات البحر الميت» للمؤلفين «مايكل باينت» و«ريتشارد لي»، الحياة، لندن، ١٧/ ١١/ ١٩٩١، دون ذكر اسم من قام بالقراءة.
- ٣٧ - بير روسي، مدينة ايزيس التاريخ الحقيقي للعرب، ترجمة فهد جمعا، وزارة التعليم العالي، دمشق ١٩٨٠، ص ٦٦.
- ٣٨ - د. أحمد داوود، تاريخ سوريا القديم (تصحيح وتحديث)، دار المستقبل، دمشق الطبعة الأولى ١٩٨٦، ص ٤٦٥.
- ٣٩ - سبتينو موسكا في، الحضارات السامية القديمة، ترجمة يعقوب بكر، دار الرقي، بيروت، ١٩٨٦، ص ١١٥.
- ٤٠ - علي أبو عساف، آثار الممالك القديمة في سوريا، ص ٢١٩.
- ٤١ - جارني، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

## القدس : تغيير معالم مدينة

فخر زيدان

لم يؤدّ نفوذ غبار خمسة آلاف سنة، من تاريخ مدينة القدس المقدّر، إلى بيتات ذات قيمة، أو أية أدلة «أركيولوجية»، أثرية، تثبت الحق اليهودي المزعوم، في مدينة القدس خاصة. وأول اسم ثابت لمدينة القدس هو أوروسالم، إنما ورد في ما يسمى بنصوص اللعنة (Excerdliiontexts) التي اكتشفت في مصر، وهي ترجع في الغالب إلى عهد الملك سيسوسترس الثالث (١٨٧٩ - ١٨٤٢ ق.م)، وظهرت على معظمها كتابة هيرية\*. وقد نشر ك. زينة، هذه النصوص في برلين مع ترجمة وتعليق<sup>(١)</sup>، وربما كان أول ذكر لهذه المدينة، ورد في الوثائق التي عثر عليها في ليليا شمال سورية، وبقيت البينات التاريخية، بوزن المعلومات الأدبية المتوفرة لدينا.

لقد ذكر الأدب القديم والحديث، عدة أسماء لشعوب سكنت القدس، ونجد في القوائم المتكررة للشعوب: الكنعانيين والحثيين والعموريين والحويزين والفرزيين والجرجاشيين واليبوسيين، ويقول: «دي لاسي أوليري»<sup>(٢)</sup>: وفي حالة فلسطين ما يحمل على الاعتقاد بأن الأكثرية من الفلاحين الحاليين، هم أحفاد من جاء قبل الإسرائيليين، وكذلك أكدت مسز فن\*\* في تحقيقها المطول عن أصول الفلاحين الفلسطينيين، مؤكدة القول: أنه لا العادات ولا التقاليد ولا الدين تحول بيننا وبين القول بأن الفلاحين الحاليين هم أنسال الكنعانيين<sup>(٣)</sup> ولقد أكد حل الرموز العديدة التي وجدت في رأس شمرا أوغاريت القديمة، صحة المقترحات حول دمج الحياة الروحية

\* شكل قديم للكتابة المصرية.  
\*\* زوجة القنصل البريطاني في القدس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

الكتنانية، في الممارسات الدينية الرسمية والأقل رسمية في إسرائيل.<sup>(٥)</sup>

### الوجود اليهودي في القدس

بعد تدمير الهيكل عام - ٧٠م - أقامت مجموعات صغيرة من اليهود في فلسطين، وكانت غالبيتهم تعمل في التجارة، وقد بقوا بعد الفتح الإسلامي للقدس، فكان لهم فيها حارة اليهود. وفي بداية العهد العثماني شهدت القدس إقامة ثلاثمائة عائلة يهودية فيها، ثم جاء القدس يهود آخرون من بولندا عام ١٧٧٧ فساهم ذلك في تأسيس طائفة اشكنازية، إلى جانب الطائفة السفاردية، وهكذا بقوا أقلية ضئيلة، يغادرونها بين الحين والآخر، وفي عام ١٨٠٦ بلغ عددهم نحو ألفي نسمة في القدس. وفي إحصاء - ١٨٣٩ - بلغ عددهم نحو ٦,٥٠٠ نصفهم في القدس، ويدون أن هذه الزيادة تعود إلى تحسن أوضاع اليهود في القدس، بعد صدور فرمان للسلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) يكفل لليهود الحماية وحرية العبادة، وأصبح لطائفة السفارديم، حاخام أكبر مقره القدس، ثم بلغ عددهم بعد تنافس القنصليات الأوروبية على تقديم الحماية لهم ١٤,٠٠٠ نسمة تقريباً عام - ١٨٨٧ - ثم - ٢٠,٠٠٠ - نسمة عام ١٨٩٠، بينما كان سكان القدس في العام نفسه ٤٥,٠٠٠ نسمة وفي عام ١٩٠٤ بلغ عددهم حوالي ٤٠,٠٠٠ نسمة، وتوزع اليهود عام ١٩١٠ بنسبة ٦٠٪ في القدس و ٢٥٪ في يافا وصفد وطبريا والخليل و ١٥٪ في المستوطنات وقدر عدد سكان القدس عام ١٩١٣ بنحو ٩٠,٠٠٠ نسمة، لكنه انخفض إلى ٥٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩١٧ بسبب هجرة اليهود من القدس إلى مصر أثناء الحرب العالمية الأولى، وفي عام ١٩٢٠ عاد عدد السكان إلى الارتفاع فوصل ٦١,٠٠٠ نسمة وفي نهاية ١٩٤٢ وصل ١٥٧,٠٠٠ نسمة، وفي عام ١٩٤٧ بلغ ١٦٤,٥٠٠ نسمة موزعين على الشكل التالي - ٦٣,٦٠٠ عربي و ١١,٢٠٠ يهودي في البلدة القديمة، و ٨٨,٠٠٠ يهودي و ١,٥٠٠ عربي في البلدة الجديدة، وبذلك شكل العرب ٨٥٪ من السكان في البلدة القديمة بينما شكل اليهود ٦٠٪ من مجموع سكان البلديتين والضواحي، واستغل اليهود دعم السلطات البريطانية في السعي للسيطرة على المجلس البلدي.<sup>(٦)</sup>

### الاستيطان:

نجح موسى مونتغيوري في الحصول على فرمان من السلطان عبد المجيد - ١٨٤٩ - <sup>(٧)</sup> سمح بموجبه لليهود بشراء بعض الأراضي، وبمساعدة السفير البريطاني في العاصمة العثمانية اشترى أراضي بين يافا والقدس، وأقام عليها أقدم المستوطنات اليهودية في فلسطين. كما تمكن من

الحصول على فرمان آخر مكنه من شراء أول قطعة أرض في القدس، خارج سور المدينة القديمة، وبدلاً من أن يقيم عليها مشفى كما ورد في فرمان، أقام عليها مساكن شعبية، وقد عرف الحي فيما بعد باسم حي مونتغيوري، وبدأ العمل به عام - ١٨٥٩ - بالقرب من بوابة يافا خارج السور، ليصبح نواة للجزء اليهودي من مدينة القدس، الذي أخذ بالامتداد وإحكام الطوق حولها، خلال الأعوام التالية، ولم تمض سوى فترة قصيرة حتى تم بناء ثمانية أحياء في القدس عام - ١٨٩٢ - وانتشر البناء من بوابة يافا إلى بوابة دمشق\*، ومع نهاية القرن التاسع عشر أقيمت أحياء أخرى على امتداد الطريق المؤدية إلى بوابات المدينة الغربية والشمالية والجنوبية، ومع دخول القوات البريطانية في ٩ كانون الأول ١٩١٧ كان قد أنجز المخطط الصهيوني مرحلة مهمة لمحاصرة مدينة القدس، وتحقيق أغلبية سكانية فيها. وفي عام ١٩١٨ وضعت قيود على البناء في القسم العربي من القدس - المنطقة الشرقية - أما القسم اليهودي - المنطقة الغربية - فقد اعتبر منطقة تطوير بحيث ساهم ذلك في تطويرها بالأحياء اليهودية، لمنع أي توسع عربي محتمل، وكذلك حصلت القدس على نصيب وافر من تدفق الأموال اليهودية، لتكون مركزاً سياسياً وإدارياً وتعليمياً فأصبحت مقراً للجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية والصندوق التأسيسي، والصندوق القومي اليهودي، والمجلس الوطني للشوف\*\* والحاخامية الرئيسية، وفي عام ١٩٢٥ دشنت الجامعة العبرية في القدس<sup>(٨)</sup> وفي عام ١٩٣٩ افتتح مشفى هدا<sup>(٩)</sup>، تبعه افتتاح المدارس، ادراكاً لأهمية تعليم الناشئة اليهود، ودعمت المدارس التقليدية، بمدارس الإرساليات والمدارس الصهيونية، ونشروا اللغة العبرية وأحيوا الثقافة اليهودية.

### محاولات صنع الجذور:

لقد أدركت الحركة الصهيونية ما للقدس من أهمية بالغة ضمن الاستراتيجية النفسية التي اتبعتها في تعبئة اليهود، والرأي العام العالمي، فوضعتها نصب عينيها، معتبرة إياها قضية مركزية، في المشروع الصهيوني الكبير، الذي نجح في عهد الإنتداب البريطاني في قلب الحقائق السكانية، بإغراق البلاد بالهجرة اليهودية، وازدياد الأراضي الزراعية المملوكة لليهود، وبعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى ١٩٤٨ جنت الحركة الصهيونية ثمار مخططاتها في القدس، بعد أن كوّنت اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل، في ٢٤ نيسان عام ١٩٤٩ تقسيماً واقعياً للمدينة.

\* باب الخليل وباب العمود.  
\*\* يهود فلسطين.



إن الزعم الديني اليهودي، الذي يقوم أساساً على ما يسمى بالدعوة التوراتية، التي أعطاهما الرب لإبراهيم، منذ أربعة آلاف سنة\*، يمكن أن يوضع هو أو ما يشبهه، في طوايا خصوصية تاريخ اليهود، لأن معظم اليهود، ليسوا من نسل إبراهيم، كما أن العبارة لا تستثني العرب الذين هم من نسل إسماعيل.

يقول الحاخام حايم لاندائو: إن روح شعبنا لا تستطيع التعبير عن نفسها، إلا إذا عادت الحياة القومية إلى أرضنا من جديد. ولقد توافقت هذه الأطماع مع نظيرتها الإستعمارية. فقد أدرك - أوليفر كرومويل - منذ القرن السابع عشر، الفائدة المادية التي يمكن أن تقدمها الجاليات اليهودية للإقتصاد الإنكليزي «التجارة»، كذلك قدم بعض البيوريتان وهم التطهريون عريضة إلى الحكومة الانجليزية ورد فيها: إن الأمة الإنجليزية مع سكان الأرض المنخفضة، سيكونون أول الناس وأكثرهم استعداداً لنقل أبناء إسرائيل وبناتها على سفنهم إلى الأرض الموعودة لأجدادهم، إبراهيم وإسحق ويعقوب لتصبح إرثاً دائماً لهم.

ولقد تنافست الإرساليات الأجنبية على إرسال رجال الدين وبناء الكنائس والأديرة، وكانت بريطانيا أول دولة أسست قنصلية لها في القدس عام - ١٩٣٨ - ثم لحقت بها فرنسا وبروسيا وسردينيا والنمسا وإسبانيا والولايات المتحدة وروسيا... وتسبب القنصلي، في إخراج السلطات العثمانية في القدس، لمداخلاتهم مع الطوائف، وإثارة الفتن والأحقاد، ولقد ازداد ذلك بعد محاولات محمد علي باشا، إقامة دولة قوية في مصر وبلاد الشام.

وبحجة الكشف عن التاريخ اليهودي، وهيكل سليمان، بدأت سلطات الاحتلال باعتداءات غير شرعية، على أماكن متعددة في الأحياء العربية، وبخاصة في المناطق الملاصقة للحائط الجنوبي والغربي للحرم القدسي الشريف، واتخذت منها وسيلة ليست للكشف عن التاريخ، بل لتصديق ما فوقها من أبنية، وكان يجري ذلك تحت ظلال منظري الصهيونية، الذين ما انفكوا يؤكدون لليهود، أن هدفهم احتلال القدس، وجعلها عاصمة للدولة اليهودية، ومهدوا للحفريات التي قاموا بها بأخبار صحفية، منها: تحت عنوان الحاجة إلى تخلية ٨٢ متراً آخر من ساحة حائط المبكى<sup>(١٠)</sup> وخبر ثان أذاعه مراسل رويتر في القدس، تحت عنوان: حائط المبكى يجب أن يكشف، بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٠ كشفت سلطات الاحتلال عن حلقة أوسع من تعرية المزيد من أسوار الحرم الشريف.

\* التوراة: إلى نسلك أعطي هذه الأرض.

ولقد صرح زائرام فيرهافيتنغ، وزير الأديان<sup>(١١)</sup>: إن وزارة الأديان الإسرائيلية، تسعى بواسطة عمليات الحفريات التي تجريها للكشف الكامل عن حائط المبكى، وهدم المباني الملاصقة له، بهدف إعادة الدرة الثمينة هذه إلى سابق عهدها، وهي عمليات تاريخية ومقدسة، بالرغم من العراقيل التي تقف في الطريق. وكذلك وجه رئيس حركة أرض إسرائيل الكاملة نداءً إلى الدوائر فيه<sup>(١٢)</sup>: الآن وبعد مضي أكثر من أربع سنوات على تحرير القدس، نوجه نداءً إلى الدوائر والهيئات المختصة، بأن الوقت حان كي تجري عمليات الكشف عن المبكى على المكشوف وفي وضع النهار، وليس فقط في أعماق الأرض، ويجب مصادرة جميع البيوت الملاصقة للحائط، على امتداده، وعلى بعد عشرين متراً، على الأقل، ويجب تنفيذ الخطة كما تم في حي المغاربة. والمعروف أن حي المغاربة هدمته وأزالته جرافات الجيش الإسرائيلي. وهناك الكثير من التصريحات التي تدعي أن هذه الأرض ملك لليهود، وأن هذا الأمر في غاية القداسة تحت زعم نيل رضا الرب وتنفيذ وعده.

### إرهاصات ضياع القدس:

كثيرة هي الأقوال والتنبؤات التي سبقت احتلال فلسطين، والقدس دوماً منها موضع القلب، وجاء ذلك كنتيجة للحملة المسعورة التي قادتها الصهيونية وحركتها على مستوى العالم لتحقيق هذا الهدف، المتطابق حينئذ، مع المصالح الإستعمارية والرأسمالية العالمية. ففي سنة ١٨٩١ عندما تدفق جزء كبير من المهاجرين اليهود من أوروبا نحو القدس وعجزت السلطات العثمانية، عن تنفيذ قوانين تحديد الهجرة، أرسلت بعض الشخصيات قرار احتجاج إلى الصدر الأعظم ويقال أنه حمل توقيع ٥٠٠ شخصية من سكان المدينة الذين احتجوا ضد الهجرة اليهودية وحياسة الأراضي، وحرى بنا أن نتذكر نداء يوسف الخالدي، في رسالة وجهها عام ١٨٩٩ إلى رئيس الحاخامين «زادوك» في فرنسا وكان من معارف الزعيم الصهيوني ثيودور هرتسل لقد ناشد يوسف الخالدي الصهيونيين مدفوعاً بواجب مقدس للضمير وباسم الله أن يتركوا فلسطين في سلام، وتنبأ بأن إصرار الصهيونيين على برنامجهم، سيؤدي إلى قيام حركة شعبية، ضد اليهود، لا يستطيع إخمادها أحد، وأجاب هرتسل وأكد في جوابه على الفائدة التي ستعود من الهجرة اليهودية على الامبراطورية العثمانية عامة، وعلى السكان غير اليهود بشكل خاص، وأعرب عن أمله في أن يفهم السلطان هذا، ثم أضاف بلهجة التهديد قائلاً: وإذا لم يقبل فإننا سوف نبحت وصدقني إننا سنجد ما نبتغيه في مكان آخر.

ولقد مروت قضية القدس، وفلسطين عامة، بمفارق طرق مميزة، اعتبرها البعض في الستينات

والسبعينات نتيجة التحول الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإداري الحاسم للمدينة، ولو عدنا إلى التغيرات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وفي ضوئها، لوجدنا أن سنة ١٨٨٢ كانت أيضاً نقطة تحول لأن الاحتلال البريطاني لمصر، وبداية الهجرة اليهودية الأولى، حدثا سنة ١٨٨٢ وكانتا نقطتي البدء لخطتين من التطور الإستعماري البريطاني من جهة، والصهيونية من جهة أخرى، تحركتا باتجاه بعضهما، والتقيتا خلال الحرب، وكانت النتيجة صدور وعد بلفور. وفي سنة ١٩٠٨ و ١٩١١ كانت قضية الصهيونية محل اهتمام كبير بالنسبة للنواب السوريين، في البرلمان العثماني، وطالبوا بتشريعات تمنع الهجرة ومن الطبيعي أن نأثي القدس\*، كانا في طليعة القائمين بهذه النشاطات، وفي انتخابات العصا الكبيرة سنة ١٩١٢ جاهر سعيد الحسيني من القدس وحافظ السعيد من يافا، في نقد جمعية الاتحاد والترقي ففقدا مقعديهما البرلمانيين.

ولقد سيطر الخوف والحذر، على العرب المثقفين، الخوف من ضياع فلسطين وبيت المقدس، الذي يرتبط بأقدس المشاعر، عند العرب والمسلمين، وتعالى الأصوات الشريفة هنا وهناك منبهة إلى الخطر المحدق، وإلى الخطط الصهيونية الخبيثة. وكم يحمل من حسرة وتوقع أكيد للمصيبة قول الشاعر العربي لأحد الملوك العرب عندما زار القدس حين خاطبه قائلاً: المسجد الأقصى جئت تزوره أم جئت من قبل الضياع تودع

### التسوية والمخاض:

فكرة التدويل قديمة بالنسبة للقدس، والتوجه البريطاني كان يسير ضمن رؤية تتحدث عن تقسيم المدينة، بين الفلسطينيين واليهود، وقد صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة نصّ بشكل رسمي في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بحدود موصوفة لمدينة القدس آنذاك، تضم بلدية القدس القائمة، إضافة إلى القرى التي تمتد شرقاً حتى أبو ديس وجنوباً بيت لحم وغرباً عين كارم وشمالاً شعفاط، ولقد رفض هذا النص والتقسيم كل من العرب واليهود حينها.

ويرجع الدكتور عز الدين فودة<sup>(١٣)</sup>، فكرة التدويل إلى عام ١٨١٥ للاتفاق الختامي الصادر عن مؤتمر فيينا، بشأن تأسيس مدينة كراكاو الحرة، من أعمال بولندا، وبعدها تدرجت الفكرة في

\* هما: روجي الخالدي نائب رئيس المجلس وسعيد الحسيني.

عدة تطبيقات عملية، وأصبح التدويل فكرة شائعة، ونشأت فكرة التدويل وقتها، بالنسبة للقدس، نتيجة لاعتبارات حمايتها، من أن تكون مركزاً للصراع العسكري، ولإبقائها متحفاً خالداً لذكريات بني الإنسان من مسلمين ومسيحيين ويهود، ونحن نرى أن من أسباب ذلك تثبيت حق سياسي للآخرين فيها، لأنها تحت إدارة العرب المسلمين، بقيت متحفاً لبني الإنسان. لكن بريطانيا بإدراكها لدورها، وتنفيذاً لوعدها الذي قطعتة للصهاينة، ربطت فكرة التدويل بالتقسيم، واليهود الصهاينة الذين قتلوا وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت، لأنه اقترح ضم القدس للأقليم العربي، مع حكم ذاتي بلدي، للطوائف اليهودية، وترتيبات خاصة لحماية المقدسات، هم الذين اقترحوا، الأخذ بالوضع الراهن، بعد أن سيطروا على القسم الأكبر منها. وما زالوا يفعلون ذلك حتى الآن، لوضع القدس في حال يصعب الرجوع عنه وهو ما عبر عنه كثيرون، بسياسة فرض الأمر الواقع، ولعل قرار وزراء الخارجية العرب الأخير، بوقف التطبيع مع إسرائيل يكون بداية رفض سياسة الأمر الواقع لأن كل المناشدات العربية والدولية، وهيئات الأمم المتحدة، التي تهتم اهتماماً شديداً بالقدس، نظراً لغناها الأثري، وفي مقدمتها اليونسكو، ولجان حقوق الإنسان، والرأي العام العالمي، والجمعيات الإسلامية العالمية، والطوائف المسيحية والفاثيكان، كلها لم تستطع أن توقف إسرائيل عن تغيير معالم المدينة، وفرض واقع جديد لها، يرضخ العالم للتعامل معه.

ونأمل أن يشتد هذا الموقف العربي، الذي يلتقي مع وجهة نظر كل دول العالم، التي تتمسك بالقرارات الدولية، لأن قضية القدس مهما تأجلت، فهي لا بد مطروحة في إطار التسوية، واللورد كارادون\* اقترح قُدمسين، واحدة عربية وأخرى إسرائيلية، واقترح لهما حاكماً دولياً، مع حرية الحركة والاتصال، بين المدينتين، لتكون القدس بوابة السلام، لكن إسرائيل ترفض العودة إلى الأوضاع التي كانت موجودة، في فترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧، وترى أن إسرائيل هي أجدر من يتولى حراسة الأماكن المقدسة، وأنه لا يمكن العودة، عن توحيد القدس، ويجب أن لا ننسى كما ذكرت الدكتورة خيرية قاسمية<sup>(١٤)</sup>: أن قرارات مجلس الأمن الستة، التي تشجب الإجراءات الإسرائيلية، في القدس ليس صدفة أن لا تشير إلى القرار ٢٤٢ رغم أنها جميعاً كانت تالية له، لأنه طبقاً لبعض تفسيرات هذا القرار، تخضع الحقوق والسيادة على الأرض العربية للمساومة، في حين أن القرارات بشأن القدس، جعلت المدينة فوق المساومة.

\* اللورد كارادون هو صاحب القرار (٢٤٢) الشهير.



يقول محمد خالد الأزعر<sup>(١٥)</sup>: طالما لم يسبق أن اعترفت الأمم المتحدة بهذه الإجراءات أي التغيير الهائل في قلب المدينة، يصرح فرانسو جوليان المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة في ١٥ نوفمبر ١٩٥٨ بأن القرار ١٨١ قرار التقسيم، مازال قائماً وساري المفعول. ويرى الأزعر: أن قضية القدس، استمرت تأجيلها من كامب ديفيد إلى أوسلو، وغاب ذكرها عن الوثائق في مدريد، ويعتبر مفاوضات أوسلو<sup>(١٦)</sup>، مرونة فلسطينية كبيرة، نتيجة استمرار التأجيل مكثف، أي الطرف الفلسطيني بمبدأ اعتراف إسرائيل أن القدس مختلف عليها، ثم يتساءل أية قدس نتفاوض عليها؟ بعد التغييرات الديمغرافية، ومن هي الجهة المخولة بالبت في مصير المدينة؟

فالقدس المعلنة في قرار التقسيم هي ١١٠ كم<sup>٢</sup> تحوي ١٠٠ ألف عربي، ومثلهم من اليهود، ليست هي الآن، وفي عام ١٩٦٧ كانت القدس بشطريها تحوي ٢٦٨ ألف نسمة ٢٠٠ ألف يهودي و ٦٨ ألف عربي مسلم ومسيحي. ولم يكن في شرقها أي مستوطن يهودي، وفي عام ١٩٩٣ أصبح يقطن هذا القسم ١٦٠ ألف مستوطن يهودي<sup>(١٧)</sup>، وتمددت جغرافية المدينة على ١٤٪ من مساحة الضفة الغربية البالغة ٥٥٠٠ كم<sup>٢</sup> وهي مساحة غير نهائية.

وبين عام ١٩٦٧ و ١٩٩٢ منحت سلطات الاحتلال الفلسطينيين ٧٥٠٠ تصريح بناء مقابل ٧٢٠٠ تصريح للجانب اليهودي، ومعظمها في القدس الشرقية، التي أصبح اليهود فيها أغلبية لأول مرة في التاريخ، وأضحت القدس الشرقية معلماً أثرياً لأكثر، بلغت نظر السواح، ومما لا شك فيه أن القدس في قرار التقسيم غيرها في مخطط التهويد، وغيرها في مفهوم أمريكا، وغيرها في العقل الإسلامي، وغيرها في مخيلة الصهاينة المتشددين.

ويرى الأزعر: أنه طالما يجب تحديد القدس المزمع التفاوض عليها، إذن يجب أن تكون قابلة للتقسيم مثل ١٩٦٧ أو ١٩٤٧ ودحض ادعاء إسرائيل، بأنها أصبحت مدينة موحدة لا يمكن إعادتها إلى الوراء\*، ويرى أن التواجد العربي الفلسطيني، القدس الشرقية جاء متأخراً، بالمقابل للحضور الإسرائيلي المكثف.

### الذعر الصهيوني من حقائق الواقع:

يقول زئيف جابوتنسكي: الصهيونية هي استيطان، ولذا فهي تحيا وتموت مع قضية القوة المسلحة<sup>(١٨)</sup>، وتأكيداً لهذه الحقيقة والنتيجة يرى عبد الرحمن أبو عرفة، على ضوء إجراءات

\* علماً أن إسرائيل تمهد هذه العجلة ثلاثة آلاف عام إلى الوراء.

التهويد:

١ - تركيز أغلبية يهودية مطلقة في القدس، تكون العامل الحاسم في أي اتفاق مستقبلي حول المدينة.

٢ - خلق حقائق تمنع التقسيم.

٣ - محاصرة القسم العربي استراتيجياً، وتوطينه بكثافة يهودية عالية، تلغي عملياً أية أهمية لاحتمال إعادة تقسيم المدينة، أو تسليم قسمها الشرقي لسلطة أخرى.

٤ - عزل القدس العربية عن محيطها العربي بتجمعات يهودية ضخمة.

٥ - دفع المواطنين العرب إلى الإقامة خارج الحدود البلدية<sup>(١٩)</sup>.

ثم يخلص إلى القول أن هناك على ما يبدو سبباً سياسياً وراء إبقاء هلال مفتوح من الجهة الشرقية للقدس، يستهدف إبقاء ما يسمى بالخيار الشرقي، الذي يعني إبقاء الطريق مفتوحاً لكيان عربي، في الضفة الغربية، يتاح له الوصول إلى المناطق المقدسة عن طريق جبل الزيتون. ما يهمنا قوله هنا: هو أن هذا الإصرار الإسرائيلي على تهويد القدس، والاستيصال لإزالة الآثار العربية الإسلامية منها، إن هو إلا تأكيد صارخ، للحق العربي الإسلامي التاريخي في هذه المدينة. والتخطيط الإسرائيلي المستميت، كي تمحو هذه الآثار، وكأنها متهم داخل قفص الإتهام أمام هيئة العدالة، وحضر شاهد الإدانة، وهي تشهر مسدساً لتردي هذا الشاهد، وتتخلص من صوت الحق، الذي ييوج به دوماً.

يقول ثيودور هرتسل في المؤتمر الصهيوني الأول: إذا حصلنا على القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أدمر الآثار التي مرّت عليها القرون. إنه دعر من شواهد الحياة وحقائق التاريخ وروح الحضارات التي تعاقبت عليها، يجب أن يُزال كل هذا لاستحداث حقيقة يهودية، يتعامل معها العالم المعاصر، الذي لا يملك وقتاً للتفرغ لإعادة قراءة التاريخ. هذا الذعر الصهيوني، لم يقابله عبر التاريخ دعر عربي مماثل، فالعرب المسلمون لم يطردوا اليهود، ولم يمنعهم من التواجد في القدس، وإقامة شعائرهم الدينية، فهم لا يخشون مزاحمة أحد لهم في حقهم، مطمئنين إلى حقائق التاريخ وروح الشعوب العربية السابقة، التي تطوف فوق هذه الأرض المقدسة.

إن كل متتبع للحركة الصهيونية، يلمس هذا الخوف المرافق لها، إنه الخوف من الحقيقة، ولا شيء يخيف بهذا الشكل إلا الحقيقة، كان آخرها في جبل أبي غنيم، عندما دفع نتنياهو جرافاته، تمهيداً لإقامة مستوطنة هناك، وأثناء الحفر تبين وجود كهوف في الأرض، لكن سرعان ما صرح أحد المسؤولين الإسرائيليين قائلاً: «إننا سنبنّي المستوطنة فوق الكهوف التي عثرنا عليها، حتى وإن

كانت تحوي أثراً لنا، هذا الكلام إن دلّ على شيء، فإنما يدلّ، على أن لا آثار لهم في هذه الأرض، ولا حقائق تاريخية، ولا من يحزنون، إنما الغاية فقط، هي فرض الأمر الواقع، والتخلص من كابوس الخوف، الذي يمثل كل شبر من الأرض العربية، وكل منزل عربي مازال قائماً. وعلى هذه التربة المتزعزعة، تكوّن مفهوم الاستيطان الإسرائيلي الذي يركز على أربعة جوانب، في معظم معانيه وأهدافه.

الأول: أيديولوجي، يقول شامير: الاستيطان استكمال لبناء الدولة.

الثاني: أممي، يقول شارون: الاستيطان هو تدعيم لركائز السلام.

الثالث: سياسي، حيث ذهب بعض الإسرائيليين إلى أن إقامة المستوطنات تعني خلق وقائع على الأرض، ترفد المفاوضات الإسرائيلية بمزيد من القوة.

الرابع: اجتماعي: وهو الأهم، لأن المجتمع الإسرائيلي، غير متجانس، والاستيطان هنا يحل المشكلة على حساب الأرض الفلسطينية.

ويتساءل الشيخ ايفرات\* بعد أن يذكر الخطط المفرطة التي وضعت وتصورت القدس الكبرى، كحاضرة كما تقول إسرائيل، يتساءل هل توجد حاجة، لمثل هذه الحاضرة؟ أليست من الأفضل، الانتعاش والرضا بالحجم الحالي؟ بدلاً من التطوير المستمر وإقامة المستوطنات.

### قول الواقع الفصل:

بما لا شك فيه أن القناعة متوفرة، عند الجميع، أن الصهيونية مشروع استعماري دعا إليه ونفذه بأمواله، كبار الرأسماليين اليهود\*\*، ولستنا بصدد ذكر الدور الذي لعبه في العالم، لكن يجب أن لا ننسى أن الصهاينة، مازالوا يرسمون سياسية إسرائيل وتوجهاتها ومن هنا لا بد من بقاء التناقض في المصالح الإقليمية، وتترك المنطقة ساخنة.

يقول راين<sup>(٢١)</sup>: عندما قابلت وولد روستوف الذي كان مستشاراً لرئيس الأمن القومي والسياسة الخارجية الأميركية سنة ١٩٨٦ قال: يبدو أن قضية القدس، وكأنها عقبة كبيرة في وجه أي احتمال لتحقيق تسوية سياسية في الشرق الأوسط، لقد ولدت في القدس وحاربت في القدس، وأنت تعرف المشاكل عن كثب، وأريد منك أن تتحدث عنها بصورة هادئة، إنني أريد أن أدرس الموضوع بصورة عميقة وأساسية.

\* كتاب مذكور في الهوامش.

\*\* أمثال: روتشيلد وليمان وأوبنهايمر.

وعندما قال كيسنجر موجهاً كلامه إلى إيمان<sup>(٢٢)</sup>: يسود هنا جو من عدم الوضوح، حول موقف إسرائيل من موضوع الحدود، فما الذي تريده بالضبط؟ سلام مع مصر، أم التوسع في الأرض؟ أجاب إيمان: لقد شرحنا للإدارة الأمريكية موقفنا، فلن نستطيع أن نوافق على أي حل لا يشمل وجوداً إسرائيلياً في شرم الشيخ، مع إيجاد شريط بري، إلى هذه المنطقة، ويجب أن تظل هضبة الجولان في أيدينا، والقدس مستظل موحدة، الخط الدفاعي الشرقي لإسرائيل هو نهر الأردن.

ومازال موقف إسرائيل من القدس الموحدة، قائماً حتى اليوم طبعاً تحت إدارتها، لكن كيف ينظر من يهيم الأمر، بالدرجة الأولى إلى هذا الموضوع؟ نقصد: العرب - المسلمون - المسيحيون - بعيداً عن لغة الإنشاء التي سادت الخطاب العربي عامة، طوال فترة الصراع، وصيغت أبحاث قضية فلسطين بصيغتها، والقدس منها موضع القلب، نقول: إن القدس لا تحتل الحال التي يريد الصهاينة أن تصير إليه، ومعنى لا تحتل هنا، هو بالمعنى الفلسفي والاجتماعي، أي لا يجوز ذلك، وبالمعنى العلمي للكلمة، أي أن ذلك غير قابل للتطبيق والتنفيذ، حيث أن الشروط الكيميائية لهذه المعادلة، لم تتحقق وتتوفر بعد، لأن القدس في نظر كل عربي ومسلم مدينة مقدسة وأية قداسة تلك التي اكتسبتها من القرآن الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، هذا يعني أن العالم كله مدرك، لمسألة الحقيقة التاريخية القرآنية، أي أنه وُجد في زمان ومكان موثقين، وثابتين تاريخياً ولا يستطيع أحد إنكار ذلك، ونصوصه مطلقة القدسية في نظر كل مسلم، أي إضافة إلى التسليم الإسلامي، بأن المصدر هو الله، نضيف بُعداً علمياً وتاريخياً ووثائقياً أنه كما نزل بقي، بنصوصه كاملة، غير منقوصة، ولا مُزادة، وهذا الإطلاق في نظر المسلمين، أي النزول والحفظ، تحول إلى أرقام وحقائق، في أذهان العرب والمسلمين، نظراً لورود ذلك في نص قرآني، يمتلك كما قلنا، شرعية الحضور التاريخي تقول الآية الكريمة في سورة الإسراء: «سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله»، كذلك بقيت القدس قبلة للمسلمين حوالي سبعة عشر شهراً، بعد هجرة المسلمين إلى المدينة، وهذا أيضاً يوضحه القرآن الكريم، تقول الآية من سورة البقرة: «قد نرى قلبك وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها»، أي أننا كما نقرأ أن برج إيفل على سبيل المثال هو رمز من رموز فرنسا، بنفس هذه البساطة والوضوح، لا يستطيع العالم أن يتهرب من استحقاق الاعتراف بأولوية قداسة القدس عند العربي والمسلم، وذلك لاعتبارات المعنى القرآني الذي أسلفناه. ويأتي في المرتبة الثانية، من دعائم القداسة التي ترفع من شأن هذه المدينة، حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي لا يختلف عليه اثنان من الرواة وهو: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام،



والمسجد الأقصى ومسجدي هذا.

والقدس هي المدينة الوحيدة التي تسميها الخليفة عمر بن الخطاب شخصياً، ولهذا معنى بالغ الأهمية في نظر المسلمين، لأن عمر لم يكن يعلم أننا سنتنازع عليها مع اليهود، بعد أربعة عشر قرناً. وقد كتب لأهلها كتاب الأمان أو ما يسمى العهدية العمرية، التي بقيت تنشر الدفء الإنساني في الشرق حتى الآن، حيث يقول الرئيس سليمان فرنجية رداً على سؤال: أية طائفة مسيحية يراها أهلاً للقيام على بيت المقدس؟ نراه يجيب على الفور، إنها الطائفة الإسلامية. وجاء في فتوح الواقدي على لسان أبي عبيدة بن الجراح، وهو محاصر القدس، في معرض حوار له، عن طريق ترجمان ناطق باسم الروح من القدس، وتحدث لأبي عبيدة عن قداسة المدينة عند المسيحيين، قل لهم: نعم إنها القدس شريفة، ومنها أسري نبينا إلى السماء، ودنا من ربه كقاب قوسين أو أدنى، وأنها معدن الأنبياء، وقبورهم فيها. والخليفة الأموي، الذي بنى مسجد الصخرة، لم ينطلق من فراغ، بالنسبة إلى مكان البناء، وقداسته المعترف بها أصلاً، فالبناء الذي أقامه اكتسب قداسه من المكان الذي بُني عليه وليس العكس، واستشار أصحابه في ذلك، واعتمد على رأي «رجاء بن حيوة» الذي كان من علماء المسلمين، وصديق عمر بن عبد العزيز الرجل الصالح، لأن المسلمين يعرفون أن القدس حسب الآية الكريمة، هي في سويداء القلب، لأن الأرض المباركة تكتنفه، وتعني الآية أيضاً أن القدس طريق الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الله، لذلك ولغيره الكثير، لا تحتاج قضية القدس إلى كثير الإيضاح، لتبيان معنى قداستها عند المسلمين، ولذلك كان لسقوطها في يد الفرنج سنة ٤٩٢ هـ صدى عميق من الحزن، وفي ذلك يقول الشاعر الأيوبردي:

مزجنا دماءاً بالدموع السواجم فلم يبق منا عريضة للمراحم  
وشرّ سلام المرء دمع مريقه إذا الحرب شبت نارها بالصوارم  
فأبها بني الإسلام إن وراءكم وقائع يلحقن الذرى بالمناسم

لقد كتب الكثير عن فضائل بيت المقدس، وكان الحافظ الأساسي دينياً، وهذا لا يلغي عوامل إضافية، تحفز على الكتابة، ولقد نشأت الكتابة، عن فضائل القدس، في كثير منها عن منزلة القدس في الإسلام، وموقعها في ثورة التفكير الإسلامي، لأنها تمثل شيئاً عزيزاً غالياً ومقدساً انتزع من أهلها، ولعل بعضاً من عناوين ما كتب يعطي صورة عن مواضيع الكتب ومضامينها: «بناء بيت المقدس - أسماء بيت المقدس - فضل بيت المقدس - مسرى الرسول صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس - صلاة المسلمين نحو القدس ثم تحولهم إلى الكعبة - فتح المسلمين بيت

المقدس على يد الخليفة عمر - شد الرحال إلى بيت المقدس - فضل زيارته - فضل الصلاة فيه ومضاعفة أجرها - فضل الصدق فيه - فضل الصوم فيه - فضل الأذان فيه - فضل الصخرة هذا وغيره الكثير، وفضائل المدن، كانت تشكل أساساً، لفرع قائم بذاته، من الأدب العربي، اكتسب شهرة خاصة، فيما يتصل بالقدس، أثناء الحملات العسكرية التي قام بها نور الدين زنكي، وصلاح الدين، والتي وصلت أوجها، بالاستيلاء على القدس سنة ١١٨٧ م وفضائل القدس كما أفصح عنها ابن الزكي، أمام صلاح الدين ورجاله: (٢٣)

«فهو موطن أبيكم إبراهيم، ومعراج نبيكم عليه الصلاة والسلام، وقبلتكم التي كنتم تصلون إليها في ابتداء الإسلام وهو مقر الأنبياء ومقصد أولياء وموقف الرسل ومهبط الوحي، ومنزل ينزل به بين الأمر والنهي، وهو أرض المحشر وصعيد المنتشر، وهو في الأرض المقدس التي كتبها الله في كتابه المبين، وهو المسجد الأقصى الذي صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم باللائكة المقربين وهو البلد الذي بعث الله إليه عبده ورسوله وكلمته التي ألقاها إلى مريم وروحها عيسى، الذي أكرمته برسالته وشرفه بنبوته، ولم يزحزحه عن رتبة عبوديته... وهو أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين».

هذا كله يميز المسلمين في حقيقة وجوه تقديسهم للقدس، وإمكانية قيامهم على هذه المدينة لأنهم بنص قرآني أيضاً، يؤمنون بالديانات الأخرى، وقداستها وقداستها أنبيائها، كما يؤمنون بديانتهم ومكانة نبيهم كما تقول الآية الكريمة: «آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله» وعن كلثوم بن زياد: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال لكعب: فأين ترى لنا أن نجعل مصلى المسلمين من هذا المسجد؟ فقال في مؤخرة مما يلي باب الأسباط، قال: كلا إن لنا مقدم المسجد، قال: فخير إلى مقدمه. ويتطلع اليوم العرب والمسلمون، إلى أين يصيرون في القدس؟ وأين تصير القدس منهم. إنه سؤال كبير، مطروح على الوجوه جميعاً، قبل أن ينتهي البت بشأن هذه المدينة الرمز.

يقول ميلر بوروز: (٢٤) هذا الكتاب تداء إلى الأمريكيين النصارى من أمريكي نصراني، يقض مضجعه مشكلات مخيفة من الهجرة، والاستيطان والإسكان والاستقرار الاقتصادي، والتطور والدفاع، وفلسطين بلد كان أهلاً بالسكان قبل مجيء اليهود، وكل ذلك وقع عن طريق إغفال حق الشعب الفلسطيني العربي في تقرير مصيره، واختيار حكومته، اغفلاً فاجعاً، وليس من ربه في أن كل محاولة إلى تحديد المسؤولية، في هذه الفاجعة، تقودنا إلى الاستنتاج أننا جميعاً شركاء في الجريمة. ثم يتابع القول أجل كلنا مسؤولون. الأمم المتحدة، الانكليز، الولايات المتحدة، ومسيحيو العالم، والعرب، واليهود، وهذا كله يهنا كمسيحيين، لا بسبب من أي

تعصب ديني، بل لأننا مؤمنون على قضية العدالة في كل مكان، ثم أن لنا مصالح حقيقية، أصابها الأذى نتيجة لتقسيم الديار المقدسة، وقيام دولة يهودية في قسم كبير منها، ثم يتابع القول: والحق أن مسالك الصهيونيين تجاه العرب، كان في بعض الأحيان أشبه بموقف أولئك الأمريكيين الذين قالوا يوماً: إن الهندي الأحمر الذي يقتل هو وحده الهندي الصالح.

ثم يقول<sup>(٢٥)</sup>: ومهما يكن من شيء فهناك أمر واحد راهن، وهو أن أيما شيء غير عادل أو مناقض لروح المسيح، لا يمكن أن يكون إرادة الله، وعلى كل من يتحدث عن إنجاز الوعد الإلهي أن يتذكر الآية القائلة: «ويل لمن يبني بيته بغير عدلٍ وعلايه بغير حق» والآية «الذين يبنون صهيون بالدماء وأورشليم بالظلم».

وجاء في جريدة السفير<sup>(٢٦)</sup>: المسيحية لا تسمح بإعادة الوضع الشاذ الغريب بسبب نبذ اليهود للمسيح، وتقول من دون القدس لن يتغير شيء بالنسبة للمسلم فهو سيستمر يصلي متجهاً إلى قبلته\*. لكن هل يمكن تصور المسيحية من دون القدس؟ ويتابع المقال الحديث عن عام ١٩١٧ حين أصدرت بريطانيا وعد بلفور، وطلبت من الرئيس الأمريكي ويلسون التوقيع عليه، نصحه وزير خارجيته حينها روبرت لانسينغ بعدم التوقيع، قائلاً: إن العديد من الطوائف المسيحية والأفراد المسيحيين، سيستأذون بلا شك، من تسليم الأرض المقدسة إلى السيطرة المطلقة من قبل عرقي ينسب له قتل المسيح.

إن كل من يقرأ هذا الكلام وكتاب ميلر بوروز يسمع من بين سطورهِ صوت السيد المسيح عندما قال لليهود: اخرجوا من بيت أبي.

إن ما يجري في فلسطين والقدس بشكل خاص، والطرق المتبعة لتهويدها والاستيطان فيها، تأثير، إضافة إلى ما ذكرنا، استغراب واستنكار حتى بعض اليهود، ولقد نقلت جريدة السفير<sup>(٢٧)</sup> مقالاً مترجماً تحت عنوان: «حق القوي على الضعيف»، يبدأ المقال بسؤال «ما هي الصلة بين رجال المصارف السويسريين وجبل أبي غنيم، حيث يؤكد صاحب المقال، أننا في طريقنا إلى إقامة وطن لشعبنا، وجدنا إغراء في استغلال معارضة الفلسطينيين لاستلابهم أرضهم» وبعد أن يأتي المقال على ذكر مساحة أرض ١٩٤٨ ثم توسيع القدس بعدها، يؤكد أنه في جبل أبو غنيم جرى شراء قطعة حتى بعد عام ١٩٦٧، لكن كل أجهزة الاحتلال كانت مجرد آلة

\* طبعاً يتغير الكثير بالنسبة للمسلم لأسباب ذكرناها حول معنى قداسة هذه المدينة ومكانتها، وإن كان المسلم يصلي متجهاً إلى القبلة.

ضغط هائلة، يصعب تحتها إقامة علاقة بيع وشراء منطقية، فالأرض التي قيمتها، بالنسبة للعربي، قيمة مرعى أو أرض زراعية، فإن قيمتها لليهودي هي قيمة مشروع بناء، لأننا مطلقاً لم نكن نميز لهم البناء عليها، وبعد ١٩٦٧ دخل الصندوق القومي اليهودي، إلى جبل أبي غنيم، وعن طريق الصندوق، وشركة تابعة له أفلح المقرب منها «دافيد مير» في الحصول على حقوق في أراضٍ واسعة في جبل أبي غنيم.

ونتابع المقال لنقرأ: «وكل من قرأ التحقيق، الذي كتبه موشيه جيبوع وعاموس لقاف، حول موضوع الأرض اليهودية، يجد بشكل متكرر اسم «دافيد مير» والمحمي «إيتان جيبوع» المرتبط بروابط المستوطنين في القدس «إبراهيم هيليلي» وأحد العملاء العرب «.....» الذين مارسوا كل على طريقته ضغطاً لحشد أصحاب الأراضي العرب» وفي حينه كتب الدكتور «بنفستي»: «وعندما يقوم الصندوق القومي اليهودي، بشراء أرض من العرب، بثمن كامل، فإن الأمر يبدو من الناحية الشكلية على ما يرام، لأن للعربي أرضاً قاحلة، لا تفيد بشيء لكن «الكيرن كيمنت» تستطيع تغيير غاية هذه الأرض، وفجأة يغدو بالإمكان بناء مدينة عليها. وقبل أبي غنيم في قرية العبيدية، عملت كل أجهزة الاحتلال على إجبار السكان العرب تسليم ستة آلاف دونم إلى سمسار أراضٍ يهودي لإقامة مستوطنة «درمات كدون» وكلف تمسك الأهالي بأراضيهم ثمناً باهظاً».

إن المقدسي والفلسطيني والعربي والمسلم، الذي يعني تماماً كيف يتم انتزاع الأرض من أهلها، هل سيسكن في الحاضر والمستقبل إلى النتيجة الصورية التي توحي بأن ملكية هذه الأرض انتقلت إلى من دفع ثمنها، بعقود رسمية؟

في جريدة الحياة<sup>(٢٨)</sup>: تم تلخيص كتاب عرض ثلاثة مراجع إسلامية «فتاوى» حيث يقول: إن شيخ الأزهر «جواد الحق» أفنى بشرعية اتفاقيات كامب ديفيد، مبرراً بحالة العجز العربي، أما «محمد سعيد رمضان البوطي» فإنه يربط ذلك بشرطين:

- ١ - عودة الحق لأصحابه، بمعنى عودة الفلسطينيين لأرضهم.
  - ٢ - أن يتم الصلح، باتفاق سائر أئمة المسلمين، استناداً إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم «سلم المسلمين واحد لا يسالم مسلم على مسلم إلا على سواء بينهم»
- وفي عام ١٩٩٤ صرح الإمام «محمد حسين فضل الله» بأنه لا مجال للتعايش مع اليهود، ولو أنهم دخلوا الإسلام لقلنا لهم اخرجوا من فلسطين.
- أما «محمد مهدي شمس الدين» رئيس المجلس الشيعي الأعلى و «محمد رشيد قباني»



مفتي لبنان فقد أكدنا على شاشة التلفزيون العربي السوري\*، أنه لا تنازل عن القدس مطلقاً. إن الرأي العام العالمي وعبر عديد من قرارات الأمم المتحدة، يتفق مع وجهات النظر هذه، ولا يعترف بالتغيرات التي تجرّها إسرائيل في القدس ويعتبرها باطلة\*\*.

حتى أن رئيس وزراء إيطاليا والذي يعكس موقفاً أوروبياً، أبدى خلال زيارته الأخيرة لدمشق دهشته مما يفعله نتنياهو معتبراً أن القدس يجب أن يكون لها وضعاً خاصاً.

باختصار نرى أن زهرة المدائن، التي ترحل عيون الملايين إليها كل يوم، تقف شامخة لتحول دون أي انتهاك لجوهر روحها، التي اكتسبتها من الآلهة والتاريخ.

لذلك نرى وتناشد العالم - مع أن كل المناشدات السابقة لم تجدي شيئاً - أن ننظر إلى مسألة القدس بمنظار صحيح، يرى خصوصية هذه المدينة، إذا كنا حقاً نريد السلام، و دعوني أتمجراً وأقول أن اليهود وحتى «الصهيانية» - وأضع هذه العبارة ضمن عشرين قوساً - الذين يلقون فعلاً على مصلحة ومستقبل اليهود، يرون أن ضمّ القدس لإسرائيل هو عبارة عن «مغالطة» يأبى التاريخ إلا أن يصححها، أما القوى الشريرة التي آخر ما تنظر إليه هو السلام، فهي لا ترى حرجاً من ابتلاع القدس، ولا بأس من ابتلاع غيرها أيضاً، لأنها كما قلنا، آخر ما تريده هو السلام إن أرادت.

### الهوامش:

- ١ - الموسوعة الفلسطينية، الطبعة الأولى ١٩٩٠ - بيروت ص ٧٩٧ المجلد السادس.
- ٢ - د. كامل جميل المسلي - القدس في التاريخ طبعة ١٩٩٢ عمان ص ٢٦.
- ٣ - انظر الموسوعة الفلسطينية، الطبعة الأولى بيروت ١٩٩٠ - ص ٧٩٩ المجلد السادس.
- ٤ - المصدر السابق نفس الصفحة.
- ٥ - المصدر السابق ص ٧٩٨.
- ٦ - المصدر السابق ص ٨٥٨.
- ٧ - المصدر السابق ص ٨٥٨.
- ٨ - المصدر السابق ص ٨٥٩.
- ٩ - المصدر السابق ص ٨٥٨.

\* جرى ذلك في برنامج اسمه «الملف».

\*\* انظر طلب مجلس الأمن من إسرائيل وشعبها في قراره ٤٦٥، ١٩٨٠.

- ١٠ - المصدر السابق ص ٨٧٩.
- ١١ - المصدر السابق نفس الصفحة.
- ١٢ - المصدر السابق نفس الصفحة.
- ١٣ - انظر عز الدين فودة، قضية القدس - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة - ١٩٦٧ - ص ٥٦.
- ١٤ - انظر الدكتور خيرية قاسمية - قضية القدس - دار القدس الطبعة الأولى - ١٩٧٩ - ص ١١٧.
- ١٥ - محمد خالد الأعر - مستقبل قضية القدس في ظل التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي - المركز العربي للدراسات الاستراتيجية - مصر ١٩٩٦ - ص ١٠.
- ١٦ - المصدر نفسه ص ١٥.
- ١٧ - المصدر نفسه ص ١٧.
- ١٨ - عبد الرحمن أبو عرفة - الاستيطان التطبيقي العملي للصهيونية - دار الجليل للنشر - عمان - الطبعة الثانية ١٩٨٦ ص ٥.
- ١٩ - المصدر نفسه ص ١٥٢.
- ٢٠ - انظر الشيخ ايفرات - الاستيطان الاسرائيلي جغرافياً وسياسياً - دار الجليل للنشر عمان الطبعة الأولى ١٩٩١ ص ٦.
- ٢١ - انظر سليمان سليم البواب، مذكرات اسحاق رابين والسلام الكاذب - النارة بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٦ ص ١٢١.
- ٢٢ - المصدر نفسه ص ١٢٤.
- ٢٣ - انظر القدس في التاريخ - مصدر مذكور أعلاه ص ٢٠٦.
- ٢٤ - انظر ميلر يوروز - اسرائيل جريمتا - تعريب أبو الريحان - دار العلم للملايين ١٩٥٢ ص ٨.
- ٢٥ - المصدر نفسه ص ٥٩.
- ٢٦ - جريدة السفير ١٩٩٧/٣/١٧ العدد ٧٦٤٤ مقال بعنوان من دون القدس ترجمة إيمان شمس عن جيمروزالم بوست.
- ٢٧ - المصدر السابق نفسه، مترجم عن هاروس.
- ٢٨ - انظر جريدة الحياة ١٩٩٧/٣/٢٢ عرض كتاب زهير غزاوي (المؤسسات الدينية الإسلامية والكيان الصهيوني مراجعة: بدور زكي محمد).

## الإجراءات الإسرائيلية المضادة لحق الفلسطينيين بالإقامة الدائمة في القدس

### مقدمة

عقب الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة في العام الماضي، شهدت المنطقة، في ظل حكومة الليكود المتطرفة، مرحلة جديدة، وكان موضوع الإقامة الدائمة للفلسطينيين في القدس واحداً من القضايا التي طغت على السطح نتيجة لسياسة الحكومة الجديدة تجاه هذا الموضوع. فهدف الحكومة الإسرائيلية الجديدة، كما هو واضح، هو العمل لاحتداث تغيرات جغرافية وديموغرافية في المدينة وصولاً إلى تقليص الكثافة السكانية الفلسطينية في القدس. وتعود السياسات الإسرائيلية المتعلقة بحقوق الإقامة الدائمة للعرب إلى أوائل عام ١٩٩٠، فمنذ ذلك الوقت عكست سياسات الحكومات الإسرائيلية جميعاً توجهات صهيونية خالصة، لم تتأثر بالتطورات السياسية أو بتغير الأحزاب الإسرائيلية الحاكمة، وتركز هذه السياسات حول هدف محوري يسعى إلى تهويد المدينة المقدسة وتفريغها من مواطنيها الأصليين الفلسطينيين. وتزداد هذه التوجهات وضوحاً كلما اقترب موعد البحث في مسائل التسوية النهائية.

لقد اهتمت وزارة الداخلية الإسرائيلية مؤخراً مفهوماً جديداً أطلقت عليه اسم «التغير في مركز الحياة»، واستخدمت هذا المفهوم، والبنود التفصيلية التي تندرج تحته، لتنفيذ عمليات تهجير فردية وسحب الهويات الشخصية للمقدسيين. وقد تبنت المحكمة الإسرائيلية العليا أول قضية في

★ المادة المنشورة هنا هي من اعداد «مركز بيت الشرق لدراسات الحقوق الاجتماعية والمدينة»، في القدس، وقد وردت إلى «صائد الاقتصادي» باللغة الانجليزية.

### الاجراءات الإسرائيلية المضادة-

نطاق هذا المفهوم الجديد في ٦/٦/١٩٩٥، وكانت تتعلق بحالة زوجة فتحي الشقاقي، أحد زعماء حركة الجهاد الإسلامي.

ولتوضيح حقيقة المخاطر التي تهدد وجود المقدسيين الفلسطينيين في مدينتهم، سوف نعرض بعض الأساليب غير القانونية التي تلجأ إليها وزارة الداخلية الإسرائيلية لإنكار حق المقدسيين في الإقامة الدائمة في المدينة المقدسة.

١ - سحب الهويات الشخصية من أهالي القدس الذين يعيشون في دول عربية أو أجنبية: ينص القانون ١١/ من قوانين الدخول إلى إسرائيل على أن سكان القدس يتمتعون بحق الإقامة خارج المدينة لمدة لا تزيد عن سبع سنوات متتالية، دون أن يفقدوا حقهم في الإقامة الدائمة في المدينة، ومع ذلك فقد تم تجريدهم أعداد كبيرة من المقدسيين خلال الشهور الأخيرة من حقهم في الإقامة الدائمة دون توافر سبب قانوني واضح لذلك الإجراء، فيما إدعت وزارة الداخلية الإسرائيلية بأن هذه الحالات تندرج تحت بند «تغير مركز الحياة»، هذا المفهوم الذي أضيف إلى شروط الاحتفاظ بحق الإقامة في القدس، لكنه لم يعلن للملأ من جهة، كما أنه لا يحمل أية تفسيرات أو توضيحات لمعانيه التي تحتل العديد من التأويلات. وبالنظر إلى هذه الإضافة على القانون، وإلى كيفية وزمن إضافتها، يمكن القول بأنها غير قانونية، لأن مفهوم تغير مركز الحياة قد تم إدخاله إنطلاقاً من اعتبارات سياسية وليست قانونية مدنية (ومثال عليها قضية فتحي الشقاقي).

٢ - سحب الهويات الشخصية من المقدسيين الذين يقيمون خارج الحدود البلدية للقدس مثل مناطق الرام، وضاحية البريد، والعيزرية، وأبو ديس:

في هذه القضية القانون واضح جداً، فالنص يقر حق الدولة في سحب الهوية ممن يفشل في العودة وتجديد إقامته بعد قضائه سبع سنوات متتالية خارج البلاد، لكن القانون يخلو من أية إشارة إلى مخالفة من يقيم خارج الحدود البلدية لمدينة القدس، خاصة وأن إسرائيل لا تعترف بوجود دولة فلسطينية إلى جوارها وبحدود مرسومة، وفي هذا الموقف ازدواجية واضحة تستخدمها إسرائيل لمصلحتها، فهي من جهة لا تعترف بوجود دولة فلسطينية، ولا تقر بأن المناطق الواقعة خارج حدود القدس البلدية هي مناطق تابعة لسيادة دولة أخرى. ومن جهة أخرى، فإنها تعتبر المقيمين خارج حدود القدس غرباء ولا يملكون حق الاحتفاظ بإقامتهم الدائمة في المدينة، أي أن القانون الذي يطبق على المقدسي المقيم في الولايات المتحدة - مثلاً -، أو في دولة خليجية، يتم تطبيقه الآن على ذلك المقيم في الرام أو أبو ديس، وذلك لتحقيق هدف إسرائيلي سياسي يتمثل



في تفرغ المدينة المقدسة.

٣ - الاحجام عن منح هويات مقدسية للشبان والشابات المقدسين الذين بلغوا السن القانوني:

منعت السلطات الإسرائيلية، في بعض الحالات، منح هويات شخصية لمقيمين بلغوا السادسة عشرة من عمرهم، وهو السن القانوني للحصول على هوية شخصية منفصلة، بحجة أن هؤلاء الأشخاص إما أنهم يقيمون في الخارج أو خارج حدود البلدية، أو لأن آباءهم يقيمون في الضفة الغربية، وهذا الإجراء الذي لا يستند إلى أي تشريع قانوني يتم تنفيذه استناداً إلى ادعاءات بأن الهوية الإسرائيلية لا تمنح إلا للمقيمين داخل حدود إسرائيل، والهدف من ذلك هو حرمان المقدسين من كافة حقوقهم المدنية، ودفعهم إلى التنازل عن حقهم في الإقامة في القدس، وهذا الأمر ينطبق على أطفال القدس المقيمين بشكل مؤقت في الخارج، أو خارج إطار حدود بلدية القدس إما للتحصيل العلمي أو لظروف العمل أو نتيجة للقوانين الإدارية التي تدفع الكثيرين إلى البحث عن منزل في الخارج.

٤ - رفض تسجيل المواليد الجدد في هويات الآباء

في بعض الحالات، ترفض وزارة الداخلية الإسرائيلية تسجيل المواليد الجدد في هويات آبائهم المقدسين، وأحياناً ترفض استصدار شهادات ميلاد إسرائيلية لهؤلاء الأطفال إذا ولدوا خارج البلاد أو خارج حدود القدس، ومن شأن هذا الإجراء تكثيف الضغوط على سكان القدس العرب. كما تلجأ وزارة الداخلية إلى تعقيد عملية تسجيل الأطفال الجدد وذلك باحالتهم إلى ما يسمى بحالات «جمع شمل العائلات المستعجلة» وصولاً إلى النتيجة نفسها.

٥ - سحب الهويات الشخصية أو الامتناع عن تجديد وثائق السفر للطلاب المسجلين في جامعات في الخارج:

قامت وزارة الداخلية الإسرائيلية في بعض الحالات بسحب هويات الطلبة المقدسين، كما امتنعت عن تجديد وثائق سفرهم، وذلك لأرغامهم على الرضوخ لمطالبها بتوقيع نموذج طلب «خروج بلا عودة». وبعد توقيع هذا النموذج يمنح الطالب تأشيرة مغادرة تسمح له بالعودة للالتحاق بالجامعة التي يدرس فيها، ومثل هذا الإجراء خطير جداً كونه يستهدف تحديدًا، وبشكل رئيسي، فئة الشباب. ويتم تطبيق هذا الإجراء رغم تناقضه الصارخ مع أحد تشريعات وزارة الداخلية الإسرائيلية، الذي ينص صراحة على حق أي طالب في دخول البلاد والخروج منها

دون التعرض لأية مضايقات، كما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار وجود الطالب للدراسة خارج البلاد ضمن إطار مفهوم «تغيير مركز الحياة» Change the center of Live.

٦ - الامتناع عن تجديد تصاريح العودة للبلاد:

تقوم وزارة الداخلية، بالتعاون مع ممثلات إسرائيل في الخارج، برفض تجديد بعض تصاريح الخروج والعودة التي يحملها المقدسيون، وذلك لأرغامهم على البقاء في الخارج مدداً أطول، ولتجاوز الفترات القانونية المسموح لهم بقضائها خارج القدس. وقد بدى باتباع هذا الإجراء مؤخراً، من أجل ذرائع قانونية تتيح للمشروع الاسرائيلي الحق في سحب حق الإقامة الدائمة من المواطنين المقدسين. وينطلق هذا الإجراء من القيام بالتكؤ في إجراءات استصدار التصاريح المطلوبة لأصحابها، ثم القيام بإرسالها إليه بعد فوات الأوان، وبعد ذلك يتم منعه من الدخول بحجة أنه تأخر في العودة عن التاريخ المحدد له في التصريح المذكور، مما يؤدي بالتالي إلى قيام السلطات بالغاء حقه في الإقامة الدائمة.

٧ - رفض طلبات «لم شمل العائلات»:

ترفض وزارة الداخلية الإسرائيلية منح الشبان المتزوجين حديثاً موافقة على الانضمام لزوجاتهم في القدس دون إبداء أية أسباب مقنعة لهذا الرفض، وتعمل على إرغام الزوجة بالرحيل والانضمام لزوجها المقيم في الضفة الغربية أو خارج البلاد، ثم تعقب ذلك بعملية سحب هويات تلك الزوجات، وبهذا تكون إسرائيل قد شنت هجوماً مزدوجاً على سكان القدس، الأول: يتمثل في رفض طلباتهم لجمع شمل عائلاتهم دون أي تبرير واضح، والثاني يتم بسحب هويات الزوجات المقدسيات دون أي سبب قانوني، وهذا الإجراء أدى بأهالي القدس للامتناع تدريجياً عن تقديم طلبات «جمع شمل» لأفراد العائلة خوفاً من فقدان حقهم في الإقامة الدائمة.

سياسة حكومة حزب العمل:

ساهمت حكومة حزب العمل الإسرائيلي السابقة ومنذ عام ١٩٩٤ في حرمان المقدسين من حقهم في الإقامة الدائمة في القدس، وكانت تلك المساهمة تتم بطريقة عملية الأمر الذي أرسى بعض الأسس لما تم بعد ذلك، فحكومة حزب العمل السابقة بدأت بسحب هويات النساء المقدسيات اللواتي يعشن مع أزواجهن خارج حدود بلدية القدس، وانطلقت الحكومة من الاعتماد على تاريخ وثائق الزواج لتلك النساء وتواريخ الشهادات المدرسية لأولادهن، من أجل اثبات استمرار إقامتهن خارج المدينة، وكان سياسة إسرائيل آنذاك واضحة وتقول بأن: «كافة

المناطق المحيطة بالقدس ليست جزءاً من دول إسرائيل، وبهذا أوجدت الحكومة قاعدة لتبرير سحب هويات المقدسيين.

ومن جهة أخرى، فتحت حكومة حزب العمل الباب واسعاً أمام سكان القدس للتقدم بطلبات لم «شمل العائلات»، وعن طريق هذا الباب تمكنت الداخلية الإسرائيلية من توثيق وجمع كافة المعلومات اللازمة حول المقدسيات المتزوجات من مواطنين من الضفة الغربية الذين لا يملكون حق الإقامة الدائمة في القدس، وبناء على هذه المعلومات المتوافرة أقرت البند الخاص «بتغيير مركز الحياة»، وهو البند الذي يديء العمل به في حالة السيدة فتحية الشقاقي في ٦/٦/١٩٩٥، بناء على قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية.

لقد قام مركزنا بجمع معلومات حول الحالات التي تقدمت بطلبات للإقامة في القدس في عهد حكومة العمل السابقة، وقد صيغنا هذه الحالات كما يلي:

#### ١ - الحالات التي تقدمت بطلبات «جمع شمل»:

- وبلغ عددها ٦٢ عائلة وهي موزعة كالتالي: -
- حالات جمع شمل من الدرجة الأولى (زوج أو زوجة).
- حالات جمع شمل من الدرجة الثانية - وهذا النوع من الحالات يسمح للأقارب من المستوى الأول بتقديم طلبات فقط، مثل الآباء، الأخوان والأخوات. ويعتبر هذا النوع الأصعب في حالات جمع الشمل، وعدد الطلبات المقدمة تحته ضئيل جداً.
- حالات جمع شمل للأطفال المولودين حديثاً، (ويطلق عليه اسم جمع شمل العائلات المستعجل)، وفي هذه الحالة لا يوافق على الطلب إلا بعد استكمال جميع الوثائق المطلوبة التي تثبت أن الوالدين يقيمان رسمياً وفعلياً في القدس.

#### ٢ - الحالات التي تقدمت بطلبات لاسترجاع حقها بالإقامة في القدس (بعد أن تم سحب هوياتها المقدسية منها)

- ومجموع هذه الحالات المؤقعة بلغ ٧٧ حالة، ويمكن تصنيفها كما يلي: -
- الأفراد الذين يعيشون في ضواحي القدس أو المناطق المجاورة، وتضم مجموعة من النساء المتزوجات من مواطني الضفة الغربية.
- الأفراد الذين يعيشون خارج البلاد، وتم سحب هوياتهم تحت بند «تغيير مركز الحياة»، وتضم هذه المجموعة فئات من كبار السن والأطفال والزوجات والأزواج.

#### ٣ - الحالات التي حرمت من الإقامة في القدس لأسباب سياسية (المبعدين):

وكانت هذه العملية قد بدأت بطرد وإبعاد النشطاء السياسيين في السبعينات، وفي التسعينات، تم إرغام عائلات ثلاثة من أقارب المبعدين للخروج والالتحاق بأزواجهم وآبائهم تحت ذريعة أن «مركز حياتهم» قد تغير وقد وصل عدد المبعدين من سكان القدس إلى ١٨٤ شخصاً، وعدد عائلاتهم الذين الحقوا بهم بلغ ٢٨ عائلة. ومن مجموع هؤلاء سمح لثلاث عائلات ومبعد واحد بالعودة إلى القدس.

#### ٤ - قضية الطلاب:

تقدم ستة طلاب بطلبات لاستعادة حقهم بالإقامة في القدس، بعد أن سحب منهم هذا الحق لأن دراستهم في الخارج استمرت أكثر من سبع سنوات.

#### ٥ - حالات مواطنين من الضفة الغربية:

الذين حرّموا أيضاً حق العودة إلى مناطقهم، وعددهم خمس حالات.

#### ٦ - حالات مستثمرين حرّموا من حق الإقامة في البلاد.

في ضوء ما تقدم، فإننا نرى بأن استراتيجية حكومة حزب العمل السابقة قد أرسيت القواعد للبدء بأحداث تغيرات ديموغرافية في مدينة القدس.

#### سياسة حكومة حزب الليكود:

بعد نجاح الليكود في الانتخابات الإسرائيلية، باتت هذه السياسة الإسرائيلية غير المعلنة، أكثر وضوحاً، حيث بدأت الحكومة الجديدة برصد وتتبع كافة الفلسطينيين المقيمين في دول عربية أو أجنبية، للبدء بمضايقتهم بحجة بقائهم في الخارج أكثر من سبع سنوات. لقد بدأ هذا التوجه بالوضوح منذ حزيران الماضي (١٩٩٦)، وتم رصد عدد من الحالات من قبل مركزنا في ظل حكومة حزب الليكود: -

- ١ - بلغت حالات سحب الهويات من المقدسيين: تسعون حالة (٩٠)، وكان التبرير الإسرائيلي لهذا الإجراء هو أن هؤلاء الأشخاص قد انتقلوا للعيش خارج البلاد، ولهذا فإنهم يفقدون وبشكل تلقائي حقهم بالإقامة في القدس، وبهذا تكون وزارة الداخلية قد تبنت سياسة الحكومة العمالية السابقة نفسها، مع اختلاف واضح في نسب المتضررين من هذه السياسة. ففي عهد حكومة الليكود تضاعف عدد الهويات المصادرة من أهالي



القدس، رغم قصر فترة حكم هذا الحزب منذ وصوله إلى الحكم وحتى الآن، وكان هذا البند يستهدف أولئك الموجودين في الدول العربية والغربية.

٢ - طلبات جمع شمل العائلات، وهنا نشير إلى أن القلق والاضطراب الذي أثاره مفهوم وزارة الداخلية حول «تغيير مركز الحياة» قد أدى إلى انخفاض واضح في عدد المتقدمين بطلبات جمع شمل لعائلاتهم، وفي الوقت نفسه لوحظ ارتفاع في عدد الطلبات المرفوضة، والتي وصل عددها في الأشهر الثلاثة الأخيرة إلى ١٨ طلباً.

٣ - طلبات إصدار هويات مقدسية للأطفال الذين بلغوا السادسة عشرة، وفي هذا السياق بلغ عدد الطلبات المرفوضة ٢١ طلباً، وتدرعت السلطات لرفضها إصدار هويات لهؤلاء أو لتسجيل المواليد الجدد، بأن آباء هؤلاء الأطفال قد تغير مركز حياتهم بانتقالهم للعيش خارج حدود بلدية القدس أو خارج البلاد، أو تحت ذريعة أن أحد الوالدين الذي تقدم بطلب نيابة عن الطفل لا يحمل هوية شخصية زرقاء (مقدسية)، وفي هذا السياق تستخدم وزارة الداخلية إثباتات اقتصادية أو اجتماعية عائلية لتثبت أن ذلك الوالد (الأب أو الأم) له ارتباطات مع الضفة الغربية، من أجل حرمانه من حقه في الإقامة الدائمة في القدس. وتقوم السلطات الإسرائيلية، أيضاً، برفض تسجيل الأولاد الجدد المولودين في الخارج، وتطلب من أهاليهم استصدار تأشيرات سياحية لهم لإدخالهم، وبعد ذلك يتم فرض الأمر الواقع عليهم، والتعامل مع هؤلاء الأطفال على أنهم أجانب دخلوا إلى البلاد كسياح، وعدد هذه الحالات ٢٥ شخصاً.

٤ - حالات سحبت منها هوياتها المقدسة في المطارات أو نقاط العبور الحدودية:

- يساهم المسؤولون على جسر اللنبي بدور أساسي في تضليل المقدسيين ودفعهم للتوجه إلى وزارة الداخلية، التي تقوم بدورها بسحب هوياتهم منهم، حيث يمنع المسؤولون على الجسر هؤلاء من مغادرة الجسر إلى الخارج بحجة أن هوياتهم قديمة وبحاجة إلى التجديد، وعند توجيههم إلى وزارة الداخلية لتجديدها تقوم الوزارة بسحب هذه الهويات منهم قبل سفرهم.
- وقد لعبت وثائق السفر الإسرائيلية دوراً في هذه المسألة، ففي عدة حالات رفضت السفارات الإسرائيلية في الخارج تجديد تأشيرة العودة لأهالي القدس دون إبداء الأسباب، وتم أحياناً استبدال تأشيرة العودة التي تمنح قبل السفر بتأشيرة «خروج دون عودة لمدة ثلاثة أشهر»، مستغلة بذلك الأوضاع الخاصة والملحة لبعض الأشخاص المضطرين إلى السفر بسرعة.
- كما تعرض بعض حملة جوازات السفر الأجنبية من أهالي القدس إلى رفض تجديد

تأشيرة العودة لهم، تحت ذريعة أن حملهم لجواز أجنبي يندرج تحت بند «تغيير مركز حياتهم»، وهذا الإجراء جديد، وكانت وزارة الداخلية في الماضي تمنح مثل هذه التأشيرات لحملة الجوازات الأجنبية من المقدسيين على اعتبار أن هذه الجوازات هي بديل قانوني لوثيقة السفر الإسرائيلية. ● رفض تجديد تأشيرة العودة للبلاد لأكثر من عام واحد، وفي بعض الحالات يتم تجديد الوثائق الأصلية لكنها لا تعاد لأصحابها إلا في وقت متأخر وبعد أن يكون قد انتهى وقتها، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى حرمان صاحب التأشيرة من حقه في الإقامة الدائمة في القدس. ● عدم السماح للأطفال ومرافقي الزوجة من العودة للبلاد إذا كانوا قد ولدوا في الخارج مما يضطر هؤلاء إلى الحصول على تأشيرة زيارة سياحية من أمة سفارة في الخارج، ثم يتم فرض الأمر الواقع والتعامل معهم كسياح، وقد بلغ عدد هذه الحالات التي وصلت إلى مركزنا ١٥ حالة.

### الانتهاكات المسجلة على وزارة الداخلية الإسرائيلية:

ترافقت الحملة ضد سكان القدس مع مجموعة من الإجراءات والانتهاكات غير القانونية من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية، ومن هذه الانتهاكات ما يلي:

١ - إلغاء حق الإقامة الدائمة: فالحكومة الإسرائيلية لم تعلن رسمياً عن تغير في سياساتها تجاه سكان القدس، كما أنها لم تصرّح عن تغير قوانين أو بنود في قوانين تتعلق بشروط الدخول والخروج من إسرائيل، وعمدت وزارة الداخلية إلى طرق تضليلية وسياسة خفية للوصول إلى هدف تفرغ القدس من مواطنيها العرب. وكانت كافة الأسباب والتوضيحات التي أوردتها الأجهزة الإسرائيلية لتنفيذ هذا المآرب ارتجالية وغير معتمدة على نصوص قانونية واضحة.

٢ - عندما تقوم وزارة الداخلية بإلغاء حق الإقامة الدائمة لشخص مقدسي، فإنها تأخذ هويته الشخصية منه، وتعطيه بدلاً عنها أوراقاً لا تستند في مضمونها على أية نصوص رسمية أو قانونية، فالورقة التي تمنح إليه ليست سوى تصريح مؤقت يحيز للشخص مغادرة البلاد بطريقة غير قانونية وغير شرعية، وفي هذه الحالة، فإن الشخص الفاقدهويته وإقامته الدائمة لا يملك حق رفع شكوى أمام المحاكم الإسرائيلية لاسترجاع حقوقه.

٣ - لقد استطاع مركزنا أن يثبت عدم قانونية المراسلات والإجراءات المعتمدة في مثل هذه الأحوال، وهذه هي ملاحظتنا:

- كافة المراسلات التي تبلغ المقدسيين بأن هوياتهم قد تمت مصادرتها، يتم توقيعها من قبل «حاييم بن أطار» الرئيس السابق لمكتب وزير الداخلية الإسرائيلية في القدس الشرقية.. و«أطار»

هو حقاً الرئيس السابق ١١

● النصوص والرسائل المتبادلة بين وزارة الداخلية في القدس الشرقية وبين مجلس التوجيه الإسرائيلي في هذا الخصوص ليست لها صيغة موحدة، وتختلف من رسالة إلى أخرى، حسب الشخص الذي كتبها، لكن كافة هذه الرسائل تقول بأن الشخص حامل الرسالة هو من سكان القدس الذي يرغب عن طيب خاطر بالتنازل عن إقامته الدائمة دون أن يتعرض لأي نوع من الضغط أو الإرغام للقيام بذلك، ولهذا فإن وزارة الداخلية غير مسؤولة عن مغادرته للبلاد بهذه الطريقة غير القانونية، هذا في الوقت الذي يدرك فيه المسؤولون أن قانون الدخول إلى إسرائيل رقم ١١/د الصادر عام ١٩٥٢ ينص على أن من يغادر البلاد بطريقة غير قانونية يعرض نفسه لخطر فقدان إقامته الدائمة في إسرائيل.

٤ - قضية السفر إلى الخارج عن طريق مطار بن غوريون بوثيقة سفر إسرائيلية إن وثيقة السفر الإسرائيلية التي تمنح لسكان القدس تخولهم السفر إلى أي بلد يمنحهم تأشيرة دخول إليها، إلا أنهم لا يستطيعون العودة لإسرائيل إلا إذا حصلوا على تأشيرة عودة إسرائيلية لا تقل مدة صلاحيتها عن عام واحد، وهذه التأشيرة مكفولة بموجب قانون الدخول لإسرائيل، وتضمن لحاملها حق العودة إلى القدس بدون عقبات أو مشاكل قانونية. لكن وزارة الداخلية تعتمد أحياناً إلى رفض تجديد تاريخ هذه التأشيرة للمقيمين في الخارج بدون أي إنذار مسبق حول نيتها هذه، وتحت حجة أن حامل التأشيرة قد «غير مركز حياته»، فعندما يعود الشخص إلى القدس وينوي السفر ثانية يتم مقايضته بأن تعرض عليه تأشيرة خروج بلا عودة صالحة لمدة ثلاثة أشهر ومن جهة أخرى، فإن وزارة الداخلية بدأت مؤخراً برفض منح تأشيرات عودة للمقدسين حاملي جوازات السفر الأجنبية، بدعوى أن حصولهم على جوازات سفر أجنبية هو بمثابة تنازل عن حقهم في الإقامة في القدس، وبهذا فإن مغادرتهم للبلد لا يصبح ممكناً إلا بحالة واحدة، وهي قبولهم بتأشيرة خروج بلا عودة بدلاً من تأشيرة العودة، وبذلك يكونون قد حوّلوا إقامتهم الدائمة في البلاد إلى إقامة سياحية من نوع ب/٢ التي تمنح للأجانب.

٥ - ويقوم مكتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية بالتحايل على الشبان الصغار الذين لم يبلغوا السادسة عشرة من عمرهم، ويدفعونهم إلى توقيع وثائق تنازل عن إقامتهم الدائمة، ويعتبر هذا التصرف أيضاً غير قانوني ويؤدي عادة إلى تشتت أوصال العائلة، فالآباء في هذه الحالة يخشون مغادرة أولادهم الموقعين على هذه الوثيقة، فيسافرون إلى الخارج ويتركون أولادهم في البلاد، الأمر الذي يعتبر بحد ذاته خرقاً لكافة القوانين الدولية وحقوق

الإنسان.

٦ - رفض منح الرجال المتزوجين من مقدسيات تصاريح عمل وإقامة في القدس لمدة ستة أشهر إلى حين صدور نتائج طلبات جمع الشمل التي تقدموا بها، رغم أن هذه التصاريح هي حق مقترّ وموافق عليه من قبل المحاكم الإسرائيلية، وينصّ على أن كل من يتزوج من مقدسية له الحق بتصريح بعمل وإقامة مؤقتة لمدة ستة أشهر في المدينة، وبهذا فإن مثل هذا التصريح هو حق وليس هبة من وزارة الداخلية الإسرائيلية، ومع ذلك فإن وزارة الداخلية بدأت مؤخراً برفض مثل هذه الطلبات لدفع الزوجات إلى الالتحاق بأزواجهن خارج المدينة، ومن ثم يسقط حقهن في الإقامة الدائمة في القدس.

٧ - مسألة تسجيل المواليد الجدد: - ترفض وزارة الداخلية تسجيل أي مولود جديد، إلا إذا كان قد ولد داخل حدود بلدية القدس، أو إذا كان والدها يحملان هوية إسرائيلية زرقاء، وإضافة إلى ذلك، فإن على الوالدين أن يثبتا أنهما يقيمان فعلاً داخل القدس، وعندما يضاف المولود إلى هوية أحد الوالدين، بعد أن يدفعوا مبالغ كبيرة لقاء هذه العملية، وبعد أن يتوغلا في مجموعة من الإجراءات المعقدة أما إذا فشل الوالدان في الإثبات بأن إقامتهما هي داخل القدس، فإنهما يكونان قد فقدوا إقامتهما كمواطن مقدسي.

لقد تمكن هذا الصراع الديموغرافي، الذي تقوده إسرائيل من جانب واحد، وإلى حد ما، من منع الفلسطينيين زيادة عددهم، كما تمكن من تقليص وجود من كانوا موجودين أصلاً في المدينة، واليوم، إذا كان أحد الوالدين يملك حق الإقامة في القدس والآخر لا يملكها، فإن الطفل يسجل في هوية الطرف الثاني، وبذلك يصبح هذا الطفل موجوداً في القدس بموجب تأشيرة ب/٢، أي باعتباره سائحاً حتى لو كان مقيماً مع أحد والديه، الذي يملك حق الإقامة الدائمة. في الختام، واستناداً إلى ما تقدم، فإن السياسة الإسرائيلية تجاه تفريغ المدينة المقدسة تبدو واضحة جداً في خرقها كافة القوانين المحلية والدولية، والقانون الوحيد المتبع بدقة هو قانون «الغاية تبرر الوسيلة» والغاية هنا هي خلق توازن ديموغرافي جديد في القدس الشرقية، حتى لو تعارض ذلك مع قرارات الأمم المتحدة ومع بنود اتفاقية السلام الموقعة مع الفلسطينيين. إن الأمر يحتاج إلى موقف حاسم لوقف هذه السياسة العنصرية ولمنع الإسرائيليين من تنفيذ مخططاتهم تجاه المدينة من طرف واحد.

ترجمة: سمر القطب



## الصهيونية غير اليهودية والحلم اليهودي في القدس وفلسطين

فيروز الناجي

احتلت القدس في الديانات السماوية الثلاث مكانة متميزة، أضفت عليها قدسية جعلتها مصدر وحيمهم، وأحد أهم رموز طموحاتهم. فقد كانت القدس عبر التاريخ، مركز صراع على الصعيد السياسي، انطلاقاً من موقعها الجغرافي المركزي، بالنسبة إلى فلسطين، والعالم الخارجي، إضافة إلى إمكانية اغلاقها، مما يسهم في حماية المدينة، بإمكانية الانفتاح، تجعلها تتصل بالمناطق والأقطار الأخرى. أما على الصعيد الديني، فهي تمثل شمولية دينية، لم تتوفر لأية مدينة، عبر التاريخ، ومن هذه المكانة، وذلك الموقع، تعرضت القدس للأطماع منذ بداية التاريخ حتى اليوم، حيث تنالت عليها الحروب الكثيرة، التي أدت إلى إعادة بنائها، وهدمها، أكثر من ١٨ مرة عبر تاريخها.

وبما أننا لسنا بصدد الحديث، عن تاريخ القدس، فسوف نكتفي بالإشارة، إلى الميزات الدينية لهذه المدينة، بالنسبة إلى المسيحيين، واليهود، لتكون مقدمة لمحور بحثنا الخاص بالصهيونية المسيحية، غير اليهودية، وتوضيح دورها في المشروع الصهيوني واحتلال فلسطين، وكيف تم استخدام القدس، ومكانتها، كوسيلة ضغط، لدفع اليهود للهجرة إلى فلسطين، ضمن مجموعة كبيرة من الوسائل الأخرى.

### مكانة القدس عند المسيحيين، واليهود:

يقول كازانتزاكي، وهو في طريقه إلى فلسطين عام ١٩٢٦م، لحضور احتفالات عيد الفصح في القدس: «كنت أراقب رفاقي الحجاج المسافرين بفضول، وأتساءل: ما هي الدرجة

### الصهيونية غير اليهودية-

التي وصل إليها الإنسان المعاصر بعد تسعة عشر قرناً من السعي، والانجازات، التي دفعته لتحقيق هذا العشق العميق، في مغادرة بيته، والبدء في هذه الرحلة الشاقة والمكلفة، إلى الشرق، بين العرب، للعبادة في هذا المعبد المسيحي الذي لم يُعرف كنهه بعد»<sup>(١)</sup>.

إذاً، قدوم المسيحيين، منذ أكثر من تسعة عشر قرناً، للحج في القدس، وحتى أيامنا هذه، يدل على ما تعنيه القدس لهم، فهي القطب الأساسي لرسالة السيد المسيح الدينية، وللعهد الجديد الذي طرح من خلاله ديانة الروح والمحبة والحق، فالقدس كانت في فجر المسيحية، مكان بدء الانطلاق، لبشارة المحبة، والعطاء، وبذل الذات في خدمة الأفراد، والجماعات.

حيث أن المكانة الروحية التي تمتلكها القدس عند المسيحيين، هي التي تجعلهم يحجون إلى أماكنها المقدسة المتعددة، ففيها كنيسة القيامة، التي بنيت على يد الملكة هيلانة، أم الامبراطور الروماني قسطنطين عام ٣٣٥م، وفيها كنيسة القديسة حنة، وعلى سفح جبل الزيتون، تقع الكنائس، والأديرة المسيحية، وكنيسة مريم العذراء، ودرب الآلام، الذي يذهب إليه المسيحيون، بقصد تذكّر آلام السيد المسيح. هذا المجد التي تمثله القدس للمسيحيين، «تمثل برمز الخلاص والفداء الروحي الذي يهيء للحياة الأخرى كل من يؤمن ويعترف بالمسيح ويبقى وفياً لتعاليمه»<sup>(٢)</sup>، ولا يتمثل بالسلطة السياسية التي مثلت لليهود الانطلاقة لاحتلال القدس، وفلسطين، فالمعنى الروحي كان دائماً مصدراً للصراع، بين المسيحيين، واليهود، لأن المسيحيين اعتبروا أن اليهود هم قتل السيد المسيح، «بسبب خروجه عن تقاليدهم، ومبادئهم، وعدم اكرامه بسلطتهم المدنية، ولا مبالاته بتاريخ القدس الزمني، والسياسي، وفي قلة اعتباره، لعظمة الهيكل، ولما يرمز إليه من حضور الإله، ومن وحدة الشعب اليهودي لذلك حاربوه»<sup>(٣)</sup>.

وهكذا فالقدس «عاصمة ديانة الروح والخلاص، لا مكان فيها لهيكل أو لمذبح واحد صنعتها أيدي البشر، ولا حاجة فيها لذبائح أكباش، ولحروقات لحم ودم بعد أن شق ستار الهيكل المادي اليهودي عشية موت المسيح على الصليب»<sup>(٤)</sup>. ولأن المسيح كان يعلم أنه «لا ينبغي لنبي أن يهلك خارج أورشليم»<sup>(٥)</sup> فقد ختم حياته فيها، على يد اليهود، كما يقول المسيحيون، فاعتبروا أن دمه معلق، في أعناق اليهود، المدعين أن القدس مدينتهم، وقد أورثهم إياها الله، مع كل فلسطين، وما حولها، وهم يزعمون أن فيها هيكل سليمان، وبقاياها، هذا الهيكل الذي قُدم، وحرق، في عهد الامبراطور الروماني نيرون عام ٧٠م، فأصبح اليهود، بعد خرابه بأتون، إلى مكانه يكون، وينحون، وهم يصلون عند الحائط، على أنه بقايا آثار المكان، بينما يعتبر، الكاثوليك، والأرثوذكس المسيحيين، أنه حين برز اسم «أورشليم»، وأطلق على القدس في القرن الرابع، لم تعد مدينة اليهود، فقد أصبحت مدينة المسيح، ومدينتهم، وفلسطين، هي الوطن

المقدس، الذي أورثه المسيح، لأتباعه المسيحيين، ولم تعد صهيون اليهودية المدعاة، بل مدينة العهد الجديد المقدسة، ووسط انتشار المسيحية، وكثرة أنصارها، رغم اضطهاد اليهود لهم، اشتد الصراع بين المسيحيين، واليهود، على مدينة القدس، وعلى المفاهيم الروحية، وبقي هذا الصراع قائماً، على مر العصور، رغم اختفائه، لفترة طويلة من الزمن، بدأت مع ظهور حركة الإصلاح الديني في أوروبا.

### حركة الإصلاح الديني، وظهور المسيحية الصهيونية، وعلاقتها بيهود الغرب:

لقد عاش اليهود في الدول الغربية، منعزلين في «الجيتو» اليهودي، الذي فرضوه على أنفسهم، عبر التاريخ، للحفاظ على ثقافتهم العرقية، الذي يدعونه ووحدهم، وحلمهم التوراتي، بالعودة إلى «أرض الميعاد»، وكان قد كرس هذه العزلة إيمانهم بأنهم «شعب الله المختار»، الذي خصه الله بميزات تجعله متفوقاً على سائر البشر، بالإضافة إلى تكريس هذه العزلة من قبل الحكومات التي يعيشون تحت سلطتها، إذ أن رؤوس الأموال اليهودية الكبيرة جعلتهم يهيمنون اقتصادياً ويشكلون عوامل ضغط على هذه الحكومات، من خلال وضعهم الاقتصادي تجاه شعوب هذه الحكومات، بسبب الصراع القائم بينهم، وبين المسيحيين، فالكنيسة الكاثوليكية، كانت هي المتفوقة والسامية في المجتمعات الغربية حتى أن المسيحي الأوروبي، كان ينظر إلى اليهودي على أنه شر لا يجوز الاحتكاك به، ويرضيه أن يبقى اليهود بعزلتهم في مجتمع الجيتو، فاليهودي ينظر المسيحي الأوروبي، لا يجوز أن يعيش بمساواة مع المسيحي، صاحب تقاليد الحضارة الكاثوليكية، وخلال هذا الصراع كان الصهاينة الأوائل، يعملون على إبقاء اليهود في عزلتهم هذه، بحجة انقاذ اليهود من الدوبان في المجتمعات التي يعيشون فيها، بينما السبب الحقيقي لهذه السياسة، كان خوفهم، من انهيار العلاقات اليهودية الموجودة والقديمة، التي كانوا يستفيدون منها، إضافة إلى تهينة الجور، لنشر الأفكار، التي ستضع لاحقاً، والتي ستعود بالفائدة، على هؤلاء المستفيدين من وضع اليهود، وهنا بدأت لعبة القمع، والاضطهاد ضد المجتمع اليهودي، واتهام كل ما لا يوافق هواهم مالياً، باللاسامية، حتى أننا من خلال ما سنقرأ، نستطيع أن نحكم على ما فعله هتلر ضد اليهود بأنه كان مرسوماً من قبل الذين اقتعلوا الاضطهاد ضد اليهود، مما أدى بهم إلى أن يبدأوا باجتراح حلمهم، وانتظار تحققه، من خلال عودة المسيح، كل هذا، وهم يعيشون وسط مجتمعاتهم، التي اعطوها صفة المجتمع القومي، وحين جاء عصر النهضة، والإصلاح الديني، أعلن عن كل ما كان، يخطط له، الصهاينة سراً، على يد الأصولية المسيحية، التي لم يستطع الموقف الكاثوليكي من اليهود، أن يلجم الدور الذي قامت به لتهينة

المناح الفكري والحضاري للأيديولوجية الصهيونية، حيث أثبت التاريخ أن كيان «إسرائيل» الديني، كان وما يزال، متجذراً في صدور المسيحيين الغربيين للعلاقة القائمة بين التوراة اليهودية، وبين الانجيل، وأخذ هذا الكيان ينمو ويكبر مع نشوء القوميات في القرن التاسع عشر، حتى صار كياناً سياسياً، عملت انكثرا على زرعه في أرض فلسطين، وجاءت أمريكا تسقيه من عيون أبنائها ومن دمائهم<sup>(٦)</sup>. فالحرك الأساسي، لظهور الصهيونية، كان الأعمال التي مارستها الأصولية المسيحية، عبر أيديولوجيتها «التي استشرت، في مؤسسات الدول الغربية، الأوروبية والأمريكية، العامة والخاصة، ابتداءً من راس السلطة، وانتهاءً بأفراد المجتمع، مروراً طبعاً بالكنيسة ووسائل الإعلام على اختلافها»<sup>(٧)</sup>، حتى أن نشاط هذه الأصولية كان السبب، في إيقاظ الوعي القومي اليهودي، وحلم اليهود، في العودة إلى القدس وفلسطين، فهي حسب ادعاءاتهم أرضهم الموعودة. فالأصولية المسيحية بشرت بالأيديولوجية الصهيونية، قبل أن يتنبه اليهود لها بمئات السنين، هذه الأيديولوجية التي تقول: أنه على اليهود العودة إلى أرض فلسطين، وذلك لتحقيق المعتقدات والنصوص الدينية، إن هذه الخلفية الدينية، القديمة، في الفكر الغربي المعتمدة على الكتاب المقدس، الذي كان ولا يزال، يمارس سلطته على العقول، هذه الخلفية كانت المقدمة التي على أساسها لاقى الوجود الصهيوني في أرض فلسطين الدعم من الغرب الأوروبي والأمريكي لكن هذا لا يلغي الأسباب الأخرى وأهمها: الأقلية اليهودية المؤثرة في الأنظمة السياسية في الغرب. والدور الذي يمثله المال اليهودي، ولجأ اليهود الاقتصادي المستمر، وما أدى إليه من ثراء ومكانة اجتماعية لهم، بالإضافة إلى تحكمهم بوسائل الإعلام، والأهم من كل ذلك، كره الشعوب الأوروبية لليهود، ورغبتهم في التخلص منهم.

كانت هذه الحركات الأصولية المسيحية، التي ظهرت في عصر النهضة، قد جاءت رداً مباشراً على حركات يهودية تنادي باندماج اليهود في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها، فطرح في ذلك الوقت - الأصولية المسيحية - أفكارها التي قلبت مفاهيم الكاثوليك، رأساً على عقب، حول المسألة اليهودية، فالكنيسة الكاثوليكية كانت في تلك الفترة القطب المسيحي الأقوى في العالم. بعد تحجيم دور الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا، وجاءت هذه الأفكار البروتستانتية على يد الأصولية المسيحية لتضرب القضية الأهم بالنسبة للكاثوليك حينها وهي القدس، فقد كان الكاثوليك يدعون إلى تصيرها في ظل الحروب الصليبية وبعدها، ولكن مارتين لوتر جاء ل «ينادي بإصلاح ما فسد من أمور الدين بتسلط الكاثوليكية التقليدية وكهنيتها»<sup>(٨)</sup>، وعملت حركة الإصلاح الديني هذه على إحلال سلطة الكتاب المقدس، على اعتبار أنه معصوم من الخطأ، محل سلطة الكنيسة الكاثوليكية، وكل هذا «للتحرر من الهيمنة البابوية، حيث أن الكنيسة



الكاثوليكية، حملت بالمقابل على البروتستانت المنشقين، واضطهدتهم ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً<sup>(٩)</sup>، فالأفكار التي طرحتها البروتستانتية، حول اليهود، كانت غريبة عن كل ما كان يؤمن به الكاثوليك، من حيث ترويجها لأرض الميعاد، وشعب الله المختار، والتي لم يكن لها وجود في كل أديان المسيحية الكاثوليكية، فهذه الأديان لم تشر إلى مقولة الاساطير اليهودية في عودة المسيح، وقيادته لشعب الله المختار إلى أرض الميعاد، هذه الأفكار، فُرضت، حين أعادت البروتستانتية، قراءة العهد القديم، فبدأت تعزز النزعة اليهودية، وتشجع اليهود على العودة إلى فلسطين والقدس، على أساس ادعاءاتهم بأنها أرضهم والقدس عاصمتهم، وحاولت البروتستانتية جاهدة تدعيم وجهة نظرها هذه، في الأوساط المسيحية الجديدة، حيث «بدأت النزعة الأصولية تنفوس، شيئاً فشيئاً في النفس الأوروبية، وغدت عنصراً مهماً في اللاهوت البروتستانتي، وقبل عهد الإصلاح الديني لم تتضح الميول الأصولية في التفكير الأوروبي»<sup>(١٠)</sup>. وبهذا أصبحت فلسطين أرضاً يهودية، والقدس عاصمة الدولة المزعومة، في الفكر المسيحي في أوروبا البروتستانتية، بعد أن كان قد هيئ المناخ الفكري الجديد لتقبل الكثير من الأفكار وأهمها:

أنه لكل فرد الحق في أن يفهم النصوص المقدسة بنفسه، ومن دون سلطة كنيسة، مما أدى إلى الاهتمام بتحقيق النبوءات التوراتية حول «العصور الأنبي السعيد» وهو ألف عام يحكم فيها المسيح المخلص، العالم، ويسود فيه السلام، والطمانينة، وشروط تحقيق هذه النبوءة كما روجت لها الأصولية المسيحية، عودة اليهود إلى «أرضهم الأم» حتى يصبح من السهل تحويلهم إلى المسيحية، حينها أطلق على هذه الحركة اسم حركة الاسترجاع المسيحية، وأصبح هاجسها اقناع اليهود وتجنيدهم تحت مظلة الادعاءات الدينية ونيش الحلم اليهودي حول «أرض الميعاد»، والمدينة المقدسة، و«الهيكل المزعوم» وجبل صهيون، توافقت هذه الطروحات بعد فترة ليست قصيرة، مع تمنيات اليهود بتحقيق حلمهم القديم، في العودة إلى فلسطين، والقدس التي باءت محاولاتهم في سبيله بالفشل أكثر من مرة، مما خلق لديهم شعوراً باستحالة تحقيق أحلامهم في «العودة» وإنشاء الدولة الموعودة بجهودهم الذاتية، فابتدعوا قوة خارقة في «المسيح المنتظر» لتحقيق أحلامهم بالعودة، حيث سيأتي من نسل داود في نهاية التاريخ، فيجمع شتات اليهود المنفيين، ويعود بهم إلى الأرض المقدسة، ويحطم أعداء إسرائيل، ويتخذ أورشليم عاصمة له ويعيد بناء الهيكل فيها<sup>(١١)</sup>، إذاً لقد تأخرت استجابة اليهود للفكر الاسترجاعي، ففي القرن السادس عشر، حيث ظهر هذا الفكر إلى السطح، لم يرحب أي يهودي به، فظلت الدعوة مسعى غير يهودي في ظل عصر النهضة، إذ أكملت الحركات الأصولية المسيحية ما كانت قد بدأت في «شحن اليهود

بالنزعة القومية، وتشجيعهم على الانخراط في ركب الدعوة ثم الحركة الصهيونية المنطلق إلى فلسطين مهد الأنبياء، وموطن الآباء، ولترتبط بالمشايخ الرامية إلى ترسيخ أقدام المستعمرين اليهود في أرض فلسطين، ليكونوا بزعمها أو باعتبارها، أداة لتحقيق معتقدات دينية أو تصورات معينة في نصوص دينية معينة<sup>(١٢)</sup>، وهنا كان لا بد لكل هذه المقدمات من أن تؤثر في العقل اليهودي، وخصوصاً بعد تفاقم المسألة اليهودية، في شرق أوروبا، في منتصف القرن التاسع عشر، حيث كان قد بدأ الفكر الامبريالي بالانتشار، حينها استجاب بعض المفكرين اليهود للصيغ الصهيونية غير اليهودية، وخصوصاً في أوروبا البروتستانتية (فرنسا وانكلترا وألمانيا)، والتي قدمت كل الرعاية والدعم لهذه الحركات، وسط الأطماع الأوروبية في وراثة الامبراطورية العثمانية، في المنطقة العربية، وسيطرتهم عليها، فبدأ رجال السياسة الأوروبيون ينظرون إلى فكرة عودة اليهود إلى صهيون على أنها وسيلة لطرد الأتراك في الشرق الأوسط<sup>(١٣)</sup>، صحيح أن دعاة الفكر البروتستانتي لم يشكلوا قوة سياسية حينذاك إلا أنهم ساهموا وبشكل كبير، في تحديد ملامح الفكر السياسي لتلك الفترة، بين اليهود وغيرهم، فقد كان لتعزز الأسطورة الدينية، التي طرحوها حول حق اليهود الديني، والشرعي في العودة إلى فلسطين، أهمية كبيرة للأوروبيين حيث روج لهذه الأسطورة الكثير من الشخصيات الصهيونية البروتستانتية، فبعد أن نفت الكنيسة البروتستانتية كل ما قالته الكنيسة الكاثوليكية «أصبح كل بروتستانتي حراً في دراسة الكتاب المقدس، مما فتح الباب للبدع في اللاهوت\* المسيحي التي رأت أن اليهود شعب مميز، وليس من الصحيح أنهم قتلوا المسيح، وكفرة... وشعب عاق شتهم الله في المنافي عقاباً لهم على ما ارتكبوه من آثام»<sup>(١٤)</sup>، ويؤكد هذه الأفكار وهذا الترويج هنري فنش، إحدى الشخصيات البروتستانتية في كتابه «البعث العالمي العظيم» ١٦٢١، حيث قال فيه: «إن إسرائيل، ويهوذا، وصهيون، والقدس في الكتاب المقدس، لا تعني إسرائيل الروحية، أو كنيسة الله، التي تتكون من المسيحيين أو اليهود، أو منهما معاً، ولكنها تعني إسرائيل التي انحدرت من صلب يعقوب، وينطبق الشيء نفسه على عودتهم إلى أرضهم القديمة جماعياً وقومياً وانتصارهم على أعدائهم، فمثل هذه التعبيرات ليست مجازاً، ولكنه يعني اليهود قولاً وفعلاً»<sup>(١٥)</sup>، وبما أن الأسطورة كانت تتوافق مع الواقع السياسي، في أوروبا، حيث ظهرت المصالح الاستراتيجية التي يمكن أن تتحقق من خلال وجود منطقة نفوذ بريطانية في الشرق الأوسط، بهذا أكثر أنصار هذه الأفكار،

\* اللاهوت: النظرية الدينية حول الإله.

وخصوصاً فكرة ضم فلسطين، لبريطانيا عن طريق زرع كيان يهودي فيها، بحماية بريطانية، وأكثر ما دفع إلى القناعة بهذه الفكرة من قبل الكثيرين أنها كما يدعون تربط بين العمل البشري من أجل تحقيق إرادة الله، بعودة اليهود إلى أرض فلسطين، وبين المصالح الاستراتيجية البريطانية. ولم تكن بريطانية هي الوحيدة التي أدركت أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه، جسم يهودي غريب، في منطقة الشرق الأوسط، وإنما شاركتها كل الدول البروتستانتية، الاستعمارية الأخرى، ففي فرنسا ارتبط العامل الديني، بالعامل السياسي والاقتصادي منذ حملة نابليون عام ١٧٩٨ حين طرح فكرة توطين اليهود في فلسطين ودعوته لإعادة بناء «مملكة القدس القديمة» من خلال بيانه «أنا ورثة فلسطين الشرعيين انتهضوا، إن هذه هي اللحظة المناسبة للمطالبة باستعادة حقوقكم، ومكانتكم بين شعوب العالم، تلك الحقوق التي سلبت منكم لآلاف السنين»<sup>(١٦)</sup>.

ورغم هذا الهدف السياسي، إلا أنه يتضح، توجيه العقل المسيحي، واليهودي نحو النبوءات التوراتية، والاعتراف بوجود قومي يهودي، بالإضافة إلى تدعيم النبوة والسعي لتحقيقها بعودة اليهود إلى فلسطين من قبل الأصولية المسيحية التي ما فتئت تكرر تلك النبوة الانجيلية القائلة «أن عودة المسيح، لن تتم إلا بعد تدمير دولة إسرائيل، وهلاك اليهود»<sup>(١٧)</sup>، وهذا لن يتم إلى عودة اليهود إلى فلسطين ومن ثم تنصيرهم.

إذاً، لقد ارتدت الأفكار الصهيونية، زياً دينياً مثلاً محور القدس، مدينة السيد المسيح، والتي تتميز بمكانتها الفريدة المقدسة، سواء عند المسيحيين أم عند اليهود، وبهذا الزی الرومانسي، اختلطت الأبعاد السياسية بالأبعاد الدينية، حتى أن زيارة هرتزل الأولى إلى فلسطين عام ١٨٩٨ لاكتشاف امكانيات الاستيطان الصهيوني، فسرت على أنه مبشر مسيحي بين اليهود يحاول تنصيرهم لأنه يحاول توطينهم في فلسطين، كل هذا أعطى المجال الأكبر للتزوير ودفع بأفكار البروتستانت لأن تصبح قناعات في العقل الغربي، بأن لليهود حق تاريخي في فلسطين، والقدس، التي سعى اليهود إلى تهويدها دائماً، ومنذ وقت طويل، يحاولون الآن ترجمة هذا المشروع، على أرض الواقع، ضارين بعرض الحائط كل المشاعر الدينية للمسيحيين، والمسلمين، هذا بالإضافة إلى قناعة العقل الغربي التي كانت قد رسختها الأفكار الأصولية بأن تاريخ فلسطين كله مقتصر على الوجود اليهودي فيها، ساهم هذا التزوير في «استبدال قناعات الحجاج المسيحيين والتي تمثلت في تكفير خطاياهم بشفاعاة القديسين وتبجيل رفاقهم إلى ارتباط الأرض المقدسة بدلالات صهيونية، واعتبار فلسطين أرض الشعب المختار»<sup>(١٨)</sup>، بالإضافة، إلى ربط مصير اليهود وفلسطين في المستقبل مع الدعوة الصهيونية والنبوءات من قبل المسيحيين المتصهينين ففي

العام ١٩٠٠ كان أحد المسيحيين المتصهينين يحدد مصير فلسطين والقدس بقوله: «القدس هي المركز الذي يشيد حوله المنفيون من أبناء مملكة يهوذا في أحلامهم، صروح عظمتهم في المستقبل، إن ذلك اليوم الموعود يقترب بسرعة، يوم يتم ارجاع الورثة الشرعيين للأرض، إلى مساكن الآباء، وسوف تؤذن النهاية، بسقوط عدو المسيح، وتحرير مملكة يهوذا من عبودية النير الأجنبي»<sup>(١٩)</sup>. وحين حان موعد الحصاد، عند الدول الغربية البروتستانتية، حصاد مما زرعه مع الأصولية المسيحية، بدأت هذه الدول بخلق كل الظروف لدفع اليهود في سبيل الهجرة إلى فلسطين، من خلال ظهور القوميات وازدياد موجة اللاسامية، بعد انتهائها في أوروبا، لفترة ليست بسيطة، لقد كانت خطوات هذه الدولة تسعى إلى مسألتين التخلص من هيمنة اليهود الاقتصادية على بلادهم، لأنهم كانوا يشكلون عامل ضغط كبير على الحكومات، والمسألة الثانية كانت التعجيل في تحقيق مصالحهم في الشرق الأوسط وخصوصاً بعد ظهور النفط كقوة عالمية، من خلال زرع الكيان اليهودي في فلسطين، وقد استطاعت بعد ذلك الحركة الصهيونية والأصولية المسيحية دفع اليهود للبحث عن حل، وسط هذا الاضطهاد واللاسامية، وكان هذا في عودتهم إلى تحقيق حلمهم التوراتي جماعياً، فحين هاجمت حركة التنوير، فكرة انتظار المسيح عند اليهود، الذي سيأتي لهم بالخلاص، وأنه على اليهود أن يعتمدوا على أنفسهم ليعودوا، أصبح تحقيق الحلم لدى اليهود ممكناً، دون انتظار قدوم المسيح، وخصوصاً أن الحل الصهيوني كان وهو الحل الوحيد للمسألة اليهودية في نظرهم، هذه المسألة التي تم تضخيمها وتحويلها إلى مشكلة استدراراً لعطف الشعوب، ولزرع الخوف في نفوس اليهود، ودفعهم للهجرة إلى فلسطين، من هنا كان لحركة التنوير دور كبير في انتشار الأفكار الصهيونية، فقد «خلقت هذه الحركة طبقة متوسطة يهودية متشربة بالأفكار السياسية والاجتماعية الغربية... وهذا المزيج الفكري هو الذي أفرز القيادات والزعامات الصهيونية القادرة على التحرك في إطار معتقداتها الصهيونية الغيبية»<sup>(٢٠)</sup> فقد قامت هذه الزعامات باستغلال القدس كرمز ديني مقدس لدى اليهود، وفلسطين كوطن مقدس، رغم أن القدس وفلسطين لم تكونا إلا حلماً توراتياً عند اليهود، حتى أن ليونارد شتاين أحد المنظرين الغربيين قال واصفاً السنوات التي سبقت ظهور الصهيونية «كفت عن أن تكون فلسطين منذ زمن بعيد، فلسطين الواقع، لقد كانوا يعرفون القليل، أو لا يعرفون شيئاً عن موقعها الجغرافي، أو كيانها الطبيعي، ولم يكونوا مرتبطين بهذا البلد بأواصر التعلق الخاص... وبقي جمع شمل النازحين بالنسبة لهم جمع شملهم بكل معنى الكلمة، إلا أن هذا ليس من عمل الإنسان إن الله هو الذي يقوم بذلك في مستقبل لا يدرك بالبصر، حين يأتي المسيح»<sup>(٢١)</sup>، ولكن باستخدام الحركة الصهيونية للقدس، كسلاح مهم، تدفع به اليهود للهجرة، استطاعت أن تحصد



النتائج التي تبغى، من خلال التأكيد الدائم على أن القدس ملك لليهود وحدهم، فهذا هو هرتزل في مؤتمر بال عام ١٨٩٧ يقول «... إذا حصلنا يوماً على القدس، وكنت لا أزال حياً، وقادراً على القيام بأي شيء، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أدمر الآثار التي مرت عليها القرون»<sup>(٢٢)</sup> أما بن غوريون فيقول: «ولا معنى لفلسطين بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل»<sup>(٢٣)</sup>.

ولتثبيت هذا الحل، بعودة اليهود إلى فلسطين والقدس، سعى الصهاينة كما ذكرنا إلى خلق بؤر لاسامية جديدة حتى لو كانت اصطناعية، وقد أكد بن غوريون هذا حين قال: «إنني لن أنجس من الاعتراف، بأنه لو كان لدي من السلطة، بقدر ما عندي من الرغبة... لأمر الشبان بالتظاهر ضد اليهودية، وملاحقة اليهود بالأساليب اللاسامية تحت شعارات ك... أيها اليهود القذرون، أيها اليهود ارحلوا إلى فلسطين»<sup>(٢٤)</sup>.

إذا فقد استطاعت الأصولية المسيحية الامتداد والسيطرة على العالم الغربي، دون أن يستطيع الكاثوليك فعل أي شيء يمنعها وخصوصاً أن هاجس العالم الغربي كان في القرن التاسع عشر هو التخلص من اليهود، ومشاكلهم، وإقامة كيان يهودي يضمن مصالحهم في الشرق الأوسط. فرغم موقف بعض الطوائف المسيحية من الحركة الصهيونية ومن انتهاكات اليهود الصهاينة الفاضحة للمقدسات المسيحية، والإسلامية، في القدس، لكن هذه المواقف بقيت مواقف إعلامية خجولة، ومتناقضة، وغير فاعلة، فقد استطاعت الأصولية المسيحية، فرض أيديولوجيتها بين الشعوب الغربية، بشكل كبير، هذه الأيديولوجية المتقاطعة مع الأصولية اليهودية، والتي تعتبر اليهود شعب فردي، وأنه شعب الله المختار وأنه يجب أن يعود إلى «أرضه الأم» فلسطين، ومع هذا فقد جاء على لسان رئيس التجمع المسيحي في أمريكا القس بات روبرتسون «أن المسيحيين وعلى مدى قرون دعموا حلم صهيون، وحلم اليهود بإنشاء وطن قومي، ولكن اليهود انتقضوا على حلفائهم»<sup>(٢٥)</sup> فلقد مارس الصهاينة أبشع الاعتداءات على المقدسات المسيحية، في القدس، ففي عام ١٩٦٧ تعرضت كنيسة القيامة وهي من أهم، الكنائس في العالم، إلى سرقة تاج السيدة العذراء وعام ١٩٧٧، تم تحطيم قناديل الزيت، والشموع التي فوق القبر المقدس في مدخل الكنيسة وتمت محاولة سرقة اكليل مرصع بالماس قائم قرب صليب الجلجلة، داخل كنيسة القيامة، وتعرض دير الأقباط ليلة عيد الفصح، إلى اعتداء على ممتلكاته، ورهبانه عام ١٩٧٠، من قبل رجال البوليس الإسرائيلي، وأحرق المركز الدولي للكتاب المقدس على جبل الزيتون من قبل بعض المتعصبين اليهود، وتمت السيطرة على أراضي الأديرة، وممتلكات المسيحيين كما تعرض رجال الدين المسيحي والأفراد إلى اعتداءات

ومضايقات كثيرة، داخل الكنائس والأديرة لحملهم على النزوح، فقد صرح القاص الرسولي في القدس، رئيس الأساقفة بيولاغي: «أنه إذا استمر نزوح هؤلاء المسيحيين العرب من القدس، فلن يبقى فيها سوى المطارنة والقسيسين يقيمون في كنائس تاريخية تتحول مع الزمن إلى متاحف»<sup>(٢٦)</sup>، فهذه الممارسات البشعة لم تأت من الفراغ، فقد عاد التراث التلمودي القديم ضد المسيحية يفرض نفسه من جديد كما يقول اسرائيل شاحاك في كتابه «الديانة اليهودية، وتاريخ اليهود» موضحاً ما يتضمنه هذا التراث التلمودي فيوضح أنه يتضمن «أقوالاً منفرة وقواعد سلوك موجهة تحديداً ضد المسيحية، وفي التلمود أيضاً مزاعم جنسية بذينة ضد يسوع المسيح، وفيه أن مصيره وعقابه في الجحيم يفضي بإغراقه في غائط يغلي»<sup>(٢٧)</sup>، بالإضافة إلى إحراق نسخ الإنجيل وعلناً، «فقد أحرقت علناً في مارس ١٩٨٠ وفي مارس ١٩٩٧ مئات من نسخ الإنجيل في احتفال أقيم في القدس برعاية ياديم لانييم»<sup>(٢٨)</sup>، وعادت من جديد الصلوات اليهودية ضد السيد المسيح مثل عبارة «فليهلك اسم الشرير» وكانت قد اختفت منذ عام ١٤٨٠، وخلال فترات الشتات اليهودي، هذا غير الصلوات التي يعتبرها اليهود مباركة طوال الأسبوع ضد اليهود المنتصرين وضد المسيحيين مثل «فليفتقد المرتدون كل أمل، وليهلك جميع المسيحيين على الفور»<sup>(٢٩)</sup>.

بالرغم من كل هذه الجرائم المرتكبة بحق القدس، والديانات، من قبل الإسرائيليين واليهود، لم يتعد موقف الكنيسة الكاثوليكية، الشعور بالندم، والأسى والشجون، الندم لأن الفاتيكان لم يعارض الانتداب الانكليزي في فلسطين، فقد أرسل حينها مذكرة إلى مجلس هيئة الأمم المتحدة، يقول فيها «لا يعارض الكرسي الرسولي مطلقاً القرار الذي اتخذته هيئة الأمم، بشأن تكليف انكلترا مهمة الانتداب في فلسطين»<sup>(٣٠)</sup>، وفيما بعد لم يعترض على وعد بلفور، واستمر هذا الموقف الكاثوليكي المتذبذب وغير الواضح تجاه ما يحدث في فلسطين، وفي مدينة السيد المسيح ومدينة كل الديانات حتى قرار التقسيم، وبعده، وربما من منطلق التعصب الديني، كان الكاثوليك يفضلون أن تضع «إسرائيل» يدها على المدينة المقدسة، على أن يكون للبروتستانتية ذلك، وكهروب من هذا الموقف، بدأ الفاتيكان يطرح فكرة تدويل القدس، وبقيت مواقفه متناقضة، حتى وافق على تبرئة اليهود من دم المسيح، وتحمله للبشرية جمعاء، حيث جاء في وثيقة التبرئة «فالكنيسة كانت ولا تزال تعتقد أن المسيح قد مّر بعذابه، وقتله، بحرية، بسبب

\* ياديم لانييم: منظمة دينية يهودية تقدم لها المعونات وزارة الأديان الإسرائيلية.

ذنوب جميع البشر ونتيجة لحب لا حد له<sup>(٣١)</sup>، طبعاً كان لهذه الوثيقة، صدى كبيراً عند الصهاينة، أدى إلى إحساسهم بالتأييد اللامحدود، وبأنهم أزالوا العقبة، التي كان يمكن لها، أن تفشل، الكثير من مشاريعهم، لو بقي موقفها الديني، تجاه «إسرائيل» واحتلالها للقدس وفلسطين كما هو مما يدعم الموقف المسيحي العربي خاصة، والعربي القومي عامة، هذه المواقف، بشكل موجز، ربما تفسر لنا موقف الفاتيكان، والكنائس المسيحية، تجاه ما يحدث في القدس، من انتهاكات للقيم الدينية. فبالرغم من عدم اعتراف الفاتيكان بـ «إسرائيل»، إلا في عام ١٩٩٣، ورغم عدم اعترافه، الواضح، بالسيادة الإسرائيلية على القدس، إلا أن التصريح الأخير للفاتيكان، على لسان البابا، والذي أثار، تساؤلات كثيرة حوله، من أن «المسيح ابن بار لإسرائيل» هذه الجملة الفضفاضة والعائمة ليست بجديدة على مواقف الفاتيكان غير الواضحة، رغم انحيازها غالباً لـ «إسرائيل»، وهذا ما تبدي من خلال لقاء البابا مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في شهر شباط عام ١٩٩٧، حين قال له «ليبارك الله إسرائيل»<sup>(٣٢)</sup>، في الوقت الذي كان يدعو نتنياهو فيه لزيارة القدس وسط تأكيده بأنها ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وقبل نتنياهو، كان قد وقف، اسحق رابين، في قرية سلوان، في الرابع من أيلول عام ١٩٩٥، وفي مكان يدعى «الحديقة الأثرية»، حيث يزعم الصهاينة، أن بقايا، مدينة داود، القديمة تقع تحتها، ليعلن من هناك «أن القدس الموحدة هي قلب الشعب اليهودي، وعاصمة دولة «إسرائيل»، القدس الموحدة لنا... القدس دائماً... كل هذا، كان احتفالاً، بما يسمى، «القدس ٣٠٠٠»، أو الألفية الثالثة، لاتخاذ الملك داود، القدس، عاصمة له حسبما يزعمون»<sup>(٣٣)</sup>، لقد أثار، هذا حينها حفيظة، معظم دول العالم، وتمت مقاطعة الاحتفالات من الاتحاد الأوروبي، لكن ليس هناك، كما سلف، أي فعل يمنع ما يحدث، من أي طرف، سواء سياسي، أم ديني، نظراً، للقوة التي أصبحت، تتمتع بها، الحكومة الإسرائيلية، والمستمدة، من الحركة الصهيونية، والولايات المتحدة الأمريكية، التي يسيطر اليهود، والصهاينة على سياستها، وشؤونها.

### الصهيونية المسيحية في أمريكا:

بدأت الجذور الدينية، للصهيونية غير اليهودية، في أمريكا، حين هربت الحركة البيورثانية\*، من انكلترا، في النصف الثاني، من القرن السابع عشر، بعد أن حاربتها الملكية،

★ البيورثانية: كان أصحابها يؤمنون بأن كلمة الله، تنجيه نحو جميع شعوب الأرض ولا تقتصر على شعوب أوروبا فقط، وكانوا مقتنعين أنهم يخوضون معركة الله، ويرفضون كل من يناقضهم، واعتمدوا على الاضطهاد ضد كل من لا يقول قولهم، ومن لا يحمل أفكارهم.

حين أعلنت، الحركة عن «إعدام كل من ينكر الثالث»\*، ألوهية المسيح، موحى التوراة، أو الحياة الأخرى، وبالسجن، ضد أنواع، الكفر الأخرى<sup>(٣٤)</sup>، وأصبحت أمريكا، بالنسبة لهؤلاء (كنعان الجديدة)، وبهذا استطاع أصحاب هذه الحركة، المتدينين، أن يخلطوا الثقافة الأمريكية، في فترة ولادتها بقناعات صهيونية، حيث بدأت في القرن الثامن عشر، الاعتقادات بالعصر الألفي السعيد، وبالمسيح المنتظر، تشغل مكاناً بارزاً، في العقل الأمريكي، وهذا وصل، إلى حد أن البروتستانتين الأمريكيين، اعتبروا أن اليهود، هم مفتاح المستقبل.

بلغت هذه المعتقدات ذروتها، في القرن العشرين، مع انتشار مذهب (العصمة الحرفية) في أمريكا، والذي يقول بأن «إسرائيل» في وصفها الحالي، وسيطرتها على القدس، هي التحقيق الواقعي للنبوة، في العصر الحديث، والقائم على التفسير الحرفي للنبوءات التوراتية، وبالإحياء القومي لليهود، وقد ساهمت الحركات المعمدانية، وبعض أتباع الكنيسة المسيحية، بالترويج للعصر الألفي، وترجمت هذه المواقف، المسيحية الصهيونية، على لسان، شخصيات، فاعلة، وكثيرة في السياسة الأمريكية، وأهمها الرؤساء الأمريكيون، أنفسهم، الذين ترجموا قناعاتهم، إلى فعل، ومنهم: ترومان، وهو معمداني يحس بشيء عميق تجاه «إسرائيل»، وكارتر الذي قال: أن إنشاء «إسرائيل» المجاز لنبوة التوراة، لم تكن هذه الترجمة التي جاءت على لسان بعض السياسيين الأمريكيين، بعيدة عن مواقف مجلس الشيوخ الأمريكي، ومجلس النواب، اللذان لم يوفرا مناسبة دون اتخاذ القرارات الحاسمة، والداعمة للصهيونية، سواء قبل بناء الكيان الصهيوني، أو بعده، وسط تأثير أخطر أشكال الأصولية المسيحية، (الأصولية الانجيلية)، وما زالت هذه الصهيونية المسيحية، تعمل كل ما بوسعها، لإنجاح المشروع الصهيوني، لتحقيق المصالح الإسرائيلية، في أمريكا، وأهمها: الحصول على الأموال، مصادقة الكونغرس، على أهدافها السياسية، الحصول على السيطرة الكاملة والحصرية على مدينة القدس، وفي النصف الثاني، من القرن العشرين أضاف رؤساء أمريكا، إلى تيار الصهيونية المسيحية، في أوروبا، وأمريكا، شيئاً جديداً، يقولون أنه: «منذ السبعينات ولدت حركة تمثل ٤٠ مليون مسيحي، تؤكد أن تأييد العدو الصهيوني، ليس اختياراً، بل هو قضاء إلهي، والوقوف ضد الكيان الصهيوني، ووقوف ضد الرب، يستدعي غضبه ونقمته»<sup>(٣٥)</sup> كان من أصحاب هذا التيار، الرئيس الأمريكي

★ الثالث: يدل على ثلاثية مراحل التطور (القضية، النقضية، التركيب).



السابق ريفان، الذي أحب «إسرائيل» إلى درجة العشق لأنها كما يقول «الديمقراطية الثانية الوحيدة، التي يمكن أن نعتد عليها، كوقوع لحادث هرمجدون\* التي سينتقد فيها المسيح الإنسانية من الاندثار، واليهود الذين أنقذوا، سيتحولون إلى المسيحية»<sup>(٣٦)</sup>.

إضافة إلى كل هذه التيارات، والاتجاهات الصهيونية، كثرت المنظمات الأصولية المسيحية، والتي كان لها الدور البارز في تجذير الأفكار الصهيونية، أهمها منظمة «السفارة المسيحية الدولية في القدس»، التي تأسست عام ١٩٨٠. ففي مؤتمرها الأول، في ٢٧ آب ١٩٨٥، أقرت «وضع القدس غير الملتبس، مدينة داود، باعتبارها العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل، المنبثقة حية، بحث الدول جميعها على الاعتراف بها على النحو، وعلى نقل سفاراتها إليها»<sup>(٣٧)</sup>.

بعد كل هذا، الدعم من الأصولية المسيحية، والتفاضي من باقي الكنائس الغربية، لم يمنع حدوث معركة، تأخرت قرناً، كما يقول الأصوليون المسيحيون، بينهم وبين اليهود، في أمريكا وأوروبا، فالصراع بينهما لم ينته، رغم مروره بفترة طويلة، كانت فيها وجهات النظر متقاربة بينهما، والمصالح مشتركة، لكن المعركة الإعلامية التي اشتعلت في أمريكا، في نهايات القرن العشرين عام ١٩٩٥، بين «التجمع المسيحي»، وبين «جمعية مكافحة التمييز» اليهودية، في أمريكا، أعادت إلى السطح، إرث الدم بين المسيحيين، واليهود، الذي لم تستطع أن تلغيه وثيقة التبرئة، فهو بالنسبة للمسيحية الأصولية «لم يعد مصطلحاً لاهوتياً، وإنما تحاول، أن تعيد انتاجه، بمواصفات عصرية، فالمعركة الفاصلة برأيهم، على أبواب القدس، والمحاربون فيها، مثل قوات التدخل السريع، ينتقلون بحرية، بين حدود الأرض، وتخوم السماء، يستعجلون ظهور قائد، ينهض من الشرق، يمحى دولة إسرائيل، ويمهد لعودة أمير السلام إليها»<sup>(٣٨)</sup>.

كان كتاب، القس بات روبرتسون، رئيس التجمع المسيحي، هو القنبلة التي فجرت المعركة من قبل اليهود على المسيحيين الأصوليين، لقد حمل هذا الكتاب عنوان «النظام العالمي الجديد»، واتهم فيه النخبة المصرفية بأنها هي من خطط للحروب، والثورات والمجازر، للسيطرة

\* هرمجدون: معركة تدمرها الحركة الصهيونية، أنها ستكون في فلسطين، وفق التنبؤات الإنجيلية والتوراتية، بدونها لن يعود المسيح.

على العالم، وبما أن النخبة المصرفية الاسم الحركي لليهود، لاقى هذا القس وكل الأصوليين المسيحيين، مواجهة عنيفة من اليهود، بعد اكتشافهم هذا الكتاب في عام ١٩٩٤، وكان قد نشر عام ١٩٩١ فاتهموه بمعاداة اليهود والسامية، وبالرغم من اعتذار القس رسمياً، بعد ذلك على أنه لم يكن يعلم أن النخبة المصرفية تعني اليهود، وبأنه مؤيد دائماً لـ «إسرائيل»، إلا أن الحرب لم تنته. ففي كل الأحوال، هناك النبوة الإنجيلية التي انتظر الأصوليون تحقيقها، والتي فيها دمار «إسرائيل»، ونهاية اليهود، فاليهود برأي الأصوليين، رغم قتلهم نسبياً، إلا أنهم يحاولون السيطرة التامة على أمريكا، لذلك فهم ينتظرون بفرار الصبر، توقيع الاتفاقية بين العرب، و«إسرائيل»، التي هي برأيهم البشارة، لاقتراب موعد عودة المسيح، إلى القدس، فها هو جيرى فلويل رئيس الأغلبية الأخلاقية، ورغم تحالفه مع «إسرائيل» يؤكد هذا بقوله «أنه يريد أن يرى القدس يهودية، وعاصمة لإسرائيل، كي تتحقق نبوءات الإنجيل، فيكون دمارها، بشارة لعودة المسيح»<sup>(٣٩)</sup>.

إذاً، كل هذه الرحلة الشاقة، التي قطعتها الصهيونية المسيحية، في سبيل دعم الكيان الصهيوني، والسعي الدؤوب لتحقيق الحلم اليهودي، في العودة إلى فلسطين والقدس، عاصمتهم المدعاة، لم تمنح الحق لليهودي، على غير اليهود، وخصوصاً المسيحيين، من أن يبقى راسخاً في العقل اليهودي عبر كل الأجيال، ويتضح من كل ما يحدث، وما حدث، أنه تابع من العصبية الدينية التي تعود إلى كتاب التوراة (العهد القديم) والذي وصفته العالمة اليهودية شلوميت حيفا «أنه شيء ينتمي إلى عالم الأدب أو الخيال، لكنه لا ينتمي إلى عالم الدين».

يبقى سؤال يطرح نفسه بقوة:

من خلال كل ما تقدم بدا واضحاً الصراع المسيحي الغربي - اليهودي على القدس، وفلسطين، وكأنها أرض بور لا أصحاب شرعيين لها، السؤال:

أين أصحابها الأصليون، الذين أثبتت أبحاث الغرب، واليهود أنفسهم، قبل العرب أن فلسطين والقدس عربية، إذاً: أين أصحابها وسط هذا الصراع بالنسبة إلى المتصارعين؟

الهوامش:

- ١ - نيكوس كازانتزاكي، رحلة إلى فلسطين، ترجمة منية سمارة، ومحمد الظاهر، مؤسسة خلدون للدراسات والنشر (عمان)، ط ١، ١٩٨٩، ص ١٩.
- ٢ - الأب د. جوزيف موسى حجار، القدس ماضيها وحاضرها، مطابع ألف باء - الأديب، (دمشق)، ط ١، ١٩٩٥، ص ٣٢.
- ٣ - المصدر نفسه، ص ٣١.
- ٤ - المجمل مرقص - إصحاح ١٥ - عدد ٣٨ - ٣٩.
- ٥ - المجمل لوقا - إصحاح ١٣ - عدد ٣٣.
- ٦ - جورج كتمان، الأصولية المسيحية في نصف الكرة الغربي، بيسان للنشر والتوزيع (بيروت)، ط ١، ١٩٩٥، ص ٩.
- ٧ - ٨ - المصدر نفسه، ص ١٦، ٣٤.
- ٩ - ١٠ - المصدر نفسه، ص ٣٤، ٣٣.
- ١١ - د. عبد العزيز حمد عوض، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد السادس، هيئة الموسوعة الفلسطينية (بيروت)، ط ١، ١٩٩٠، ص ٨٤٤.
- ١٢ - جورج كتمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.
- ١٣ - د. عبد الوهاب محمد المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة (الكويت)، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢، القسم الأول، ص ١٣٢.
- ١٤ - سعيد الشحات، صهيونية باسم المسيح، الكاتب الفلسطيني، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين (دمشق)، العدد ٢٦ / ٢٧ صيف/ خريف ١٩٩٤، ص ٣٥.
- ١٥ - جورج كتمان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.
- ١٦ - المصدر نفسه، ص ١٧٠.
- ١٧ - شوقي رافع، هل يتعدى أصوليو المسيحية يهود أمريكا؟ العربي (الكويت)، العدد ٤٤١، أغسطس ١٩٩٥م، ص ٥٨.
- ١٨ - سعيد الشحات، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.
- ١٩ - جورج كتمان، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.
- ٢٠ - د. عبد الوهاب المسيري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.
- ٢١ - يوري أيفانوف، انحذروا الصهيونية، منشورات وكالة أنباء نوفوستي (موسكو) ١٩٦٩، ص ٢٨.
- ٢٢ - د. عبد العزيز عوض، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣٩.
- ٢٣ - المصدر نفسه، ص ٨٣٩.
- ٢٤ - أيفانوف، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.
- ٢٥ - شوقي رافع، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

- ٢٦ - روجي الخطيب، الموسوعة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩٤.
- ٢٧ - عادل حمودة، حرق الانجيل والقرآن في القدس، روز اليوسف (القاهرة) العدد ٣٥٩٠، ٣١ مارس ١٩٩٧، ص ١٠.
- ٢٨ - ٢٩ - المصدر نفسه، ص ١٠، ١١.
- ٣٠ - ادمون فرحات، القدس في الوثائق الفاتيكانية، دار النهار (بيروت) ١٩٩١، ص ٥٥.
- ٣١ - أنيس القاسم، نحن والفاتيكان وإسرائيل، سلسلة كتب فلسطينية - ٢ - مركز أبحاث م. ت. ف. (بيروت) ١٩٦٦، ص ٥١.
- ٣٢ - روجي السليخ (بيروت)، الثلاثاء ٤ شباط ١٩٩٧، ص ١٧.
- ٣٣ - يونس السيد، تزوير صهيوني للماضي والحاضر والمستقبل، الهدف (دمشق) العدد ١٢٢٤، الأحد ١٧ أيلول ١٩٩٥، ص ٢٦.
- ٣٤ - سعيد الشحات، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.
- ٣٥ - ٣٦ - المصدر نفسه، ص ٤٠ - ٤١.
- ٣٧ - جورج كتمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣.
- ٣٨ - شوقي رافع، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.
- ٣٩ - المصدر نفسه، ص ٦٢.



## كلمة الرئيس ياسر عرفات في افتتاح الدورة الثانية للمجلس التشريعي الفلسطيني

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

صدق الله العظيم

الأخ رئيس المجلس،

الأخوات والأخوة الأعضاء،

السيدات والسادة الضيوف الكرام،

باسم الله وعلى بركة الله وبرعايته، وباسم الوطن والشعب الفلسطيني، وباسم القدس عاصمتنا المقدسة، نفتتح الدورة الثانية للمجلس التشريعي الفلسطيني للعام ١٩٩٧، بعد انقضاء عام كامل على الدورة الأولى لمجلسكم الموقر والتي كانت بالفعل حافلة بالنشاطات واللقاءات، والاتصالات والعمل المتواصل على الصعيد الداخلي والخارجي، فداخلياً استطعنا في الدولة الأولى تكريس الحوار والنقاش الديمقراطي البناء الذي أسهم في تعزيز وترسيخ أسس وقواعد الديمقراطية الفلسطينية، مما أتاح الفرصة أمام كل أخ وأخت التعبير عن رأيه بحرية وصراحة، بما

كلمة الرئيس ياسر عرفات-

يخدم العمل الوطني والنضالي المتواصل، من أجل تحقيق وبلوغ أهداف شعبنا الفلسطينية السامية في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية.

وعلى الصعيد الخارجي، تمكن المجلس من إقامة وتطوير العلاقات مع البرلمانات العربية والإسلامية الشقيقة والصديقة من خلال إرسال الوفود، وحضور اللقاءات والمؤتمرات البرلمانية، وهذا النشاط الخارجي ساهم في شرح أبعاد القضية الفلسطينية من كل جوانبها، وبلورة رأي عام عربي وإسلامي ودولي داعم ومساند للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في الجهود السلمية التي تبذلها من أجل تمكين شعبنا من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض المقدسات الفلسطينية، ومواصلة مسيرة الإعمار والبناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ويشرفني بهذه المناسبة الهامة أن أهنيء الشعب الفلسطيني وأهنيء الأخوة أعضاء المجلس على نجاح أعمال المجلس هذه رغم كل الظروف الصعبة والمعقدة التي مر بها شعبنا ومر بها الوطن، خاصة في تأكيد وجوده كمؤسسة تشريعية رائدة في حياتنا الفلسطينية على أرض الوطن، مثلما تجسد تواصله خلاقاً مع مؤسساتنا الكبرى وعلى رأسها مجلسنا الوطني الفلسطيني الذي هو روح وقلب منظمة التحرير الفلسطينية.

إن الحديث عن الإنجازات التي تحققت خلال الدورة الأولى للمجلس تبعث في نفوسنا الاعتزاز بما حققناه في هذا الوقت القصير جداً رغم الظروف الصعبة والتحديات الكبيرة التي واجهناها ولا زلنا، كما أن ذلك يعزز فينا الأمل والثقة بالمستقبل، وبقدرة شعبنا الفلسطيني من خلال أطره الشرعية، سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية على مواكبة عجلة التطور والتقدم التي يشهدها العالم والمنطقة، وكذلك التواصل والتفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية بشكل بناء وإيجابي.

الأخ الرئيس،

الأخوات والأخوة،

بالرغم من انشغال مجلسكم الكريم في مناقشة التشريعات القانونية والأنظمة الداخلية، والتي شارك فيها إلى جانب أعضاء المجلس الموقرين شريحة كبيرة من أبناء شعبنا، إلا أن هذا المجلس لم يتوانى لحظة واحدة عن الاهتمام والمشاركة البناءة والمسئولة في كل مراحل وتطورات ومستجدات عملية السلام، وما رافقها من أحداث صعبة وأحياناً أليمة طالت كل نواحي الحياة

عند شعبنا الفلسطيني، وبالتالي شكل المجلس سنداً حقيقياً للسلطة التنفيذية، التي واجهت مفاوضات صعبة وشاقة وتحديات وطنية كثيرة وكبيرة، ولا أغالي إذا قلت انها تحديات مصيرية على مدار السنة الماضية، وكلي يقين لا يتزعزع بقدره شعبنا على النهوض بأعباء هذه التحديات، وذلك من خلال المشاركة المزدوجة في تحمل المسؤولية الوطنية والقومية بكل أبعادها، فكان التفاعل بين السلطين التشريعية والتنفيذية بناء ومسؤولاً.

الأخ الرئيس،

أيها الأخوة والأخوات،

كلكم تعرفون دقة وخطورة المرحلة المصيرية والصعبة والتحديات الكبيرة، التي لا زلنا نمر بها ونواجهها، وتتابعون عن كثب وإدراك كل مجرياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحياتية وغيرها من القضايا التي تمس شعبنا ومستقبل أجيالنا ومستقبل الوطن، إلا أن ما يجري من مصاعب وتعقيدات يفرض علينا مواجهة السؤال الكبير، هل كان خيارنا السلمي الذي بدأناه في الفصل الهام من مسيرتنا الوطنية الكبرى خياراً سليماً؟ وهذا سؤال يثور من داخلنا ومن حولنا كلما تعرضت مسيرة السلام لخطر أو تراجع أو نكسات - وأجد نفسي بحاجة واضحة للإجابة الصريحة والمسؤولة عنه - أقول بثقة ويقين لقد كان خيار السلام الذي أقره مجلسنا الوطني والتشريعي خياراً سليماً اتخذناه يقين منا بأن السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة وعلى كل المسارات العربية الأخرى، هو الكفيل بتحقيق أهدافنا الوطنية في ظل الظروف المحلية والدولية، وعلى قاعدة تحقيق حقوقنا الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها حقنا في العودة وتقرير المصير وإقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وكما تعلمون فقد أوفينا بالتزاماتنا الواردة في الاتفاقات المبرمة مع حكومة إسرائيل، وقمنا ببذل كل جهد ممكن من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار إلى جانب جهودنا لإعادة إعمار وبناء البنية التحتية، التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي تدميراً كاملاً، علماً بأن عملية إعادة الإعمار والبناء لمؤسساتنا الوطنية ومرافقنا الحيوية واجهت عقبات كبيرة بسبب سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلي المتواصل، مما ألحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الفلسطيني الناشئ وضاعف من معاناة شعبنا.

وبالمقابل فقد عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى استخدام أسلوب المماطلة والتسويف

والتهرب من تنفيذ التزاماتها الواردة في الاتفاقات المبرمة معها، وخاصة فيما يتعلق بالجدول الزمني لإعادة الانتشار ونقل الصلاحيات والمسؤوليات وتحويل المستحقات المالية من الجمارك والضرائب للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد تميزت كافة مراحل المفاوضات التي جاءت لوضع آلية لتطبيق اتفاق إعلان المبادئ مع الجانب الإسرائيلي بالتعنت والتهرب ووضع العراقيل والعقبات أمام التطبيق العملي للاتفاق، تارة تحت حجج أمنية وتارة أخرى بأن المواعيد غير مقدسة والخروج بتفسيرات للاتفاق تتناقض مع مرجعية عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية، وفي كل مرة وصلت فيها المفاوضات إلى الجمود كنا نحرص على مناشدة كافة القوى المعنية من أشقاء وأصدقاء بتحقيق السلام ببذل مساعيها وجهودها المخلصة من أجل الخروج من حالة الجمود والتردي، كي تتواصل مسيرة السلام الذي اختاره شعبنا عن قناعة وإيمان عميق، باعتباره خياره الاستراتيجي الذي لا رجعة عنه.

وقد تفاقم الوضع وازدادت الأمور تعقيداً بعد استلام الحكومة الجديدة للسلطة في إسرائيل إثر الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في منتصف العام الماضي، خاصة وأن هذه الحكومة الإسرائيلية جاءت ببرنامج انتخابي متطرف لإرضاء الأحزاب الدينية المتطرفة والمعادية لعملية السلام ولحقوق الشعب الفلسطيني، مما زاد في تعثر المفاوضات والجهود المبذولة من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام على كافة المسارات، وعند استلام هذه الحكومة لمسؤولياتها الدستورية بدأت تتزايد وتيرة التصريحات الرسمية الإسرائيلية فيما يتعلق بدعم وتوسيع النشاطات الإستيطانية، وعدم الالتزام بما وقعت عليه الحكومات الإسرائيلية السابقة، وطرح تفسيرات جديدة لاتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات مكثلة، والخروج على مرجعية عملية السلام وذلك باستبدال «مبدأ الأرض مقابل السلام» بمقولة السلام مقابل السلام، والأمن مقابل السلام، مما شكل انتهاكاً فاضحاً لمرجعية مؤتمر مدريد، وقرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة. وقد أدت هذه السياسة المتعنتة إلى تجميد المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، وأسهمت في تأزم الوضع وزيادة حدة التوتر وتعثر المفاوضات بشكل خطير على المسار الفلسطيني.

وكذلك واصلت هذه الحكومة انتهاكات واستفزازاتها وإجراءاتها التعسفية، وخاصة ما قامت به من حصار، وإغلاق تام لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وفرض طوق أمني عليها، بالإضافة إلى قيامها بانتهاج سياسة العقاب الجماعي، وفرض الأمر الواقع من خلال مواصلة نشاطاتها الاستيطانية، ومصادرة الأراضي الفلسطينية وإقامة الطرق الالتفافية، ومنع الاستيراد والتصدير من وإلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وأدت هذه الإجراءات والممارسات



القمعية اليومية الإسرائيلية ضد شعبنا إلى شحن النفوس وتأجيج المشاعر ودفعت الأمر نحو نقطة الانفجار، التي اندلعت شرارتها بسبب إقدام حكومة إسرائيل على اتخاذ قرارها بفتح النفق تحت السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك، مما ولد موجة كبيرة من الغضب والسخط عمقت كافة أرجاء الوطن لدى شعبنا الفلسطيني، الذي خرج في مسيرات احتجاج سلمية واستنكارات حاشدة ضد هذا القرار الإسرائيلي، الذي شكل اعتداء صارخاً على قبلة المسلمين الأولى وعلى المقدسات الإسلامية والمسيحية.

وقد واجهت جماهير شعبنا الغاضبة هذا القرار الإسرائيلي الميَّت بكل شجاعة، وتصدت بمسالة للقوات الإسرائيلية التي أطلقت نيران أسلحتها بأوامر من الحكومة الإسرائيلية الحالية على المدنيين الفلسطينيين، مما أدى إلى سقوط أكثر من ثمانين شهيداً، وجرح ما يزيد عن ألف وخمسمائة مواطن، معظمهم من الأطفال والشباب العزل.

وبالرغم من النداءات الدولية واتخاذ مجلس الأمن الدولي للقرار ١٠٧٣ القاضي بإغلاق هذا النفق، إلا أن حكومة إسرائيل لم تدعن لهذا القرار ولكافة القرارات الدولية ذات الصلة بالقدس العربية المحتلة.

الأخ الرئيس،

الأخوات والإخوة الأعضاء،

تعلمون أنه بعد مفاوضات عسيرة وشاقة احتاجت من حين لآخر إلى جهود ووساطات الأشقاء والأصدقاء، توصلنا إلى توقيع البروتوكول الخاص بتنفيذ اتفاق الخليل، الذي تم بموجبه إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من مدينة الخليل، مما عزز الآمال وخلق أجواء إيجابية من شأنها المساعدة على تطبيق البنود العالقة في الاتفاق الانتقالي، وإعطاء دفعة كبيرة لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي.

ولكن الآمال والأجواء الإيجابية التي تحققت إثر توقيع بروتوكول الخليل، سرعان ما تبددت وتلاشت بسبب قرار الحكومة الإسرائيلية المخطط له، لمصادرة الأراضي لإقامة مستوطنات جديدة وخاصة في القدس الشريف وحولها بما فيها جبل أبو غنيم، وإعلانها من جانب واحد عن قرارها بإعادة الانتشار من ٢٪ من المنطقة (ج) والذي كان بمثابة الخديعة والمؤامرة على مواصلة عملية السلام.

إن هذه القرارات الإسرائيلية الخطيرة، وخاصة قرار الاستيطان في جبل أبو غنيم لا تمس عملية السلام فحسب، بل تمس كذلك وبشكل خاص وضع مدينة القدس العربية، التي لا تعني الفلسطينيون فحسب، بل تعني أيضاً الأمة العربية والإسلامية والمسيحيين في العالم.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذا القرار يشكل انتهاكاً فاضحاً لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة المتعلقة منها بقضية القدس كالقرار ٢٥٢ والقرار ٤٧٨، اللذان لا يميزان ضم مدينة القدس العربية، وصولاً إلى القرار الذي اتخذته بالإجماع الجمعية العامة بالأمس القريب، والذي يرفض قرار إسرائيل بالاستيطان في جبل أبو غنيم، ويدعو حكومتها إلى وقف كافة أنشطتها الاستيطانية، التي تعتبر في مجملها محاولة إسرائيلية لتقرير مصير ومستقبل القدس قبل البدء في مفاوضات الوضع النهائي، والتي تشكل قضية القدس أهم وأبرز قضاياها الرئيسية.

إن الحكومة الإسرائيلية تسعى بكل الوسائل وكلها غير مشروعة بالطبع إلى تفرغ عملية السلام من محتواها، وسلب هذه العملية مرجعياتها القانونية والدولية، ومحاولة طرح سياسة الإملاءات لقرارات تتخذ دون علمنا، مما لا يمكن القبول به ولقد رفضنا المقايضات المطروحة وكذلك مهزلة إعادة الانتشار من ٢٪ من المنطقة (ج). وأصررنا على عدم المس بمرجعيات السلام الموثقة والموقعة دولياً، وكذلك عبرنا عن إصرارنا على التنفيذ الدقيق والأمين لهذه الاتفاقيات المبرمة.

إن العالم كله يشاطرنا هذا الفهم حين أدان هذه السياسة الإسرائيلية بالاجماع، وكم كان بؤساً لو لم تستخدم أمريكا حق الفيتو ضد هذا الاجماع الدولي، أو معارضة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونخص بالذكر الآن. إنعدام الثقة بالجانب الإسرائيلي، وخاصة من الطرف العربي الذي هو امتداد طبيعي للتأزم الحاد على المسار الفلسطيني. وهناك تنسيق دقيق وشامل مع الشقيقة مصر ومع رئيسها فخامة الأخ الرئيس مبارك، وكذلك مع الأردن وجلالة الأخ الملك حسين، والمؤتمر الإسلامي ولجنة القدس برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني، وموقف دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية وجلالة الأخ الملك فهد، وكذلك موقف اليمن، وتونس، ورئيسها فخامة الأخ زين العابدين، والجزائر، وبقية الدول العربية والإسلامية.

وفيما يتعلق بقضية القدس الشريف على الحكومة الإسرائيلية أن تدرك أن هذه المسألة لا تقبل المساومة وهي خط أحمر فلسطيني وعربي وإسلامي ومسيحي، إذ لا سلام ولا استقرار بدون عودة القدس الشريف عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة، فالقدس هي في وجداننا وقلوبنا وفي وجدان وضمير الأمتين العربية والإسلامية وكافة المؤمنين، مسيحيين ومسلمين. كما أنه عليها أن تدرك تماماً بأن الاستيطان كالإرهاب لا يلتقي مع السلام العادل

والمتكافئ، كما أن سياسة الإغلاق والحصار والعقاب الجماعي تتنافى كلياً مع روح السلام الذي نشارك في صنعه كطرف أساسي وهام. كذلك فإن سياسة الإملاءات وفرض الأمر الواقع وهدم البيوت، وترحيل السكان، ومصادرة الهويات من أبناء شعبنا في القدس الشريف، لا تخدم بتاتاً الجهود المبذولة لإقامة جسور من الثقة المتبادلة والتفاهم والتعايش، والتي على أساسها سيتوطد ويقوم سلام الشجعان، الذي نعمل من أجله في المنطقة.

الأخ الرئيس،

الأخوات والإخوة،

إن مجمل هذه التطورات والتعقيدات الخطيرة التي شهدتها المسيرة السلمية دفعت بالقيادة الفلسطينية إلى الدعوة لعقد مؤتمر غزة الدولي لإنقاذ عملية السلام من الأزمة الحادة التي نشأت بسبب قرارات وإجراءات الحكومة الإسرائيلية الحالية.

وكان الغرض من عقد هذا المؤتمر هو وضع كافة الأطراف الموقعة والشاهدة على إبرام الاتفاق الانتقالي بتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٩٥ أمام مسؤولياتها تجاه عملية السلام، لإخراج هذه العملية من المأزق الذي آلت إليه ودفعها إلى الأمام. وقد جاءت هذه الخطوة الضرورية انسجاماً مع التزام الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية بإنجاح عملية السلام على كافة المسارات التفاوضية، حتى يكون السلام عادلاً وشاملاً ودائماً.

وشكل حضور ومشاركة كافة الأطراف المعنية بالسلام دعماً للموقف الفلسطيني العادل، وإشارة واضحة على التزام هذه الأطراف بحماية وإنقاذ عملية السلام من الانهيار، وذلك بإيجاد آلية تضمن التطبيق الدقيق والأمين للاتفاقات الموقعة، آلية من شأنها ضمان عدم قيام أي طرف بإجراءات من جانب واحد، من شأنها استباق أو الإجحاف بقضايا الوضع النهائي.

ولكن، وللأسف الشديد لم تستجب حتى الآن الحكومة الإسرائيلية للنداء الصادر عن مؤتمر غزة والمناشدات والوساطات الدولية، ولم تلتزم بالقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تواصل هذه الحكومة، التأكيد على بدء البناء في جبل أبو غنيم حتى لو وقف العالم بأسره ضدها. وبالفعل بدأت يوم ١٨ / ٣ / ١٩٩٧ بتنفيذ قرارها إن هذا الموقف الإسرائيلي المتعنّت يعكس مدى الغطرسة والاستهتار بإرادة المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية وبالاتفاقات الموقعة.

إن استمرار هذا الموقف الإسرائيلي اللامسؤول يهدد بتدمير ونسف عملية السلام برمتها، ويهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ويعيدها إلى دائرة العنف والدمار.

الأخ الرئيس،

أيتها الأخوات، أيتها الإخوة،

في ظل الظروف الصعبة والمواجهة التحديات الكبيرة المفروضة علينا، فإننا أخرج ما نكون إلى تعزيز وتمتين وحدتنا الوطنية المقدسة، عن طريق مواصلة وتعميق الحوار الوطني الذي بدأناه في مؤتمر نابلس، والذي شاركت فيه كافة الفصائل والقوى الفلسطينية. وسنواصل هذا التوجه باعتبار وحدتنا الوطنية الضمانة الأكيدة لتحقيق أهدافنا الوطنية السامية، وللتغلب على كافة المعوقات والعراقيل التي تقف في طريقنا، والتي تتطلب منا جميعاً بذل كل الجهود والتضحيات.

وبهذه المناسبة، لا بد لنا أن نسجل بفخر واعتزاز التضحيات العظيمة التي قدمها شعبنا على مدار تاريخه النضالي والتي تجسدت بعودتنا وإقامة سلطتنا الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

إننا، أيتها الأخوات والإخوة، نقف بخشوع وإجلال أمام قوافل الشهداء والجرحى من أبناء شعبنا الفلسطيني، الذين لولا تضحياتهم بأغلى ما يملكون ما كنا هنا لنجتمع في غزة، فلهم الرحمة والمجد والخلود، ولأبنائنا الجرحى الشفاء، كذلك نتوجه بالتهنئة والتحية لأسرانا الذين تحرروا من قيود الأسر وزنازين الاحتلال، ونعاهد أبناءنا الأسرى الذين لا زالوا يقبعون في سجون الاحتلال ببذل كل ما في وسعنا لإطلاق سراحهم، ولن يهدأ لنا بال إلا بعودتهم إلى أهلهم وذويهم ليساهموا في مسيرة البناء لوطننا العزيز، فلهم جميعاً كل التحية والإكبار على صمودهم وصبرهم وثباتهم.

الأخ الرئيس،

الأخوات والأخوة الأعضاء،

اسمحوا لي، أن أتوجه من على هذا المنبر، ومن رحاب مجلسكم الموقر، باسم الشعب



الفلسطيني، وباسمكم جميعاً بالتحية والتقدير للموقف القومي الأصيل والشجاع لجمهورية مصر العربية الشقيقة بقيادة أخي فخامة الرئيس محمد حسني مبارك. كما نتوجه بالشكر والتقدير للموقف الشجاع للأردن الشقيق بقيادة أخي جلالة الملك حسين. كذلك نتوجه بالتقدير العميق لدول الاتحاد الأوروبي الصديقة على موقفها الداعم والمؤيد لجهودنا من أجل مواصلة مسيرة السلام، وعلى المساعدات القيمة التي تقدمها لمساعدتنا في عملية إعادة الإعمار والبناء والتنمية.

كما ننوه باهتمام وحرص الإدارة الأمريكية وخاصة بالجهود المخلصة لفخامة السيد الرئيس كليتتون، الذي يولي اهتماماً كبيراً وحرصاً صادقاً على إنجاح وتقديم عملية السلام. وكذلك تقديرنا للراعي الروسي لعملية السلام وفخامة الرئيس يلتسين، وكذلك لا بد لنا من توجيه الشكر والتقدير لحكومة وشعب اليابان الصديق على موقفهم الداعم لنا سياسياً واقتصادياً، وكذلك إلى الصين وموقفها الداعم لنا ولحقوقنا، وكذلك إلى دول عدم الانحياز وموقفها مع الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني.

ونتوجه كذلك بالشكر الجزيل للترويج، حكومة وشعباً، على جهودها المتواصلة لدفع عملية السلام إلى الأمام، وعلى دعمها وتأييدها لنا ولسلطاننا الوطنية الفلسطينية. كل الشكر والتقدير أيضاً للدول الشقيقة والصديقة، التي تقف معنا بثبات وخاصة في هذه المرحلة الدقيقة، لتعزيز الموقف الفلسطيني في مواجهة كل التحديات والمخاطر التي تهدد عملية السلام العادل والشامل والدائم، الذي نتمسك به وندافع عنه بقوة.

الأخ الرئيس،

آيتها الأخوات والإخوة،

ندرك جميعاً أن التحديات الراهنة والمستقبلية كبيرة، ونعي جيداً حجم المخاطر والصعاب التي تواجه شعبنا الفلسطيني، وبأن الطريق لا يزال طويلاً، مما يفرض على مجلسكم الموقر مسؤوليات جسام ومهام كبيرة تتطلب منكم حشد الطاقات، والاستنفار لمواجهة هذه التحديات والعقبات بروح من المسؤولية الوطنية، ومواصلة التضحية والبذل والعطاء الذي عهدناه فيكم جميعاً.

كما أن المرحلة تفرض عليكم القيام بدور أساسي وفاعل لتأطير الحوار الوطني وتعميقه وتعزيزه، وصولاً إلى تحقيق أهدافنا السامية في المحافظة على وحدتنا الوطنية المقدسة، وتحقيق التطلعات المشروعة لشعبنا الفلسطيني في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية. فالعهد هو العهد، والقسم هو القسم، ولنواصل معاً وسوياً العمل من أجل إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، التي سنصلي فيها جميعاً بعونه تعالى، والتي نأمل أن ينعقد مجلسكم الموقر في ربوعها في دورته القادمة.

﴿وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة﴾

﴿ولينصروا الله من ينصره﴾

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## كلمة الأخ أحمد قريع "أبوعلاء"

الأخ الرئيس أبو عمار رئيس دولة فلسطين  
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية  
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

ها نحن ننهي اليوم الدورة الأولى لمجلسنا التشريعي الفلسطيني ونقف متحدين جميعاً على عتبة العام الثاني من عمره في دورته الثانية، مستندين مجدداً إلى طاقات شعبنا المعطاء التي توجع في روحنا وفي دمننا قوة الفعل وتفاؤل الإرادة وإشراقة المستقبل.

وفي غمرة احتفائنا بانقضاء عام والتهوي لعبور عام جديد، نتوقف قليلاً لنلقي نظرة إلى الوراء، لا لكي نفرقنا تفاصيل الشهور الماضية بكل ما انطوت عليها من إنجازات وإحباطات.. ومن نجاحات وخيبات أمل، ولكن لكي نستذكر ونتفحص عامنا الأول، عام التأسيس والتشكل والتكون، مسلحين بالرؤية القادرة على تقييم التجربة بالمصادقية والاحساس بكامل المسؤولية وبالشجاعة القادرة على تقويمها متكتين دائماً على حلم شعبنا المفضي إلى رحاب الحرية بكل أبعادها السياسية، الوطنية التحررية، والاجتماعية والاقتصادية، والتعددية السياسية.

وفي سياق الطموح الوطني لبناء المجتمع المدني الفلسطيني الذي نتطلع إليه والذي يقوم على مبادئ العدل، وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتأكيد سيادة القانون وسلطة المؤسسات على طريق بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، جاء تأسيس المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي استمد قوته من قوة الشرعية الشعبية التي اختارته وشكلته، ليمثل انعطافاً تحويله في مسار حركة الشعب الفلسطيني وتاريخه الطويل، إذ تحت سقفه تلتقي، وللمرة

كلمة الأخ أحمد قريع -

الأولى، كوكبة منتخبة من أبناء شعبنا تضم كافة الأطياف السياسية والاجتماعية والمعتقدات الدينية في أول برلمان فلسطيني يتم اختياره من قبل شعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية بما فيها القدس وفي قطاع غزة مباشرة بحرية وديمقراطية، وتحت إشراف ورعاية ورقابة دولية أقرت بنزاهة التجربة الانتخابية، رغم ما اعتورتها من أخطاء هنا أو هناك، لا تخلو منها أية تجربة ديمقراطية وليدة.

### الأخوات والأخوة الأعضاء

لقد تمكن مجلسنا التشريعي الفلسطيني في دورته الأولى، وخلال شهور قليلة من تأكيد وتكريس استقلاليته كمؤسسة وكسلطة تشريعية مستقلة تقوم على وتؤكد مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقادرة على سن القوانين واتخاذ القرارات، وممارسة مهامها وحققها في مراقبة أداء السلطة التنفيذية ومساءلتها لتأكيد مبادئ الشفافية والمساءلة. ورغم المعوقات والمثبطات وهي كثيرة، فقد تمكن مجلسنا من إنجاز عملية بنائه الذاتي بعد معاناة مضنية، وشعر في الوقت نفسه بسن القوانين والتشريعات وإحالتها إلى السلطة التنفيذية، وأصدر مائة وأربعة وخمسين قراراً تناولت كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان، ومارس دوره في المسائلة ومحاربة الفساد. واثبت بذلك كله تمسكه بصلاحياته ومهامه كسلطة تشريعية مستقلة تعمل بروح بناءة ومسؤولة.

مع ذلك، فإن علينا أن نعترف في سياق أقرارنا بأن المأمول يظل دائماً أكثر رحابة من المنجز، خاصة وأن سقف مستوى الطموح كان عالياً، سواء بالنسبة لنا أو لشعبنا، أقول: علينا أن نعترف بأننا لم نفلح حتى الآن، ولم نتعاون معنا السلطة التنفيذية بما يكفي، من أجل كسر الجدار المتكلس من تقاليد وأساليب كانت قد كرسها الشرعية الثورية خلال ثلاثة عقود من الزمن. وإذا لم يداخلنا الوهم بأن التحولات الجذرية بالانتقال من مرحلة لمرحلة أخرى، ومن شرعية لشرعية ثانية، ومن حالة لحالة، وأن التحولات الاجتماعية والتاريخية وما يرافقها أو يجب أن يرافقها من إصلاحات إدارية ببنوية وهيكلية قادرة على أن تحدث فعلها كله خلال بضعة شهور لا تتجاوز السنة، فإننا نكون قادرين على قراءة إنجازاتنا وإخفاقاتنا برؤية نقدية، بعيداً عن الروح الاحتفالية المطلقة أو نزعات جلد الذات لعجز هنا أو تقصير هناك.

وإذا كنا نفخر، بما استطعنا اشتقاقه من قوانين ناظمة لحياتنا على الأرض، وفي مقدمتها القانون الأساسي، فإن علينا أن نقر بعجزنا حتى الآن - ودون أن يعني ذلك تسليماً أو اقراراً بالعجز المطلق - عن اقتناع السلطة الفلسطينية في الخارج أو حتى في الداخل وكذلك على صعيد



علاقتنا الإقليمية والدولية. ولا يساورني شك واستنادا إلى مواقفكم المعروفة جميعا، أنكم لم تقبلوا أن يمر طويل وقت من دورة مجلسكم الثانية، قبل أن تشرعوا في القراءة الثانية لهذا القانون. وباسمكم جميعا أناشد الأخ الرئيس أبو عمار أن يجعل في حسم الجدل القائم حول هذه القضية التي لم تعد تحتل التأجيل خدمة لمصلحة شعبنا وقضيتنا ومجلسنا وسلطاننا الوطنية كلها. وإذا كنا نجد ترجمة للعديد من قراراتنا على أرض الواقع دون الإشارة إلى المجلس وقراراته، فإن نخلل العلاقة لا يقلل من قيمة الانجاز المشاهد ولا ينفيه. وإذا كنا قد عجزنا عن طي صفحة الخلاف إلى الأبد، فليقينا أننا نتصدى لواقع وحالة تنشأ في كل الأنظمة والمجتمعات، ما دام الإنسان هو الإنسان ولا نحارب طواحين الهواء، وشرفنا أن نبقي عيوننا مفتوحة ووعينا جاهزا، كي لا يطوى ملف في غفلة منا، فذلك من أهم واجباتنا تجاه شعبنا وقضيتنا وقيادته الوطنية.

### أيها الأخوات أيها الأخوة

تكبر طموحاتنا وتكبر أحلامنا، غير أنه لا يمكن لنا أن نكبر ونخطو قدماً ونتجاوز عثراتنا إلا بالتفكير الدائم والعمل الجدي، وتطوير تجربتنا البرلمانية الوليدة بالاستماع والتعلم من تجارب الشعوب الأخرى، وتجاوز أخطاء تجربتنا الديمقراطية بمزيد من تعزيز الديمقراطية، بحيث تدخل في صميم تشكيل ذاتنا وفي تكوين مؤسساتنا السياسية والاجتماعية وفي بنيتنا السيكولوجية وفي تشكيل وبناء حياتنا الثقافية والتربوية.

وإذا كانت الديمقراطية هي ممارسة النقد والنقد الذاتي، فإن علينا أن نفتح قلوبنا وعقولنا للرأي والرأي الآخر، ونصغي إلى كل الملاحظات والاقتراحات والأسئلة المتعلقة بنا ونحاول الاجابة عليها، دون أن يعني ذلك انجرارنا إلى نوع من النقد التدميري، أو ذلك النوع من التباكي الذي تشيع منه نبرة من التأسى على التجربة البرلمانية الفلسطينية التي ما زالت في مهدها. وللأسف، فقد كان جزء منا، وحتى من أعضاء هذا المجلس، ممن أسهم في إشاعة أجواء تبهت من صورتنا ومنجزاتنا، وتقلل من انجازاتنا. ذلك الذي لن نقبله وسنمضي في التجربة لانجاحها بتصميم المؤمن وعزيمة المقاتل.

إن الخطورة التي تتطوي عليها المرحلة المقبلة، والمهمة الشاقة التي تنتظرنا وتنتظر المفاوضات الفلسطينية وصاحب القرار سواء على صعيد التنكر الإسرائيلي للاتفاقيات والعمل على قتلها أو على صعيد العمل المجنون لتوسيع المستوطنات وتهويد القدس، تحفزنا على العمل بكل قوة لتأكيد وحدة الرؤيا وصولاً لوحدة الهدف والموقف، من خلال التمسك بالمسؤوليات الجسام الملقاة على

عائقنا والتمسك بحقوقنا الوطنية الثابتة واستمرار حرصنا على الحوار الوطني والوحدة الوطنية الفلسطينية. وكوننا مؤسسة ممثلة لهذا الشعب، فسوف نشكل طرفاً أساسياً في المرجعية الوطنية، وفي الحوار الوطني الذي بدأناه وننتقل إلى نجاحه بعد أن تقرر أن نشارك فيه إلى جانب مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية والقوى الوطنية والإسلامية والكفالات الفلسطينية. وبذلك، نسهم بدورنا في بناء الحصن والسند للمفاوض الفلسطيني الذي يتأهب لخوض أصعب المعارك التفاوضية.. التي ستقود إلى صياغة التشكيل الأخير لمسيرة التسوية السلمية على أساس ايجاد حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية من كل جوانبها، يضمن الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا الفلسطيني بما فيها حقه في العودة، وحقه في تقرير مصيره فوق أرض وطنه، وحقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

لتكن مسؤوليتنا - أيها الأخوات والاخوة - بحجم المهمات الملقاة علينا. ولنواصل الصعود، وبالهمة الأولى ذاتها، في بناء وتعزيز مجلسنا التشريعي الفلسطيني، والارتقاء به ليشكل تجلّياً لاشواق وتشوفات شعبنا إلى الحرية والديمقراطية.. في ظل الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها الأبدية القدس الشريف، عاصمة القلب والروح والأمل.. وعاصمة السلام، بقيادة الأخ أبو عمار قائد المسيرة، وفي ظل سلطة القانون والمؤسسات والحرية.

### الأخوات والاخوة

مع انتهاء الدورة الأولى وبداية الدورة الثانية لمجلسنا التشريعي الفلسطيني، أتقدم بالشكر والتقدير لكم جميعاً أعضاء مجلسنا التشريعي لتعاونكم جميعاً في هيئة رئاسة المجلس في دورته الماضية. وإذا ننسحب ونخلي مقعد الرئاسة باسمي وباسم اخواني في هيئة رئاسة المجلس جميعاً وذلك وفقاً للنظام الداخلي لمجلسنا لتتيح الفرصة أمامكم لاختيار هيئة رئاسة جديدة فادرة على تحقيق مهام مجلسكم وتطلعاته بما يحقق تطلعات شعبنا في الاستقلال والحرية وبناء سلطة القانون والنظام والمؤسسات.

مرة أخرى أشكركم على تعاونكم ودعمكم ومساندتكم في الدورة التي انتهت أعمالها الآن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وشكراً لكم

## تقرير رئيس المجلس التشريعي حول أعمال المجلس في دورته الأولى

### مقدمة:

في العشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، توجهت جماهيرنا الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى صناديق الاقتراع لكي تدلي بصوتها وللمرة الأولى في تاريخها، من أجل اختيار رئيسها المنتخب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وممثليها في المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي يمثل أول برلمان فلسطيني يتم انتخابه بشكل حر وديمقراطي ومباشر من قبل الشعب الفلسطيني. وقد جرت العملية تحت الرعاية الدولية وبإشرافها ورقابتها، حيث اشترك في ذلك حوالي الألفي مراقب جاءوا من أربعين دولة، إضافة إلى عشر منظمات دولية، والذين قدموا شهاداتهم الإيجابية لسير الانتخابات ونزاهتها ومستوى دقة نتائجها، رغم بعض الأخطاء والتجاوزات التي وقعت هنا أو هناك، ولكنها لم تؤثر في جوهر العملية الانتخابية.

وكان من اللافت للانتظار حجم الاقبال والمشاركة الشعبية الواسعة في عملية التصويت، إذ بلغت نسبة المقترعين ممن يحق لهم الإدلاء بأصواتهم ٧٣,٣٪ في الضفة الفلسطينية و ٨٦,٣٤٪ في قطاع غزة، ووصلت نسبتهم في الضفة والقطاع معاً إلى ٧٩,٩٢٪، وذلك لاختيار ٨٨ عضواً من أصل ٩٧٢ مرشحاً طرحوا أسماؤهم لاحتلال مقاعدهم في المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، تبقى منهم في يوم الانتخابات ٣٧٠ مرشحاً في الضفة و ١٨٢ مرشحاً في قطاع غزة. وقد بلغ مجموع مراكز الاقتراع في الأراضي الفلسطينية ١٦٦٨ مركزاً، منها ١١٧٠ مركزاً في الضفة و ٤٩٨ مركزاً في القطاع.

### تقرير رئيس المجلس التشريعي -

لقد شهدت مراكز الاقتراع، على كثرتها، تدفقاً شعبياً عارماً أدهش المراقبين، لما انطوى عليه ذلك من دلالات توميء أولاً إلى أن خيار السلام لم يكن قراراً قيادياً معزولاً عن رغبات الجماهير وتطلعاتها ومزاجها السياسي، وأن الاقبال الجماهيري العريض على الترشيح والاقتراع شكل استفتاء شعبياً ضمنياً للنهج السياسي الذي اختطته القيادة الفلسطينية لخيار السلام العادل، ونزوعاً شعبياً لممارسة حقها المشروع في الانتخاب، كونه يعتبر شكلاً من أشكال الممارسة السيادية وأحد تجليات الحق في تقرير المصير، وجزءاً أساسياً في عملية المشاركة الشعبية الفاعلة في بناء المؤسسات الوطنية والديمقراطية، وخطوة ضرورية على طريق انجاز الاستقلال الوطني الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وبناء دولة المؤسسات، وتدعيم أسس مجتمعنا المدني الفلسطيني القائم على سيادة القانون وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان، وإرساء مبادئ تنظيم الحياة الاجتماعية على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، دون هيمنة أو طغيان سلطة على أخرى، ووضع آليات التعاون والتنسيق والتكامل بينها، المستندة إلى قاعدة الاحترام لدور كل منها، وتثبيت مبادئ الشفافية والمساءلة.

وقد جاء توزيع المقاعد على المحافظات الفلسطينية الستة عشر ليعكس الحجم الجغرافي لكل محافظة، بحيث احتلت محافظات قطاع غزة ٣٧ مقعداً في حين احتلت محافظات الضفة ٥١ مقعداً. وقد تمثل المسلمون في ٨١ مقعداً (٩٠,٩٪ من نسبة المقاعد)، بينما تمثل المسيحيون في ٦ مقاعد (٨٪ من نسبة المقاعد) أما حسب الجنس، فقد شكل الذكور ٩٤,٣٪ من نسبة المقاعد في حين شكلت الاناث ٥,٧٪ من هذه النسبة.

وفي السابع من آذار/مارس ١٩٩٦، أقيم حفل تنصيب المجلس التشريعي الفلسطيني والذي تمكن من عقد اجتماعه الأول في مدينة غزة في الحادي والعشرين من الشهر ذاته بكلمة افتتاحية للرئيس ياسر عرفات، لينفتح بذلك فصل جديد من تاريخ شعبنا عنوانه تأسيس الحياة السياسية والاجتماعية الفلسطينية ولبنتها الأولى الحرية والديمقراطية. ومنذ جلسة تنصيبه تلك، كان مجلسنا على وعي وإدراك بأهمية التثبيت باستقلاليته، كترجمة لمبدأ الفصل بين السلطات وتثبيت سلطة القانون والنظام.

وفي خطابه التاريخي الأول من فوق منبر أول برلمان فلسطيني منتخب، حدد الأخ الرئيس أبو عمار في ذلك اليوم، العناوين الرئيسة التي اقترحها لبرنامج عمل المجلس وهي: حماية وتعزيز السلام، وتعزيز الوحدة الوطنية، وتسريع عملية إعادة البناء والتنمية، وبناء الكيان الوطني الفلسطيني، من خلال انجاز البنية القانونية التحتية، وصياغة القوانين والأنظمة والتشريعات التي



تكفل تنظيم مسار عملنا وحياتنا فوق أرض وطننا، والتي تستند في منطلقاتها على مبادئ الحريات الأساسية والفصل بين السلطات والتكافؤ في الفرص والمساواة بين الرجل والمرأة. ومنذ جلسته الأولى، وضع المجلس نصب عينيه انجاز المهمة التاريخية التي تفرضها الأعراف البرلمانية، والتي عبر عنها الأخ الرئيس في كلمته، ليشكل صلة السلطة بالجماهير. ولقد استطاع المجلس أن يقبض على جمرة الفعل، وأن يشرع في انجاز المهمات الهائلة الملقاة على كاهله وممارسة صلاحياته التشريعية، انطلاقاً من هاجس انجاح التجربة الديمقراطية الفلسطينية القائمة على التعددية السياسية وبناء المؤسسة التشريعية المستقلة كتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتعاونها دون طغيان أو هيمنة احداها على الأخرى. وقد واجهت المجلس التشريعي خلال سنته الأولى، مجموعة هائلة من الصعوبات والعقبات والتحديات، مصدرها الأول السياسات الفظلة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه شعبنا، بدءاً من سياسة الاغلاق التي أسهمت في تردي الأوضاع الاقتصادية وتقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني بحيث حالت دون التواصل بين أجزائه وأبناء شعبه، ومروراً بتعطيلها للاتفاقيات الموقعة والقفز عنها، وتشديد سياستها الاستيطانية الخطيرة، وانتهاء بانتهاكاتها المتواصلة لمقدساتنا في مدينة القدس ومواصلة تهويدها.

ولم تقف الأمور عند ذلك، إذ برزت أماننا معوقات أخرى مصدرها غياب التأسيس الذهني الذاتي القادر على التقبل السريع لعملية التحول من ديمقراطية الثورة إلى ديمقراطية الدولة والمجتمع المدني، مما جعلنا نصطدم بعقبات كنا في غنى عنها، وبحواجز لم تكن تنقص حركتنا المكبلة أصلاً بعدد من الشروط الموضوعية شديدة الصعوبة.

وفي ظل مثل هذه الظروف، بدأ المجلس عمله، في غمرة احتفاء شعبي بولادته، ارتفع فيه مستوى الأمل والطموح عن إمكانيات المجلس وإمكانات الواقع ومصاعبه. ومع ذلك، فقد حقق المجلس في عامه الأول انجازات لا يستهان بها، دون الادعاء بأنه قد نجح في تحقيق كل ما كان يطمح في انجازه. غير أن مسيرة العام الأول ليست هي كل المسيرة، فما زلنا في بداية المسيرة ومرحلة التأسيس وأماننا شوط طويل من الجهد والعرق والعمل المتواصل، نستطيع خلاله تجاوز العثرات، والنهوض من بعض الكبوات التي واجهتنا.

لقد سلك المجلس بعمله خلال عامه الأول طريقين متلازمين، الأول من ناحية الشكل يتعلق بينائه الذاتي وتعزيزه كمؤسسة مستقلة وبناء علاقاته المحلية والخارجية، وهي المهمة التي انجز القدر الأكبر منها بعد طول عناء، والثاني من ناحية المضمون يتعلق بمهماته الأساسية المتمثلة بالتشريع وإصدار القرارات ومراقبة أداء السلطة التنفيذية ومساءلتها ومحاسبتها. وسوف نتعرض هنا

باختصار شديد لهذه المسائل تحت العناوين العريضة التالية:

## أولاً: على صعيد انجاز المهمات التأسيسية:

انجز المجلس المهمات الرئيسية التالية:

- ١ - انتخاب هيئة رئاسة مكتب المجلس (الرئيس، النواب عدد ٢، أمين سر المجلس).
  - ٢ - تشكيل اللجان الدائمة المتخصصة للمجلس وعددها إحدى عشرة لجنة هي:
    - ١ - لجنة القدس.
    - ٢ - لجنة الأراضي والمستوطنات.
    - ٣ - لجنة شؤون اللاجئين والفلسطينيين في الخارج (وتشمل النازحين والمغتربين).
    - ٤ - اللجنة القانونية (وتشمل الدستور والقانون والقضاء وشؤون المجلس).
    - ٥ - اللجنة السياسية (وتشمل المفاوضات والعلاقات العربية والدولية).
    - ٦ - لجنة الموازنة.
    - ٧ - اللجنة الاقتصادية (وتشمل الصناعة والتجارة والاستثمار والاسكان والتموين والسياحة والتخطيط).
    - ٨ - لجنة الداخلية (وتشمل الأمن والحكم المحلي).
    - ٩ - لجنة التربية والقضايا الاجتماعية (وتشمل التربية والتعليم والثقافة والاعلام والشؤون الدينية والآثار والشؤون الاجتماعية والصحة والعمل والعمال والأسرى والشهداء والجرحى والمقاتلين القدامى والطفولة والشباب والمرأة).
    - ١٠ - لجنة المصادر الطبيعية والطاقة (وتشمل المياه والزراعة والرياف والبيئة والثروة الحيوانية والصيد البحري).
    - ١١ - لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة.
- وقد تحددت اختصاصات ومهام كل لجنة من هذه اللجان، وآليات عملها في المجالات المختلفة، بما يضمن المشاركة الفاعلة لكل عضو من أعضاء المجلس. وقد أقر المجلس لائحة داخلية خاصة بأعمال اللجان.

- ٣ - أقر المجلس قانون نظامه الداخلي، الذي ينظم أحكام وآليات تكوينه وعمله واجتماعاته وقراراته بكافة أبعادها. وتطبيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات، فقد أقر المجلس لنفسه الحقوق والصلاحيات التي تتمتع بها المجالس التشريعية في العالم، ومنها حقه في منح أو حجب الثقة عن الوزراء أو التشكيل الوزاري، وحقه في المسائلة البرلمانية للوزراء، مع منح أعضاء

- المجلس حصانة برلمانية تؤهلهم للقيام بعملهم في ظل أجواء من الحرية المسؤولة والديمقراطية.
- ٤ - أنجزت هيئة رئاسة المجلس تشكيل لواء الجهاز الإداري الضروري في هذه المرحلة لعمل المجلس بأقسامه المختلفة.
- ٥ - أقر المجلس موازنته المالية المستقلة الخاصة به كهيئة تشريعية. وقد عملت رئاسة المجلس على توفيرها.
- ٦ - تم الشروع في تجهيز المقر الإداري المؤقت لرئاسة المجلس ولجانه المختلفة في محافظة رام الله - البيرة والعمل فيه وتم الشروع في ترميم وتوسيع مباني الإدارة والمجان في مبنى غزة.
- ٧ - أنشأ المجلس مجموعة حرسه الخاص لتتولى مسؤولية أمنه وحفظ النظام فيه وفق الأنظمة المعمول بها في المجلس.
- ٨ - تم الحصول على قطعة أرض مقدمة من بلدية البيرة من أجل إقامة المقر المؤقت للمجلس، وإلى حين توفر الظروف الموضوعية لإقامته في القدس الشريف. وقد وفرت رئاسة المجلس تمويلاً مناسباً لإقامة هذا المشروع وتطوير المقر المؤقت في غزة من خلال الدعم الذي تعهد به الاتحاد الأوروبي - وبريطانيا.
- ٩ - تم إعداد وتجهيز المكاتب النيابية في كل منطقة انتخابية في دوائر الوطن المختلفة، وذلك من أجل تمكين النواب الالتقاء بجمهور ناخبيهم.
- ١٠ - عمل المجلس على مد الجسور وتطوير علاقاته بالمؤسسات الرسمية والمؤسسات الوطنية والديمقراطية المحلية، ولا سيما مؤسسات السلطين التنفيذية والقضائية، والمؤسسات الفكرية والبحثية وحقوق الإنسان.
- ١١ - شرع المجلس في بناء علاقات برلمانية وسياسية ودولية تهدف إلى حشد أوسع دعم للموقف الفلسطيني في إطار الأهداف الوطنية العريضة للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.
- ١٢ - ساهم المجلس بنقاشه المتعمق وقراراته في التعجيل في الحوار الوطني الفلسطيني وشارك في أول مؤتمر لهذا الحوار الذي عقد في نابلس بتاريخ ٢٧ - ٢٨ شباط ١٩٩٧ على طريق تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية كضمانة أساسية لنجاح عملنا.
- ١٣ - وعمل المجلس بجهد لتسهيل حركة وتنقل أعضائه بين المحافظات. — وفي هذا الإطار، جاءت زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك لمجلسنا التشريعي والقاءه خطاباً تاريخياً هاماً من على منبره، ومثلها زيارة وكلمة رئيس البرلمان الأوروبي، ثم زيارة وكلمة رئيس

المجلس الأعلى للشعب التركي وزيارة العديد من الوفود البرلمانية الأمريكية والأوروبية المختلفة للمجلس. وقامت رئاسة المجلس بزيارات برلمانية هامة إلى كل من فرنسا وبلجيكا والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية وهولندا وتونس والنمسا وبريطانيا والنرويج، كما قامت وفود برلمانية من المجلس ولجانه بزيارات إلى الولايات المتحدة والصين وألمانيا والبرتغال وأسبانيا والمجلس الأوروبي. وتلقينا العديد من الدعوات البرلمانية لزيارة العديد من دول العالم في إطار سعيها إلى بناء علاقات برلمانية دولية.

وبذلك أستطيع القول أن سنة التأسيس الأولى من عمر المجلس التشريعي الفلسطيني قد أنجزت بناء اللبنات الأساسية اللازمة لإقامة المؤسسة التشريعية الفلسطينية كمؤسسة مستقلة تماماً تشكل عنواناً وأساساً لتكريس وتأكيد مبدأ الفصل بين السلطات. وإذا كنا بحاجة إلى بعض التعديلات في الهيكلية الإدارية وبعض مواد النظام الداخلي، ولزيادة الفاعلية في عمل المجلس. فإننا مستفيدين من تجربتنا ومن تجارب البرلمانات الأخرى التي التقيناها، وستقدم في وقت لاحق بمشروع متكامل في هذا الشأن إلى اللجنة القانونية للنظر فيه حسب الأصول وعرضه على المجلس حسب النظام.

### ثانياً: على صعيد إصدار القرارات ورقابة أداء السلطة التنفيذية:

خلال عامه الأول، أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني مائة وأربعة وخمسون قراراً تناولت كافة مرافق حياة الشعب الفلسطيني وهمومه وقضاياه: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والنضالية في إطار مهماته وفي إطار الحريات العامة وحقوق الإنسان.

فقد طالبت قرارات المجلس بالإفراج عن الموقوفين وإطلاق سراحهم والالتزام بأصول محاكماتهم. وقد توافقت هذه القرارات مع تحركات إجرائية قام بها أعضاء المجلس مثل إجراء لقاءات بهذا الشأن مع السيد الرئيس، ووزير العدل، والجهات الأمنية المسؤولة، وتشكلت لجان نيابية لتقصي الحقائق حول قضايا التعذيب ومقتل بعض السجناء في بعض السجون الفلسطينية، وأصدر المجلس بيانات علنية تضمنت نتائج تحقيقات هذه اللجان وتوصياتها حول هذه القضايا كما أصدر مجموعة من القرارات التي يراها المجلس بهذا الصدد.

وعلى الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، صدرت عن المجلس قرارات تتناول سبل التصدي لمشكلة البطالة، وتطوير التعاون الاقتصادي مع الدول العربية الشقيقة، وتشجيع الاستثمار، ومحاربة احتكار السوق، وتخفيف العبء عن صغار الموظفين، وطالب المجلس الجهات التنفيذية المسؤولة بتقديم الهيكلية الوظيفية لوزارات السلطة ومؤسساتها ومشروع الموازنة



للعام المالي ١٩٩٧. كما أصدر المجلس عدداً من القرارات والبيانات الهامة التي تناولت قضايا القدس والمستوطنات، والطرق الالتفافية، واللاجئين، ومؤتمر القمة في القاهرة، وقضية المشردين الفلسطينيين على الحدود المصرية الليبية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وبعض المسائل الاعلامية والتربوية والصحية والبيئية.. وغيرها. وظل المجلس مبادراً في التركيز على قضايا القدس والاستيطان وفضح السياسة الإسرائيلية في هذا الشأن. وسيظل المجلس مبادراً في تركيز الضوء وإعطاء الأولوية لهاتين القضيتين.

وتشكل قرارات المجلس التشريعي وبياناته تراثاً برلمانياً نضالياً هاماً لشعبنا في كافة المجالات تعكس تصميم هذا المجلس على انجاز دوره النضالي والسياسي والبرلماني من خلال هذا المنبر الهام لصيانة حقوق شعبنا وكرامته وحرياته.

وفي هذا الجانب المتعلق بقرارات المجلس، علينا أن نشير إلى الملاحظات التالية:

١ - مع أن قرارات المجلس التشريعي لا تشكل قانوناً بكل معنى الكلمة، فإننا نعتبر أن لها في هذه المرحلة من حياة الشعب الفلسطيني، مرحلة التحول والبناء، حكم القانون.. إلى أن يتم إقرار القانون الأساسي للشعب الفلسطيني والقوانين الأخرى.

٢ - لقد تعرضت قرارات المجلس التشريعي الفلسطيني، في سياق عملية التضييق عليه، إلى المماطلة في التنفيذ، إن لم يكن إلى التجاهل المطلق، مما أشاع جواً من الاحباط في جدوى نشاطاتنا إن كانت في النهاية ستلقى هذا المصير. ومع أن العديد من هذه القرارات قد وجد ترجمته التنفيذية على الأرض، إلا أن ذلك تم بطرق التفاقية لم تحم المجلس التشريعي علماً حتى بالتلقي أو التنفيذ، أو مجرد الإشارة إلى القرار. وهذه حالة مؤسفة أرجو أن يتم التغلب عليها في السنة التالية من عمر المجلس.

٣ - ولأن هذه القرارات هي لمصلحة شعبنا وسلطته الوطنية ولأن مثل هذه القرارات في الأنظمة الديمقراطية، قوة تابعة من قدرتها على الإلزام الأدبي، لأن منبعها الأساسي هو الشعب نفسه، صاحب القرار الأول والأخير فإننا سنظل نتابع بكل التصميم والحزم حقنا وحق شعبنا في تنفيذ هذه القرارات.

٤ - رغم أن المجلس قام بدوره بمناقشة البيان الوزاري للحكومة وأجرى عملية التصويت على الثقة بها، تجسيدا لصلاحياته في إقرار السياسات العامة للسلطة التنفيذية ومسؤولياتها أمام المجلس، إلا أن السلطة التنفيذية لم تلتزم بما نصت عليه الاتفاقية الانتقالية بأن يشكل أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين ٨٠٪ على الأقل من نسبة الجهاز التنفيذي للسلطة (أي مجلس الوزراء).

٥ - وفي مجال الرقابة والمساءلة، فقد قام المجلس بإحالة الشكاوى التي ترد من المواطنين حول أداء السلطة التنفيذية ومؤسساتها إلى اللجان البرلمانية المختصة، واتخذ عدداً من القرارات التي رفعت إليه كتوصيات من اللجان وتمت إحالتها إلى الجهات المعنية. كما شكل المجلس لجناً خاصة للتحقيق في بعض التجاوزات المتعلقة بتعديداً بانتهاك حقوق الإنسان والفساد الإداري والمالي. وقد تم دعوة بعض الوزراء للمساءلة أمام المجلس حول بعض مظاهر الخلل في أداء وزاراتهم. ورغم أن مثل هذا التقليد يعتبر ركناً أساسياً في العلاقة ما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في التركيبة الديمقراطية، إلا أن مجلسنا ما زال يعاني من تملل بعض أطراف السلطة التنفيذية من مبدأ المساءلة في الأساس، وهو ما سيتم تجاوزه بالمزيد من تأصيل الديمقراطية في مجتمعنا وحياتنا السياسية.

ولذلك أردت أن أضمن هذا التقرير تحليلاً للقرارات الصادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني، وهي كما يلي:

عدد القرارات	
١٨	القرارات المتعلقة بالقضايا السياسية
٧	القرارات المتعلقة بقضايا اللاجئين
١٥	القرارات المتعلقة بقضايا الأرض والمستوطنات
٧	القرارات المتعلقة بالقدس
١٢	القرارات المتعلقة بالحريات العامة وحقوق الإنسان
١٠	القرارات المتعلقة بالموازنة العامة والشؤون المالية
١٤	القرارات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية
١٦	القرارات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية
٨	القرارات المتعلقة بالحكم المحلي
١٠	القرارات المتعلقة بالمصادر الطبيعية والطاقة
٣٩	القرارات المتعلقة بالقضايا القانونية وشؤون المجلس
١٥٤	إجمالي القرارات الصادرة عن المجلس

وفي تحليل للقرارات الصادرة عن المجلس يجدر الإشارة إلى أن إصدار المجلس لهذا العدد الكبير من القرارات خلال سنته الأولى يعود إلى أمرين: أولهما: عدم وجود القوانين المنظمة لحياتنا في الضفة الغربية وقطاع غزة وتعدد هذه القوانين ثانياً: توقعات وطموحات الجماهير التي فاقت طاقة المجلس واختصاصاته وعدم القدرة على إيجاد

آلية مناسبة للاتصال بالجمهور في ظل التعتيم الإعلامي الذي واجهه المجلس وهذان الأمران أدبا إلى مناقشة قضايا وإصدار قرارات بشأنها رغم أنها لا تدخل تماما ضمن اختصاصات عمل السلطة التشريعية وقد أدى ذلك للوقوع في الأخطاء التالية التي أرجو أن لا يتكرر الخطأ بشأنها:

- ١ - اتخاذ قرارات تتضمن اقتراحات مقدمة إلى السلطة التنفيذية وتشكل تعديا على صلاحيات السلطة التنفيذية وخرقا لقوانين ومراسيم قائمة وهذا يخالف الإجراءات التي تعطي السلطة التشريعية وحدها حق إلغاء أو تعديل أو تعطيل القوانين القائمة أو إصدار قوانين جديدة.
  - ٢ - الطلب إلى السلطة التنفيذية اقتراح مشروعات قوانين دون ممارسة اختصاصه في اقتراح مشروعات القوانين حيث أن ذلك جزء هام من اختصاصه في اقتراح مشروعات القوانين حيث أن ذلك جزء هام من اختصاص عمل السلطة التشريعية ورغم أن هناك نظما دستورية تعطي الحكومة استثناء باختصاص اقتراح القوانين. إلا أن الأصل يبقى أن هذا الاختصاص للسلطة التشريعية.
  - ٣ - تقديم طلبات على صورة رغبات إلى السلطة التنفيذية في قضايا يجب أن تقدم في صورة مشاريع قوانين.
  - ٤ - اتخاذ المجلس قرارات للفصل في قضايا فردية، حرصا منه على متابعة قضايا المواطنين وحل مشاكلهم التي يتقدمون بها إلى المجلس بينما كان على المجلس تشجيع الجمهور على تقديم الشكاوى ورفع الدعوات للجهات القضائية وإصدار التشريعات التي تضمن للسلطة القضائية ممارسة عملها باستقلال تام وتحديد حقوق وواجبات الأفراد.
  - ٥ - عدم إبلاغ القرارات الصادرة عن المجلس إلى الجهات المختصة ومتابعة تنفيذ هذه القرارات من قبل الجهات المعنية.
- ورغم هذه الأخطاء الناجمة عن حداثة الخبرة البرلمانية والقانونية إلا أنه يسجل للمجلس شجاعته في الاقدام على تحمل هذا العبء العظيم الذي اقتضته فترة التأسيس وطموحات شعبنا جراء معاناته الطويلة. إلا أن ترسيخ القواعد والتقاليد الدستورية والابتعاد عن هذا الدور الشمولي الذي قام به خلال عامه الأول سيدفع بالمجلس إلى التخلي عنه تدريجيا لصالح أداء وظيفته الأساسية التشريعية الرقابية وكذلك التخلي عن اتخاذ قرارات إدارية فردية.

### ثالثاً: على صعيد التشريع ومن القوانين:

رغم كل المعوقات والظروف السياسية الصعبة، فقد مارس المجلس التشريعي الفلسطيني

مهامه الجوهرية في التشريع ومن القوانين. ومن حق المجلس أن يفخر بأنه قد تمكن خلال عام واحد من عمره أن يكرس نفسه كمؤسسة مستقلة وأن يؤدي ما يتوجب عليه في رقابة أداء السلطة التنفيذية وأن يتوجه إلى بناء علاقات برلمانية دولية وأن ينصرف إلى إنجاز العديد من القوانين التي أقر بعضها وصدر بمرسوم والبعض الآخر أقر بالقراءة الأولى ومن أبرز هذه القوانين:

### ١ - القانون الأساسي:

وهو بمثابة «الدستور» الفلسطيني المؤقت، الذي أقره المجلس بقراءته الأولى بعد رحلة عذاب مرهقة، وقتا وجهدا. وهو يطمح في أبوابه الستة إلى تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية للمواطن الفلسطيني وتنظيم العلاقة المتبادلة بين السلطة والشعب، باعتباره الخطوة الأولى على طريق تحديد وبناء المعالم المميزة للمجتمع المدني المؤهل لتحقيق الاستقلال، وهو في الوقت ذاته القاعدة الأساسية لسن التشريعات والقوانين الموحدة للوطن الفلسطيني.

لقد حدد هذا القانون الأساسي الأسس الثابتة التي تمثل الوجدان الجماعي لشعبنا، بمكوناته الروحية، وعقيدته الوطنية، وانتمائه القومي، كما اشتمل في أبوابه على القواعد والأصول الدستورية المتطورة، سواء فيما يتصل بضمان الحقوق والحريات العامة والشخصية على اختلافها وبما يحقق العدل والمساواة للجميع دون تمييز، أو فيما يخص مبدأ سيادة القانون، وتحقيق التوازن بين السلطات، مع توضيح الحدود الفاصلة بين اختصاصات كل منها، بحيث تكفل لها الاستقلالية من ناحية، والتكامل في الأداء من ناحية أخرى، وذلك في سبيل المصلحة الوطنية العليا التي هي رائد الجميع.

إن كون هذا القانون الأساسي المؤقت قد شرع لفترة انتقالية مؤقتة، فهو يشكل بالبداية خطوة أساسية على طريق تحقيق الحقوق الوطنية والتاريخية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، ولا يصادر على أي نحو حقه في مواصلة السعي والعمل من أجل العودة وقرار المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وإن أحكامه المؤقتة لا تسقط حقا لفلسطيني، حيثما وجد، في التمتع بحقوق متساوية مع مواطنيه على أرض الوطن.

إن هذا القانون الأساسي، يستمد قوته من إرادة الشعب الفلسطيني، الذي مارس حقه الديمقراطي في انتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، ليبدأ بتنظيم وبناء أسس الحياة التشريعية الديمقراطية في مناطق السلطة الوطنية. وفي الوقت نفسه فإن وضع هذا القانون من قبل المجلس التشريعي، ينطلق من حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية



هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

## ٢ - قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية:

يعتبر قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية من القوانين اللازمة والهامة على طريق البناء الديمقراطي وتوسيع قاعدته لكونه ينظم الأسس والوسائل التي تتم بموجبها العملية الانتخابية لمجالس الهيئات المحلية، وقد جاء هذا القانون مشتملا على خمسة عشر فصلا متضمنة جميع الجوانب المعالجة للعملية الانتخابية من حيث كيفية إجراء الانتخابات، مانحا للجنة العليا للانتخابات الصلاحيات اللازمة لذلك موضحا الأسس التي يجب أن تسير بها الدعاية الانتخابية وسرية الانتخابات وطرق الطعن فيها والجهات المختصة بذلك والجزاء المترتبة عليها. وقد تم اعتماده من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأصدر بمرسوم للنشر في الجريدة الرسمية.

وقد أعطى القانون للسيد وزير الحكم المحلي الصلاحية في تحديد موعد الانتخابات وللجنة العليا للانتخابات الصلاحية في الاعلان عن نتائجها. واستنادا إلى هذا القانون سوف تجري انتخابات الهيئات المحلية قبل نهاية عام ١٩٩٧ ليصبح لدى شعبنا الفلسطيني مجالس وهيئات محلية منتخبة انتخابا ديمقراطيا حرا ومباشرا.

## ٣ - قانون الخدمة المدنية:

يعتبر قانون الخدمة المدنية بمثابة إيدان لعصر جديد تتحقق فيه المساواة والعدالة لجميع العاملين في الوزارات أو الدوائر الحكومية طالما تساوت المراكز والأوضاع القانونية الخاصة بكل منهم.

فقد جاء هذا القانون ليوحد معاملة كافة الموظفين في مختلف مناطق السلطة الوطنية بعد أن كانت هناك نظم متباينة سواء في المعاملة المالية (رواتب - علاوات) أو الأحكام الخاصة بشؤون الموظفين.

وقد ضم القانون خمسة أبواب تتناول المبادئ والأحكام والسلطات التي تحكم شؤون الخدمة المدنية بدءا من اختيار الموظف لشغل إحدى الوظائف الشاغرة وصولا إلى انتهاء خدمته الوظيفية بأحد الأسباب القانونية الموضحة في القانون - ومرورا بالأحكام التي تنظم تصنيف الوظائف في فئات تضم درجات مالية، ثم أحكام التعيينات بدءا بفترة التجربة فتقييم الأداء إلى الترقيات وكذلك رواتب الموظفين وعلاواتهم والحوافز والعلاوات التشجيعية إلى النقل والندب

والإعارة، كما يتناول واجبات الموظف وسلوكه الوظيفي والإجراءات والعقوبات التأديبية وما يتصل بذلك، ثم تأتي الأحكام المنظمة للإجازات بمختلف أنواعها من اعتيادية ومرضية ودراسية وبدون راتب وأمومة وحج ثم الأحكام الخاصة بالتغيب عن العمل والتوقيف عنه وإصابات العمل.

وقد ألحق بالقانون جدولان يتضمن الأول فئات الوظائف والدرجات، وسلم الرواتب والعلاوات ويتضمن الثاني العلاوة الإدارية لمن يشغلون مواقع إشرافية قيادية.

## ٤ - قانون مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية:

يعتبر هذا القانون جزءا من القانون الإداري بمعناه الإداري العام والذي بدوره يحكم تنظيم الإدارة العامة ونشاطاتها ومراقبة الوحدات الإدارية كل في مجال اختصاصها بهدف تحقيق المصالح العامة، وحماية النظام العام دون أن يعني ذلك إعطاء الإدارة العامة سلطة مطلقة وإنما التزامها بقواعد اختصاصها وفقا للقانون.

لقد جاء هذا القانون من أجل تطوير البنية التحتية والإدارية لهذه الهيئات موضحا العلاقة بينها وبين وزارة الحكم المحلي متناولا كيفية إحداث هذه الهيئات باعتبارها شخصية اعتبارية مستقلة وحدد دورات مجالس إدارتها، مبينا كيفية انتخاب رؤساء وأعضاء هذه المجالس. وفي الواقع فقد منح القانون صلاحيات ووظائف وسلطات كثيرة لمجالس الهيئات المحلية لتتمكن من ممارسة نشاطاتها وفقا لأحكام القانون.

وقد أعطى القانون لوزير الحكم المحلي صلاحية إصدار الأنظمة واللوائح التي تعنى بالشؤون الإدارية والمالية لموظفي ومستخدمي هذه الهيئات. كما عنى القانون بتنظيم الشؤون المالية لهذه الهيئات من الإيرادات والتخفيضات والميزانية السنوية لها.

٥ - أحيلت إلى اللجنة القانونية في المجلس مهمة دراسة مشاريع قانون سلطة النقد، وقانون الضرائب. التي سيشعر المجلس بدراستها في دورته الثانية إن شاء الله.

## المشكلات والعقبات:

واجهت المجلس، في كل منحى من مناحي عمله، مجموعة من الصعاب والتحديات والعقبات، التي كان مصدرها السياسة الإسرائيلية وقبورها من جهة، وحدائث التجربة البرلمانية الفلسطينية قياسا إلى اتساع وكثافة المهمات التأسيسية والتشريعية المنوطة بها من جهة ثانية،

وأخيراً الخلل والارتباك الذي ساد علاقة المجلس التشريعي بالسلطة التنفيذية. وإضافة إلى المعوقات التي تم تذليلها والتغلب عليها في سنة التأسيس الأولى، فإن من أبرز ما يواجه المجلس التشريعي الفلسطيني حتى الآن من مشكلات وعقبات تحد من انطلاق المجلس بقوة باتجاه تحقيق أهدافه ومهامه ما يلي:

#### أ - على الصعيد الشكلي (البناء الذاتي والمهام التأسيسية):

١ - التوزيع الإداري وإرباكاته، هذا التوزيع الناجم عن وجود مقرين مؤقتين للمجلس في كل من غزة ورام الله، وما يترتب على ذلك من طواقم إدارية وفنية ومعدات وتجهيزات، إضافة إلى تعدد الأماكن التي عقد فيها المجلس التشريعي الفلسطيني اجتماعاته في المدن الفلسطينية طوال العام الماضي في غزة، ورفح، ورام الله، ونابلس، وبيت لحم، والخليل، وما يترتب على ذلك من جهود للتحضير لهذه الاجتماعات وخاصة في ظل القيود الإسرائيلية على التنقل، وسياسة الاغلاق، وعدم الالتزام بتنفيذ الاتفاق المتعلق بالمر الأمن بين الضفة والقطاع، إضافة إلى عدم توفر وسائل النقل الكافية والخاصة بالمجلس وأعضائه. والمجلس مدعو في دورته الجديدة إلى النظر في هذه القضية وتنظيمها توفيراً للجهد والمال والمصاريف.

٢ - عدم القدرة على تعيين مدير عام للمجلس يمتلك التجربة والمؤهلات الكافية لقيادة الجهاز الإداري لإدارة مهامه المختلفة. ونرجو أن تتمكن مع بداية الدورة الثانية للمجلس من حل هذا الإشكال وهذا النقص الكبير في عمل المجلس.

٣ - حداثة تجربة الجهاز الإداري للمجلس وتشتت عمله وإداراته وتجهيزاته بين المقرين في الضفة وفي غزة وكذلك في أماكن الاجتماعات المختلفة في مدن الضفة والقطاع، ورغم كل هذه الصعوبات فإن رئاسة المجلس تبذل جهوداً مضاعفة لتفادي الأخطاء وتطوير أساليب عملنا، والاستجابة للمهام الملقة على عاتق المجلس التشريعي الفلسطيني في اتصالاته وترتيب لقاءاته والاستجابة لقراراته على أفضل وجه ممكن.

٤ - عدم توافر الشروط الكافية في قاعتي اجتماعات المجلس في غزة ورام الله، سواء من حيث الاتساع أو التجهيزات البرلمانية العصرية المناسبة.

٥ - عدم استكمال بناء وتشكيل الجهاز الاعلامي الكفؤ الخاص بالمجلس وعدم توفير المعدات والتجهيزات والوسائل اللازمة لاجداث التقفية الاعلامية اللازمة لأعمال المجلس لتوسيع إطار الدائرة الاعلامية والاعخبارية المتعلقة بالمجلس وفق الأساليب والوسائل الاعلامية الحديثة مما جعل للتعليم الاعلامي الذي فرض على أعمال المجلس أثراً على علاقة المجلس

بجمهورية ناخبية.

٦ - عدم استكمال بناء مكتبة خاصة بالمجلس وعدم وجود تراث تاريخي برلماني فلسطيني يستند إليه وحدثة بناء أرشيف وجهاز للمعلومات مرتبط بشبكات ومصادر المعلومات الدولية.

٧ - المدة التي انقضت في إعداد وتجهيز المكاتب النيابية في المناطق، الأمر الذي أثر على تنظيم وتواصل اتصال النواب بجمهورية ناخبية وإرباكها لشهور عدة من عمر المجلس.

٨ - إضاعة المزيد من الوقت في مناقشة تقارير اللجان التي كانت تقدم على شكل محاضر بدلاً من أن تقدم كمشاريع قرارات مما أضاع وقتاً كبيراً من وقت المجلس في مناقشات فرعية وتفصيلية إضافة كما أن تواصل الاجتماعات أسبوعياً أعاق من تقديم توصيات اللجان إلى رئاسة المجلس والأعضاء قبل موعد مناقشتها بفترة ملائمة حتى يتم تقديمها بصورة مدروسة أكثر. والمجلس مدعو لمناقشة هذه القضية في دورته الجديدة لتنظيمها.

٩ - إشغال المجلس لفترات طويلة في قضايا إدارية: الرواتب، والسيارات، والميزانية، والمهام الخاصة بالمجلس وأعماله. وما كان لذلك من آثار سلبية ضارة بالمجلس وبما أضاع من وقت المجلس وجهوده.

ب - على صعيد المضمون (القرارات، التشريعات، وعلاقة المجلس بالسلطة التنفيذية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية):

١ - سادت العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية حالة من التوتر والارباك منذ الأيام الأولى لتأسيسه، مردها ليس فقط تأخر التشكيل الوزاري وإعداد بيان الحكومة، بل ومحاولة احتواء المجلس وتهميش دوره بالأشكال المختلفة، واتبعت لتنفيذ ذلك أساليب عدة أهمها التعتيم الإعلامي الرسمي من قبل السلطة التنفيذية على أعماله، وعدم تنفيذ قراراته، أو حتى مناقشتها أو ابداء الرأي فيها، مما ولد حالة من التذمر والسخط والاحباط لدى لجان المجلس وأعضائه وأضعف من مصداقيته أمام جماهير شعبنا وأضر كثيراً بمصداقية السلطة التنفيذية كذلك وأعطى صورة سلبية مشوهة عن توجهات السلطة الوطنية الفلسطينية على صعيد بناء التجربة الديمقراطية التي يتطلع إليها ويحلم بها أبناء شعبنا الفلسطيني، وظل على جدول أعمال المجلس الكثير من القضايا الهامة التي يتم البت فيها في المجالات المالية الاقتصادية والأمنية والقضائية وحقوق الإنسان.

ولما كانت العلاقة مع السلطة التنفيذية تعتبر أهم عامل من عوامل مصداقية المجلس ومصداقية السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام أمام شعبنا وأمام العالم كله فلا بد لهذه العلاقة



أن تتوضح وتؤكد بمزيد من الحوار ومزيد من التصميم على مواصلة المجلس لمهامه وفق لائحته الداخلية وعدم التنازل عن أي من مهامه.

٢ - تأخر السلطة التنفيذية في إحالة مسودات مشاريع القوانين، وفي مقدمتها القانون الأساسي، الذي دار حوله جدل طويل بين السلطين التشريعية والتنفيذية، واستترف وقتا طويلا وجهدا كبيرا من عمل المجلس وما زلنا ننتظر رد السلطة التنفيذية وملاحظاتها على هذا القانون الذي أحيل منذ ستة شهور للسلطة التنفيذية للشروع في دراسته بالقراءة الثانية. ولم يعد أمام المجلس الكثير من الوقت للانتظار قبل الشروع بالقراءة الثانية لأن عدم استكمال هذا القانون يعيق انجاز مشاريع القوانين الأخرى وتظل صورة سلطتنا بدون سلطة بلا مرجعية قانونية. إن القانون الأساسي للمرحلة الانتقالية والذي هو مرجعية جميع القوانين والناظم للفصل بين السلطات والعلاقة بينها يظل أهم القوانين التي يجب أن تحظى بالاهتمام الكبير من السلطات الثلاثة وخاصة من مجلسنا التشريعي ومن جميع أجهزتنا ومؤسساتنا وأبناء شعبنا. والمجلس مدعو في دورته الجديدة ليلاء هذا الموضوع ما يستحق من الاهتمام والموضوعية.

٣ - التأخير الكبير في تقديم الموازنة العامة للسلطة إلى المجلس التشريعي لمناقشتها وإقرارها خاصة وأن من أهم المهمات والحقوق الأساسية للمجلس مناقشة الموازنة العامة وإقرارها أو تعديلها واتخاذ ما يراه المجلس مناسبا بشأنها بحكم أنها أحد أهم أدوات القياس لانضباط السلطة التنفيذية وأدائها، «ينص النظام الداخلي على ضرورة عرض الموازنة العامة على المجلس التشريعي الفلسطيني قبل أربعة شهور من بدء العام المالي. ولذلك فإن التأخير في تقديم الموازنة من السلطة التنفيذية للمجلس طيلة هذه المدة تظل قضية لا تدعو إلى الارتياح وتثير القلق والتساؤل حول قضية من القضايا الهامة جدا في أعمال المجلس وعلاقته بالسلطة التنفيذية.

٤ - واجه العديد من لجان المجلس نقص في المعلومات أو تعمد لاختفاء المعلومات الضرورية لأعمال المجلس ولجانه مما أثر على أعمال اللجان كما واجه المجلس كذلك نقص في الخبرات الفنية والمراجع الضرورية اللازمة لأعماله وخاصة اللجنة القانونية التي واجهت صعوبات جذرية في أدائها لمهمتها بسبب عدم توفر الخبرات القانونية المطلوبة والمساعدة لعملها، وافتقادها للمراجع القانونية اللازمة مما يتطلب اهتماما خاصا بتأمينها. والمجلس مدعو للنظر في بناء إدارة قانونية في إطاره تساعد أعمال اللجنة القانونية.

٥ - عدم استجابة السلطة التنفيذية لإيجاد آلية مناسبة لتنظيم العلاقة بين السلطين التشريعية

والتنفيذية، وتؤمن للمجلس ولجانه إمكانية المتابعة والمراقبة والمساءلة مع السلطة ممثلة بالوزراء من خلال عرض السياسات والخطط والاتفاقات الخاصة بوزاراتهم وأسس ومعايير العمل فيها وتقديم التقارير الخاصة بها، مما فاقم من صعوبة أعمال اللجان وجعلها محصورة في الشكاوي.

٦ - الانتظار لفترة طويلة عند استدعاء أي من الوزراء أو المسؤولين للمساءلة حول قضية من القضايا مما يخل في العلاقة بين السلطين التنفيذية والتشريعية.

٧ - استطاع المجلس التشريعي، وخلال مدة قصيرة، أن يبدد مخاوف لا أساس لها، وأن يزيل عن الأذهان مقولة ظالمة وغير نزيهة، صورت أن هذا المجلس بطمح لأن يشكل بديلا للمجلس الوطني الفلسطيني. وقد أكدت مناقشات وقرارات المجلس التشريعي الفلسطيني وتوجهات كل أعضائه، على أنه الأكثر حرصا وتمسكا بمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وفي مقدمتها المجلس الوطني، وتشديد المطالبة بضرورة تفعيل دورها واستمراره، إلى أن تجسد القضية الفلسطينية بكل جوانبها وأبعادها حلا عادلا ودائما وشاملا يضمن لشعبنا الفلسطيني حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٨ - حالة الاحباط التي يخلقها استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارستها التي تستغرق الكثير من أوقات المجلس وجهوده وخاصة في مجال مقاومة الاستيطان وآثاره ومقاومة تهويد القدس.

إلا أن أبرز التحديات التي واجهها المجلس والتي شكلت قيذا على عمله واستهدفت تهميش دوره والتعقيم على انجازاته ووضع العراقيل أمام انجازه لمهامه في الرقابة والتشريع قد تمثلت أكثر ما تمثلت في الأمور التالية:

أ - عدم إقرار القانون الأساسي. الأمر الذي يترك عملية التشريع دون مرجعية، ويترك عملية الفصل بين السلطات دون ضابط.

ب - عدم الاستجابة لقرارات المجلس التشريعي، حتى ما ينقذ منها لا يشار فيه إلى دور المجلس التشريعي فيه - مما يترك حالة من الاحباط وعدم الرضى في نفوس اعضاء المجلس - .

ج - عدم الاستجابة لأبسط مبادئ العمل البرلماني في الأنظمة الديمقراطية وحتى غير الديمقراطية بتقديم مشروع الموازنة السنوية العامة على المجلس التشريعي قبل أربعة أشهر من بداية السنة المالية حسب النظام الداخلي للمجلس لمناقشتها وإقرارها - مما يفقد عملية الرقابة على أداء السلطة التنفيذية أهم معايير الرقابة والضبط عليها ويجعلها انتقائية غير

شاملة -.

د - حجب بعض المعلومات الأساسية والهامة اللازمة لأعمال المجلس في تقصي الحقائق والرقابة.  
هـ - الإبقاء على حالة الجدل قائمة فيما يتعلق بمتطلبات المجلس التشريعي المالية وخاصة في مجال مكافآت الأعضاء، ووسائل النقل وغيرها.

و - عدم استكمال البناء الإداري والإدارة القانونية والإعلامية وتعيين مدير عام المجلس. وعلى الرغم من ذلك كله إنني أرى أن الأمور تسير في مسارها الصحيح رغم كل هذه التحديات والصعوبات، وأتقن تماماً كذلك بأن العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية ستنتظم بما يضمن مصالح شعبنا ونضاله وتطلعاته لبناء المجتمع المدني الديمقراطي. وأتقن أكثر من ذلك أن روح الفريق التي تحكم أعمال مجلسنا والعزيمة والإصرار التي تحكم توجهات كل واحد منا ستقود هذا المجلس إلى تحقيق أهدافه ومهامه.

#### التوصيات

١ - لا بد للمجلس في دورته القادمة أن يحدد خطة واضحة مفصلة لكل فترة من فترات دورته القادمة وفق جدول زمني لأعمال المجلس على صعيد القوانين والتشريعات خاصة وعلى صعيد الرقابة وغيرها.

٢ - وضع آلية عمل تهدف إلى ترسيم وتوضيح العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على قاعدة مبدأ الفصل بين السلطات واستقلاليتها، بحيث تضمن تعاون السلطتين واحترام كل منهما لصلاحيات ومسؤوليات الطرف الآخر، وتأزرهما من أجل إنجاز مهمات إصدار وتنفيذ القرارات، وتشريع القوانين وإقرارها. مما يقتضي مواصلة العمل بكل الوسائل لحث السلطة التنفيذية على الاستجابة لقرارات المجلس التشريعي، وأن تدرجها بشكل دائم ودون تأخير على جدول أعمالها من أجل مناقشتها بروح بناءة وإبداء الملاحظات بشأنها أو تنفيذها.

٣ - حث السلطة التنفيذية على التحرك السريع للنظر في مشاريع القوانين المحولة إليها، وفي مقدمتها القانون الأساسي الذي لن تقوم حياة دستورية في وطننا دون العمل بموجبه وتطبيقه ولن تكون هناك سيادة للقانون والنظام بدون، وحث السلطة التنفيذية كذلك للإسراع في إبداء ملاحظاتها حول قانون الخدمة المدنية الذي سوف يسهم في تنظيم التوظيف في المؤسسات الرسمية الفلسطينية. إن الإسراع في إقرار هذه القوانين يتيح للمجلس الفرصة للتفرغ من أجل مناقشة وإقرار القوانين الأخرى المطروحة على جدول

أعماله (قانون استقلال القضاء، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون سلطة النقد، وقانون العقوبات، وقانون الضرائب، قانون الأحزاب، قانون المنظمات غير الحكومية، قانون الشركات.. وغيرها). هذه القوانين التي تضع مجملها أساساً لسلطة القانون والنظام. ومن هنا تحتل قضية القانون الأساسي الأولوية المطلقة في أعمال المجلس في دورته الثانية.

٤ - حث السلطة التنفيذية على الالتزام بتقديم الموازنة العامة في الوقت المحدد لها دون تأخير وأن تلتزم بعد ذلك بتقديم موازنة عام ١٩٩٨ للمجلس التشريعي في المواعيد المحددة في شهر سبتمبر/ أكتوبر القادم لتمكين اللجان المتخصصة، ومن ثم هيئة المجلس، لمناقشتها بروية وإبداء الملاحظات والتعديلات المطلوبة بشأنها، ثم إقرارها.

٥ - الإسراع في توفير الموارد اللازمة من الدول المانحة لبناء قاعتي المقرين المؤقتين للمجلس التشريعي الفلسطيني في رام الله - البيرة وغزة، مما سيوفر العديد من المشكلات التي تواجهنا، سواء في ضيق القاعات أو فقر تجهيزها، أو في تشتت أماكن الاجتماعات، أو في توفير مقرات للجان فيها.

٦ - استكمال بناء وتطوير الجهاز الإداري للمجلس من خلال تعيين مدير عام للمجلس مؤهل وذو تجربة كافية مؤهلة لقيادة العمل الإداري للمجلس، وتكثيف الدورات التدريبية للعاملين في المجلس لرفع مستوى كفاءتهم بالاطلاع على تجارب برلمانات الدول الصديقة وكيفية إدارة عملها. مع الحرص على استقلالية أعمال المجلس واستقلالية موازنته.

٧ - الإسراع في إنشاء الجهاز الإعلامي الكفؤ كجهاز خاص بالمجلس، تتوافر له الأجهزة ووسائل الاتصال الضرورية القادرة على نقل أخبار ونشاطات واجتماعات وقرارات المجلس، بما يليق بمكانته وصورته وما يستحقه من اهتمام إعلامي يعمل على إسماع صوت النواب إلى أبناء شعبهم، وإلى العالم بأسره.

٨ - إزالة أية قيود تقف أمام أعضاء المجلس وكوادره الإدارية وحريةهم في الحركة والتنقل تحت كل الظروف، لتمكينهم من القيام بعملهم بحرية وكرامة تليق بمكانتهم الاعتبارية.

٩ - استكمال التعيينات المطلوبة للإدارات المختلفة وفق الحاجة والهيكل المقترح.

١٠ - استكمال وتنفيذ خطة إنشاء مكتبة متخصصة للمجلس وتأمين المراجع الضرورية لها، وإقامة مركز وإرشيف للمعلومات ودراسات الشؤون البرلمانية.

١١ - أن تكون اجتماعات المجلس مرة واحدة كل أسبوعين واجتماعات اللجان مرة واحدة كل أسبوعين، بحيث تنتظم أعمال المجلس أسبوعاً لأعمال اللجان والأسبوع التالي لأعمال المجلس واجتماعاته، بشكل يعطي فرصة كافية لمناقشة القضايا المعروضة عليها بشكل أكثر



عمقا وشمولية، ويتيح للأعضاء أن يدرسوا الوثائق قبل عرضها على المجلس بمدة كافية، كما يتيح لرئاسة المجلس وأعضائه الاطلاع على تقارير اللجان وتوصياتها، وقصر عقد جلسات المجلس في مقره المؤقتين.

١٢ - التأكيد على ضرورة تفرغ رؤساء ومقرري اللجان لإدارة ومتابعة أعمال لجانهم بشكل مستمر، إضافة إلى سكرتير متخصص لكل لجنة من الطاقم الإداري.

١٣ - تطوير آلية تمكن وزراء السلطة التنفيذية من تقديم خطط وزاراتهم التي تخدم السياسات العامة المقررة في البيان الوزاري الذي التزمت به السلطة التنفيذية، إلى المجلس التشريعي، وانتظام تقديم التقارير عن أعمال وزاراتهم إلى المجلس، بما يضمن تحقيق قدرة للمجلس ولجانته المختلفة على متابعة ومراقبة الوزارات المختلفة في أدائها لمهامها. وأن يكون هناك وقت محدد كل اسبوعين لمساءلة الوزراء حول أعمال وزاراتهم والقضايا المعروضة على المجلس حسب النظام.

١٤ - ممارسة المجلس لصلاحياته في المساءلة والاستجواب وطرح الثقة وفق نظامه الداخلي، وبما يحقق المصلحة الوطنية العليا في محاربة الفساد وأوجه الانحراف الإداري الأخرى، وبما يضمن احترام القانون.

١٥ - استكمال بناء دائرة الشكاوي في إدارة المجلس لدراسة هذه الشكاوي قبل إحالتها إلى اللجنة المختصة أو الجهات المعنية، بحيث تقتصر الشكاوي المحالة إلى اللجان على المواضيع ذات الصلة بالشؤون العامة وفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي للمجلس.

١٦ - العمل على تعزيز التواصل اليومي بين أعضاء المجلس وجمهور الناخبين من خلال تحويل المكاتب النيابية في المناطق إلى مراكز للقاء والحوار وتبادل الآراء، وليس إلى مجرد مكاتب لتلقي الشكاوي من المواطنين.

١٧ - مواصلة الجهود لاستكمال وإنهاء الجدل القائم حول مكافآت أعضاء المجلس وسياراتهم وموازنة المجلس التشريعي.

١٨ - إعادة النظر في عدد من مواد النظام الداخلي للمجلس ولجانته على ضوء تجربة العام الماضي.

١٩ - إعادة الاعتبار للجنة شؤون المجلس التي أرى أن تشكل من مكتب رئاسة المجلس ورؤساء اللجان.

## الخاتمة

رغم الصعوبات الجمة التي واجهته في عامه الأول، والعراقيل التي وضعت أمام انطلاقته الجسورة، فقد حمل المجلس التشريعي الفلسطيني شرف الأمانة التي وضعها شعبنا في أعناق نوابه المنتخبين. ومع أن الطموحات والاحلام كانت أكثر اتساعا من امكانيات الواقع ومحدداته، إلا أن مجلسنا، رغم ما يتبدى من بعض مظاهر الانخفاق، استطاع تحقيق عدد كبير لا يستهان به من الانجازات التي من حقه أن يفخر بها، حيث تمكن من تثبيت ذاته كهيئة تشريعية فلسطينية تمتلك استقلالها الذاتي وتعمل على استكمالها وتطويره وترسيخه.

وإذا كان العام الأول للمجلس قد جاء حافلا بالصعوبات والانجازات، فإن الوهم لا يجوز أن نشعرنا بأن عتبة العام الثاني مفروشة بالورد. فالعقبات والتحديات ما زالت قائمة وهي كثيرة جدا وتذليلها يعتبر جزءا أساسيا من مهمتنا. والاصرار والحزم بأداء مهامنا يعتبر أساس نجاحنا في أداء مهامنا.

غير أننا ندخل العام الثاني وقد هيأنا أنفسنا أكثر من ذي قبل، حيث حققنا القسط الأوفر من بنائنا الذاتي، وانجزنا قسما كبيرا من مهمتنا التشريعية، وراكمنا التجربة التي ستعزز من قدراتنا على كسر الصعاب ومواجهة التحديات.

إن المرحلة القادمة في مسار قضيتنا الوطنية وبنائنا الديمقراطي، تفرض اسلوبا متجددا في عمل مجلسنا، يبتدئ أي شكل من أشكال الارتجال ويتحرك وفق خطة واضحة ومدروسة، وجدول زمني محدد ودقيق.

## حواران مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني: ١- لن نسمح بتجسيم المجلس التشريعي

قال رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد قريع (أبو علاء) أن القانون الفلسطيني حين يقر لن يتساهل مع من يسرب أراضي لليهود وسيطالب بأقصى عقوبات قد لا يكون الاعدام إحداها، موضحاً في حديث إلى «الحياة» في القدس أنه يعارض شخصياً فرض عقوبة الاعدام. ولم يستبعد أن تنشأ أزمة بين السلطين التنفيذية والتشريعية في حال أصرت الأولى ورئيسها على رفض التعامل مع القانون الأساسي الذي أقره المجلس بالقراءة الأولى، رغم اعتراض الرئيس ياسر عرفات على ذلك، ويتنظر أن يقره بالقراءة الثانية خلال أسابيع عدة. وقال: «لا يعقل أن يبقى من دون قانون».

وشكا «أبو علاء» من أن السلطة التنفيذية لم تع حتى الآن «أن المجلس ليس منافساً لها لذلك تعمل على تهميشه بكل الطرق». وقال: «هناك محاولات لتجسيم هذا البرلمان وهو أمر لن نسمح به أبداً».

وقال بأن كل سلطة تنشأ لا بد أن يكون الفساد جزءاً منها.

وفي ما يلي نص الحديث الذي نشرته جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٧م.

حواران مع رئيس المجلس التشريعي -

الخارج؟ هل مستطابون دولاً بتسليم هؤلاء الأشخاص؟

- لا أريد أن استبق ما سينص عليه القانون قبل أن يناقشه المجلس التشريعي ويقره لكنني أعتقد أنه لن يغفر لمن تصرف بالأرض أو من يريد أن يتصرف بها وسيضع ضوابط لهذه الحالات. قد يتم التوصل إلى اتفاقات لتبادل مجرمين مع دول معينة ولدينا اتفاقات أمنية أصلاً مع دول عدة.

ثلاث قضايا

● حتى الآن لم يقر المجلس التشريعي القانون الأساسي بل يبدو كأن ثمة منافسة بين المجلس والسلطة التنفيذية التي ترى أن إقرار القانون الأساسي هو من صلاحيات منظمة التحرير وليس المجلس التشريعي. كيف ستحل هذه المعضلة.

- نحن لا تتنافس مع المنظمة والحديث يجري عن قانون أساسي وليس عن ميثاق، ومهمته تنظيم الحياة على الأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط ولا يتعرض إلى اللاجئين الفلسطينيين في الخارج أو إلى الجاليات الفلسطينية في أي بلد. هذا القانون يتعامل مع ثلاث قضايا أساسية. هي الحريات العامة وضمانها، والفصل بين السلطات الثلاث وتحديد صلاحياتها أين تبدأ وأين تنتهي، ثم إدارة السلطة الوطنية وماليتها

● صدرت مؤخراً تصريحات عن فرض عقوبة الاعدام على من يبيع أرضاً لليهود. كيف يمكن فرض عقوبات كهذه وليس هناك قانون أساسي، أي دستور يحكم حياة الفلسطينيين في الداخل؟

- ليس الاعدام هو المنطق الذي يسلكه التشريع الفلسطيني وإنما نحن قلنا أننا نريد أن نضع قانوناً ينظم عملية تملك الأرض والتصرف فيها. وإذا كان القانون سيقر عقوبة الاعدام أو غيرها فهذا أمر يقرره لاحقاً. أما الآن فنحن نتحدث عن حكم انتقال أراضي إلى أجنبي وحكم من اشترى أراضي في الماضي ومن يريد أن يشارك أجنبياً، أي عملية تداول الأرض وملكيتهما بما في ذلك تسريتها بالواسطة أي شراءها لبيعها لجهات أخرى وهذا أمر يحدث في كل أنحاء العالم. قد تقرر عقوبة الاعدام التي نتحدث عنها وزير العدل (فريج أبو مدين) ولكن أنا شخصياً لا أؤيدها واعتبر أن هناك عقوبات أقسى من الاعدام مثل السجن مع أشغال شاقة وغيرها. المهم أننا لا نتساهل في ما يتعلق بالأرض لأنها قضيتنا الوطنية. والقانون لن يغفر لمن تصرف بالأرض أو سيتصرف بها.

● كيف ستعاملون في هذه الحال مع قضايا كذلك التي حدثت قبل أيام حين باع رجل دين أرمني أرضاً وبيعاً في جبل الطور في القدس الشرقية وسافر إلى



ومراقبتها. ما عدا ذلك هو من صلاحية المنظمة خصوصاً وأن جميع أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني. لذلك لا يوجد أي تناقض بين المنظمة والمجلس، لكننا إذا فقدنا فرصة إقرار هذا القانون سنظل سلطة بلا قانون لأن هذا القانون هو مرجعيتها وهو أبو القوانين. وقرر المجلس أن الدورة الحالية لن تمضي قبل أن نهي موضوع القانون الأساسي وسننتهي حتماً.

● ماذا لو رفضت السلطة التنفيذية التزام القانون خصوصاً أن الرئيس عرفات سبق أن رفض مناقشة المجلس مشروع القانون بالقراءة الأولى؟

- عندها ستكون هناك إشكالية وستستمر الإشكالية القائمة، لكن لن يقبل المجلس التشريعي بأن يظل البلد من دون قانون وسيستخدم الإجراءات التي تجوز له حسب النظام الداخلي إذا اضطر إلى ذلك. إذا كانت لمنظمة التحرير ملاحظات لها كامل الحق في أن تقترح تعديلات ونحن سننظر فيها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مجلس الوزراء. حتى أبو عمار شخصياً يمكنه أن يبدى رأيه في أي مادة مذكورة، أما تعطيله والقول نحن لا نريد قانوناً، فهذا لا يمكن أن نقبل به. سنبداً القراءة الثانية لهذا المشروع مع بداية شهر حزيران (يونيو) المقبل وإذا لم ترد إلينا أي ملاحظات سنعتبر أن

القراءة الأولى هي بمثابة القراءة الثانية ولا مانع من قراءة ثالثة قبل نهاية الدورة الحالية للمجلس في ٧ تموز (يوليو). بعد ذلك سننتقل إلى قانون الخدمة المدنية وقانون المجالس المحلية خصوصاً أن أماننا مشروع قانون هو الأهم بينها كلها، وهو قانون استقلال القضاء.

«تعلمنا من إسرائيل»

● هناك الطبع في الشارع الفلسطيني بأن قرارات المجلس لا تحترمها السلطة التنفيذية خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمساءلة والمحاسبة وقضايا الفساد؟ - اعتقد أن هناك سوء فهم لأدوارنا.

نحن في المجلس التشريعي نبأغ أحياناً في دورنا، لكن السلطة التنفيذية أيضاً تبأغ جداً في دورها. تعلمنا من إسرائيل استلاب حق الآخرين وهذه كارثتنا كسلطة. أنا أفهم أن استقلال السلطات أو الفصل بينها لا يعني أن كلاً منا يغني في واد بل هو فصل بين السلطات من أجل التكامل في إدارة البلد. للسلطة التشريعية صلاحيات معينة وهي اصطدمت بالسلطة التنفيذية التي حاولت وما زالت تحاول تهميش دور المجلس التشريعي. المثال على ذلك موضوع اضرب المعلمين. فالسلطة لم تدرك أن البرلمان هو الأكثر التصاقاً وتحسساً لمشكلات الشعب. الحكومات خصوصاً في العالم الثالث تستمع

- أعتقد أن هناك قضايا عدة تتعلق بهذا الأمر إحداها محاولة بعضهم المساس بهيئة السلطة ووضعها في وضع حرج، وثانيها يتعلق بوجود وضع مالي صعب لدى السلطة ما دفع بعض المعلمين إلى محاولة تسييس القضية عبر انتقاد مصروفات السلطة والوزارات. أخيراً نحن نعلم أن مطالب المعلمين عادلة وأنهم مظلومون، لكنه ظلم موروث، فالسلطة تسلمت جهازاً تعليمياً رواتبه محددة سلفاً منذ أيام الحكم الأردني ثم الاحتلال الإسرائيلي.

● ما سميت تسييس القضية طرح بشكل آخر وهو الداخل والخارج خصوصاً أن مؤسسات الدولة لم تبين بعد بينما ظهرت مظاهر بذخ الدولة. الا تخشى من حركات تمرد أخرى على الوضع الذي نشأ منذ إقامة السلطة الفلسطينية؟

- مع كل سلطة تنشأ في أي مكان كان يتولد الفساد وهذا صحيح حتى في أكثر الأنظمة ديموقراطية. وأطرح مثلاً السويد التي نمد فيها تياراً لمحاربة الفساد. وبالتالي إذا لم تكن هناك أداة ترأقب عملية نشوء الفساد سيكبر وبطغي، وهذه عادة تتولد من أجهزة الرقابة ضمن إطار السلطة التنفيذية وأجهزة الرقابة الخارجة عنها خصوصاً البرلمان. في وضعنا ما زالت هناك محاولات لتحجيم هذا البرلمان وهو أمر لن نسمح به أبداً.

عادة إلى تقارير المنتفعين والمرتزة والمتسلقين ورجال الأمن. ومن حق السلطة أن تستمع إلى رجال الأمن وربما أيضاً إلى المنتفعين والمتسلقين لأنهم أزالامها، لكن البرلمان لا يمكن أن يطرح قضية للمناقشة من دون حق. فعندما طرح موضوع رواتب المعلمين في آب (أغسطس) ١٩٩٦ كان المجلس التشريعي تحسس المشكلة وشاهد ردود فعلها في الشارع وبين المعلمين واتخذ قراراً في شأن ذلك ينص على زيادة رواتب المعلمين بنسبة ١٥ في المئة. لكن السلطة تجاهلت هذا القرار ولم تستفسر حتى عن سبب اتخاذ المجلس القرار حتى تفاقت المشكلة وبدأ المعلمون اضربهم الشهير. لا يمكن أن يتواصل تجاهل قرارات المجلس التشريعي فهو حقيقة موجودة، لذلك وقعنا عقداً مع شركة خاصة لبث مناقشات المجلس عبر التلفزيون للالتفاف على أسلوب السلطة في التغطية عليه ومحاولة خنقه ومنع نشر أخباره في الصحف. وإذا واصلت السلطة محاربة الشركة لمنع بث مناقشات المجلس كي يأخذ الناس علماً بها سنبتها عبر الأقمار الاصطناعية.

«ظلم موروث»

● هل تعتبر أن أسلوب تعامل السلطة مع قضية المعلمين في الأسابيع الأخيرة كانت صحيحاً؟

## طرح الثقة.. والطحن الفاسد

● كيف ستعاملون مع هذا الوضع؟  
- سنستخدم الصلاحيات المخولة إلينا بما في ذلك طرح الثقة. وإذا وجد المجلس أنه غير قادر على التعامل مع وضع كهذا عليه أن يصدق شعبه وأن يعترف بأنه وصل إلى مرحلة لا يستطيع فيها أن يخدم الشعب الذي انتخبه. وهذه ستكون كارثة.

● ماذا فعلتم في قضية استيراد الطحن الفاسد وبيعه في السوق، والتي تورط فيها وزراء في السلطة وفتح المجلس فيها تحقيقاً؟

- تم اتخاذ إجراءات في هذا الشأن، رغم أنه في البداية كان هناك تشكيك بوجود طحين فاسد أصلاً وتبين أنه موجود. لم يكن الوزراء متورطين بهذه القضية ولم يكن استيراد طحين فاسد من السلطة الوطنية عن قصد بل كان الخلل في عملية تخزين الطحين المستورد حيث لا يوجد لدى السلطة مخازن مناسبة. أنا شخصياً أعتقد أن سبب المشكلة هو محاولة السلطة التدخل في الحياة الاقتصادية بدل الاكتفاء بمراقبتها، إذ لا يجوز للسلطة أن تكون بديلاً عن القطاع الخاص.

● طرح قبل فترة موضوع الفساد في السلطة...

- وهل يوجد في السلطة فساد؟

## مشروع العصاة

القضية طرحها الصحافة العالمية ومثلت أنت عنها، كما طرحتها الصحافة الإسرائيلية وتحدثت عن الحسابات السرية للسلطة التي لا تخضع لرقابة.

- أنا لا أؤمن بما تنشر الصحافة الإسرائيلية لأنها تسعى إلى خلق حال من الاحباط كي تسير مشاريعها. فبرنامج ما يتعلق بالاستيطان ورغم أن حزب العمل كان سيما في ما يتعلق بالاستيطان إلا أنه كانت هناك حدود. منذ العام ١٩٧٧ عندما وصل الليكود إلى الحكم زاد عدد المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٢٠ مستوطنة إلى ١٦٨ مستوطنة والآن جاء (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير البنى التحتية ارييل شارون وباقي العصاة لاستكمال هذا المشروع. وبالتالي عندما تشن الصحافة الإسرائيلية مثل هذه الحملة لا يمكن التعامل معها إلا من منطلق تسهيل المشروع الاستيطاني.

● ولكن إذا تجاهل المجلس التشريعي ما يجري على الصعيد الداخلي، سيتحمل مسؤولية عدم طرح هذه القضايا لاحقاً.

- لا يجوز للمجلس التعامل مع الإشاعة والإشاعات كثيرة، ولا يجوز أن

تتعامل مع هذه القضايا بهدف التشهير وإنما بهدف التصحيح، ودور المجلس هنا يكمن في سن القوانين والرقابة والإصلاح من خلال اتخاذ القرارات. من هنا فإن عدم وجود الآلية المناسبة من خلال استجابة قرارات المجلس أو مناقشتها هو الخلل الأساسي. ولكن لا ننسى أننا لا نزال حديثي العهد سواء بالنسبة إلى السلطة التشريعية أو التنفيذية وحتى القضائية، لذلك قد تحدث أخطاء.

● طرحتم في المجلس التشريعي وقف المفاوضات مع إسرائيل بسبب قضية الاستيطان. ألا ترى هنا مفارقة أنك من بين مهندسي اتفاق أوسلو الذي تجاهل الاستيطان ربما عن غير قصد بل بسبب جهل من فاض في أوسلو أهميته، وفي الوقت ذاته تزيد وقف المفاوضات لأن إسرائيل تتمسك بأن نصوص أوسلو لم تنص على وقف الاستيطان صراحة؟

- أنا نادم لإساءة تصرف إسرائيل مع اتفاق أوسلو الذي اعتبره اتفاقاً عظيماً، فهو أكثر وثيقة سياسية متوازنة. إذ وضع أساساً لإنهاء صراع استمر مئة سنة من دون أن ينهيه بل ترك فترة انتقالية بسبب إصرار إسرائيل عليها وذلك بهدف بناء الثقة قبل أن ندخل في القضايا الصعبة. اتفاق أوسلو حدد جدول الأعمال، أي حل القضية الفلسطينية من كل جوانبها بما فيها حق العودة، أي

موضوع اللاجئين، وتقرير المصير من خلال تحديد الحدود والدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس من خلال حل موضوع القدس. الاتفاق بني على المرحلية والتدرج أي بدء مفاوضات الوضع النهائي في حزيران (يونيو) ١٩٩٦م لتسير جنباً إلى جنب مع المرحلة الانتقالية وتنتهيان عند النقطة نفسها وهي التسوية النهائية. هذه التسوية لا تتمكن تسميتها تسوية إذا لم تحقق أربع قضايا: هي إنهاء احتلال عام ١٩٦٧م وإزالة آثاره أي الاستيطان والضم وثانياً حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً ثم إنهاء العنف وأخيراً بناء علاقة فلسطينية عربية وإسرائيلية إذا تحقق ما سبق. اتفاق أوسلو نص بوضوح على أن شيئاً لن يتغير في الوضع القائم خلال المرحلة الانتقالية ووافق (رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل) اسحق رابين في اجتماع له مع أبو عمار على أن لا يضاف بيت واحد لأي مستوطنة بل أن تسيح المستوطنات كي لا يضاف إليها متر واحد.

دباباتنا.. وتل أبيب

● لكن ذلك كان اتفاقاً شفهيًا ولم يرد في نصوص أوسلو.

نحن نخطيء أحياناً في وضع الأولويات. كان يفترض منذ اليوم الأول



لدخلونا الضفة الغربية وقطاع غزة أن نتبنى موقفاً مماثلاً لذلك الذي نصر عليه الآن وهو أن لا مفاوضات في ظل الاستيطان. لا أعتقد أن هذه القضية كانت غائبة عن ذهن أحد من كانوا في أوسلو ولكن في تلك الفترة كان همنا أن نستعص عن «يهودا والسامرة» بلفظ الضفة الغربية وقطاع غزة.

● عندما تراجع اتفاق اعلان المبادئ بينك وبين نفسك ألا يخطر في بالك أن أحد أعطاء أوسلو أنه لم يأخذ في الاعتبار احتمال عودة الليكود إلى الحكم؟

- لتذكر أنه في تلك الفترة لم تكن دهاياتنا تحاصر تل أبيب، وإنما أثبتنا من وضع عربي صعب وتبعات حرب الخليج حيث كانت تشن حرب على منظمة التحرير. ولذلك فإن اتفاق أوسلو لم يضع أو يتنازل

عن أي حق فلسطيني، مشروع أبو غنيم هدفه اعطاء شرعية للاستيطان لأن مجرد عودتنا إلى المفاوضات بينما لا يزال نتنياهو يعني أننا وافقنا على شرعية الاستيطان. موقفنا ليس فقط وقف مستوطنة أبو غنيم بل أن يواجه كل المستوطنات مصير مستوطنات سيناء نفسها أي إما أن تدمر أو يرحلوا عنها ولا مانع في أن يقدموا طلباً للسكن في مناطقنا.

● هل متشعر بخيبة أمل إذا استؤنفت المفاوضات بينما العمل مستمر في أبو غنيم؟

- نعم سأشعر بخيبة كبيرة. وافقنا على تقسيط الدين الذي لنا، لكننا لم نتنازل عنه وهذه هي فلسفة التدرج في أوسلو. أجرت الحوار: ربي الحصري

## ٢- من أولويات المجلس التشريعي سن القوانين

قليلون هم الذين يملكون القدرة على مخاطبة الناس من القلب إلى القلب ومن العقل إلى العقل، وأحمد قريع (أبو علاء) رئيس المجلس التشريعي هو واحد من هؤلاء، فعندما تحدث إلى «القدس» انطلقت كلماته بطريقة تلقائية وعفوية ملفتة جمعت بين العقل والقلب، والسبب كما يبدو أن «أبو علاء» قد حرر ضميره، من كل قيد، فتحدث بصراحة وصدق وشمولية عن تجربة عام وليف، هي عمر المجلس التشريعي والتي هي محور اللقاء. في البداية تطرق أبو علاء إلى كون تجربة السلطة الوطنية برمتها وبكل تفرعاتها هي تجربة جديدة، ويقول: لقد تحولنا من سلطة كانت ترعى مصالح الناس بوساطة البريد إلى سلطة فعلية على الأرض.

ونظراً لحدالة هذه التجربة، وصعوبة الأوضاع، ظن البعض - يقول (أبو علاء) - أن المجلس جاء لينتقص من سلطة الرئيس، وهذا غير صحيح إطلاقاً، فالمجلس جاء ليقوم بمهامه في بناء السلطة الوطنية.

وأوضح رئيس المجلس التشريعي أن حجر الأساس لأي بناء ديمقراطي في العالم هو الفصل بين السلطات الثلاث في إطار تكاملي ومضيف: إن الخلل ليس في المجلس وإنما في السلطة التي لم تتعلم كيف تتعامل مع مجلسها باعتباره أداة بناء مع السلطة وليس مناوئاً لها. وحول إقرار القانون الأساسي قال أبو علاء أن القانون الأساسي هو قانون المرحلة الانتقالية وأن أي تأخير في إقراره سيكون على حساب قيام وتكريس سلطة القانون والنظام. وبخصوص علاقته الشخصية بالرئيس عرفات قال: اعتر بعلاقتي الحميمة مع أخي الرئيس عرفات ولم أصطدم معه قط، ولكني لم أكذب في حياتي ولم أوافق أبداً، فطوال عمري صادق وخصوصاً معه وله، فأبو عمار رمز لهذا الشعب وأنا من الذين يعتزون بهذا الرمز يقاتلون من أجله. وفيما يأتي نص هذا الحوار الذي نشرته جريدة «القدس» المقدسية بتاريخ ٧ / ٥ / ١٩٧٧م.

## التجربة البرلمانية

س: كيف تقيمون التجربة البرلمانية الفلسطينية بعد مضي أكثر من عام على انتخاب المجلس التشريعي؟

ج: نحن سلطة جديدة وحديثة على الأرض تقوم في ظل أوضاع صعبة ومعقدة، وبالتالي فإن هذه الأوضاع تحد من قدرتنا على القفز إلى تحقيق أهدافنا، فالاحتلال ما زال موجوداً بيننا وفي ظل أحوال معيشية واقتصادية سيئة، وهنا يكمن التصادم ما بين الطموح والواقع، فالطموح الذي ينتاب كل مواطن فلسطيني من خلال سلسلة المعاناة الطويلة التي عاشها، هو رفع الظلم وإنهاء الاحتلال وتحسين الأوضاع المعيشية، وبالتالي فهذا طموح مشروع تماماً.

إن هناك أوضاعاً اقتصادية صعبة موروثاً عن الاحتلال وما زالت وهناك أوضاع سياسية صعبة أيضاً بحكم أن طبيعة اتفاقنا هو اتفاق انتقالي مرحلي متدرج لم يحسم القضايا كلها مرة واحدة، ومن هنا فإن بين الرغبة بالانتقال إلى حياة جديدة وما بين الصعوبات فجوة كبيرة، وفي هذا السياق وجدت السلطة الوطنية، ثم جاءت انتخابات المجلس التشريعي وانتخاب رئيس السلطة الوطنية أيضاً الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الآمال في تحسين الأوضاع، وأن المجلس التشريعي سيأتي

«لينتشل الزير من البئر» وتنتهي المشاكل كلها مرة واحدة.

فحينما بدأ المجلس بمزاولة مهامه اصطدم بهذا الواقع وبالسلطة الوطنية التي نشأت على الأرض، وهذا شيء طبيعي، وأقول بصراحة أن بعض المحيطين بالأخ «أبو عمار» ظنوا بأن هذا المجلس جاء ليقوم بمهامه في بناء السلطة الوطنية الفلسطينية لا ليقوم بمهام استلاب صلاحيات الرئيس أو صلاحيات أحد بل يريد أن ينظم من خلال مهمته الصلاحيات والمسؤوليات.

## قانون أساسي لمرحلة انتقالية

وكأي برلمان آخر في العالم فإن المهام الرئيسية أمام هذا المجلس هي أولاً إصدار التشريعات والقوانين، ونحن وطن بلا قانون، ففي الضفة الغربية قانون موروث من الأردن الذي قام بتغيير وتعديل قوانينه، وما زال في الضفة القانون القديم، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع غزة فالقانون موروث عن مصر وبدورها قامت بتغيير قوانينها ولا يزال في غزة أيضاً القانون القديم هو القانون، وبالتالي فنحن سلطة بلا قانون لذلك فإن سن القوانين هي من أولويات هذا المجلس.

وقد بدأ المجلس بالتعامل مع موضوعات القوانين، وفي هذا الإطار وضعنا على رأس أولوياتنا إصدار «القانون الأساسي» وهو ليس دستوراً لأن الدستور هو الدائم، وسوف

يبحث إن شاء الله عند قيام الدولة الفلسطينية.

فالقانون الأساسي هو قانون المرحلة الانتقالية فقط، وقد تكون بعض من مواده أو فلسفته أو مرتكزاته جزءاً من الدستور الدائم أو قد لا تكون فهذه شأن صلاحيات وسلطات شعبنا، ومن هنا فإن أي تأخير في إقرار القانون الأساسي سيكون على حساب قيام وتكريس القانون والنظام.

لقد أنجز المجلس التشريعي القانون الأساسي في القراءة الأولى، وقيل أن ذلك من صلاحيات منظمة التحرير، وأنا أقول أن ذلك غير صحيح فهو من صلاحيات المجلس التشريعي فقط، فصلاحيات المنظمة تبدأ إذا اعتدى على صلاحياتها، فهذا القانون يتناول تنظيم الحريات العامة وموضوع الفصل بين السلطات وصلاحيات كل سلطة من أين تبدأ وأين تنتهي، كالسلطة التشريعية ومهامها والسلطة القضائية أين تبدأ وأين تنتهي وكذلك الأمر بالنسبة للسلطة التنفيذية.

فمنظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ونحن لا نعتدي على صلاحياتها لأننا في سياقها وإطارها وجميع أعضاء هذا المجلس هم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وبالتالي لا يمكن أن نعتدي على صلاحيات المنظمة.

من أولويات المجلس التشريعي -

إن وضع برنامج وطني للشعب الفلسطيني هو من مسؤولية المنظمة أما فيما يتعلق بالضفة الغربية والقطاع وتنظيم الحياة فهما فهي من صلاحيات المجلس التشريعي، واعتقد أن «القانون الأساسي» هو قانون مهم جداً، وأن المجلس سوف ينصرف خلال الشهر القادم إلى القراءة الثانية ولن ينتظر طويلاً.

## قانون الخدمة المدنية

أما بخصوص قانون الخدمة المدنية فإنه قانون مهم جداً وأهميته تكمن في أن عدد الموظفين وصل إلى حوالي ٧٩ ألفاً وهذا عدد كبير جداً، فهذه البيروقراطية الكبيرة من الموظفين تحتاج إلى نظام، ولا يجوز أن تظل خاضعة إلى مزاجية الوزير أو وكيله أو المدير العام فيجب أن يكون هناك نظام ينظم عملها وأن يتم مناقشته وإقراره.

ومن هنا أحيل لنا قانون الخدمة المدنية من الرئيس وأنهينا مناقشته بالقراءة الأولى، وليس من الضروري أن ننتظر ملاحظات السلطة التنفيذية حتى تأتينا، وإنما لطبيعة هذا القانون وأهميته، نريد أن نرى ملاحظات السلطة التنفيذية عليه لكونه القانون الذي سيضع في النهاية الإنسان المناسب في المكان المناسب، ويحاول أن ينهي البطالة المقنعة في بعض الأجهزة والمؤسسات والدوائر والوزارات، كذلك يضع أسس عملية



التعيينات من البداية وحتى النهاية والحقوق والواجبات خلال الوظيفة وبعدها بما فيها الضمانات، ومن هنا تأتي أهمية هذا القانون. وأود أن أشير هنا إلى أن المجلس سيبدأ في هذا الأسبوع في القراءة الثانية وسنحاول أن ننتهي خلال الشهر القادم.

### قانون انتخاب الهيئات المحلية

لقد أنهى المجلس قانون انتخاب الهيئات المحلية، ثم ناقشنا قانون هيئات المجالس المحلية وأقر في القراءة الأولى، ونتتظر أن ننتهي منه خلال هذا الشهر، ثم أنهينا قانون سلطة التقدي أيضا في القراءة الأولى وأعطينا وزير المالية مهلة مدتها اسبوعين لإبداء الملاحظات حول مشروع قانون الموازنة بناء على طلبه. ومن هنا نلاحظ أن المجلس قد بدأ يأخذ دوره في إصدار القوانين، وأحيل لنا مؤخرا حوالي ثمانية قوانين جديدة من قبل الرئيس وسوف نحدد ما هي الاولويات ونرجو أن نتقل بعد ذلك إلى تحديد طرح الإطار القانوني للعمل الاقتصادي بكل رزمة مشروعات التي تشكل الإطار القانوني للعمل الاقتصادي ونأمل أن ننجزها خلال هذا العام وإذا تم ذلك سيكون انجازا كبيرا.

### مسألة ورقابة أداء السلطة التنفيذية

إن موضوع المساءلة ورقابة أداء السلطة

التنفيذية من المهمات الأساسية للمجلس، فالرقابة لا تتم إلا استنادا إلى قانون، والذي يخالف القانون هو الذي يعتبر مخطئا أو مجرما أما قبل ذلك فتنظر الاجتهادات لذلك نريد أن نقطع الاجتهادات بالقوانين، لذا فإن أهم معايير الرقابة على أداء السلطة التنفيذية هي «رقابة الموازنة» وبعد فترة طويلة من المماطلة وصلت الموازنة إلى المجلس وأحيلت إلى لجنة الموازنة في المجلس لدراستها.

وفي الإطار نفسه قام المجلس بمساءلة عدد من الوزراء وطرح عليهم العديد من الأسئلة في قضايا محددة تعكس قضايا مجتمعنا ومعاراته مثل قضية المعلمين وقضية المزارعين، فالمجلس ليس هيئة منسلخة عن معاناة شعبنا.

وعن الصعوبات التي نواجهها، فهناك قضية الاستيطان والقدس وتفاعل المجلس منذ تأسيسه مع هذه القضايا وكان له دور في بلورة رأي عام حول العديد من القضايا المهمة، ففي قضية الاستيطان كان موقفه حاسما وواضحا وكذلك الأمر بالنسبة للقدس التي تبقى دائما على جدول أعمال المجلس وهناك موضوع المفاوضات أيضا الذي يحتل مكانا بارزا، فالمجلس طرح وقف المفاوضات ما لم تلتزم إسرائيل بقوانين عملية السلام.

### علاقات المجلس الخارجية

بدأنا في إقامة علاقات مع العديد من

صراع فإن المتضرر بلا شك هو الوطن والشعب وأما إذا دخلت في تفاهم بقاء واحترام لبعضها البعض كان ذلك لمصلحة الشعب والوطن فما بالكم في وضع كوضعنا؟ فنحن ما زلنا «مشروع دولة» وليس دولة، وفي إطار مرحلة انتقالية إذا أحسنت الأداء على جميع الأصعدة التفاوضية والبناء فالعالم سيتعاطف معنا أكثر في تحصيل حقوقنا، وإذا أخطأنا فالعالم سيقول أخطأتم، فنحن أصبنا كثيرا وأخطأنا كثيرا وبالتالي فإن من أبرز القضايا التي تساعد على عملية البناء وتعزيزه هو موضوع التكامل ما بين السلطات والفصل ما بينها، وهنا تكمن أهمية «القانون الأساسي» والذي يعرف كل سلطة أين تبدأ وأين تنتهي وأن لا تعتدي على صلاحيات السلطات الأخرى.

ولعدم وجود قانون قد نعتدي في أحيان كثيرة على صلاحيات السلطة التنفيذية ونخطيء والسلطة التنفيذية تتجاهل أو تتعمد أن تتجاهل في أحيان دور هذا المجلس وهو بالتالي خطأ، وأحيانا كثيرة قد يحدث تدخل في القضاء وهذه من أبشع الأمور سواء من المجلس التشريعي أو السلطة التنفيذية لأن استقلالية القضاء قضية أساسية ومهمة في عملية بناء الوطن.

وبالتالي القضية ليست تنفيذ القرارات وإنما قضية احترام الإرادات لهذا المجلس

الدول وقمنا بزيارات على مستويات مختلفة، فزارت رئاسة المجلس عدداً من الدول الأوروبية، ولدينا بعض الدعوات لبعض الدول العربية والاسكندنافية وكندا وأميركا اللاتينية واليابان.

كما استقبلنا وفودا عديدة من كل العالم تقريبا وحضروا جلسات المجلس وأجرينا محادثات معهم وزارنا رؤساء دول مثل الرئيس الفرنسي جاك ميثراك ورئيس البرلمان الأوروبي ورئيس البرلمان التركي ورئيس حركة عدم الانحياز رئيس جمهورية كولومبيا.

### س: أين الخلل في اعتقادكم؟

ج: الخلل ليس في المجلس وإنما في السلطة التي لم تتعلم كيف تتعامل مع مجلسها، فهذا المجلس هو أداة بناء مع السلطة وليس كما يصوره بعض المنتفعين أداة مناوئة للسلطة، ومن هنا فإن غالبية القرارات تنفذ، ولكن لا يقال بأن المجلس التشريعي ناقشها، وأن في ذلك مصلحة لوزارات معينة بأن لا يعطى للمجلس دوره.

### الفصل بين السلطات في إطار التكامل

حجر الأساس لأي بناء ديمقراطي في العالم هو الفصل بين السلطات ولكن في إطار التكامل، وإذا دخلت هذه السلطات في

وللسلطة التنفيذية إرادة يجب أن تحترم وكلها في النهاية في خدمة شعبنا فالجلس متفتح ويعيش معاناة شعبه وهو الهيئة التي هي على اتصال دائم مع شعبنا لذا فإن أعضاء المجلس هم الأكثر تحسسا للمشاكل.

قد تتلقى السلطة التنفيذية معلومات أمنية وهذا شيء طبيعي وقد تأتي تقارير من أشخاص لكن التقارير المهمة هي التي تصدر عن البرلمانات لأنها الأكثر صدقا، فحينما يتخذ المجلس قرارا أو يناقش قضية فلا يناقشها إلا لكونه يتحسس خطرا، لذلك فإن المجدي أن تعطى السلطة التنفيذية إذنا وتنبه بشكل جيد إلى مناقشات البرلمان.

أنا لا أقول لماذا لا تنفذ القرارات بل إن غالبيتها نفذت لكن أقول لماذا لا يكون هناك أسلوب تعامل فيما بين السلطات يرقى إلى مستوى التكامل منه إلى مستوى التحدي. مثلا قضية المعلمين، فإنني أعتر أن يكون المجلس أول من تحسس طبيعة هذه المشكلة وأول من اتخذ قرارا بشأنها وكان ذلك في شهر آب من العام ١٩٩٦، ولكن مع الأسف لم تأخذ السلطة بقرار المجلس ولم تناقش المجلس لماذا اتخذ هذا القرار حتى تفاقمت المشكلة وأعلن الاضراب.

#### أين آلية التنفيذ

س: على ضوء علاقتك مع الرئيس ألم تتوصلوا إلى آلية لتنفيذ القرارات

#### الصادرة عن المجلس؟

ج: أعتر بعلاقتي مع الرئيس عرفات، وهذه العلاقة منذ الستينات وهي حميمة ومباشرة ولم أصطدم به إطلاقا، ولكنني لم أكذب في حياتي ولم أنافق أبدا وطول عمري صادق ونصوح معه وله وأنا دائما أقول قد نختلف معه ولكن لا يمكن أن نختلف عليه، «فأبو عمار» رمز لهذا الشعب ولهذا النضال وأنا من الذين يعترفون بهذا الرمز ويقاثلون من أجله، وبالتالي حينما أجد الخطأ أقول ذلك وحينما اختلف أقول أنني اختلف، وعلى سبيل المثال كان لي خلافات حتى مع بداية السلطة وأعلنتها وبالتالي، آلية علاقتي معه، آلية علاقة حميمة اعتر بها، ولا أترك فرصة دون أن أثير أهمية تمييز الروابط بينه وبين المجلس وضرورة التحسس والتفهم لدور المجلس ودعمه والتفهم لقراراته ومناقشتها وأنا لا أقول أن قرار المجلس «قدر» فليكون فيه حماس واندفاع زائد لأن أعضاء المجلس قد يندفعون أحيانا بضغط المسؤولية أو المشكلة أكبر من احساسهم من حجم المسؤولية في إطار السلطة. وبالتالي هذه القضية تحتاج إلى تفاهم وفي كل دول العالم يوجد هناك وزير للبرلمان تكون مهمته عدم معارضة السلطة التشريعية وإنما التنسيق والتفاهم معها والأمور على هذا الصعيد تتحسن بشكل جيد.

عملية التحول التي عشناها من واقع

هي انتخابات نزيهة ونظيفة فكيف الحال سيكون عندما يتم إيقاف النائب على حاجز عسكري إسرائيلي، فهذه أكبر مشكلة يتعرض لها النائب الفلسطيني. ما هو موقف المواطن الفلسطيني الذي انتخب هؤلاء النواب وعلق عليهم الآمال لتغيير الوضع؟ وأحيانا لا يكتمل النصاب في المجلس بسبب اغلاق القطاع، لذلك فإن طبيعة المشكلة ما زال أساسها الاحتلال.

كذلك فإن وجود الاحتلال الإسرائيلي يفرض على جدول أعمال المجلس كل يوم قضية جديدة أو قضيتين بعكس البرلمانات الأخرى التي تضع خطة البرلمان وتطرح على الأعضاء لتتم الموافقة عليها بشكل ثابت ومستقر.

أما نحن فلكل جلسة جدول أعمال وتحت بند ما يستجد من أمور تضاف عشر نقاط أو أكثر فهذه الاشكالية من صنع الاحتلال، لذلك لن تستقيم أمورنا حتى ينتهي الاحتلال وتزول آثاره.

#### المرحلة النهائية

س: ما هو دور المجلس في وضع تصور للمرحلة النهائية على صعيد المفاوضات؟

ج: أسجل احترامي للمفاوض الفلسطيني وكذلك للذي يقبل بان يجلس مع المفاوض الإسرائيلي، وأنا لا

الثورة إلى شرعية السلطة أو الدولة ومن واقع رعاية مصالح الناس بالبريد إلى رعاية مصالح الناس على الأرض وجها لوجه، فأبو عمار لم يكن يواجه اضراب المعلمين عندما كان في الخارج ولم يكن مضطرا لسن قانون ماء، وبالتالي فالمسؤولية اختلفت وعبؤها أصبح أكبر ولم يكن أبو عمار مسؤولا عن توفير عمل لـ ٤٥٠ ألف عامل، أما الآن فإن مسؤوليته أن يفكر بإيجاد فرص عمل لهؤلاء.

#### مشاكل المجلس

س: ما هي المشاكل التي يعانيها المجلس؟

ج: مشاكلنا كثيرة ناجمة عن الاحتلال ولو لم يكن هناك احتلال فإن طريقة إدارة أمورنا ستكون أسهل بكثير لأن المجلس موزع ما بين المحافظات وما بين الضفة والقطاع وعندما انعقد المجلس يضطر النواب إلى التنقل من الضفة إلى القطاع أو بالعكس فالمجلس في مرحلة انعقاد دائم وفي كل اسبوع هناك يومان أو ثلاثة أيام من الاجتماعات وبالتالي فإن المجلس ومع الأسف الشديد ينتظر إذنا من الضابط الإسرائيلي وهذا يحد ذاته مساس بحصانة النائب لأن الانتخابات التشريعية جرت استنادا إلى اتفاق والاتفاق تحدث عن حصانة النائب، وهذه الانتخابات راقبها العالم إذن



أستهيون ولا أقلل من كفاءات المفاوض الفلسطيني، لكن نحن الآن على أبواب مرحلة ومنعطف سيحسم مستقبل القضية والشعب الفلسطيني، وهي قضية من الصعب أن يتحمل مسؤوليتها مفاوض أو فصيل أو فئة، وأذكر بأن المجلس التشريعي هو أول من بادر إلى الدعوة إلى الحوار الوطني والحمد لله أن الأخ «أبو عمار» استجاب بشكل فوري لأنه دائماً صاحب الدعوة إلى الحوار الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية، وهو الأكثر حرصاً عليها باعتبارها الحماية للقضية والشعب وله أيضاً.

الحوار الوطني لم يكن مزائدة وهو بدأ في نابلس وأنا سعيد بأن جميع القوى والشخصيات شاركتنا في جلسته الأولى وشارك في ها المجلس التشريعي والمجلس الوطني، وأهم شيء أمام هذا الحوار هو تشكيل موقف وطني من القضايا القادمة، وبالتالي، فإن المجلس في هذا السياق يلتزم بالسياسات والاستراتيجيات التي تحدد من قبل منظمة التحرير الفلسطينية.

### توثيق العلاقات مع الدول العربية

س: ما هو دور المجلس في توثيق العلاقات مع الدول العربية وخصوصاً في هذه المرحلة؟

ج: هذا المجلس جزء من السلطة، وهو إحدى السلطات الثلاث، ولهذه السلطة

مرجعيتها المنظمة، وبالتالي، فإن المجلس يقوم بجهد متكامل في إطار تعزيز الموقف العربي والإسلامي والدولي.

وكما نلاحظ في المعركة الأخيرة التي فتحت بلا شك، فإن السلطة برئاسة الأخ أبو عمار قادت حملة سياسية دبلوماسية لا يستطيع أحد إلا أن ينحتي تقديراً لها، وهي بدءاً من مجلس الجامعة العربية مروراً بالقمة الإسلامية وما صدر عنه إلى اجتماع دول عدم الانحياز الذي أصبح قضيته الأساسية القضية الفلسطينية إلى مجلس الأمن مرتين والذي أفضلهما الفيتو الأميركي، إلى الجمعية العامة، وبالتالي فمجمال هذه الحركة السياسية حركة بلا شك تستحق كل التقدير، وفي ظل هذه الأجواء وفي الوقت التي حققت دعماً جدياً للقضية الفلسطينية على هذه المستويات فهي أيضاً حققت إدانة للموقف الإسرائيلي وعزله على الساحة الدولية، وبالتالي فإن المجلس وفي إطار هذه الحركة يقوم بما يجب عليه أن يقوم به وبما يستطيع أن يقوم به.

### الدور الأمريكي

س: كيف تنظرون إلى الدور الأمريكي في ظل الفيتو الأمريكي؟  
ج: بلا شك أن الموقف الأمريكي

منحاز، حيث كان باستطاعته أن يقوم بدور أتم وأكبر وأصدق من أجل حماية عملية السلام.

وحتى من زاوية المصلحة الإسرائيلية كان على واشنطن أن تنبه إسرائيل بحزم إلى أخطائها ولكن مع الأسف لم يتخذ الأميركيون هذا الموقف حتى الآن ومن هنا لا أرى في الموقف الأمريكي ما يجعلني أغير من رأيي، وهذا الموقف لم يفاجئني لأنني أعرف أنه موقف منحاز وأنا لا أطلب من الموقف الأميركي أن ينحاز لنا بل أن يكون عادلاً.

لأنني أشعر بالذهول لأن قيام خلاف بين الفلسطينيين والعرب وبين الإسرائيليين على قضية المبادئ والمفاهيم التي استندت إليها هذه العملية. فأني منطلق بقول بأن لإسرائيل الحق في الاستمرار في الاستيطان واستمراره في القدس أيضاً، وأي مفهوم يتحدث عن الاستمرار في ضم الجولان، وأي منطلق في مفاوضات سوريا مع إسرائيل والتي وصلت إلى نقطة متقدمة يرضى بأن تعيدها الحكومة الإسرائيلية إلى نقطة الصفر.

إن المنهج الذي تعتمده الحكومة الإسرائيلية على المسار الفلسطيني هو إعادة التفاوض على كل شيء تم التفاوض عليه، فعلى الولايات المتحدة أن تقول لإسرائيل

بوضوح وبهزم هذا خطأ يجب العودة عنه كراعية لعملية السلام. وأرى أنه يجب أن تكون الأمور أكثر وضوحاً مع الجانب الأميركي، وهذا يتطلب أيضاً جهداً عربياً أكثر حسماً وحزمًا ووضوحاً وأرجو أن يكون الأميركيون قد أخذوا درسا من الجمعية العمومية.

### مركزات للحل

س: ما هو الحل؟  
ج: أعتقد أن الحل يقوم على أربعة مركزات أساسية وبدونها لا يوجد حل أو سلام وغيرها ما هو إلا عبارة عن قفزات في الهواء وهي..

أولاً: إنهاء الاحتلال في حدود العام ١٩٦٧ وإزالة آثاره وحتى المساومة على ٥٠٪ أو ٦٠٪ أو ٩٩٪ فهذا كلام فارغ ولن يقبله أي فلسطيني.

ثانياً: حل مشكلة اللاجئين والتي ما لم يتم حلها حلاً عادلاً فإنها ستفجر كل خمس سنوات.

ثالثاً: إزالة آثار عدوان ١٩٦٧ من مستوطنات وضم ذلك على المسارات جميعها.

رابعاً: وقف أعمال العنف وتنظيم علاقة فلسطينية إسرائيلية وعلاقة عربية إسرائيلية على أسس جديدة.

أجرى اللقاء: زكي أبو الحلوة  
ومحمد أبو خضير

## الدخل ومستويات الفقر للفلسطينيين في مخيمات وتجمعات لبنان ١٩٩٦

يوسف الماضي

### أولاً: الدخل ومصادره:

#### ١-١ متوسط دخل الأسرة والأفراد في المخيمات والتجمعات:

تعتبر بيانات الدخل للأسرة من البيانات التي لا يُفصح عنها غالباً، حيث أن الأسرة تعتبر هذه البيانات من خصوصياتها. ومن ناحية أخرى، تخشى بعض الأسر الضرائب أو الحسد أو غير ذلك، غير أن المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطينية قام بإجراء مسح ميداني بالتعاون مع منظمة اليونيسيف في مخيمات وتجمعات لبنان وذلك في منتصف عام ١٩٩٦، جمع من خلاله بيانات عن دخل الأسرة التي أخذت على قدر كبير من العناية وتوخي الدقة في ذلك، وهي تعكس أنماط الدخل ومصادره في هذه المخيمات والتجمعات.

ويبين الجدول رقم (١) أن متوسط دخل الأسرة الشهري في جميع مخيمات وتجمعات لبنان (٣٥٣) ألف ليرة لبنانية أي ما يعادل (٢٢٨ \$ أمريكي)، في حين نجد أن متوسط دخل الفرد الشهري ما يقارب (٦٨) ألف ليرة لبنانية، أي بحدود (٤٤ \$ أمريكي)، غير أن هذه المتوسطات تختلف باختلاف المخيمات والتجمعات، فنجد أن أعلى متوسط للدخل هو للأسر في تجمع جل البحر وكفربدة، حيث بلغ هذا المتوسط (٦٥٨ ألف ليرة لبنانية) في حين نجد أن أدنى دخل للأسرة هو للأسر في تجمع المهجرين في مخيم البداوي، حيث بلغ (١٤٢ ألف ليرة لبنانية)، وأن مخيمي البص وعين الحلوة تمثل أدنى دخول للأسر بين المخيمات.



جدول رقم (١)

متوسط الدخل الشهري للأسرة والفرد (ألف ليرة لبنانية)  
في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان ١٩٩٦

اسم المخيم أو التجمع	متوسط دخل الأسرة	متوسط دخل الفرد	متوسط حجم الأسرة	نسبة الأجور والرواتب من مجملة الدخل %
مخيم نهر البارد	٣٦٧	٧٣,٤	٥,٠	٧٨,٧
مخيم البداوي	٣٦٢	٧١,٠	٥,١	٧١,٨
تجمعات نهر البارد	٢٩٣	٤٧,٣	٦,٢	٣٩,٦
تجمعات البداوي	١٤٢	٢٤,٩	٥,٧	٣٠,٣
مخيم برج البراجنة	٣٣٠	٦٧,٣	٤,٩	٧٣,٣
مخيم مار الياس	٣٦٧	٧٩,٨	٤,٦	٦٧,٨
مخيم شاتيلا	٣٤٥	٦٧,٦	٥,١	٧١,٦
تجمعات صبرا والداعوق	٣٧٢	٧٢,٩	٥,١	٨٦,٦
مخيم الخليل	٣٤٠	٧٠,٨	٤,٨	٧٦,٢
تجمعات البقاع	٣١٠	٦٤,٦	٤,٨	٦٥,٢
مخيم عين الحلوة	٢٩٠	٦٣,٠	٤,٦	٧٢,٤
مخيم الرشيدية	٣٥٣	٦٦,٦	٥,٣	٨١,٠
مخيم البرج الشمالي	٣٦٢	٦٣,٥	٥,٧	٩٣,٦
مخيم البص	٢٤٤	٧٣,٩	٣,٣	٧٨,٣
تجمع القاسمية	٤٨٩	٧٨,٩	٦,٢	٩٥,٣
تجمع البرغلية	٢٧٠	٦٠,٠	٤,٥	٨٥,٩
تجمع شبريحا	٤٥٣	٧٩,٠	٥,٨	٩٣,٨
تجمع أبو الأسود	٦٥٨	١٠٧,٩	٦,١	٩٣,٢
تجمع جل البحر	٣١٦	٥٧,٥	٥,٥	٨٩,٢
تجمع العيتانية	٣٦٤	٧٠,٠	٥,٢	٨٩,٣
تجمع عدلون	٤٨١	٨١,٥	٥,٩	٧١,٥
تجمع الواسطة	٣٨٣	٦٢,٨	٦,١	٩٤,٣
تجمع المشوق	٣٩١	٦٩,٨	٥,٦	٧٧,٠
المخيمات والتجمعات	٣٥٣	٦٧,٩	٥,٢	٨٠,٢

٢-١ توزيع الدخل حسب مصادره:

يشكل الدخل من الأجور والرواتب النسبة الأكبر من مصادر الدخل الأخرى، حيث تصل إلى أكثر من (٨٠٪) من مجموع الدخل، ويتمشى ذلك مع ما هو معروف من أن العاملين بأجر من إجمالي المشتغلين يشكلون النسبة الأكبر، حيث تبلغ نسبة العاملين بأجر لمجملة المخيمات والتجمعات (٧٧,٣٪). أن توزيع الدخل، كما سبق، يشكل توزيعاً غير عادل للدخل حسب المصدر، لأن النسبة الكبرى للدخل متحصلة من الأجور والرواتب (٨٠,٢٪) حيث أن الدخل من الأجور والرواتب لا يتمتع -بحسب طبيعته - بمرونة كافية بحيث يتمشى مع ارتفاع الأسعار. والجدول رقم (١) يبين نسبة الأجور والرواتب من مجمل الدخل في كل مخيم وتجمع. ونلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً بين المخيمات والتجمعات.

وهناك مخيمات وتجمعات ترتفع فيها نسبة الأجور والرواتب من مجمل الدخل عن المتوسط العام لتصل إلى أكثر من (٩٣٪) كما في مخيم الرشيدية، في حين يحتل الدخل من المهن الخاصة المرتبة الثانية بعد الدخل من أجور ورواتب، حيث تصل نسبته إلى (٨,٨٪) من مجمل الدخل للأسرة. أما التحويلات والإعانات فهي تشكل (٤,٢٪) من مجمل الدخل.

٣-١ متوسط الدخل الشهري للأسرة والفرد:

نلاحظ من خلال أرقام الجدول رقم (٢) أن هناك علاقة طردية ما بين دخل الأسرة وحجمها، فكلما زاد حجم الأسرة يزداد دخلها، نظراً لأن الأسرة التي يكون عدد أفرادها كبيراً، يتوافر لديها عدد أكبر من الأفراد المشتغلين، فالأسرة التي حجمها ١٠ أفراد فما فوق يكون دخلها حوالي خمسة أضعاف الأسرة المكونة من فرد واحد، وضعف دخل الأسرة التي عدد أفرادها بين (٤-٥) أفراد، ولكن ذلك لا يعني أن الأسر التي عدد أفرادها كبيراً ودخلها أضعاف دخل الأسر الصغيرة تعيش بمستوى اقتصادي أفضل من الأسر التي عدد أفرادها صغير، وإنما العكس، فمتوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة الصغيرة أكبر من متوسط نصيب الفرد في الأسرة التي عدد أفرادها كبيراً.

وتتضح هذه العلاقة ما بين حجم الأسرة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل من خلال أرقام الجدول (٢)، كما نلاحظ أن دخل الفرد والأسرة في التجمعات هي أعلى منها في المخيمات.

٤-١ توزيع الدخل حسب الحالة التعليمية لذوي الدخل:

من حيث المبدأ، فإن دراسة مستوى الدخل تبعاً للمؤهل التعليمي تقتضي تساوي الشروط الأخرى، وفي هذه الحالة، فمن المفروض أن مستوى الدخل يرتفع كلما زاد المؤهل التعليمي كما

يوضحه الجدول رقم (٣) سواء في المخيمات أو التجمعات، وهذا الارتفاع في مستوى الدخل واضح، سواء أكان الأجر متحصلاً من أجور ورواتب أو من مهن خاصة.

جدول رقم (٢)

متوسط الدخل الشهري (ألف ليرة لبنانية)

للأسرة والفرد حسب حجم الأسرة ومكان الإقامة في مخيمات

وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ١٩٩٦

حجم الأسرة	متوسط دخل الأسرة الشهري (ألف ليرة لبنانية)			متوسط دخل الفرد الشهري (ألف ليرة لبنانية)		
	مخيمات	تجمعات	مجموع	مخيمات	تجمعات	مجموع
١	١١٩	١٤٥	١٢٨	١١٩	١٤٥	١٢٨
٢-٣	٢٤٦	٢٧٣	٢٥٣	٩٨	١٠٩	١٠١
٤-٥	٣٣٦	٣١٨	٣٣١	٧٥	٧١	٧٤
٦-٧	٣٥٨	٤٢٧	٣٨٤	٥٥	٦٦	٥٩
٨-٩	٤٥٥	٥٣١	٤٨٧	٥٣	٦٢	٥٧
١٠ فما فوق	٥٨٧	٦٩١	٦٤٤	٥١	٦٠	٥٦
المتوسط العام	٣٣١	٣٩٦	٣٥٣	٦٨	٧٠	٦٨

جدول رقم (٣)

متوسط الدخل الشهري (ألف ليرة لبنانية)

لفرد من ذوي الدخل حسب الحالة التعليمية ومكان الإقامة في

مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ١٩٩٦

الحالة التعليمية	متوسط دخل الفرد الشهري (ألف ليرة لبنانية)		
	مخيمات	تجمعات	مجموع
إبتدائية فما دون	٢٢٩	٢٣٥	٢٣١
حملة الشهادة الإعدادية والثانوية	٢٤٩	٢٧٠	٢٥٦
حملة شهادة معهد متوسط وجامعة فما فوق	٣٩٠	٥٨٣	٤٥٠
متوسط الدخل لمجموع ذوي الدخل	٢٤٨	٢٦٨	٢٥٥

١-٥ توزيع الدخل حسب مهنة ذوي الدخل:

أظهرت نتائج المسح أن متوسط الدخل الشهري لكل من ذوي الدخل وصل إلى (٢٥٥) ألف ليرة لبنانية في جميع مناطق لبنان، غير أن هذا المتوسط يرتفع إلى (٢٦٨) ألف ليرة لبنانية في التجمعات، بينما وصل هذا المتوسط لدوي الدخل في المخيمات إلى (٢٤٨) ألف ليرة لبنانية، والجدول رقم (٤) يشير إلى اختلاف متوسطات الدخول للأفراد باختلاف مهنتهم، فنجد أن أعلى دخول هي للأفراد المشتغلين في الأعمال المهنية والفنية والإدارية، في حين نجد أن أدنى دخول هي للأفراد العاملين في الزراعة والبيع والشراء.

جدول رقم (٤)

متوسط الدخل الشهري (ألف الليرات اللبنانية)

للأفراد من ذوي الدخل حسب المهنة ومكان الإقامة

في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ١٩٩٦

المهنة	مكان الإقامة		
	مخيمات	تجمعات	جميع مناطق لبنان
مهنيون وفنيون	٣٩٤	٤٧٠	٤٢٣
المديرون والمشتغلون بالأعمال الكتابية والإدارية	٣٦٤	٥٧٠	٤١٨
البيع والشراء	٢٣٦	٢٦٤	٢٤٣
الخدمات	٢٥١	٢٥٤	٢٥١
الزراعة والغابات والصيد	٢٢٠	٢٦٠	٢٤٥
الصناع وسدنة الآلات	٢٤٨	٢٤٢	٢٤٧
المتعطلون	١٨٥	١٥٦	١٧١
خارج قوة العمل	١٦٤	١٦٢	١٦٣
متوسط الدخل	٢٤٨	٢٦٨	٢٥٥
المجموع	٢٦٤٧	١٥٢٨	٤١٧٥
عدد الأفراد الذين لهم دخل			



٦-١ توزيع الدخل حسب النشاط الاقتصادي لذوي الدخل:

يشير الجدول رقم (٥) إلى أن العاملين في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية هم من ذوي أعلى الدخل، قياساً إلى عدد العاملين فيه. ويأتي قطاع النقل والمواصلات في المرتبة الثانية، أما قطاع الزراعة، فكما هو متوقع، فإنه يحتل المرتبة الأخيرة من حيث قيمة الدخل الشهري. كما أن نمط الدخل حسب القطاعات يكاد يكون متشابهاً سواء في المخيمات أو في التجمعات.

جدول رقم (٥)

متوسط الدخل الشهري (ألف الليرات اللبنانية)

للأفراد من ذوي الدخل حسب النشاط الاقتصادي ومكان الإقامة

في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ١٩٩٦

النشاط الاقتصادي	مكان الإقامة			
	مخيمات		تجمعات	
	متوسط عدد الدخل الأفراد	متوسط عدد الدخل الأفراد	متوسط عدد الدخل الأفراد	جميع مناطق لبنان
الزراعة والغابات والصيد	٢٢١	٤٠٥	٢٦٢	٧٠٥
الصناعات التحويلية	٢٤٠	١٤٧	٢٥٣	٦٢
البناء والتشييد	٢٤٦	٧٠٢	٢٤٩	١٤٧
تجارة الجملة والمفرق	٢٤٩	٢٦١	٢٨٢	٨٥
المطاعم والفنادق	٢٩٤	١١٤	٢٣٨	٣٣
النقل والمواصلات	٣٠٤	٦٣٣	٣٧٠	٢٨٢
الخدمات الجماعية والشخصية	٣٠٩	١٢	٦٨٥	٤
نشاطات أخرى	١٨٥	١٠٧	١٥٣	٩٨
المتعطلون	١٦٤	٢٦٦	١٦٢	١١٢
خارج قوة العمل	٢٤٨	٢٦٤٧	٢٦٨	١٥٢٨
المجموع	٢٥٥	٤١٧٥	٢٥٥	٢٥٥

ثانياً: مستويات الفقر في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان:

من المتعارف عليه عالمياً وجود راتب غذائي يومي يجب أن يتوافر لكل إنسان بصورة متوسطة كي يؤدي عمله ويستعدي قدرته ونشاطه، وهذا الراتب الغذائي يجب أن يتألف من كميات محددة من الأطعمة التي تحتوي على نسبة من البروتين والدهون والنشويات والفيتامينات، بحيث تعطي الإنسان يومياً سعرات حرارية حددت في منطقتنا بحوالي ٢٢٣٣ سعر كحد أدنى.

والجدول الغذائي التالي يعطي صورة للحد الأدنى من المواد الغذائية الضرورية للفرد للحصول على السعرات الحرارية اللازمة.

جدول رقم (٦)

الحد الأدنى من المواد الغذائية الضرورية للفرد

نوع المادة	الوزن/غ	الحجرات	القيمة بأسعار منتصف ١٩٩٦ ل.ل.	إنفاق الفرد بالشهر ل.ل.
خبز	٥٠٠	١٢٧٥	٣٧٥	١١٢٥٠
بيض عدد ١	٧٥	٧٥	١١٠	٣٣٠٠
جبنه	٢٥	١٠٨	٢٥٠	٧٥٠٠
لحم	٣٧,٥	١٠٠	٥٢٥	١٥٧٥٠
خضار	٢٥٠	٦٥	٢٥٠	٧٥٠٠
فواكه	٢٠٠	٦٠	٢٠٠	٩٠٠٠
أرز	٧٠	٢٨٠	٨٧,٥	٢٦٢٥
سمنة	٣٠	٢٥٠	٧٥	٢٢٥٠
		٢٢٣٣		٤٩١٧٥

من الجدول السابق يتضح أن الفرد، لكي يؤمن الراتب الغذائي لاستمرارية الحياة، يلزمه شهرياً حوالي (٥٠ ألف ليرة لبنانية). من هنا فإن عائلة مؤلفة من (٥,٢) فرداً، وهو متوسط حجم الاسرة الفلسطينية في لبنان، يلزمه حوالي (٢٥٦) ألف ليرة لكي تؤمن لنفسها الحد الأدنى الضروري من المواد الغذائية، ولا يدخل في هذا المبلغ ما يلزم إنفاقه على الحاجات الحياتية الأخرى (السلع غير الغذائية والخدمات) والتي تمثل (٥٠٪) من الإنفاق الكلي للأسرة الفلسطينية، أي أن

الأسرة الفلسطينية في مخيمات وتجمعات لبنان يلزمها حوالي (٥١٢) ألف ليرة شهرياً كإنفاق ضروري (عدا أجرة المسكن التي تقدر وسطياً بـ ٣٠٠ ألف ليرة)، وفي هذه الدراسة سنعتبر أن الانفاق الشهري الضروري للفرد هو (٥٠) ألف ليرة، وهو حد الكفاف، وسوف نعتبر الانفاق على السلع غير الغذائية والخدمات مساوية لقيمة فاتورة الغذاء الضرورية (عدا أجرة المسكن). كما سنعتبر الأسرة على خط الفقر إذا استطاعت أن تؤمن دخلاً قدره (١٠٠ ألف X عدد أفرادها)، كما سنعتبرها دون خط الفقر إذا كان دخلها أقل من (١٠٠ ألف X عدد أفرادها) وستكون في فقر مدقع إذا لم تستطع تأمين فاتورة الغذاء الضرورية. وبناء على هذه التعريفات استطعنا استخراج الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

مستويات الفقر للأسر الفلسطينية في لبنان

حجم الأسرة	فقر مدقع		تحت خط الفقر		على خط الفقر		تجاوزت خط الفقر		المجموع
	عدد الأسر	نسبة	عدد الأسر	نسبة	عدد الأسر	نسبة	عدد الأسر	نسبة	
١	١٨	٢٠,٩	١١	١٢,٨	١٤	١٩,٣	٤٣٢	٥٠,٠	٨٦
٢-٣	١٧٠	٢١,٥	٢٧٣	٣٤,٥	٥٨	٧,٣	٢٩٠	٣٦,٧	٧٩١
٤-٥	٣٤٦	٣٨,١	٣٥٧	٣٩,٤	٤٠	٤,٤	١٦٤	١٨,١	٩٠٧
٦-٧	٤٣٤	٥٩,٩	١٩٧	٢٧,٢	٤٢	٥,٨	٥١	٧,١	٧٢٣
٨-٩	١٩٨	٥٨,٩	٥٧	١٧,٠	٣٠	٨,٩	٥١	١٥,٢	٣٣٦
١٠	١٠٣	٥٨,٩	٥٠	٢٨,٦	١٢	٦,٩	١٠	٥,٦	١٧٥
فما فوق									
المجموع	١٢٦٩	٤٢,٠	٦٤٥	٣١,٣	١٩٦	٦,٥	٦٠٩	٢٠,٢	٣٠١٩

من الجدول رقم (٧) نجد أن حوالي ثلاثة أرباع الأسرة الفلسطينية في لبنان تعيش تحت خط الفقر، معظمهم في حالة فقر مدقع، وأن أقل من (٧٪) من الأسر هي على خط الفقر، في حين نجد خمس الأسر الفلسطينية في لبنان تجاوزت خط الفقر. والملاحظ من الجدول رقم (٧) أن حوالي (٦٠٪) من الأسر الكبيرة (٦ أفراد فما فوق) تعيش في فقر مدقع، إضافة إلى أن ربع هذه الأسر

الكبيرة تعيش تحت خط الفقر، أي أن الفقر يزداد مع ازدياد عدد أفراد الأسرة. وهذه الأوضاع المعيشية المتردية للفلسطينيين في لبنان جاءت نتيجة البطالة المتفشية في صفوف القوى العاملة الفلسطينية والتي تجاوزت (٣٥٪) من مجموع القوى العاملة، ويعمل الباقي في قطاعات هامشية نتيجة حرمان الفلسطينيين في لبنان من حق العمل في مؤسسات الدولة ومن مهن حرة كثيرة، أضف إلى ذلك تخفيض خدمات الأنروا بصورة كبيرة، وخاصة في المجال الصحي والاجتماعي. من هنا نجد أنه لا بد من وقف التدهور المعيشي للفلسطينيين في لبنان، لأن هذا الوضع المتردي يتفاقم يوماً بعد يوم.



## الملف المتفجّر : حول قضية اللاجئين الفلسطينيين

إبراهيم

الكتاب هو الحلقة الثانية في السلسلة الجديدة التي بدأت مؤسسة الدراسات الفلسطينية بإصدارها لمعالجة قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، ومؤلفه الدكتور سليم تمّاري حائز على دكتوراه في علم الاجتماع من جامعة مانشستر (بريطانيا)، مدير مؤسسة الدراسات المقدسية في القدس، واستاذ مشارك في قسم علم الاجتماع في جامعة بيرزيت، عضو تأسيسي في الجمعية الفلسطينية لعلم الاجتماع، ومحرر مشارك في مجلة MERIP (واشنطن) منذ عام ١٩٨٦ له عدة دراسات عن المجتمع العربي والفلسطيني والتاريخ الاجتماعي لفلسطين، فضلاً عن كونه في الوقت نفسه منسق مجموعة اللاجئين (فلسطين) في المفاوضات المتعددة، وعضو في الوفد الفلسطيني إلى مجموعة اللاجئين (المتعددة) قبل ارتقاء الليكود سدة الحكم وتأليف حكومة نتنياهو في حزيران (يونيو) ١٩٩٦، ومع ذلك فإن ما جاء فيها من تقييم لسياسة «العمل» يبقى صالحاً للحدّث عن سياسة الليكود ويستنتج الدكتور تمّاري في مقدمة دراسته أن هناك تطابقاً في نظرة «العمل» ونظرة الليكود إلى قضيتي اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، وأن هناك «اجماعاً وطنياً» إسرائيلياً ضد مبدأ حق عودة اللاجئين، كما أن الحزبين الإسرائيليين الأكبر في الدولة العبرية لا يميزان بين لاجيء ونازح، ويرأي الدكتور تمّاري فإن سبب «التصلب

هذه المادة عبارة عن عرض وقراءة في كتاب د. سليم تمّاري، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين (أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرابعة)، الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، ١٩٩٦ م.

الملف المتفجّر:-

الإسرائيلي، يفسره موقف تل أبيب القائل بأن «أدنى التنازلات سي طرح مرة أخرى على بساط البحث حقوق اليهود في أرض إسرائيل». وفي هذا السياق يشير تمّاري إلى أن إسرائيل لا ترفض عودة اللاجئين إلى مناطق الـ ٤٨ فحسب، بل وترفض أيضاً عودة النازحين إلى كل من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ويستند هذا الموقف الإسرائيلي، كما يفسره الدكتور تمّاري إلى وعي ملخص أنه «ما إن تقدم تنازلاً بسيطاً حتى تتدفق مطالب الفلسطينيين وحقوقهم التاريخية». كل هذا الاستنتاجات التي توصل إليها الدكتور تمّاري في توطئة الدراسة يؤكد أنها بالإشارة إلى أن الليكود منذ أن تولّى السلطة لم يدخل أي تعديل على الوفد الإسرائيلي إلى لجنة اللاجئين في المتعددة. ويتوقع صاحب الكتاب أن تواصل إسرائيل محاولاتها لتهميش قضية اللاجئين، وهو الأمر الذي سيحولها لاحقاً - حسب تقديره دائماً - إلى قضية مخلة باستقرار العلاقات العربية - الإسرائيلية، وعلاقات السلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي مع الشتات الفلسطيني.

★ ★ ★

تنقسم الدراسة إلى مدخل وعشرة عناوين وملحقين. بعد أن نجمع المؤلف في تقديم قضية النازحين واللاجئين على أنها الأكثر تعقيداً في مفاوضات الحل الدائم، مقارنة مع قضيتي المستوطنات والقدس يوضح أن القضايا المركزية التي وضعت على جدول أعمال لجنة التوفيق بشأن فلسطين التي ألفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٩ لدرس وضع اللاجئين الفلسطينيين الناشئ عن حرب ١٩٤٨ (مشكلات العودة إلى الوطن، إعادة التوطين، إعادة تأهيل اللاجئين اجتماعياً واقتصادياً، تقويم الملكية العربية المفقودة في إسرائيل، لم شمل العائلات المتضررة) هي نفسها، لا زالت تشكل الموضوعات المركزية التي تحيط باجتماعات اللجنة الخاصة باللاجئين المنبثقة عن مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ ويستنتج من هذا «حالة التغير في الجدل بشأن وضع اللاجئين على امتداد نصف قرن من نزوحهم القسري» لكن مناقشات أوضاع اللاجئين في التسعينات تتميز عن مثيلاتها في الأربعينات والخمسينات - برأي صاحب الدراسة - بالتالي:

● باتت تناقش باعتبارها «قضية دولية ذات استحقاق اقليمي وسيادي على الأرض» ولم تعد «قضية إنسانية فحسب» كما أصبحت «جزءاً من مفهوم استعادة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره».

كما أن قضية اللاجئين وبفعل قضاياها المركبة (حقوق الإقامة، لم الشمل، مشكلات الاستيعاب والتعويض) تحولت إلى «موضوعات متعددة لإعادة بناء الشخصية الوطنية

الفلسطينية.

● صارت القضية جزءاً من الرؤية العامة في إطار سياسات فلسطينية توازن بين احتمالات بناء الدولة ومطالب أبناء الشتات في التمثيل والتحرير. وبلغت المؤلف النظر إلى مسألة هامة حين يقول أن اللاجئين العائدين «لا يعاملون على نحو رئيس نتيجة نضال من أجل العودة بل كجزء من سلسلة حلول وسط بين طاقات استيعاب الاقتصاد الفلسطيني وقدرة المفاوضين الفلسطينيين على انتزاع تنازلات إزاء معارضة الإسرائيليين البيروقراطية والسياسية».

● تواجه قضية اللاجئين مقاومة أيديولوجية ودبلوماسية من قبل الإدارة السياسية الإسرائيلية، ويتوقع المؤلف أن لا تواجه حتى قضية الدولة الفلسطينية ضمن حدود ١٩٦٧ ذات المقاومة التي ستواجهها قضية اللاجئين، خاصة وأن إسرائيل تصور عودتهم «كقضية أمنية» إسرائيلية داخلية وباعتبارها في الوقت نفسه تستهدف تدمير الشخصية اليهودية للدولة العبرية، وإن كان الأمر يتعلق بعودة اللاجئين إلى مناطق خاضعة للسيطرة الفلسطينية فقط. إلا أن المؤلف يستدرك قائلاً أن هناك فارقاً بين الأيديولوجيا والخطاب المعلن وبين المفاوضات السرية المكتومة، لذا يتوقع ليونة إسرائيلية في المفاوضات مقارنة مع التصلب الاعلامي الموجه أساساً إلى الجمهور الإسرائيلي ولأسباب سياسية وحزبية محلية.

### أولاً: حل الوضع النهائي

تحت هذا العنوان أشار المؤلف إلى أن مؤتمر مدريد هدف من المفاوضات الثنائية والاقليمية (المتعددة الأطراف) «إلى إقامة تكامل بين المشكلات العملية الملموسة للمتفاوضين». أي أن المتعددة تستطيع «توفير صيغ اقليمية للتعاون من شأنها تسهيل جو المفاوضات التي تعزز الاتفاقات الثنائية». فضلاً عن ذلك، فإن الطرف الفلسطيني «الأضعف في هذه المعادلة» - كما يرى المؤلف مصلحة في توفير المسارين، لأنه بذلك يستطيع أن يعرض عن خياراته المحدودة على أرض الواقع من خلال البحث «عن تحالفات في المنطقة ومع دول أوروبية لموازنة خياراته المحدودة في المفاوضات الثنائية مع إسرائيل عدا عن ذلك فإن لجنة اللاجئين تحمل بعداً سياسياً غير موجود في مجموعات العمل الأخرى (البيئة والمياه الخ...) وأهمية هذا الأمر - برأي المؤلف - أنه أوضح للاجئين في الشتات أن قضيتهم لم تغفل، وأنه لولا إضافة بند اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي لكان من الممكن ألا يحظى الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني بقبول الشتات». هذه الرؤية الفلسطينية دفعت الجانب الإسرائيلي في المتعددة إلى «رفض أية إشارة إلى حق العودة ومعارضة تضمين في المباحثات في موسكو». لكن موضوع اللاجئين «أكثر وضوحاً مع

اتفاق أوسلو حين اعتبر إحدى القضايا الثلاث الشائكة المتروكة لمفاوضات الوضع النهائي ورغم العديد من الإيجابيات التي يراها المؤلف في تشكيل لجنة اللاجئين، إلا أنه يشير بوضوح إلى أن هذا كله «لم يترجم لمنفعة عملية قط» وذلك بسبب غموض تفويض مجموعة اللاجئين وآلية الاجماع لصنع القرار.

### ثانياً: نطاق المفاوضات:

يورد المؤلف تحت هذا العنوان أماكن اجتماعات مجموعة اللاجئين السبعة وتواريخها، وستة اجتماعات أخرى للجنة الرباعية بشأن النازحين التي ألفت وفقاً لاتفاق أوسلو. كما يتوقف أمام القضايا التي أثبتت بشأن تأليف المجموعة وموضوعات مناقشتها:

● التمثيل: وهي معركة خاضها الفلسطينيون فقد اشترطت إسرائيل ألا يكون أعضاء وفدكم من م. ت. ف، ولا من فلسطين الشتات ولا من القدس. لذا فإنها اعترضت على وجود الياس صنبر على رأس الوفد الفلسطيني بحجة أنه من الشتات، ثم على وجود محمد الحلاج بحجة أنه عضو في المجلس الوطني الفلسطيني. فلجأ الوفد الفلسطيني إلى «مظلة الفريق الفلسطيني - الأردني المشترك» وهو ما عني إلغاء التمثيل المستقل. لكن القضية حلت في أيار (مايو) ١٩٩٤ في القاهرة «الذي عقد بعد توقيع «إعلان المباديء» وأصبحت م. ت. ف المفاوض المباشر للإسرائيليين».

● تعريف مجال عمل المجموعة: أثار الإسرائيليون ضرورة مناقشة موضوع لاجئين يهود ولاجئين آخرين. كما حاول الجانب الأميركي اغراق اللجنة بطرح مناقشة لاجئين غير فلسطينيين بمن فيهم الأكراد والأرمن. وقد حاول الإسرائيليون النفاذ من ذلك لوضع حل نهائي لقضية اللاجئين عن طريق التلميح بأن اللاجئين الفلسطينيين استبدلوا بموجة اللاجئين اليهود من شمال أفريقيا واليمن والعراق ودول عربية أخرى. وقد اعتبرت الأطراف العربية في المجموعة الطرح الإسرائيلي «محاولة لاجباط عمل اللجنة» فاليهود جاءوا إلى إسرائيل طوعاً في حين أجبر الفلسطينيون على مغادرة بيوتهم، كما أنهم لجأوا إلى دول مضيفة غير تلك التي هاجر منها اليهود إلى إسرائيل، فضلاً عن أن الدول العربية - كالمغرب - اعترفت نظرياً بحق اليهود في العودة إلى بلادهم. إلى هذا أصر الجانب الفلسطيني على أن تبحث إسرائيل قضايا المهاجرين اليهود ثانياً مع الأطراف العربية تماماً كما سيثير الفلسطينيون (هذه القضية) بصورة ثنائية مع إسرائيل خلال مفاوضات الوضع النهائي.

● المساعدات الإنسانية والحقوق السياسية: طرحت قضايا المساعدات الإنسانية



بالتجاهين متناقضين، اتجاه دمج اللاجئين في البنية الاجتماعية للدول المضيفة (التوطين) أو اتجاه تأكيد حقوقهم السياسية. الصيغة الناجمة كانت «حلاً وسطاً برزت في أعمال الموضوعات السبعة المتعلقة بأوضاع اللاجئين من دون الانتقاص من مباحثات الوضع النهائي». وصار هذا الشرط عنصراً أساسياً في البيان الختامي لكل اجتماع. لكن الوفد الفلسطيني، بفعل المعارضة الإسرائيلية، كان يفشل في تضمين البيان إشارة إلى قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (حق العودة)، وكان يتم اللجوء إلى «إشارة عامة إلى قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين».

واحد من الموضوعات السبعة تم التعامل معه «بصورة ملموسة»: لم شمل العائلة. أما الأخرى فعالجت قضايا تنمية أحوال معيشة اللاجئين. وزعت الموضوعات على دول تعنى بها: الترويج للمعلومات، الولايات المتحدة لتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص العمل، إيطاليا للصحة العامة، فرنسا للم شمل العائلة، السويد للأطفال والاتحاد الأوروبي للبنية التحتية. مع إشارة مميزة للحساسية الخاصة لقضية لم شمل العائلة، خاصة وأنها فتحت النقاش لتناول قضايا أخرى، كقضايا التشريد، وقوانين الإقامة والسيطرة الديمغرافية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

### ثالثاً: لم شمل العائلة - مشكلات واحتمالات

ست جولات لاجتماعات مجموعة اللاجئين وجلسات بشأن لم شمل العائلة لم تنتج سوى بعض التقدم المحدود. أما هذا التقدم فلم يفسد إلا اتفاق جميع الأطراف على الحاجة إلى تبني معيار واضح وتعريفات وإجراءات لتقديم طلبات لم شمل العائلة وفقاً لتوصيات «الراعي» الفرنسي بشأن وضع العائلات المشتتة» (عرف التقرير باسم واضعه رئيس الوفد الفرنسي باجولين Bajolet)، كما وافقت إسرائيل على رفع سقف الحصص السنوية من طلبات لم شمل من ألف حالة إلى ألفي حالة. ويرى المؤلف في هذا أهمية «نسبية» مقارنة مع حجم الطلبات التي تعاملت معها أو وافقت عليها إسرائيل خلال ٢٨ عاماً، ويوضح د. تماري أن إسرائيل تعاملت مع موضوع لم شمل العائلة بوصفه «حق العودة من الباب الخلفي». وتبقى المشكلات الرئيسية في تطبيق المتفق عليها مع اعتراف المؤلف بأن حصص الألفي طلب كانت دون التوقعات التي أثارها اتفاق أوسلو (١٩٩٣) والقاهرة (١٩٩٤).

ويعرض المؤلف المشكلات التي تعترض مقدمي طلبات لم شمل على الشكل التالي: عدم البت بالإجراءات العملية لتطبيق الاتفاق، ارتكاب الإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي خلال سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ مئات التجاوزات للنقاط الرئيسية في اتفاق تم التوصل إليه بين خبراء من

أطراف مختلفة مع دائرة القانون الدولي في الجيش الإسرائيلي ومسؤولين آخرين في شباط (فبراير) ١٩٩٤.

وفي سياق عرض لقضية لم شمل العائلة في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني يوضح المؤلف أنه تم تأليف لجنة لتنسيق العمل بشأن ذلك بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وكيف بدأ الجانب الفلسطيني ممثلاً للمستفيدين، بتقديم الطلبات للجانب الإسرائيلي عملاً بالفقرتين ١٥ و ١٦ من الملحق الثاني لاتفاق القاهرة. ثم يقدم المؤلف نتائج مسح أجري لـ ٨٤٠ طلباً قدمت للجانب الإسرائيلي، تبين منه أن تعطيلات إدارية حالت دون تطبيق ما اتفق عليه، أعادها المؤلف إلى «سوء إدارة الارتباط». ويضيف أنه، واستناداً للاحصائية المذكورة، فإن التعقيدات طالبت المعايير المعتمدة لتقديم الطلبات، عدم تزويد إسرائيل الإدارة المدنية بالتعليمات الواضحة، رفض إسرائيل تقديم معلومات رقمية عن الطلبات المقدمة، والمقبولة والمرفوضة، وعليه «ليس هناك طريقة مباشرة للتحقق من العمل بموجب الحصص» كما تم الاتفاق عليها بين الطرفين. إضافة لهذا، هناك محدودية الوقت إذ «في حالات كثيرة يستغرق الرد (على الطلب) أكثر من عام واحد».

### رابعاً: مشكلات التعريف: من هي العائلة اللاجئة؟

رداً على هذا السؤال دار نقاش موسع استغرق جلسة كاملة من جلسات مجموعة العمل الخاصة باللاجئين في تونس في شباط (فبراير) ١٩٩٤، وقد تراوح التعريف بين «التعريف الموسع للعائلة (فلسطينياً) والتعريف المحدود جداً (إسرائيلياً) إذ أنه يقتصر على الزوج أو الزوجة والقاصرين».

ويستعين المؤلف لتقديم نماذج من النقاش بمذكرة رفعتها المجموعات الفلسطينية والإسرائيلية المعنية بحقوق الإنسان، ولخصها عضو الرابطة الإسرائيلية للحقوق المدنية الياهو ابرامز، وهي في مجموعها لصالح التعريف الفلسطيني ولصالح الحقوق الفلسطينية. وقد وضع تقرير ابرامز اقتراحات إجرائية خاصة لاصلاح نظام لم شمل في الفترة الانتقالية، ويورد المؤلف فقرات واسعة من اقتراحات ابرامز. وقد لقيت مضامين مذكرة ابرامز اجماع مجموعة العمل الخاصة باللاجئين في اجتماعها في شباط (فبراير) ١٩٩٤، رغم المعارضة الإسرائيلية. ويخلص المؤلف إلى القول أن «عندما بدأت خصائص المجتمع العربي تفرض نفسها على موضوعات الحوار تراجع الإسرائيليون بواسطة وضع قيود على تنفيذ الحصص المتفق عليها».

### خامساً: النازحون: حلول انتقالية لمشكلة اللاجئين:

وقر اتفاق أوسلو - برأي المؤلف - «شروطاً لحل قضية نازحي سنة ١٩٦٧، وذلك في سياق لجنة رباعية تمثل الأردن ومصر وإسرائيل والفلسطينيين، لكن بالمقارنة فقد «تضمن اتفاق كامب ديفيد (..) إشارة قوية إلى إعادة النازحين وفقاً لجدول زمني يتجاوز الفترة القصوى للحكم الذاتي - خمسة أعوام. ومثل هذا الجدول لم يتضمن إعلان المباديء» (أي اتفاق أوسلو). وفي أحد اجتماعاتها وضعت اللجنة الرباعية (في شهر السبع عام ١٩٩٥) جدول عمل يدور حول أربعة موضوعات: تعريف النازحين، أعدادهم، كيفية العودة (أولاد خال كما ورد نصاً في إعلان المباديء) ومحاولة إضافة جدول زمني إلى جدول العمل «وقد عارض الإسرائيليون النقطة الأخيرة». ويعيد المؤلف التذكير بأن اللجنة استنفدت اجتماعاتها بالخلافات بشأن ما يعنيه تعريف «النازحين» فيعرض التعريفات المتعددة، والخلافات حولها إلى توصيل الاجتماع للاتفاق على فئة منهم «أولئك الذين غادروا منازلهم نتيجة الحرب» أما الفئات الأخرى فقد بقيت مدار خلاف حتى الآن.

لكن المؤلف يلفت النظر إلى أمور هامة أخرى، فقد تهمشت اللجنة الخاصة باللاجئين بعد تشكيل لجنة النازحين «وكانت سنة ١٩٩٥ السنة الأولى في مفاوضات السلام التي لم يعقد فيها أي اجتماع لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين». كما أن التطبيع العربي - الإسرائيلي أدى إلى تراجع «الضغط العربي الجماعي على إسرائيل فيما يتعلق بقضية اللاجئين» ونظراً لطبيعة اللجنة الرباعية، فقد انتقلت قضية اللاجئين من نطاقها الدولي، بمشاركة أوروبية وأميركية وعربية، إلى نطاق إقليمي. كما بدأت إسرائيل تنحو للتعامل مع «المحددات بشأن النازحين كما لو أنها المحددات بشأن اللاجئين». وقد ثارت أفكار في إسرائيل تدعو إلى التنبيه لخطورة عودة نازحي سنة ١٩٦٧ لأنه سيعتبر مؤشراً لعودة لاجئي سنة ١٩٤٨. وأعرب شلوموغازيت الذي عين مستشاراً خاصاً للجانب الإسرائيلي في المحددات المتعددة عن الرأي القائل بضرورة الإصرار على وجوب أن يتضمن شرط إعادة الانتشار الإسرائيلي لمصلحة السلطة الفلسطينية «تصفية مشكلة اللاجئين المقيمين داخل القطاع: إلغاء المكانة القانونية - الرسمية الخاصة باللاجيء السعي لخروج الأوروا من مناطق القطاع ووقف دعم الوكالة وتوزيع الحصص الغذائية من قبلها وبدء مشروع لتفكيك المخيمات من خلال إقامة أحياء ومواقع سكنية دائمة لسكانها».

### سادساً: أوسلو ٢ والتغيرات في وضع الفلسطينيين العائدين

في هذا الباب يستعرض المؤلف «عددًا من الموضوعات الجديدة بشأن وضع الإقامة ولم

شمل العائلة» التي تضمنها اتفاق أوسلو ٢ والتي ستقود بتقديره «إلى تعديلات مهمة في وضع الفلسطينيين العائدين وحجمهم» ومن هذه الموضوعات: منح المنفيين عن الوطن (المبعدين وغيرهم) الإقامة من خلال القانون الانتخابي، ولم شمل العائلة للمستثمرين وأزواج المقيمت أو زوجات المقيمين: أولوية، وللأطفال دون سنة ١٦، وللنازحين الذين فقدوا إقامتهم. ولا يستبعد المؤلف أن يستفيد المقدسيون أيضاً من التغيرات الإجرائية. لكنه يستدرك في الفقرة الأخيرة من هذا «العنوان» بالإشارة إلى أن «معظم هذه التحسينات (..) لا يزال يعتمد على اتفاق مسبق مع السلطة الإسرائيلية وما دامت إسرائيل تحتفظ بحصة مقيدة إزاء (تصاريح الإقامة) فإن الكثير من هذه التحسينات سيقتيد بشدة».

### سابعاً: «تجاوز المحرمات» بشأن اللاجئين: رؤية بيروت:

تحت هذا العنوان تناول المؤلف بالعرض مضمون الورقة التي قدمها الجانب الكندي في أواسط آذار (مارس) ١٩٩٥ «كان هدفها إزالة العقبة الناشئة عن المفاوضات». وقد حاولت كندا من خلال الورقة «أن تضع رؤية استراتيجية للاجئين للأعوام العشرة المقبلة»، استندت إلى مشاورات مع الأطراف الإقليمية. ولا يخفي المؤلف أن تنفيذ ما ورد في الورقة «يتعلق بالإطار الجماعي المطلوب للتوصل إلى قرارات في الجلسات المتعددة الأطراف».

وقد أثارت الورقة مخاوف الفلسطينيين والعرب عندما عرفت نفسها «شرق أوسط جديد» تكون فيه رؤيتنا مستقبلاً بدون لاجئين وبدون أي نازح جراء النزاع العربي - الإسرائيلي يعتبر نفسه لاجئاً» كما تضمنت منح الهوية لمن لا هوية لهم، وإحلال التنمية محل الفقر والضواحي مكان المخيمات والتطبيع مكان الاستقرار البارز أن الورقة لم تربط هذا بضمانات تهدف إلى تحقيق الطموحات السياسية للاجئين الفلسطينيين. لكن لتبيد هذه المخاوف أصرت الورقة على أن يتوفر للاجئين خيارات يستطيعون خلالها أن يشكلوا خيارهم الحر. منها إدارة نقاش مفتوح لقضايا مثل حق العودة والتعويض وإمكان توطين بعض الفلسطينيين في دول اللجوء الحالية بحيث يتمتعون بكامل الحقوق الاقتصادية والمدنية.

وقد حاولت ورقة «الرؤية» وصف الانجازات الرئيسية للمجموعة كتحديد حجم اللاجئين ومشكلاتهم، وحشد الموارد لتحسين مستويات معيشتهم وتنمية مواردهم، ووضع خطط إنسانية لتحسين إجراءات لم شمل العائلة.

لكن المؤلف يلاحظ أن الانجازات تجاوزت «القضايا الحساسة» كعدد اللاجئين، وفاتهم، وأفضليتهم للخيارات المستقبلية. أما بما يتعلق بحشد الموارد فإنها عنت بمخيمات اللاجئين



جزئياً فقط. وأما الرؤية الفرنسية الخاصة فلم شمل العائلات فكانت بعيدة جداً عن التطبيق. ويلوغة ينتقد المؤلف الرؤية الكندية وتمنى لو أنها «أشارت بعض الشيء إلى هذه القيود والاحفظات للتغلب عليها بالمباحثات المستقبلية».

ثم يستعرض المؤلف ما تقترحه الورقة من خطوات ملموسة للخروج من المأزق الذي تعانيه مجموعة عمل اللاجئين. ويقول إن الورقة في اقتراحاتها تناولت عدداً من «المحرمات» كقضايا دمج المخيمات بمحيطها «والفحص المقارن لمتطلبات الهجرة بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين في دول خارج المنطقة». ويعلق على هذا بالقول «أن قضية لا يمكن التعامل معها ما لم تكن جزءاً من خيار يتضمن حق العودة».

ويعرض المؤلف لخمس اقتراحات وردت في الورقة، إذا ما تم تناولها فمن المتوقع «أن تثير خلافاً نوعياً» في عمل المجموعة. الاقتراحات هي إحصاء اللاجئين، والطاقة الاستيعابية للضفة والقطاع، ومستقبل الأونروا إذا ما طرح موضوع نقل خدماتها للسلطة الفلسطينية، مطالب لم شمل العائلة وملفات التعويض. مع الإشارة من المؤلف بأن هناك فهماً للتعويض حين يطرح بدلاً لحق العودة، إذ ليس هناك شيء في تقارير الأمم المتحدة (بما في ذلك القرار ١٩٤) التي تتعامل مع مطالب التعويض كبديل عن عودة اللاجئين».

ويرصد المؤلف «الحلل الرئيسي» في الورقة الكندية على أنه «غياب آلية واضحة لتطبيق ما جاء فيها». وفي هذا السياق تقترح الورقة فتح مسار «تفاوض سري أو غير رسمي تشارك فيه منظمات غير حكومية ورجال الاعلام ومجموعات الاكاديميين لاستكمال أو انجاز مفاوضات رسمية». لكن خطورة هذا «الحل»، كما يراه المؤلف أنه يعطل تطبيق ما تم التوصل إليه من اتفاقات خاصة بلتم شمل العائلة مثلاً.

وفي سياق تفعيل اللجنة اقترحت الورقة أن تراقب أربعة مجالات هي:

- إجراءات لم شمل العائلة.
- دعم تطبيق قرارات لجنة النازحين الرباعية.
- مساعدة السلطة الفلسطينية «في التعامل مع نتائج تخلي الأونروا عن تقديم خدماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة».
- مراقبة تطبيق القرارات الخاصة باللاجئين في مفاوضات المرحلة الأخيرة.

ثامناً: مسألة دعم اللاجئين: مقدمة للتحويل في الموقف الأوروبي:

يلفت المؤلف النظر إلى مسألة هامة تمثلت بأن برامج الدعم للاجئين حلت مكان القضايا

السياسية المحيطة بقضيتهم، وأن ذلك حدث بالتدرج وتم تعزيزه بجهود التمويل في الاجتماعات المتعددة الأطراف.

ويضيف أن الجانب الفلسطيني والعربي تعامل مع هذه العملية بتوازن لتحسين مستوى معيشة اللاجئين، من دون الانتقاص من حقوقهم السياسية وهذا ما تم تأكيده في البيانات الختامية للاجتماعات. ويستند المؤلف إلى محمد الحلاج ليقوم العملية باعتبارها «افساد لعملية» حل قضية اللاجئين، ذلك أن المفاوضات تركزت على طرق مساعدتهم «أكثر من تركيزها على مواجهة قضية النزوح والتشتت» وأن كل ما تحقق حتى الآن حصر «في ما ترغب إسرائيل في التنازل عنه».

ويضيف المؤلف أننا بإمكاننا ملاحظة هذا في الموقف الذي تبناه الاتحاد الأوروبي، ويستدل على ذلك بتقرير بريستول (تموز/ يوليو ١٩٩٤) الصادر عن المجموعة الأوروبية، ويحمل الافتراضات التي تنطوي عليها نوايا المشرعين الرئيسيين على مفاوضات اللاجئين. لذلك يعالج المؤلف هذه الوثيقة بشيء من التفصيل.

يقوم تقرير بريستول على أربعة افتراضات هي أولاً، على مساعدات اللاجئين في الضفة والقطاع أن تتجاوز وضعهم القانوني. ثانياً، تحسين أوضاع معيشة المقيمين في الدول العربية لا يتنقص من حقوقهم في العودة إلى منازلهم أو تلقي تعويضات على خسائرهم. ثالثاً، ليس ثمة إطار مفرد لمساعدتهم نظراً لاختلاف وضعهم وأوضاع معيشتهم. رابعاً، اللاجئين الذين يعيشون أوضاعاً هشة أكثر من غيرهم (في لبنان مثلاً) لا يتلقون خدمات من برامج المساعدة الراحنة. ويورد المؤلف ملاحظاته على الافتراضات، من بينها مثلاً أن المساعدات تتنقص من وضع اللاجئين المستقبلي لأن الذين يتحسن وضعهم المعيشي ويقادرون الخيمات ويهاجرون إلى بلاد أخرى يتحول وضع لجوئهم بصورة عامة إلى التزام سياسي مجرد، على عكس المقيمين في الخيمات. ويدعو المؤلف إلى ضرورة إثارة الشروط السياسية للتخطيط من أجل المساعدة وإلا فإن من الافتراض الذي يشير إلى عدم الانتقاص من حقوق اللاجئين «سيصبح صيغة لتغطيته خطط إعادة نقل اللاجئين وتوطينهم من دون إرضاء حاجاتهم أو طموحاتهم».

ويشير المؤلف نقاشاً حول تعريف اللاجئ، كما يتناوله التقرير مستمداً من تعريف الأونروا، ويؤدي عليه مجموعة من الملاحظات، ويخلص إلى أن تعريف الأونروا «كان يقصد به تعريفاً عملياً لأغراض وضع إجراءات المساعدة لا لإقرار وضع اللاجئين. ويستطرد في هذا المجال ليطرح تساؤلات لا بد من الحصول على أجوبة لها تطل أحفاد اللاجئين ووضعية قرى الحدود وفقدان الرزق، والمعتقلين في إسرائيل، والتوثيق الضروري لاثبات مطالب اللاجئ في ملكيته وما خسره

والتعويضات ويخلص في الختام إلى القول بأن «أي بحث جوهري في مستقبل اللاجئين في سياق التسوية السياسية الراهنة» لم يرد له ذكر في التقرير. ويصف تقرير الاتحاد الأوروبي بأنه اختار ألا يتخذ موقفاً من القضايا الشائكة وقضايا مماثلة تعترض مفاوضات المرحلة الأخيرة. لذلك يجدد المؤلف مخاوفه من أن تحليل مساعدة اللاجئين من دون معالجة الأوضاع السياسية المتفجرة التي تحيط بالوجود اليومي للاجئين في الدول المضيفة يعزز المخاوف بشأن دور صفقات المساعدة في تهميش وربما استبعاد القضايا السياسية المتعلقة بمستقبلهم.

### تاسعاً: خيارات استراتيجية في المفاوضات بشأن اللاجئين:

لعل ما جاء في هذا العنوان والعنوان الذي يليه هو الأكثر إثارة في الدراسة. ويمهد المؤلف لذلك بالتذكير بأن قضية اللاجئين مقارنة بقضيتي القدس والاستيطان «نالت الاهتمام الأقل في سياق الرؤية الاستراتيجية» وهي «واحدة من أكثر المسائل استقصاء على الحل بالنظر إلى التعتن الإسرائيلي إزاءها وعدم قدرة الفلسطينيين على فرض شروطهم على نظرائهم» ويحذر بالمقابل من أن شرعية أي اتفاق فلسطيني - إسرائيلي في أوساط أبناء الشتات تكمن إلى حد بعيد في قدرة السلطة الفلسطينية على ضمان عودة الفلسطينيين إلى بلدهم. ويتوقع الدكتور تماري أن تبرز في المرحلة الأخيرة من المفاوضات القضايا التالية:

- اللاجئين والنازحون والصلات بين القضايا الثنائية والقضايا المتعددة الأطراف حيث أن عدد النازحين أكثر من مليون أما اللاجئين فهم أكثر من ٢,٥ مليون. وهناك تداخل بين الفئتين، إذ ما لا يقل عن ٣٠ بالمئة من النازحين هم لاجئون للمرة الثانية منذ ١٩٤٨ ولا يتوقع المؤلف أن يعود كل النازحين إلى ديارهم (لأسباب متعددة) لكن يفضل فصل قضية النازحين عن اللاجئين لاستباق القول بأن توطين النازحين في الضفة والقطاع يؤدي لإغلاق ملف اللاجئين، ولخلق تساند بين اللجنة الرباعية واللجنة الدولية في المتعددة، خاصة أن في الثانية مشاركة دولية بينما الأولى مجرد لجنة عربية - إسرائيلية. أما السبب فلأجل عدم اغراق لجنة النازحين بقضايا تتجاوز طاقتها ولعدم اغراق لجنة اللاجئين بملفات تعيق عملها.

- مطالب المرحلة الأخيرة من المفاوضات: العودة أو التعويض: وهو تقسيم مغلوط فيه، مع التأكيد أن التعويض حق للاجئي، العائد وغير العائد. والتنويه في الوقت نفسه أن مطلب الفلسطينيين بالعودة موقف مبدئي لا يتغير وقد دارت معركة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل بارز حول القرار ١٩٤. ويتوقع المؤلف، مستنداً بمواقف الولايات المتحدة من القرار أن يمارس على الجانب الفلسطيني ضغط مع انطلاق مفاوضات المرحلة الأخيرة للتخلي عن إصراره

على حق العودة ويخلص تماري إلى الاستنتاج أنه من غير الممكن لأمة سلطة فلسطينية أن تدعن لهذا الضغط وأن تحتفظ في الوقت نفسه بشرعيتها في عيون منتخبيها وعيون اللاجئين في الشتات. إلا أنه يعود ويستدرك قائلاً أن المفاوض الفلسطيني لا يستطيع أن يستند في موقفه إلى «قرارات مجردة صادرة عن الأمم المتحدة». وبناء عليه يتوقع لتحقيق العدالة للاجئي سنة ١٩٤٨ أن يكون الجانب الفلسطيني مطالباً «بعض التنازلات على الصعيد العملي» وي طرح الدكتور تماري نموذجاً لهذا الحل، ما ورد على لسان رشيد الخالدي في مقاله «نحو حل» إذ يقترح صيغاً تفاوضية لحل مطالب اللاجئين على أساس ستة شروط.

١ - اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها الأخلاقية عن نشوء قضية اللاجئين.  
٢ - اعتراف إسرائيل بحق اللاجئين بالعودة يقابله اعتراف الفلسطينيين بأنه لا يمكن ممارسة هذا الحق داخل إسرائيل وأن عليهم ممارسته داخل دولة فلسطين وتسوية لهذين الاعترافين تقبل إسرائيل باستيعاب عدة عشرات آلاف اللاجئين، وخصوصاً من لهم أقارب في الدولة العبرية (لم شمل).

٣ - التمييز بين التعويض للذين لن يسمح لهم بالعودة، والتعويض للذين فقدوا ملكيتهم عام ١٩٤٨.

٤ - حق الفلسطينيين في العودة إلى الدولة الفلسطينية (إن نشأت) أو مناطق الحكم الذاتي.  
٥ - حق اللاجئين في الأردن بمواطنة كاملة أو «حقوق محدودة» كمواطنين في الجزء الفلسطيني من الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية.

٦ - يمنح المقيمون في لبنان خيار العودة إلى دولة فلسطين أو إلى الجليل واكتساب المواطنة الفلسطينية أو الإقامة الدائمة في لبنان.

ويلاحظ المؤلف (تماري) أن اقتراحات الخالدي نقلت الإطار التفاوضي ليشمل الجانب الفلسطيني وإسرائيل والأردن ولبنان ويعترض على بعض بنود الاقتراح فيقول إن عودة الفلسطيني إلى مناطق الحكم الذاتي أو الدولة الفلسطينية، يجب أن يكون منفصلاً عن حق العودة والتعويض أو حتى السيادة. ويجب عدم التفاوض مع إسرائيل بهذا الشأن «ما دام حق العودة إلى دول فلسطينية سيقاوض بحق العودة إلى إسرائيل» كما يقترح صيغتين للتعويض، واحدة تفاوض بشأنها الدولة الفلسطينية بالنيابة عن اللاجئين وتستخدم الأموال في إقامة البنى التحتية للدولة. أما الثانية فتكون على قاعدة فردية يقوم بها ممثلو اللاجئين المحليين ولا تكون السلطة الفلسطينية طرفاً فيها.

- القدس ومفاوضات اللاجئين: يعرض المؤلف للسياسة الإسرائيلية التي تفصل بين



اللاجئين والقدس وصولاً لتفريغ المدينة من سكانها العرب. وبلغت المؤلف النظر إلى أن ٧٠ بالمئة من ملكية القدس الغربية تعود للاجئين فلسطينيين، وهو الأمر الذي أكدته فيصل الحسيني كما أكدته ميرون بنفستتي النائب السابق لرئيس بلدية القدس. كما أن إحصاء جرى في القدس أكد أن ١٦ بالمئة من سكانها عام ١٩٦٧ ولدوا في الجزء الغربي من المدينة. ويكشف التناقض بأن إسرائيل تعامل المقدسيين الفلسطينيين كغائبين كلما أثرت مسألة أملاكهم في الجانب الغربي منها؛ بينما تعترف بحق اليهود في أملاكهم في جزئها الشرقي. ويخلص إلى استراتيجية لمواجهة الوضع ملخصها أن تأجيلها إلى مفاوضات الوضع الدائم يجب ألا يعني السماح لإسرائيل بإحداث تغييرات ديمغرافية تضمن وجود أغلبية يهودية في قسمها الشرقي، أي أنه يدعو إلى ضرورة الحفاظ على وضع القدس الراهن وضمان بقاء المؤسسات الفلسطينية فيها. أما في التفاوض فيدعو إلى التالي:

● في التفاوض بشأن حقوق الإقامة ولم الشمل ضرورة النظر إلى القدس الشرقية كامتداد إقليمي للضفة الغربية.

● إثارة الملكية الفلسطينية في القسم الغربي من المدينة مقابل إثارة إسرائيل لقضايا الملكية اليهودية في سلوان وقلنديا والحي اليهودي في البلدة القديمة.

● إثارة حق العودة إلى البيوت والملكيات المصادرة في القسم الغربي مقابل مزاعم اليهود في منازل وملكيات في القدس العربية.

● معاملة الاستيطان اليهودي في القدس العربية (رامات اشكول، راموت، نفين يعقوب) معاملة وضع الاستيطان اليهودي في الضفة والقطاع.

ويرفض المؤلف مزاعم الإسرائيليين بأن القدس موضوع غير قابل للتفاوض حوله، ويرى في هذا الادعاء ترهيباً نفسياً مذكراً بأن القدس نقطة على جدول أعمال مفاوضات الحل الدائم. وفي السياق ذاته يدعو لإعطاء أولوية قصوى لحقوق اللاجئين في القدس الغربية في هذه المفاوضات ما دام هذا البند اثنين من الموضوعات المؤجلة.

- وضع مخيمات اللاجئين: بداية يدعو المؤلف للتمييز بين مخيمات الشتات والمخيمات في فلسطين، مخطئاً الفكرة القائلة بأن تحسين المستوى المعيشي للاجئين في المخيمات «من شأنه أن يضعف إرادة النضال من أجل حقوقهم». ويستنتج أن سوء الأحوال في مخيمات لبنان دفعت العديد للهجرة الفردية إلى الدول الأوروبية وكندا والولايات المتحدة، ويؤكد حق اللاجئين في الخدمات والامتيازات المعيشية لمواطني الدول المضيفة. ويدعو المؤلف إلى صيغة خاصة بالمخيمات «ففي الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يكون تفكيك المخيمات أمراً خاضعاً لاتفاق متبادل

بشأنها ومقبولاً لدى اللاجئين أنفسهم، ولا يفرض فرضاً بشروط إسرائيل الخاصة بعدد اللاجئين الذين يسمح لهم بالعودة. وفي الدول العربية المضيفة فإن أي تغيير في وضع مخيمات اللاجئين يجب أن يكون خاصاً لوضعها القانوني والمدني داخل الدول المضيفة، وذلك فقط بعد أن يحصل سكانها على خيار العودة إلى الوطن أو التوطين.

عاشراً: أهمية وضع استراتيجيات بشأن اللاجئين: خيارات صعبة للمفاوض الفلسطيني

يتوقع المؤلف أن يطرح مجموع القضايا الواردة في البند التاسع «كاستراتيجيات تفاوضية» كما يتوقع تماري تصلباً لدى الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. الأول بفعل الاجماع الإسرائيلي على رفض «حق العودة». والثاني «ليدعم شرعيته» في عيون فلسطيني الشتات الذين يتوقعون أن تكون لقضيتهم «الأولوية» في جدول أعمال المفاوضات وبنيه المؤلف في هذا السياق إلى خطورة التصاطي مع القرار ١٩٤ «كتعبئة سحرية» ويفترض أن الطبيعة للمفاوضات متعددة الأطراف إضافة إلى المرحلة الأخيرة من المفاوضات تتطلب إعادة فحص هذه القرارات وإعادة تفعيلها على نحو عملي» كما يتوقع المؤلف أن يكون المفاوضات الفلسطينيون «مكبليين بقيود تشير إلى أن قضايا المبدأ والنزوع الايديولوجي مرتبطة بما يمكن تحقيقه والحصول عليه». والقيود الرئيسية هي:

- بفعل امساكهم بالمعابر سيعمل الإسرائيليون على إبطاء عودة أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى مناطق الحكم الذاتي تحت ذرائع اقتصادية وأمنية.

- خلق توازن بين وتيرة العودة (إلى الضفة الغربية والقطاع) وبين وتيرة الاستيعاب، بكل ما يتطلبه هذا من بنى مستحدثة (وزارة للاستيعاب الخ...).

- تطورات في علاقة سلطة الحكم الذاتي وعدد من الدول العربية المضيفة للاجئين، خاصة إذا ما مارس بعضها (لبنان، ليبيا) الضغط على اللاجئين «للعودة إلى الوطن» قبل نضوج ظروف ذلك، وإجبار اللاجئين على تحديد موقف بين الرغبة في العودة أو الإقامة الدائمة في البلد المضيف مثل توفر ظروف تحديد الموقف، أو رفض الدول العربية ازدواجية الجنسية للاجئين الذين اختاروا الإقامة الدائمة، في البلد المضيف.

بناء عليه، يقترح المؤلف على المفاوض الفلسطيني أن يأخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار، بما في ذلك ضرورة شن حملة عامة لاقتناع الإسرائيليين بأن «عودة اللاجئين الفلسطينيين (إلى الضفة والقطاع) استناداً إلى خطة مرحلية هي في مصلحتهم في نهاية الأمر ما دامت هذه العودة ستجعل السلطة الفلسطينية مستقرة وستعالج بإيجابية أوضاع الفلسطينيين السياسية المتفجرة في

مخيمات الشتات». بناء على هذا التحليل يقترح المؤلف الموضوعات التالية «أسساً استراتيجية فلسطينية قابلة للتطبيق تجاه مفاوضات اللاجئين».

١ - «حق الإقامة والفلسطينيين العائدون»: وهو يفترض مفاوضات تتيح منح كافة العائدين «حق الإقامة/ المواطنة الفلسطينية» (يحتاج لموافقة إسرائيلية لانعدام سيادة السلطة الفلسطينية على الأرض). ويفترض المؤلف أن تقدم «السلطة» تنازلاً في هذا المجال لصالح «أمن إسرائيل» لكنه يحذر في الوقت نفسه من أن تستخدم إسرائيل «الحجج الديمغرافية ذريعة للأمن». ويقترح وزارة فلسطينية للاستيعاب. كما يفترض مفاوضات فلسطينية مع الدول العربية المضيفة بشأن الذين اختاروا الهوية الفلسطينية ويفضلون الإقامة في الدول المضيفة (بفعل ضعف قدرة الضفة والقطاع وإمكانيات السلطة الفلسطينية عن استيعاب العائدين). ويقدم المؤلف قاعدة ملتبسة لحق العودة حين يفترض تعريفاً لحق العودة بأنه «حق جماعي على أن تكون ممارسته طوعية وقائمة على الاختيار الفردي».

٢ - الفصل بين مساري النازحين عن مجموعة العمل الخاصة باللاجئين (في المتعددة) وعن مجموعات التفاوض الثنائية التي تتعامل مع لاجئي سنة ١٩٤٨، كي لا يغلق مسار الطريق على مسار آخر. ونظراً لتداخل بعض الأوضاع إذ حسب تقدير المؤلف فإن ٣٠ بالمئة من النازحين عام ١٩٦٧ هم من لاجئين عام ١٩٤٨.

٣ - وضع اللاجئين في الدول العربية: يقترح المؤلف على م. ت. ف أن تدفع باتجاه منح حق الإقامة الكاملة (وليس حق المواطنة بالضرورة) لجميع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان وسورية وباقي الدول العربية المضيفة؛ على أن يتضمن هذا الحق الحصول على العمل والحماية القانونية من المضايقات وحرية الحراك بما في ذلك حرية السفر خارج البلد والعودة إليه. كما يقترح على اللاجئين أن «يكافحوا من أجل إلغاء أحكام الجامعة العربية التي تحظر على المواطنين العرب حيازة مواطنة عربية مزدوجة كي يتاح للاجئين الحصول على المواطنة الفلسطينية ومواطنة البلد المضيف نفسه وبالتالي يحافظون على حقهم في العودة وعلى حقهم في الإقامة الكاملة في البلد المضيف».

٤ - حق العودة إلى إسرائيل والتعويض: يقترح المؤلف على إسرائيل أن تستوعب داخل مناطقها «عددًا محدود من اللاجئين» مقابل الموافقة الفلسطينية والعربية على استيعاب معظم اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة والدول العربية المضيفة. كما يقترح دفع التعويض للذين اختاروا العودة وللذين اختاروا التوطين في الدول المضيفة. ويستند الباحث إلى مقولة للباحثة دونا ارتست ترى فيها مصلحة لإسرائيل «أن تقبل عدداً مقبولاً من

اللاجئين داخل الخط الأخضر كي تطالب من الدول العربية المضيفة وسلطة الحكم الذاتي بشيء مماثل». ويقترح صندوقاً لدفع تعويضات اللاجئين الفلسطينيين مع الفصل بين هذه المسألة ومسألة التعويض على «اللاجئين اليهود»، والتي يرى ضرورة التفاوض بشأنها مع الدول العربية بصورة ثنائية؛ وعدم اقحام الفلسطينيين صفقة تقوم على فكرة «تبادل السكان». أما مشكلة التعويض فيقترح الباحث تماري أن يكون من خلال «صندوق جماعي» يعود للسلطة الفلسطينية لتنمية بنيتها التحتية والتسهيلات المخصصة للمساعدة في استيعاب العائدين إلى جانب صندوق للتعويضات «على قاعدة المطالب الفردية».

٥ - الأونروا ومخيمات اللاجئين: يقترح ضرورة إدامة عمل الأونروا في المخيمات في الدول المضيفة والضفة والقطاع، وتتم تصفية عمليات الأونروا «بالتدريج» بالتلازم مع ممارسة الفلسطينيين لحقهم في العودة أو التعويض. ويقترح نقل عمليات الأونروا في الضفة والقطاع بالتدريج إلى السلطة الفلسطينية مع إجراءات قانونية خاصة بأصحاب الملكيات التي أقيمت المخيمات عليها. كما يقترح صندوقاً خاصاً لتمكين القطاع العام في الدول المضيفة، من دمج طاقم العاملين في الأونروا بقطاعات الخدمات التي عملوا فيها. مع لفت النظر إلى ضرورة نقل محفوظات الأونروا في فيينا وعمان إلى إدارة محفوظات السلطة الفلسطينية.

٦ - المنهج الثنائي والوضع النهائي: يتخوف الباحث من أن تبادر إسرائيل إلى مفاوضة الدول العربية المضيفة ثنائياً على الوضع المستقبلي للاجئين الفلسطينيين. ويستند على ذلك باتفاق وادي عربة مع الأردن الذي حوى بنوداً تتعلق بالحل الثنائي لمشكلات اللاجئين، ويقترح الباحث بالمقابل أن تتقدم م. ت. ف باعتبارها «مثل اللاجئين في الدول المضيفة» ويحذر من أن تقوم السلطة الفلسطينية بهذا الدور انطلاقاً من أن م. ت. ف هي الهيئة الملائمة لتمثيل فلسطيني الشتات».

٧ - لاجئو القدس والنازحون: يتنبه الباحث إلى أن مسألة نازحي القدس ستكون منفصلة عن قضية النازحين الآخرين مع تأكيد حقهم في العودة إلى المدينة المقدسة إذا كانت عائلاتهم من سكانها قبل عام ١٩٦٧ مع حق التعويض على الأملاك المفقودة في القدس العربية، ومع إثارة حق الفلسطينيين في العودة إلى القدس الغربية مقابل إثارة الجانب الإسرائيلي لحق اليهود في امتيازات خاصة في مستعمرات القدس الشرقية. وفي حال تعثر هذه الاقتراحات يقدم الباحث «رؤية بديلة واحدة لجعل القدس بكاملها مفتوحة للإقامة الإسرائيلية - الفلسطينية مع الأخذ بالاعتبار متطلبات إدارية وأجنبية معنية لكن يجب ألا تقوم على تمييز



متفاوت وفقاً لجنسية اللاجئ».

من مجموع ما تقدم نستطيع أن نسجل بشكل عابر ما يلي:

- قطعت المفاوضات حول اللاجئين والنازحين شوطاً بعيداً، وهي وإن لم تنتج حلولاً مباشرة إلا أنها بدأت تنتج سيناريوهات وآليات عمل ستقود لاحقاً إلى نتائج ملموسة كل هذا يتم بشكل مكتوم، وبمعزل عن مواكبة اللاجئين أصحاب القضية للمفاوضات، واستشارتهم بطبيعة الحلول المقترحة والتعرف على رأيهم بها.

- الباحث هو منسق الوفد الفلسطيني إلى لجنة عمل اللاجئين في المفاوضات المتعددة ولجنة النازحين الرابعة. وبالتالي فإن ما يقدمه من اقتراحات واقتراضات وتوقعات لا يخرج عن إطاره الرسمي باعتباره يمثل الرأي الفلسطيني المفاوض. رغم أن الباحث قدم مجمل الاقتراحات على أنها فردية وتحمل وجهة نظره الخاصة.

- الحلول التي يقدمها الباحث تتجاوز المفهوم الفلسطيني لحق العودة وكأنه يبحث عن حل لأزمة المفاوض الفلسطيني وأزمة المفاوض الإسرائيلي والنقطة المفصلية في الأمر كله حين يرفع الباحث باقتراحاته باتجاه التنازل الطوعي والمسبق عن القرار ١٩٤ فيتحول «حق العودة» إلى حق لجزء من اللاجئين في العودة - المشروطة إسرائيلياً - للضفة وغزة، بينما يكون مصير غالبية اللاجئين الإقامة في الدول العربية والتوطين.

## عام عاش حكومة نتنياهو استراتيجية تقود الهاوية

ماهر كهيان

جاءت تطورات الأحداث في العام المنصرم والتي أعقبت تسلم بنيامين نتنياهو مقاليد السلطة في إسرائيل في التاسع والعشرين من شهر أيار ١٩٩٦، لتعصف بالعملية السلمية، وترسخ أجواء التشاؤم في إمكانية إنقاذ المسارات التفاوضية العربية - الإسرائيلية بعامة، والمسار الفلسطيني الإسرائيلي بخاصة من الجمود الذي وقع فيه.

ويبدو جلياً أن هذه الأحداث ليست وليدة الصدفة، وإنما هي انعكاس لاستراتيجية سياسية مغايرة لروح السلام، بدأت تشق طريقها تحت إدارة وزعامة نتنياهو، الذي عبر عن امتعاضه من اتفاقية «أوسلو»!

ما هي معالم هذه الاستراتيجية السياسية لاسيما في بعدها المتعلق بالموضوع الفلسطيني؟ وما هي تأثيراتها على العملية السلمية؟

### إفرازات الانتخابات الإسرائيلية:

لقد عبرت نتائج الانتخابات لاختيار أعضاء الكنيست الرابع عشر، واختيار رئيس الوزراء عن رغبة الناخب الإسرائيلي في إبطاء، وليس في إنهاء مفاوضات السلام الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين. فلم تكن الانتخابات استفتاء على عملية السلام، كما اعتقد البعض، وإنما صياغة الشارع الإسرائيلي لتصور السلام وطبيعته، ولتقييم حجم المكاسب والتنازلات المطلوب تقديمها ومدى تأثيرها على أوضاع إسرائيل والإسرائيليين.

وهذا ما عُبر عنه بالفارق الضئيل من الاصوات التي فاز بها نتنياهو على خصمه شمعون بيرز.

لقد أشارت هذه الانتخابات، وعملية تشكيل الحكومة من المعسكر القومي الذي ضم أحزاب الليكود وتسومت وجيشير، إلى جانب الأحزاب اليمينية والدينية الأخرى، كحركة شاس، وحركة الطريق الثالث، وحركة يسرائيل بعلياه، إلى حدوث تغيير نوعي في توجهات القيادة الإسرائيلية، خاصة مع انتقال قيادة الدول من جيل المؤسسين الذي يمثل شمعون بيرز، ورايين (الذي كان يسعى إلى اعتراف الدول العربية والفلسطينيين بإسرائيل) إلى جيل الشباب وجيل المهاجرين، الذين ينظرون إلى إسرائيل «كأمر واقع»، ولا يولون مسألة الاعتراف الأهمية ذاتها التي يعطيها لها جيل المؤسسين، وبالتالي فهم مطالبون بالحصول على مكاسب ملموسة لإسرائيل مقابل ما يرون من تنازلات تتعلق بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بل أنهم يصرون على ما يسمى «بالتبادلية»، وهذا الجيل من الشباب يمثل «بيبي نتنياهو» أفضل تمثيل.

ولهذا نستطيع القول بأن الجانب العربي، ومنه الفلسطيني، قد أخطأ في التقدير عندما قدم كل ما بحوزته من أوراق وتنازلات إلى الحكومة المعراخية، وهي من جيل المؤسسين، ولم يحسب لليوم الذي قد يتسلم فيه الليكود وزعيمه الشاب مقاليد السلطة في إسرائيل، فكيف السبيل إلى هذا، وكافة الدول العربية والفلسطينيين، إضافة إلى الأوروبيين والأمريكيين، راهنوا جميعاً على فوز العمل في الانتخابات.

وأفرزت هذه الانتخابات كذلك، فوز تحالف انتخابي يستند في صياغة تصورات وتوجهاته إلى عاملين: الخوف والدين، والجمع بين هذين العاملين يؤدي إلى اتباع سياسات متطرفة وبعيدة عن الواقعية.<sup>(١)</sup>

وهذا ما يؤكد «زئيف شيف»، أحد كبار الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين، الذي أشار إلى النفوذ الذي تتمتع به أطراف مغالية في تطرفها داخل الليكود، أمثال شارون، وليفي، وايتان، أو في داخل القوى المتحالفة معها في الكنيس، وبخاصة الرافضة للانسحاب من الأراضي الفلسطينية والمعارضة لإقامة دولة فلسطينية والداعية إلى الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة.<sup>(٢)</sup>

وتعكس عقدة الخوف من «المستقبل»، عند طرح قضية الانسحاب من الضفة الغربية، باعتبارها خسارة أكيدة لعمق استراتيجي بعيد المدى. فهذا التحالف الحكومي يرى في سلسلة جبال الضفة الغربية المشرفة على قلب إسرائيل، حيث يقسم (٦٠٪) من اليهود وتتركز فيها

(٨٠٪) من الصناعة، أنها تشكل خطراً حقيقياً على «أمن» إسرائيل، وفي إمكان أي جيش عربي، مستقبلاً، أن ينقض لبشطر إسرائيل إلى شطرين.<sup>(٣)</sup>

هذا الخوف يؤكد نتنياهو، الذي وعى ضرورة الاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية، والجولان السورية، كونها تشكل سوراً وحاجزاً طبيعياً يحمي السهل الساحلي من أي هجوم عربي محتمل، إضافة إلى كونها تمنح الجيش الإسرائيلي الوقت المطلوب لنقل قوات الاحتياط إلى الجبهة.<sup>(٤)</sup>

ويخشى هذا التحالف الحكومي ألا يمثل قيام دولة فلسطينية، مستقبلاً، سوى مرحلة أولى من استراتيجية فلسطينية - عربية أوسع تهدف إلى إزالة إسرائيل من الوجود.

وفي هذا الشأن يقول الباحث «ميرون بنفينستي»، إن عقدة «التخلي الاستراتيجي» عن أبعاد جغرافية حيوية بالنسبة لأمن إسرائيل هي عقدة لا تنفك من التوغل إلى أعماق الشخصية الإسرائيلية، ومن المرجح أن تبقى هذه العقدة، إلى زمن غير منظور، تحكم اتجاهات الرأي في إسرائيل، حتى لو تقدمت مسارات التسوية أشواطاً مهمة.<sup>(٥)</sup>

ويعتقد نتنياهو، أن أحد أهم المنطلقات الاستراتيجية ذات الطابع الأيديولوجي لحل عقدة «التخلي الاستراتيجي» عن أبعاد جغرافية هي في «الأمن»، الذي يجب أن يتقدم على السلام ومعااهدات السلام، وكل من لا يدرك هذا برأي نتنياهو، سيظل دون «أمن»، ودون «سلام» وفي نهاية الأمر، محكوم عليه بالفناء.<sup>(٦)</sup>

والخطر في هذا المنطق هو تشريع نتنياهو لمنطق استخدام القوة، والردع في سبيل ما يأتي بالفائدة المطلقة على السلام - سلام إسرائيل بالطبع. فإسرائيل تدرك أنها دولة صغيرة أقيمت وسط منطقة معادية، ظهرها للبحر ووجهها إلى متني مليون عربي معادٍ لها. لذلك، وعلى الرغم من الانقسامات وحالة التشتت والضعف والاحباط التي يعيشها العالم العربي إلا أن الإسرائيليين يشعرون بأنهم مهددون في كل الأوقات.. يخشون أن يعرضهم الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى سلسلة من المخاطر قد تؤدي إلى زوال دولتهم.

أما عقدة الدين، فإن الأحزاب المتحالفة في الحكم تضيف على مسألة الانسحاب من الأراضي الفلسطينية طابع القداسة، بدعوى أنه لا يمكن التفريط في أي جزء من «أرض الميعاد» التي ترتبط بالشريعة اليهودية، وبوجود الشعب اليهودي «شعب الله المختار».<sup>(٧)</sup>

وترى هذه الأحزاب، وبخاصة الدينية منها، في التخلي عن الأرض والاستيطان «خيانة قومية عظيمة»! ويعتبرون أن حلم أرض إسرائيل الكاملة يعتمد تحقيقه على عمادين: عماد السيادة اليهودية على «أرض الميعاد» كاملة، وعماد استيطان الأرض.



وبالنسبة لهذه الأحزاب، فقد تصدع العماد الأول عندما تخلت حكومة العمل، عن مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن إذا ما تم توطين مئات الآلاف من المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال السنوات المقبلة، فإن العماد الثاني سيتعزز، وهو لا يقل أهمية عن الأول.<sup>(٨)</sup>

والشيء الثابت والذي يوازي المقدس، في الوعي الاسرائيلي يقوم على أن أي تنازل عن جانب من أيديولوجيا «أرض اسرائيل الكاملة»، إنما هو مس بجوهر وجود الدولة. وفي رأي تيارات واسعة من الاسرائيليين، والعديد من الخبراء، وخاصة ذات الولاء الأيديولوجي لتيار اليمين، أن المشكلة لا يمكن أن ينظر إليها باعتبارها مجرد عملية حساسية، فالتخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة يعني انتصار «للفلسطينيين»، والتخلي عن الحلم اليهودي الكبير باسترداد معظم أراضي التوراة التاريخية.

وفي حين يخشى بعض الاسرائيليين أنه في حالة انسحاب اسرائيل وتنازلها عن أجزاء من الأراضي المحتلة، أن يفتح ذلك شهية العرب والفلسطينيين، الذين ربما لن يكفوا عن المطالبة بإقامة دولة فلسطينية، بل أنها ستكون خطوة على طريق تهدف في نهاية المطاف إلى إزالة اسرائيل من الوجود. ولعل هؤلاء الاسرائيليين قد قرأوا التاريخ الصليبي في فلسطين، حيث تمكن صلاح الدين الأيوبي في نهاية الأمر من طردهم منها.

هذه المخاوف استغلها حزب الليكود والأحزاب المتحالفة معه انتخابياً في الحكم أسوأ استغلال في الحملات الانتخابية، وقدموا برنامجاً انتخابياً يلبي طموح الناخب الاسرائيلي في درء هذه المخاوف عنه، يتلخص في نقاط سبع:

١ - ستحترم حكومة الليكود الاتفاقات الدولية، بما فيها اتفاق أوسلو، وستواصل المسيرة السياسية لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط، وستعترف بالحقائق التي ظهرت على الساحة وفق مختلف الاتفاقات، وستعمل على تقليص الأخطار الناجمة عن تلك الاتفاقات بالنسبة لمستقبل اسرائيل.

٢ - ستجري حكومة الليكود مفاوضات مع السلطة الفلسطينية من أجل التوصل إلى تسوية دائمة، شرط أن ينفذ الفلسطينيون كامل التزاماتهم، خاصة ما يتعلق بإلغاء بنود الميثاق الوطني التي تدعو إلى إزالة اسرائيل، ووقف الأعمال الإرهابية والتحريرية ضد اسرائيل.

٣ - ستسمح حكومة الليكود للفلسطينيين بإدارة شؤون حياتهم في صورة حرة ضمن نطاق سلطة مستقلة، إلا أن الشؤون الخارجية والأمنية والأمور التي تحتاج إلى تنسيق ستبقى ضمن مسؤولية دولة اسرائيل، وستعارض الحكومة قيام دولة فلسطينية مستقلة.

٤ - القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة اسرائيل. وسيجري منع كل النشاطات التي تهدف إلى العمل ضد هذا الوضع.

ولهذا سيجري إغلاق مكاتب مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في القدس، بما في ذلك «بيت الشرق».

٥ - سيجري تعزيز الاستيطان في البلاد، وإلغاء القرار الخاص بتجميد بناء المستوطنات وتعزيز الاستيطان.

٦ - «الأمن» هو القاعدة التي بدونها لا يمكن قيام سلام دائم في منطقتنا، ولهذا فإن حكومة الليكود ستحرص على تعزيز الأمن والحفاظ على كشرط أول في كل تسوية سلام، كما ستحرص على أن يتمتع «جيش الاحتلال» وقوات الأمن الإسرائيلية، الأخرى، وبحسب الحاجة، بحرية الحركة الكاملة في أي مكان، في إطار صراعها ضد الإرهاب، وستبقى المناطق الأمنية الحيوية لحماية اسرائيل والاستيطان اليهودي تحت السلطة الإسرائيلية الكاملة، وستحفظ اسرائيل بمصادر المياه الحيوية لها في الضفة الغربية.<sup>(٩)</sup>

وفي حين أن هذا البرنامج الانتخابي لقائمة الليكود، وتسوميت وجيش، مقارنة مع الوثيقة الأساسية للحكومة التي شكلها نتياهو، وأقرها الكنيست في (١٨ حزيران (يونيو) ١٩٩٦، كانت أقل تشدداً من الوثيقة الحكومية في بعض البنود. فالوثيقة الحكومية تمت صياغتها بنوع من الغموض والعمومية والتناقض، وذلك لاعتبارات إئتلافية مع الأحزاب الدينية المتشددة.<sup>(١٠)</sup> وهنا يحق لنا أن نتساءل: هل الليكود احترم الاتفاقات الدولية مع الفلسطينيين؟ هل طبق بنود اتفاق أوسلو مثلاً؟ وبالنسبة لمدينة القدس، هل ترك تحديد مستقبلها إلى المفاوضات النهائية؟ وهل جمد البناء في المستوطنات حتى يتم البت فيها وتقرير مصيرها، كما ينص اتفاق أوسلو؟

### استراتيجية وقائية!!

عندما وصل نتياهو إلى سدة القرار في اسرائيل، انتصبت أمامه لوحة سياسية، غير مريحة، ورثها عن سلطة شمعون بيرز، وكانت بادئة على النحو الآتي:

أ - التخلي بالفعل عن أجزاء من «أرض الميعاد» الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخضوع هذه الأجزاء إلى السيادة الفلسطينية، وهذا يعني تصدع الحلم الاسرائيلي في السيادة وعلى أرض التوراة التاريخية كاملة.

ب - القبول بتقاسم المياه (المياه الفلسطينية).

ج - القبول بفكرة قيام دولة فلسطينية في نهاية مرحلة التفاوض.

د - تجميد نسبي للاستيطان في الأراضي الفلسطينية.

هـ - الموافقة على عودة النازحين وفق برنامج زمني بطيء ومتعثر، وبحيث قضية اللاجئين (١٩٤٨) في إطار المتعددة الأطراف.<sup>(١١)</sup>

هذه اللوحة السياسية، اعتبرها الليكود والأحزاب المتحالفة معه في الحكم، إختراقاً أميناً، وانتقاصاً للسيادة اليهودية على أرض إسرائيل الأبدية، وهي تتناقض مع وعودها للنخب الاسرائيلي، الذي أفزعته من مخاطرها، وتتناقض أساساً مع موروثها الأيدلوجي والديني. وللإطاحة بهذه المعطيات السياسية التي تراكت في عهد الحكومة المعراخية كنتيجة لتطبيق بعض بنود اتفاق أوسلو، فقد وضع نتنياهو استراتيجية سياسية مبنية على موروثه الأيدلوجي، وقوانينه وتصورات السياسية تضمنت في معالمها:

أولاً: عدم الموافقة بأي حال من الأحوال على وضع القوات الإسرائيلية بـ «صفة مراقب» لما يجري في المناطق الفلسطينية - مناطق الحكم الذاتي - من وراء الأسلاك الشائكة المحيطة بمعسكراتها المغلقة دون أن تكون لديها القدرة على العمل والتدخل.

ومن هذا المنطلق جاء إصرار نتنياهو على قضية «المطاردة الساخنة» للعناصر الفلسطينية، إنشاء محادثاته مع السلطة الفلسطينية بشأن إعادة الانتشار في الخليل. واعتبر نتنياهو أن أولى وأهم المصالح الإسرائيلية هي المحافظة على «الأمن الاستراتيجي»، أي قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها.

وهذا يعني في غره الأيدلوجي ومنطقه الأعوج، السيطرة الكاملة على غور الأردن وعلى المحاور المؤدية إليه، والسيطرة على الضفة الغربية عبر الاحتفاظ بثكنات عسكرية حيوية في أماكن ذات أهمية استراتيجية فيها.

ثانياً: يتحتم على إسرائيل ضمان سيطرتها على مصادر «المياه» في الضفة الغربية، أي السيطرة على المناطق الواقعة فوق أحواض المياه الجوفية الحيوية للاقتصاد المائي الاسرائيلي، لأنه دون هذه الأحواض ستواجه إسرائيل مشكلة خطيرة تهدد وجودها بصورة لا تقل أهمية عن مسألة «الأمن» العسكري.

وفي هذا السياق فقد كشفت مصادر اسرائيلية وثيقة الاطلاع، النقاب، عن مخطط اسرائيلي يستهدف فرض سيادة إسرائيل على موارد المياه في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية.

وجاء في تقرير أعدته «زئيف شيف» ونشرته صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية يوم ٥/٢١/

علم على حكومة نتنياهو -

١٩٩٧، أن هذا المخطط المطروح للدراسة حالياً من جانب الحكومة الاسرائيلية، قُدم في نطاق اقتراح مفصل عرضه وزير البنية التحتية «أرئيل شارون» على رئيس الوزراء الاسرائيلي، وذلك خلال نقاش داخلي جرى على مستوى وزاري تناول ما وصف بمصير مصادر اسرائيل المائية في الضفة الغربية، وكيفية تنفاد اسرائيل في المستقبل أزمة مياه خطيرة محتملة.<sup>(١٢)</sup>

وهذا ما أكدته وزير الزراعة الفلسطيني «عبد الجواد صالح» الذي اتهم اسرائيل بالسيطرة على المياه الفلسطينية وسرقتها لصالح المستوطنين. وأضاف الوزير الفلسطيني، أن المستوطنين يستنزفون (٨٠٠) مليون متر مكعب سنوياً من المياه الفلسطينية، فيما يستهلك أصحاب الأرض والحق (١٢٨) مليون متر مكعب سنوياً فقط.<sup>(١٣)</sup>

ثالثاً: يتوجب على اسرائيل أن تحتفظ لنفسها بحق «المراقبة الديمغرافية» خوفاً من قيام منظمة التحرير الفلسطينية بإغراق الضفة الغربية بأكثر من «مليون» لاجيء فلسطيني، ولا شك أن هؤلاء سيسكنون على المنحدرات الغربية والشمالية والجنوبية لمناطق الضفة الغربية بغية خلق تواصل «ديمغرافي» فلسطيني يمتد إلى مناطق التجمعات السكانية العربية داخل الخط الأخضر! وبالتالي، فإنهم سيطالبون بالعودة إلى أراضيهم «المسلوبة» عام ١٩٤٨. ويرى رئيس الوزراء الاسرائيلي، أنه ولدرء هذا الخطر الديمغرافي الفلسطيني يتوجب على اسرائيل خلق مناطق «عازلة» تكون مأهولة بالمستوطنين اليهود للحيلولة دون تطبيق هذا التوجه الديمغرافي الفلسطيني.

رابعاً: على إسرائيل اتخاذ إجراءات كفيلة لضمان وحدة القدس تحت السيادة الاسرائيلية.. إذ أن إعادة تقسيم المدينة المقدسة، وتحول القدس الشرقية إلى عاصمة فلسطينية، هو هدف «مركزي» للمنظمات الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وهذا يحتم على إسرائيل الإسراع في تعزيز حلقة الاستيطان اليهودية حول القدس والتي تبدأ من «غوش عتصيون» جنوباً مروراً بمستوطنة متسبيه بريحو ومعاليه أدوميم شرقاً، وتنتهي بمنطقة بيت ايل شمالاً. وبهذا تحول اسرائيل دون تواصل المدينة المقدسة مع تجمعات سكانية عربية.<sup>(١٤)</sup>

ولضمان تهويد المدينة المقدسة، فقد أُنذرت اسرائيل نحو (٥٠) ألف مقدسي بالغاء إقامتهم في القدس، وفقدان حقهم بالسكن فيها. وكشفت مجموعة من التقارير في القدس أن اسرائيل سحبت من أبناء القدس أكثر من (٣) آلاف بطاقة هوية منذ بداية عام ١٩٩٧.<sup>(١٥)</sup>



### تصورات للحكم الذاتي:

أما التصورات النهائية للحكم الذاتي الفلسطيني كما يفهمه الليكود، فقد عبر عنه نتنياهو في كلمة ألقاها أمام حشد من السفراء الأجانب عندما عرض «نموذجاً» للكيان الفلسطيني حسب رؤيته، حيث اقترح أن يكون على غرار نموذج «بورتوريكو.. أو أندروا»! ويذكر أن جزيرة بورتوريكو الواقعة في منطقة جزر البهاما يقطنها مواطنون من القومية الأسبانية ومن الهنود الحمر، كانت الولايات المتحدة قد انتزعتها من أسبانيا في أواخر القرن التاسع عشر. وتتمتع الجزيرة بالحكم الإداري الذاتي، في ظل سيطرة أمريكية مطلقة، على كل المقدرات الاقتصادية ونواحي الحياة في الجزيرة. فالسيد نتياهو، يريد نموذجاً يمكن المجموعة القومية من إدارة نفسها، دون أن يؤدي ذلك إلى تفكيك الدولة التي تعيش فيها دون تهديد للأكثرية. وحسب قوله، أنه ليس صحيحاً، أن الخيار هو فقط بين حق تقرير المصير غير المقيد، وبين الاحتلال والقمع العسكري.

وأضاف، نتياهو، إن الاتفاق الدائم سيتطلب من الفلسطينيين السيطرة على أنفسهم في المناطق التي يقطنونها، ونحن كإسرائيليين لنا موضوعات حيوية ولاسيما، في مجال «الامن». وأشار إلى أن هذه المناطق غير الآهلة، الحيوية للأمن، يجب أن تكون خارج نطاق السيطرة الفلسطينية. وأصر نتياهو في كلمته على رفض إقامة دولة فلسطينية «معرّفة» بها خوفاً من أن تطالب مستقبلاً بحقوق مثل، إقامة جيش، والسيطرة على المجال الجوي، حيث «الاسم والتعريف» سيؤثران بالضرورة في الأفكار أيضاً، ويحددان الأوضاع، انني أعارض السيادة المطلقة للفلسطينيين وتقرير المصير<sup>(١٦)</sup>.

ويعتقد السيد نتياهو أن العرب والفلسطينيين سوف يقتنعون بتصوراته هذه وسيوافقونه الرأي، فهو حسب وصفه لهم، أناس واقعيون.. وبخاصة عندما يصطدمون بحكومة تعرف كيف تُصر على الخطوط الحمراء.

وأضاف، أنا ممن يصرون على الخطوط الحمراء... عموماً فإنهم - أي العرب - يهدأون في نهاية المطاف. وقال أنا مقتنع، بأن كل الزعماء العرب سوف يجرون مفاوضات سلمية معي، هم يقولون ذلك! وهذا سيكون سلاماً حقيقياً وسيصمد.. «سلام آمن»<sup>(١٧)</sup>

وفي سياق تصورات هذه ولتجاوز اتفاقية أوسلو، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بتسريب خطة جديدة، يحاول من خلالها تشتيت الوقت وإضعافه، يدي فيها استعداداً لمنح الفلسطينيين «دولة»، ولكن شريطة أن تقام هذه الدولة على (٤٥ - ٥٠٪) من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، تسلم للفلسطينيين على أساس «خريطة المصالح الاستراتيجية» للكيان الفلسطيني التي

وضعها الجيش الاسرائيلي. على أن تحتفظ الدولة العبرية بوادي الأردن ومجموعة مستوطنات «غوش عتصيون» والقدس الكبرى وشريط على طول الخط الأخضر وعلى معظم المستوطنات، ويمكن إزالة المستوطنات الصغيرة والمعزولة، وتبقى القدس تحت السيادة «الإسرائيلية» حصراً، ولكن يمكن التفكير بإدارة دولية تشمل تمثيلاً فلسطينياً للأماكن المقدسة التي يمكن أن ترفع أعلاماً أجنبية إلى جانب العلم الاسرائيلي. في ظل هذه الشروط يصبح الاعتراف بدولة فلسطينية ممكناً، ولكن بدون جيش وأسلحة ثقيلة، وبوجود عسكري اسرائيلي في مرفأ ومطار غزة.<sup>(١٨)</sup>

وصفوة القول، أن رئيس الوزراء الاسرائيلي، ليس شخصية مثيرة للجدل! كما يحلو لبعض صحفيينا ومحللينا السياسيين أن يصفوه، وإنما هو شخصية منسجمة مع ذاتها وتفكيرها الأيدلوجي ومنطقها السياسي. فالسيد نتياهو، ومنذ توليه السلطة في اسرائيل، وهو يحاول توظيف موروثة الأيدلوجي في خدمة موقفه السياسي في المسيرة السلمية، حيث يبدل مجل جهده في تحويل بنود الاتفاقيات الموقعة، سواء مع الجانب العربي أو الفلسطيني، لتصب في خاتمة المصالح الحيوية لإسرائيل. وكما قال: «الشيء الوحيد للاسرائيليين فقط! بمعنى آخر، فإن الفئات للعرب والفلسطينيين. وأضاف السيد نتياهو، بأنه لا تناقض بين الموروث الأيدلوجي الذي يحمله وبين منطقته السياسي تجاه العملية السلمية. فهو، بحسب رأيه ينفذ بالضبط ما وعد به الناخب الاسرائيلي!

ولهذا فهو لم يخف امتعاضه ومعارضته منذ اللحظة الأولى لاتفاقية «أوسلو»، فوصفها بأنها «إطار» لم يصمم جيداً، ولاسيما في بُعد الأمن، حيث جرت بلورته دون إشراك العناصر الأمنية والاستخباراتية الاسرائيلية في إعداده، إضافة إلى كون هذه الاتفاقية ترمز إلى اتجاه غير محبذ للغاية بالنسبة له، وهو اتجاه يؤدي في نهاية المطاف إلى قيام دولة فلسطينية.<sup>(١٩)</sup>

### الأمن... ومحاربة الارهاب:

في أول خطاب له أمام الجمهور الاسرائيلي في أعقاب تسلمه السلطة في اسرائيل لخص «نتنياهو» جوهر سياسته النابعة من موروثة الأيدلوجي الصهيوني، ومن مفاهيمه اليمينية المتطرفة، والتي من خلالها دفع بالعملية السلمية إلى مستنقع الجمود، عندما قرأ فقرة من التوراة تقول «الاسم عوز يعطي لشعبه.. الاسم يبارك شعبه بالسلام..»! وسر هذه الفقرة هو «العوز» وتعني الأمن! وهو القاعدة الحقيقية للسلام.<sup>(٢٠)</sup>

هذه الفقرة التوراتية تتوافق مع نظريته التي يرددها دائماً، أن «السلام» ليس بديلاً عن «الأمن»! واعتبر القوة العسكرية، قوة الردع، هي شرط للسلام بين الدول العبرية وإسرائيل.

ولتطبيق هذا شعاره، فقد حاول نتنياهو التملص من استحقاقات الاتفاقيات الموقعة وافراغها من مضمونها والتحلل منها، وبخاصة لجهة تطبيق المبادئ التي تستند عليها، وهي القرارات (٢٤٢، ٣٣٨) ومبادلة الأرض بالسلام. وطرح مبدأ «السلام المترافق مع الأمن» كبديل للطرح الدولي<sup>(٢١)</sup>، وحاول تطبيق مبدئه هذا مستغلاً حالة الفرز الاقليمي التي بدأت مع «مؤتمر قمة صانعي السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في شرم الشيخ في شهر آذار (مارس) ١٩٩٦، في سلسلة العمليات التي استهدفت اسرائيل ونفذتها حركة «حماس» في شهري فبراير ومارس ١٩٩٦، وذلك بربط حكومته مع دول المنطقة التي أعطت الأولوية لمكافحة الارهاب؟ واحتلالها محل الأولوية التي قامت عليها عملية مدريد، والتي تقضي باستكمال عملية السلام، وانجاز جميع مساراتها. ويحاول نتنياهو تحويل الصراع في المنطقة عن اطاره التاريخي المتمثل في بُعد العرب - الاسرائيلي إلى إطار اقليمي جديد أساسه التمييز بين «محور السلام والأمن» و «محور العنف والارهاب».

وتحاول اسرائيل أيضاً، باستخدام هذا التمييز بين «محور السلام والأمن» و «محور الارهاب»، أولاً، عزل سوريا على اعتبار أنها دولة «تساند الارهاب» وثانياً: إدامة السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة وفرض هيمنتها على مناطق الحكم الذاتي بدرعة محاربة «حركتي حماس والجهاد الإسلامي» المتطرفتين اللتان تشكلان خطراً على أمن اسرائيل<sup>(٢٢)</sup>.

وفي هذا السياق، وبجهد نتنياهو انتقادات حادة لحكومة حزب العمل كونها، قدرت أن السلام بمفرده سيوفر الأمن، ولذا فقد سمحت لنفسها بعدم تنمية قدرة الجيش الاسرائيلي، مما أدى إلى تآكل المناعة (الوطنية) للجيش، والتي رافقها تآكل أمني وجغرافي<sup>(٢٣)</sup>.

#### اسرائيل تنهى المسيرة السلمية:

واستناداً إلى هذه الاستراتيجية السياسية المناهضة لمبدأ وروح المسيرة السلمية، ولاسيما في موضوعها الفلسطيني فقد بدأ «نتنياهو» حكمه بانتهاج سياسة تفتقر إلى الكياسة تجاه الفلسطينيين، الذي تعمد إهانتهم في كل مناسبة، ولم يترك باباً استفزازياً إلا وطرقه. وهو يهدف من كل هذا الحقد والكراهية إلى دفع الفلسطينيين نحو خيانة الاحباط واليأس وبالتالي إلى ارتكاب أعمال عنف! تخلصه وتحلله على الأقل أمام أصدقائه الأمريكيين والأوروبيين من تنفيذ استحقاقات الاتفاقيات المعقودة مع الفلسطينيين والالتزام بالمواعيد المنصوص عليها، وهذا ما لا يتغيبه السيد نتنياهو.

فلا عجب أن يبدأ حكمه برفض مقابلة الرئيس الفلسطيني، على الرغم من اضطرابه في نهاية المطاف إلى الرضوخ حتى يجنب حكومته ضغوطات دولية مبكرة. وتعتبر بعض الاوساط السياسية لقاء نتنياهو - عرفات في معبر «البرز» في قطاع غزة، تخلياً من جانب نتنياهو عن «فلسفة» أرض اسرائيل الكاملة! في حين اعتبرتها أوساط أخرى، ليس تخلياً أيديولوجياً عن معتقدات أصلية في فكر نتنياهو السياسي، بل تنازلاً جزئياً فرضته مقتضيات المناخ العام للسلام مع الفلسطينيين. وهي مقتضيات لم يوجد لها «الليكوود» ولا نتنياهو، وإنما هي إرث ثقيل متنوع المصادر والأبعاد، اسرائيلياً واقليمياً وأمريكياً<sup>(٢٤)</sup>.

الاستفزاز الآخر للفلسطينيين، كان عندما أمر نتنياهو بفتح «نفق القدس» استجابة لطلب المتشددين في حكومته، والتي نجمت الاشتباكات والمواجهات وأعمال عنف بين الفلسطينيين والشرطة الفلسطينية من جهة والقوات الاسرائيلية من جهة أخرى.

وكانت المماطلة في إعادة الانتشار في مدينة الخليل واتباع سياسة ابتزازية تمكن خلالها من اقتطاع (٢٠٪) من المدينة لصالح المستوطنين، جزءاً آخر من عملية التسويف والاستفزاز التي مارسها على الفلسطينيين. أما الشعرة التي قصمت ظهر البعير، كما يقول المثل، فهي إعلانه عن بدء أعمال الاستيطان في جبل أبو غنيم، والتي يحاول من خلالها ليس فقط تنفيذ سياسته الرامية إلى عزل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني في التجمعات السكانية القريبة، وإنما إلى شطر الضفة الغربية إلى شطرين شمال وجنوب، إذا ما تواصل هذا البناء الاستيطاني مع مستوطنة معاليه أدوميم شرقاً، وهذا يعني افشال الخطط الفلسطينية الرامية لإقامة دولة فلسطينية على أرض الضفة وقطاع غزة،

ولإبعاد أنظار الرأي العام العالمي عن مخاطر سياسته الاستيطانية هذه، بخاصة في أعقاب الضغوطات الدولية على الحكومة الاسرائيلية التي ظهرت بمظهر المسؤول الأول عن إفشال العملية السلمية، والإدانة الدولية التي صدرت عن الأمم المتحدة، أقدم نتنياهو على تقديم اقتراح يقضي بتسريع المفاوضات والانتقال فوراً إلى مرحلة التفاوض على الحل الدائم، وضمن مدة لا تتجاوز الستة أشهر، هذا الاقتراح ينص على: إذا لم تنجح المفاوضات في غضون ستة أشهر، تجري العودة إلى اتفاق التسوية المرحلية، وهو بالتالي يجعل الفلسطينيين يخسرون كل ما حققوه منذ مفاوضات أوسلو الأولى وستبقوهم في إطار ما حصلوا عليه حتى الآن في اتفاق التسوية الدائمة.

لكن هذه المناورات السياسية الليكودية لم تنطلي على الفلسطينيين، فلم ينجروا وراء مخططات نتنياهو لدفعهم للجوء إلى العنف، بعد أن صقلتهم التجربة والخبرة في معرفة خفايا



هذه السياسة الليكودية.

عدم الانجراف الفلسطيني، دفع بـ «نتنياهو» إلى توجيه الخنجر بنفسه إلى عملية السلام، مما أدى إلى «عزلة» الدولة العبرية عالمياً وعربياً، وتحميلها بدون مواربة مسؤولية اجهاض العملية السلمية. وهذا ما أكدته، رئيس مركز الأبحاث والدراسات السياسية في وزارة الخارجية الاسرائيلية «دافيد افيك» الذي أعلن رسمياً «نعم» العملية السلمية، عندما قال: إن المسيرة السلمية قد ماتت بالفعل!! وأن العالم يحمل اسرائيل مسؤولية وفاتها.<sup>(٢٥)</sup>

وخاتمة القول، فإن الاستراتيجية السياسية التي حفرها نتنياهو تحت أساسات عملية السلام هي المسؤولة عن دفع العملية إلى شفير الهاوية، أو كما يقولون، إلى «غرفة الإنعاش». هذه السياسة تكمن في عدم رغبته في الالتزام بمبادئ العملية السلمية المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، بخاصة (٢٤٢، ٣٣٨)، واعتماد «قانون الحياة»!

هذه السياسة، ما كان لـ «نتنياهو» أن ينتهجها لولا حالة الضعف والانحطاط والتشتت العربي مضافاً إليه الانحياز الفاضح للراعي الأمريكي لعملية السلام إلى جانب اسرائيل، ووضعها لها ولصالحها فوق اعتبارات مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي!

#### الهوامش:

- ١- أشرف راضي، «ملاحم السياسة الاسرائيلية» مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦، أكتوبر ١٩٩٦، القاهرة ص ٧٠.
- ٢- منير الحمش «تداعيات الانتخابات الاسرائيلية ومحاولة وقف التدهور العربي» شؤون الأوساط العدد ٥٢ حزيران ١٩٩٦ بيروت ص ٧١.
- ٣- منير الحمش، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.
- ٤- محمود حيدر «التحول في الاستراتيجية الاسرائيلية حيال التسوية مع الفلسطينيين»، شؤون الأوساط، العدد ٥٨، كانون أول ١٩٩٦، بيروت، ص ٩٦.
- ٥- محمود حيدر، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.
- ٦- هالة مصطفى، «الأبعاد الدينية في السياسة الخارجية الاسرائيلية»، السياسة الدولية، العدد ١٢٦، أكتوبر ١٩٩٦، القاهرة، ص ٧٥.
- ٧- محمود حيدر مصدر سبق ذكره ص ٨٩.
- ٩- منير الحمش، مصدر سبق ذكره ص ٤٣.
- ١٠- أشرف راضي، مصدر سبق ذكره ص ٧٠.
- ١١- آري شافيط «بنيامين نتنياهو: شرق أوسط جديد» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٩ شتاء ١٩٩٧، بيروت ص ٩٨١.
- ١٢- محمود حيدر مصدر سبق ذكره ص ٩٤.

- ١٣- محمود حيدر، مصدر سبق ذكره ص ٨٦.
- ١٤- محمود حيدر، مصدر سبق ذكره ص ٨٧.
- ١٥- الرأي الأردنية ١٨/٥/١٩٩٧م.
- ١٦- وثائق اسرائيلية، «كلمة لرئيس الحكومة الاسرائيلية أمام السفراء الأجانب عرض نموذجاً للكيان الفلسطيني العتيق»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٩ شتاء ١٩٩٧ بيروت ص ٢١١.
- ١٧- منير الحمش مصدر سبق ذكره ص ٤٧.
- ١٨- صحيفة «الخليج» الاماراتية ٢٢/٣/١٩٩٧.
- ١٩- آري شافيط، مصدر سبق ذكره ص ٢٠٨.
- ٢٠- وكالة بتر الأردنية «الشؤون الاسرائيلية» أرشف رقم (٥٧) ٣/٦/١٩٩٦.
- ٢١- أشرف راضي، مصدر سبق ذكره ص ٧٢.
- ٢٢- أشرف راضي، مصدر سبق ذكره ص ٧٣.
- ٢٣- محمود حيدر مصدر سبق ذكره ص ٩٢.
- ٢٤- محمود حيدر مصدر سبق ذكره ص ٨٩.
- ٢٥- صحيفة المجد الأردنية، ١٩/٥/١٩٩٧.

## رؤية جديدة لأوضاع التعليم في فلسطين خلال العهد العثماني

د. محمد حسين إسماعيل

الخلاصة:

هدف البحث تناول التعليم في فلسطين في العهد العثماني من أجل إجلاء الصورة ودحض الاتهامات والانتقادات التي وجهت إلى الدولة العثمانية، والتي تشير إلى تقصير العثمانيين المتعمد لتجهيل عرب فلسطين، وتترك العرب واللغة العربية وإهمال تعليم الفلاحين والإثنا. وتبين أن معظم هذه الاتهامات جاءت في أصلها على ألسنة الانجليز ورددها كتاب ومؤلفون عرب، وأصبحت كأنها مسلمة، وكانت مهمة الباحث دحض الاتهامات من خلال ما تجمع لديه من مراجع ووثائق، وخير ما أسعفه في ذلك قانون التعليم العثماني ١٨٦٩م. وقد توصل الباحث إلى أن اللغة العربية كانت لغة التدريس في جميع الولايات العثمانية طيلة العهد العثماني، وإن لم تعمل الدولة العثمانية على تجهيل العرب في فلسطين وغير فلسطين، بل إنها قامت بنشر المدارس والمعاهد في جميع أجزاء الولايات العثمانية بحسب ما تسمح به ظروفها وأوضاعها، وبقي الأمر كذلك حتى تسلم الاتحاديون الأتراك (١٩٠٨ - ١٩١٨) مقاليد الحكم في تركيا، والذين عملوا على تعزيز قوميتهم التركية، وإعادة شأن ومركز اللغة التركية، مما دفع العرب إلى تأسيس الجمعيات القومية العربية، التي طالبت بإعادة سيادة اللغة العربية واستقلال الدولة العربية، ولم تلتقي مصالح الطرفين.

في أثناء تصفحي لمجلة العربي عدد ٢٤٤ سنة ١٩٧٩ لفت انتباهي موضوع بعنوان «العثمانيون المفترى عليهم»، فدفعني ذلك إلى قراءة المقال، وكان الأمر في البداية لا يتعدى

رؤية جديدة لأوضاع التعليم -

تصفحة سريعا، وسبب ذلك وجود حكم مسبق لدي عن الدولة العثمانية كان قد تكون على مر السنين، وخلالها لم يخطر ببالي أن أقوم بالتحقيق مما لدي من معلومات كنت أعتقد بصحتها. وكانت فكرتي عن الدولة العثمانية والعهد العثماني في الوطن العربي في معظم جوانبها مظلمة، وكنت أقول، كما يقولون، بأن حالة التردّي والتخلف التي أصابت الوطن العربي تعود إلى فترة العهد العثماني (١٥١٦ - ١٩١٨).

وفي أثناء تصفحي للمقال لفت انتباهي عنوان فرعي مفاده (لماذا لا نحاول فهم حضارة العثمانيين من وثائقهم قبل إلقاء الاتهامات جزافاً) وعنوان فرعي آخر (هل يمكن أن تحافظ دولة على كيانه طوال ستة قرون بغير حضارة) وعنوان ثالث (سيطرة العربية على الثقافة)، وتبين لي من القراءة السريعة للمقال أن هناك تضارباً بين ما أحمل من أفكار عن الدولة العثمانية وبين ما هو وارد فيه، وكان تفسيري الأول لذلك هو أن الدولة العثمانية دولة إسلامية، وأن كاتب المقال يدافع عنها بدافع ديني.

ومع ذلك فإن رغبة أكيدة قد دفعتني إلى قراءة المقال مرة ثانية، فاردتها هذه المرة أن تكون قراءة متعمقة متأنية فاحصة ذات أهداف، وقد خرجت من هذه القراءة برغبة في البحث والتنقيب فيما يتعلق بالدولة العثمانية والعهد العثماني في الوطن العربي، وتناولت المراجع التي تتحدث عن التعليم في الدولة العثمانية، وانعكاسات ذلك على الولايات العربية العثمانية، وكان خير مسعف لي «الدستور العثماني» الذي يشمل نظام المعارف العثماني ١٨٦٩ والذي يتناول في مواده البالغة (١٩٨) جميع جوانب الحركة التعليمية، وبعد قراءة مواد قانون التعليم ١٨٦٩، خرجت برؤية مفادها، أن دولة لها مثل هذا القانون لا بد أن تكون قد وصلت إلى مرحلة التقدم والحضارة بمقاييس ذلك الزمن، وتولدت لدي رغبة في متابعة الدراسة والبحث في هذا الموضوع، بعيداً عن التعصب الديني، فكان هذا البحث.

ويرى الباحث قبل الخوض في هذا الموضوع أن يوضح منهجيته في تسمية بعض المفاهيم التي يستخدمها كثير من الباحثين الذين تناولوا فترة العهد العثماني، ومن هذه المفاهيم: الحكم العثماني، والحكومة التركية.

ويرى الباحث أن يستخدم تسمية العهد العثماني بدلاً من الحكم العثماني، حيث إن الدولة العثمانية لم تبسط نفوذها على الولايات العربية كدولة مستعمرة أو محتلة، وإنما كدولة جهادية جاءت لحماية بلاد المسلمين، وكان دين الدولة الإسلام، وقد أوجد الإسلام الوحدة السياسية عوضاً عن الوحدة القومية، «وكان العرب يشتركون في مجلس النواب، فانتخاب نوابهم بنسبة نفوسهم، وكان منهم الشيوخ في مجلس الأعيان والوزراء والمشيرين والولاة والمتصرفون ورؤساء



الدوائر<sup>(١)</sup>، وقد أكد «مؤنس» هذه التسمية (العهد العثماني) إذ قال لأننا وإياهم فصلان في كتاب واحد في تاريخ العرب والإسلام، فالعثمانيون يحتلون مركزاً فريداً في تاريخ العرب لا تحتله دولة أخرى من التاريخ لتدخلهم في حماية العالم العربي، وقد ذكر «غراية»: «لقد بسط العثمانيون نفوذهم على العراق لحمايتهم من المذهب الشيعي»<sup>(٢)</sup>، وكان العرب يؤلفون جزءاً مهماً في كيان الدولة العثمانية، «وكان موظفو الدوائر والمؤسسات الحكومية من العرب»<sup>(٣)</sup>، لذا فمن غير الجائز أن يقال أن العرب كانوا تحت نير عبودية الأتراك، وأن نطلق ذلك على وجه التعميم، ومن اللائق القول أحياناً بأن هناك فترات من العهد العثماني قد أصبحت فيها الولايات العربية تعاني من تسلط بعض حكام الدولة العثمانية، لذا فالتعميم في كلا الاتجاهين فيه شيء من التجاوز، مع أن بعض الباحثين يميل إلى التعميم في أن العرب قد تمتعوا في كيان الدولة العثمانية بجميع الحقوق التي كان يتمتع بها الأتراك سياسية أو غير سياسية، وقد ذكر «الكياي» و«القطشان»: «بأن موظفي العرب كانوا يستخدمون كعثمانيين في الولايات التركية، لا فرق بينهم وبين الأتراك»<sup>(٤)</sup>، وبعضهم يلجأ إلى تعميم المقولة، بأن حالة التخلف الحضاري والركود الفكري التي أصابت الوطن العربي إنما ترجع أساساً إلى العثمانيين.

أما بالنسبة لمفهوم الحكومة التركية، فإن الباحث يرى أن هذه التسمية لا تنطبق على الدولة العثمانية، التي امتد نفوذها قروناً عديدة، ولم يعثر لدى اطلاعه على الدستور العثماني ونظام المعارف العثماني ١٨٦٩ الذي يتألف من (١٩٨) مادة، على أية إشارة إلى هذه التسمية، ولم تظهر هذه التسمية إلا بعد ظهور القومية الطورانية التركية والقومية العربية، وتسلم الاتحاديون مقاليد الحكم في الدولة العثمانية، وأصبحت القومية هي أساس الوحدة السياسية عوضاً عن الوحدة التي كانت تقوم على الإسلام في كل من الوطن العربي وتركيا وبدأ الأتراك يعززون قوميتهم في مجالات الحياة المختلفة وكذلك فعل العرب، «وظهر تحامل الأتراك المحدثين على العثمانيين واتهموهم بأنهم عملوا على إهمال اللغة التركية، وبأن العثمانيين عملوا على إثراء الثقافة العربية على حساب الثقافة واللغة التركية»<sup>(٥)</sup>.

ما تقدم مدخل موجز لموضوع البحث، وحتى تتضح ملامح هذا البحث سيتم معالجته من خلال التعرف على التعليم في الدولة العثمانية بما فيها ولاية سورية وفلسطين، وسيكون التركيز على دحض بعض الاتهامات التي وجهت للدولة العثمانية حول تقصيرها في تعليم الفلسطينيين خلال الفترة (١٥١٦ - ١٩١٨).

وجاءت بعض هذه الاتهامات على ألسنة المسؤولين والكتاب الإنجليز بعد انسحاب العثمانيين من فلسطين ووقوعها تحت الانتداب البريطاني، ولهم ما يبرر اتهاماتهم كدولة متتدبة

على فلسطين، فقد حاولوا إظهار الدولة العثمانية دولة مستعمرة غير حضارية، وكدولة متخلفة لم تعمل على تطوير أجهزتها الإدارية لمواكبة العصر، وربطوا بين هذا التخلف وما أصاب الوطن العربي في تلك الفترة من قصور في بعض الجوانب، وكانت غايتهم من ذلك توسيع الفجوة بين العرب والعثمانيين وكسب ولاء العرب إلى جانبهم.

ولو اقتصر ذلك على ما ذكره الإنجليز لبقى الأمر متوقفاً ومقبولاً، بل رده كثير من الكتاب والباحثين العرب، دون إمعان بحث وتفكير، وقد بنيت هذه الانتقادات في الغالب على الرأي السائد الذي يدين النظام العثماني بمجمله ويصفه بالرجعية والتخلف والجمود، وبني فريق آخر من الباحثين آراءهم على أساس الحكم المسبق على الأحداث التاريخية مما يتنافى مع النظرة الموضوعية لتقييم الأحداث كما وقعت في الماضي، وليس من السهل على الإنسان أن يتخلص من انحلال الأحكام التقليدية على فترة من فترات التاريخ التي شهادتها منطقة من المناطق أو دولة من الدول أو حضارة من الحضارات.

وقد جاءت بعض هذه الأبحاث محملة الدولة العثمانية مسؤولية التخلف والجمود الفكري الذي عانت منه الولايات العربية العثمانية، وهنا لا بد من طرح التساؤلين التاليين: هل اقتصر التخلف والجمود الفكري على الولايات العربية؟ وهل كانت الولايات العثمانية تعاني من الجمود والتخلف؟ فإذا كان التخلف شاملاً فلا يمكن أن نحمل الدولة العثمانية مسؤولية ما أصاب الوطن العربي من تخلف في بعض جوانب الحياة، وهذا ما يتفق مع المقولة: «فاقد الشيء لا يعطيه»، وكذلك نرى لوأماً طرح التساؤلات التالية: هل كان التخلف والجمود الفكري مقتصرين على الدولة العثمانية في تلك الفترة؟ أم كانت سمة مجتمعات ودول العالم بدرجات متفاوتة في ذلك الوقت؟ هل كان الوطن العربي أحسن حالاً قبل مجيء العثمانيين؟ ألم يعاني الوطن العربي الإسلامي من حالات الضعف والتمزق والتخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري قبيل الحروب الصليبية وفي أثنائها وبعدها؟

إن الإجابات عن هذه التساؤلات ستوضح خلال الصفحات التالية، وعودة إلى كون الدولة العثمانية دولة غير حضارية، وأن ما أصاب فلسطين كان نتيجة تخلفها وجمود أنظمتها وقوانينها، وخير ما يمكن الإشتهاد به هنا، ما ذكره الجنرال النمساوي «كونت فارسكلي»، وهو القائد الذي أمضى حياته كلها في محاربة العثمانيين، يقول عن التنظيم العثماني ما يلي: «وصل التنظيم الاقتصادي العثماني إلى درجة عالية بحيث لم يكن يعادلها نظير في الحكومات المسيحية»<sup>(٦)</sup>، وكذلك وجد قول على لسان «لورد كيزوس» في مجلة «Books and Bookmen» عام ١٩٧٣ ما ترجمته: «إن الامبراطورية العثمانية كانت بضخامة الامبراطورية

الرومانية، حيث كانت تساويها تقريباً من حيث المساحة، لكن الامبراطورية العثمانية حافظت على وجودها في ضعف المدة التي احتاجتها الامبراطورية الرومانية في هذا الشأن<sup>(٧)</sup>. وإضافة لما ذكره نطرح التساؤلات التالية: هل يمكن لدولة غير حضارية أن تجابه ولقرون طويلة الهجمات الأوروبية المتكررة؟ وهل يمكن لدولة غير حضارية أن تمتلك قوة عسكرية كبيرة؟ وهل يمكن لدولة غير حضارية أن تقوم بإنشاء الطرق والسكك الحديدية التي لا تزال آثارها باقية؟ ألم تقم الدولة العثمانية بمحاولات إصلاحية في مجالات الحياة المختلفة؟

ومع ما ذكره فقد عملت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على إجراء إصلاحات إدارية وتنظيمية شملت جوانب الحياة المختلفة، نتيجة للهزائم العسكرية المتلاحقة التي تعرضت لها، وشعوراً من رجال التنظيمات أن ما هو قائم في الدولة لا يواكب المستجدات، وقد تضمنت هذه الإجراءات العمل على رفع سوية الجيش العثماني ليكون قادراً على حماية حدود الدولة، «وكانت رؤيتهم أن يتم إنشاء المدارس الحربية لتخريج الضباط ومدارس الفنون الحربية والهندسة والمدارس الطبية العسكرية لتخريج الصيادلة والأطباء والمرضيين والجراحين الذين يحتاج إليهم الجيش، وكذلك تأسيس معهد الإدارة في اسطنبول بهدف تخريج الموظفين العثمانيين الذين يعينون حكاماً للأقضية»<sup>(٨)</sup>.

ولم يتوقف الأمر عند حد الاهتمام بالنواحي التنظيمية والإدارية وإعادة تنظيم الجيش وتزويده بالخبرات الفنية المدربة، بل تعدى الأمر إلى تحديث التعليم العثماني والذي انعكس أثره على جميع أبناء الولايات العثمانية دون تمييز بين أبناء الولايات العربية العثمانية والأتراك العثمانيين أو أبناء الطوائف الأخرى، «فقد نص نظام المعارف ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م على تأسيس جامعة فيها كليات للفلسفة والإنسانيات والحقوق والعلوم، وقد تم افتتاح هذه الجامعة بشكل دائم في عام ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م بمناسبة اليوبيل الفضي للسلطان عبد الحميد الثاني»<sup>(٩)</sup>.

ومع أن الدولة العثمانية قد قامت بإصلاحات جوهرية في النظام التعليمي إلا أن كثيراً من الباحثين اتهموا الدولة العثمانية بأنها تعمدت تجهيل أبناء الولايات العثمانية ولم تعمل على نشر العلم بل كانت معيقة له.

وحتى تتضح معالم الصورة لا بد من تناول المحاور التالية:

أولاً: التعليم في الدولة العثمانية.

ثانياً: التعليم في ولاية سورية في العهد العثماني.

ثالثاً: التعليم في فلسطين في العهد العثماني.

وسيتناول هذه المحاور كلاً على حدة، ومع هذا الفصل بين المحاور إلا أن روح التكامل

والداخل بينهما ستظهر بشكل واضح.

### أولاً: التعليم في الدولة العثمانية:

كان التعليم في الدولة العثمانية قبل النصف الأول من القرن التاسع عشر (قبل فترة الإصلاح التربوي) منحصراً إما في المدارس الدينية أو شبه الدينية (الكتاتيب)، وكان التركيز في هذه المدارس منصباً على تعليم القرآن الكريم والحساب والقراءة والخط والأناشيد، ولم تكن الحكومة تتفق على المدرسين أو على أهنية المدارس، بل كانت المدارس تدين بوجودها إلى تبرعات المحسنين الذين أنشأوها وحسبوا عليها الأوقاف الكافية<sup>(١٠)</sup>، وبذلك كانت هذه المدارس شبيهة بالنظام الذي كان متبعاً في المدارس الإسلامية في فترة الركود الفكري الذي أصاب الحياة التعليمية، «مع مراعاة أن هذه المدارس كانت ملبية لحاجات السلطة العثمانية في ذلك الوقت»<sup>(١١)</sup>، من حيث تخريج الموظفين من كتبه ووعاظ.

وكانت هذه المدارس الدينية وشبه الدينية ملحقه عادة بالمساجد، بينما كان عدد الطلاب فيها قليلاً، وكانت طرق التعليم تقليدية تعتمد في معظمها على الحفظ والتلقين والتكرار، وبذلك أصيبت الحركة العلمية بالجمود وعدم الإبداع لدى الطلاب والمعلمين في أحيان كثيرة، ولا تلام الدولة العثمانية على ذلك، لكونها دولة حرب وجهاد، فقد كان من أولى أولوياتها حماية الدولة وحدودها وحماية الإسلام، وطمخ ذلك على مجالات الحياة الأخرى في كثير من الأحيان، ولكون الجمود والتقليد وعدم الإبداع مثلت سمة شائعة في كثير من بقاع ودول العالم في ذلك الوقت وبدرجات متفاوتة. ولو أخذنا حالة العالم العربي الإسلامي في العصور الوسطى وتحديداً منذ القرن السادس الهجري، لوجدنا أن جموداً فكرياً قد ساد الفكر التربوي في العالم العربي الإسلامي، وشاع التقليد وعدم الإبداع والابتكار واغلاق النوافذ على فكر الآخرين، ومحاربة بعض العلوم، ومن الأمثلة على ذلك، ما طلبه «الزرنوجي» (ت ١٠٨٩هـ): «من أتباع السلف في علومهم وعدم الخروج عنها، وقال: «عليكم بالعتيق وإياكم والمحدثات، وإياك أن تشغل نفسك بهذا الجدل الذي ظهر بعد انقراض الأكابر من العلماء، فإنه يبعد الطالب عن الفقه ويضيّع العمر ويورث الوحشة والعداوة»<sup>(١٢)</sup>، وقد ذكر ابن كثير (ت ٦٣٠هـ) وابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ): «أن الأشرف موسى بن العادل (ت ٦٣٥هـ) عزل سيف الدين الأمدى (ت ٦٣١هـ) عن تدريس المدرسة العزيزية بدمشق لأنه شيخ المتكلمين في زمانه، ونادى في المدارس من ذكر غير التفسير والحديث والفقه أو تعرض لكلام الفلاسفة نفية»<sup>(١٣)</sup>، ولا يعني ذلك أنه لم تظهر محاولات لإصلاح التعليم في الدولة العربية الإسلامية وإطلاقه من حالة الجمود والتقليد، فنجد



أن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) قد انتقد الجمود والتقليد اللذين شاعا في عصره، وذكر في هذا المجال: «أعلم أن المقلد على غير ثقة فيما يقلد فيه، وفي التقليد إبطال منفعة العقل، لأنه إنما خلق للتأمل والتدبر، وقبيح من أعطي شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشي في الظلمة»<sup>(١٤)</sup>، وكذلك نادى ابن تيمية (ت ٨٧٢هـ) بالانفتاح على علوم الآخرين، وحارب الجمود والتعصب اللذين شاعا في عصره، وذلك: «إن أعلم العباد هو الذي يطلب علم الناس إلى علمه، ليجد كلمة تدله على هدى، أو ترده عن ردى»<sup>(١٥)</sup>.

ومع ما ذكر «فقد كان للعثمانيين من الثقافة الراقية بمعايير ذلك الوقت، والأدب الأخاذ، مما جعل الترجمة منها إلى اللغات الأوروبية ملحوظة»<sup>(١٦)</sup>، والمقصود هنا ما تم انجازه في الولايات العثمانية المختلفة الأجناس على امتداد مناطق الدولة العثمانية ولم يكن الأمر مقتصرًا على الولايات التركية العثمانية.

ما سبق من حديث عن التعليم في الدولة العثمانية كان قبل النصف الأول من القرن التاسع عشر، لكن الدولة العثمانية ابتداءً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعندما شعرت أن الهزائم العسكرية التي تلحق بها كانت نتيجة عدم مواكبة التقدم والتطور، قامت بإصلاحات تشمل جوانب الحياة المختلفة، ومن ضمنها التعليم، لذلك أعادت الدولة النظر في نظامها التعليمي على اعتبار أن التعليم هو أساس التقدم في جميع مجالات الحياة، وعلى اعتبار أن التعليم القائم لا يتناسب والواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لذا ظهرت محاولات جادة ومتعددة لإصلاح التعليم، وكانت الغاية الأساسية من هذا الإصلاح هو رفع سوية الجيش العثماني وتزويده بالعناصر الفنية اللازمة.

وكما هو معروف ومؤلف، فإن أي حركة إصلاحية في أي مجال من مجالات الحياة، وفي أي مجتمع من المجتمعات سيكون لها المؤيدون والمعارضون، وهذا ما حصل في الدولة العثمانية، فقد لقيت محاولات الإصلاح في التعليم معارضة من رجال الدين والمحافظين وكبار السن الذين رغبوا أن يكون الإصلاح جزئياً ومقتصرًا على مناهج واساليب المواد الدراسية القائمة، بينما كانت رؤية المؤيدين أن يكون التغيير جذرياً وشاملاً في النظام التعليمي على اعتبار أن المدارس الدينية وشبه الدينية لا تلبي حاجات الواقع، وأراد المؤيدون أن يكون النظام التعليمي في الدولة العثمانية على غرار النظام الأوروبي بعد أن بهرتهم الآلة العسكرية الغربية المتطورة. ومع أن رجال التنظيمات كانوا راغبين في الإصلاح التربوي، إلا أنهم كانوا يخشون معارضة رجال الدين والمحافظين، وحتى يتجنبوا هذا الموقف قاموا بخطواتهم الإصلاحية بشيء من التدرج دون إثارة لمشاعر المحافظين، وتحقيقاً لهذا الغرض فقد لجأ رجال التنظيمات إلى

الازدواجية في إصلاح النظام التعليمي، «حيث أبقوا على المؤسسات التعليمية القديمة واستمرت رعاية الدولة لها، وفي الوقت نفسه قامت الدولة العثمانية بإنشاء نظام تعليمي جديد قائم بذاته»<sup>(١٧)</sup>، ودخلت نظم التعليم الجديدة حسب الطرق الأوروبية من أجل الجيش وعن طريقه، «وتم إنشاء المدارس العسكرية قبل إنشاء المدارس المدنية بنصف قرن»<sup>(١٨)</sup>.

وقد تم افتتاح المدارس الحربية لتخريج الضباط، وكذلك مدارس الفنون الحربية والهندسة، ومدارس طبية عسكرية لتخريج الصيادلة والأطباء والمرضين والجراحين الذين يحتاج إليهم الجيش»<sup>(١٩)</sup>، ففي سنة ١٢٧١هـ / ١٨٥٥م بدأ الجيش بتأسيس المدارس الابتدائية الدنيا (مكتب صبياني) والابتدائية العليا (مكتب رشدي) في اسطنبول والأماكن القريبة منها، «وقد أنشأت وزارة المعارف ستين مدرسة للذكور ضمت ٣٣٧٠ طالباً، وقام إلى جانب هذه المدارس مدارس إسلامية خاصة حسب النظام القديم، ضمت اسطنبول وحدها أكثر من ١٦٧٥٢ طالباً»<sup>(٢٠)</sup>، وكذلك أنشئت المدارس الثانوية لإعداد الطلاب للالتحاق بالمدارس العسكرية وكذلك المدارس الرشدية لتأهيل الطلاب والالتحاق بالثانوية العسكرية، ولم تتوقف الحكومة العثمانية عند هذا القدر من الإصلاح، وإنما قامت بإصلاحات متتالية ومتلاحقة ومتطورة، ومن هذه الإجراءات»<sup>(٢١)</sup>:-

- أ - تعيين أول لجنة للتعليم وذلك لمراقبة المدارس العثمانية.
- ب - تم تأسيس وزارة المعارف العثمانية.
- ج - تم افتتاح أول مدرسة للبنات في اسطنبول.
- د - تم تأسيس كلية للطب في اسطنبول.
- هـ - تم تأسيس المعهد الابتدائي للمعلمين في اسطنبول.
- و - تم تأسيس معهد المعلمات لتدريب معلمات المدارس الثانوية.
- ز - تم إنشاء معهد الحقوق.

وقد تطلبت هذه الإجراءات والإصلاحات نظاماً ضابطاً لها، فكان الدستور العثماني ومن ضمنه نظام المعارف العثماني ١٨٦٩ الذي اشتمل على (١٩٨) مادة، تتعلق بجميع جوانب العملية التعليمية، وقد ورد في أحد نصوصه «تأسيس جامعة فيها كليات للفلسفة والإنسانيات والعلوم الدينية والحقوق والعلوم»<sup>(٢٢)</sup>، ومع أن هذه الجامعات والمعاهد والمدارس كانت في العاصمة اسطنبول، إلا أنها كانت مفتوحة للطلاب المتفوقين من جميع الولايات العثمانية. وقد ذكر «محمد كرد علي»: «كان للمدارس العالية التي أنشأتها الدولة العثمانية في اسطنبول والتي تمكن أبناء الأغنياء من الالتحاق بها وتلقي العلم فيها أثر في ازدياد وعي المثقفين في ولاية

سورية<sup>(٢٣)</sup>.

ولم تتوقف الدولة العثمانية حتى في أواخر أيامها عن محاولاتها الرامية إلى إصلاح التعليم وتطويرة بما يتناسب والواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وكان لا بد لتنظيم محاولات الإصلاح من إصدار قانون جديد للتعليم، فكان قانون ١٩١٣، والذي تضمن<sup>(٢٤)</sup>:-

- ١ - التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني في جميع الولايات العثمانية.
- ٢ - تقوية سلطة الموظفين الحكوميين على المدارس الابتدائية الأولية.
- ٣ - دمج المدارس الابتدائية الدنيا (مكتب صبياني) بالمدارس الابتدائية العليا (مكتب رشدي).
- ٤ - إنشاء المدارس السلطانية (الثانوية).
- ٥ - مد مدة التعليم إلى اثنتي عشرة سنة.
- ٦ - إدخال بعض التحسينات على دور المعلمين.

### ثانياً: التعليم في ولاية سورية في العهد العثماني (١٥١٦ - ١٩١٨):

لم يكن الإصلاح التربوي وأثاره مقتصرة على الولايات التركية العثمانية - ولأن البدايات كانت مقتصرة على اسطنبول - فقد امتد ذلك إلى الولايات العربية العثمانية وغيرها من الولايات الأخرى، وكان من نتيجة ذلك أن توسع التعليم الوطني في ولاية سورية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فعلى سبيل المثال شهد عهد مدحت باشا (١٨٧٨ - ١٨٨٠) تشكيل جمعية من العلماء أخذت على عاتقها جمع الاعانات من المحسنين، وإصلاح بعض المساجد وحولها إلى مدارس للأحداث، «وقد آلف أهالي الشام» جمعية المقاصد الخيرية «التي انتشرت فروعها في جميع أنحاء ولاية سورية»<sup>(٢٥)</sup>، واستطاعت أن تنشئ في دمشق (٨) مدارس، بلغ عدد تلاميذها (١٢٠٠) تلميذ، كما أنشئت الجمعية مدرسة للبنات استوعبت (١٥٠) تلميذة، وكان الاتفاق على هذه المدارس من تبرعات المحسنين<sup>(٢٦)</sup>، وقد ذكر «غراية»: «أن ولاية سورية قد نالت نصيباً حسناً في التعليم، إذ وجد فيها عام ١٣٠١هـ / ١٨٨٣م أكثر من ستمائة مدرسة في المدن وثمانمائة في الريف، تلقى الدراسة فيها أكثر من خمسين ألف طالب، وحوالي اثني عشرة ألف طالبة على يد ٢٣٣٤ معلم ومعلمة، ونالت بيروت وحدها خمس هذا العدد، وقراءة نصف عدد الطالبات، وكانت أعلى نسبة طلاب وطالبات لمجموع السكان في مدينة القدس، إذ بلغت خمس السكان (قراءة ثلاثة آلاف طالب، وأكثر من ألف طالبة»<sup>(٢٧)</sup>، وفي شعبان ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م تأسست الجامعات الأولى في بلاد الشام، فقد بدأ التسجيل للجامعة الأمريكية في بيروت في بيت الحاج عبد الفتاح حمادة، وقبلت الجامعة في السنة الأولى ستة عشر

### رؤية جديدة لأوضاع التعليم -

طالباً، علمهم ثلاثة أساتذة في كلية واحدة، وضمت إليها بعد عام كلية للطب، وتخرج الفوج الأول عام ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م الذي تألف من الطلاب الشاميين، وتعلموا باللغة العربية، وبعد سبعة أعوام انتقلت الجامعة إلى مكانها الحالي، وغيرت لغة التدريس من العربية إلى الإنجليزية عام ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م<sup>(٢٨)</sup>، وفي عام ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م فتح العثمانيون كلية حقوق في بيروت، وتقرر أن تكون اللغة العربية لغة التدريس<sup>(٢٩)</sup>، وقد وجد في ولاية بيروت سنة ١٩١٥م (٣١٤) مدرسة للذكور و(٣٨) مدرسة للبنات<sup>(٣٠)</sup>، وذكر «عبد العزيز عوض» أن عدد المدارس قد بلغ في بلاد الشام حتى عام ١٩١٢م (٣٨) مدرسة من دول أوروية متعددة<sup>(٣١)</sup>، وفي عام ١٩١٣م تأسست جمعية المعارف العثمانية في دمشق، وأعلنت برنامجها في (٣٣) مادة، وكانت غايتها فتح المدارس والقاء الدروس الليلية في القرى والقصبات، وكان برنامجها عدم الخوض في السياسة، وهدفها الذي تسعى لتحقيقه هو بذل الجهد في نشر المعارف وتعميمها<sup>(٣٢)</sup>.

### ثالثاً: التعليم في فلسطين في العهد العثماني

عودة إلى ما تم اطلاقه من اتهامات حول تقصير الدولة العثمانية في تعليم الفلسطينيين والعمل على تجهيلهم وتتركهم اللغة العربية وإهمال أهل الريف، وتجاوز بعض الباحثين إلى حد القول بأن السلطان عبد الحميد لم يكن يرغب في إنشاء مؤسسات تعليمية اعدادية وثانوية في فلسطين، وقد استعان الباحث بكتاب القطشاش: «التعليم العربي الحكومي في فلسطين في العهد العثماني» الذي وردت فيه مجموعة من الاتهامات.

وستتناول هذه المحاور بعد استعراض التعليم في فلسطين خلال الفترة (١٥١٦ - ١٩١٨) ونستهل حديثنا عن التعليم في فلسطين بطرح التساؤلين التاليين: هل عملت الدولة العثمانية على إيقاف الحركة العلمية في فلسطين خلال الفترة (١٥١٦ - ١٩١٨)؟ هل تم إنشاء مدارس في فلسطين خلال فترة العهد العثماني؟

ونبدأ حديثنا بما ذكره «عبد القادر يوسف» في كتابه تعليم الفلسطينيين ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، فقد ذكر: «أن الأتراك قاموا بحركات اصلاحية في مجال التعليم ودفعه قدماً إلى الأمام، وأدخلوا اصلاحات في التعليم العربي في فلسطين وغير فلسطين ضمن الامبراطورية العثمانية، وهي وإن لم تلب احتياجات المواطنين كما ينبغي، فإنها كانت مرتكزات تقديم ومعامل مضيئة على طريق الإصلاح الطويل»<sup>(٣٣)</sup>.

ويرى الباحث أن الدولة العثمانية لم تعطل أماكن التعليم القائمة في فلسطين وغير



فلسطين، من منطلق أنها دولة إسلامية، فلا بد أن تعمل على نشر العلم وتعميمه، ويمكن الاستشهاد بما ذكره «العسلي» حول رحلات رجال العلم في القرن الثاني عشر الهجري، وهو القرن الذي كثرت فيه رحلة رجال العلم بين أجزاء الوطن العربي، حيث يستدل من رحلات كل من «عبد الغني النابلسي» إلى القدس سنة ١١٠١هـ / ١٦٩٠م، و«مصطفى البكري» ١١٢٦هـ / ١٧١٤م، والشيخ «مصطفى أسعد الدمياطي» ١١٤٣هـ / ١٧٤١م، إن الدروس الدينية كانت تلقى في المسجد الأقصى<sup>(٣٤)</sup>، وفي سنة ١١٠٣هـ / ١٦٢٨م زار المقرئ التلمساني بيت المقدس، وأقام فيه خمسة وعشرين يوماً، وألقى عدة دروس بالأقصى والصخرة المنيفة<sup>(٣٥)</sup>، وقد نقل «كامل العسلي» عن الرحالة التركي «أوليا جلبي»، الذي زار القدس سنة ١١٥٩هـ / ١٦٤٩م، قوله: «وهناك مائتا غرفة للمدارس في الفناء والكائنة في الساحة الكبيرة المحيطة بمسجد صخرة الله، أما مجموع عدد المدارس والزوايا فقد بلغت حوالي ثلاثمائة وستين مدرسة وزاوية بين كبيرة وصغيرة»<sup>(٣٦)</sup>، وذكر «العسلي» في كتابه «معاهد العلم في بيت المقدس» أن إبراهيم بن عبد الرحمن المدني الحجازي (١٦٢٨ - ١٦٧٢) قرأ على أبيه الذي كان من كبار علماء مدينة القدس، وبعد وفاة والده ورث عنه الخطابة في مسجد القدس والتدريس في إحدى مدارسها<sup>(٣٧)</sup>، وكذلك عبد الغني بن اسماعيل النابلسي الذي زار القدس في سنة ١١٠١هـ / ١٦٩٠م، الذي قام بإلقاء الدروس في المسجد الأقصى<sup>(٣٨)</sup>، وكان التعليم في فلسطين في بدايات العهد العثماني يقوم في المساجد والكتاتيب، وكان تعليمًا دينيًا، وهذا شأن التعليم في العالم العربي، ومع بساطة هذا النوع من التعليم في تلك الفترة، إلا أن ما كان يقدم في الكتاتيب والمساجد من تعليم قد أدى للمجتمع العربي والإسلامي خدمات فذة عبر قرون طويلة. مما تقدم يظهر أن الدولة العثمانية قد أبقت الأماكن التعليمية في فلسطين دون تدخل فيها ولم تعمل على إيقاف الحركة التعليمية، ولو استمر الوضع على ما هو عليه، وبقي عدد الأماكن التعليمية دون تطوير لقلنا أن الدولة العثمانية لم تعمل على تطوير التعليم في فلسطين، ولكن ما إن بدأت الدولة العثمانية بإصلاح التعليم في الدولة بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حتى امتد هذا الإصلاح إلى جميع الولايات العثمانية، وقد أصاب فلسطين من هذه الحركة الإصلاحية كما أصاب بقية أجزاء الامبراطورية العثمانية، مع تفاوت مرتبط بالقرب من مراكز الولايات أو الولاية أو البعد عنها.

وستكون المحاولة هنا الاستشهاد بمقتطفات تشمل جميع مناطق فلسطين:-

فقد ذكر الدباغ: «أنه كان في مدينة يافا في عام ١٩٠٣م (٢٠) مدرسة من بينها (٥) مدارس حكومية، وأقدم مدرسة تأسست في المدينة سنة ١٨٨٢م<sup>(٣٩)</sup>، وأسس العثمانيون أول

مدرسة رشدية في القدس سنة ١٨٨٤م<sup>(٤٠)</sup>، وقد تحولت المدرسة الإعدادية إلى مدرسة ثانوية في سنة ١٩١٣م<sup>(٤١)</sup>، وأُسست المدرسة الرشيدية في القدس عام ١٩٠٦م في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى أحمد رشيد بك متصرف القدس، وقد تطورت هذه المدرسة في الحرب العالمية الأولى فأصبحت ثانوية كاملة<sup>(٤٢)</sup>، أما في الخليل، فقد تأسست أول مدرسة في قرى الخليل سنة ١٨٨٠م، والثانية سنة ١٨٨٦م، والثالثة سنة ١٨٩٤م<sup>(٤٣)</sup>، أما في لواء نابلس فقد بلغ عدد المدارس في مدينة نابلس في سنة ١٩٠٣م (٤) مدارس من بينها مدرسة رشدية (ابتدائية عليا) تأسست سنة ١٨٦٨م، ومدرسة ابتدائية سنة ١٨٧٩م، ومدرسة إعدادية سنة ١٨٩٦م، وأخرى في سنة ١٩٠١م<sup>(٤٤)</sup>، أما في عكا فقد تأسست أول مدرسة حكومية في مدينة عكا سنة ١٨٨٠م<sup>(٤٥)</sup>، وفي سنة ١٨٨٢م أسست الدولة العثمانية مدرسة رشدية في مدينة عكا<sup>(٤٦)</sup>، وأُسست أول مدرسة ابتدائية في مدينة جنين سنة ١٨٨٠م، ومدرسة رشدية سنة ١٨٨٦م<sup>(٤٧)</sup>، وقد ذكر القطشاش نقلًا عن شاهين مكاديونس: «أن عدد المدارس في قرى عكا قد بلغ حتى سنة ١٨٨٨م (١٨) مدرسة»<sup>(٤٨)</sup>.

أما عن المدارس في قضاء حيفا، فقد أسس العثمانيون أول مدرسة في مدينة حيفا سنة ١٨٧٤م، ومدرسة رشدية في سنة ١٨٨٨م<sup>(٤٩)</sup>، وفي سنة ١٩١٤م كان يوجد في مدينة حيفا (٣) مدارس حكومية<sup>(٥٠)</sup>، أما في مدينة صفد فقد بلغ عدد المدارس الحكومية حتى سنة ١٩١٤م (٥) مدارس<sup>(٥١)</sup>، وأسس العثمانيون في مدينة طبريا أول مدرسة حكومية سنة ١٨٨٦م، وفي سنة ١٨٩٤م افتتحوا مدرسة رشدية<sup>(٥٢)</sup>، وقد ذكر الدباغ أن الحكومة التركية فتحت مدرسة في القسطينة لأولاد شيوخ القبائل، وشيدت مدرسة داخلية قبل الحرب العالمية الأولى في مدينة بئر السبع، كان يلتحق بها في الغالبية أبناء شيوخ القبائل<sup>(٥٣)</sup>.

وقد ذكر العسلي نقلًا عن يوسف الحكيم الذي زار فلسطين: «أن المدارس والمعاهد في فلسطين قد تعددت في مدينة القدس من حكومية وأجنبية، وهذه تشمل الألمانية والانكليزية والفرنسية والاطالية واليونانية بدرجات ابتدائية وإعدادية، ومدرسة صناعة تقوم على إدارتها جمعية خيرية ألمانية، والكلية الروسية في بلدة الناصرة، وكان النابليون من خريجي مدارس القدس يقومون بإتمام تحصيلهم العالي في جامعات اسطنبول وبيروت»<sup>(٥٤)</sup>، «وكان للأجانب في فلسطين في العهد العثماني مدارس كبرى لتعليم أهل تلك البلاد وتثقيف عقولهم»، ومن أهمها في القدس دار الأيتام العربية التي تأسست ١٨٦٠م، ومدرسة صهيون وهي انكليزية، وهناك مدارس أخرى لسائر الطوائف النصرانية<sup>(٥٥)</sup>، وكان لروسيا عدد كبير من المدارس الهامة في متصرفية القدس، أكثرها في مدينة القدس وبيت لحم<sup>(٥٦)</sup>، وكانت هذه المدارس (التبشيرية)

تتمتع بحرية في التعليم لم تتمتع بها المدارس الوطنية، وكان ذلك يشكل خطراً على عقول الناشئة العرب، حيث أخذ المعلمون الأجانب يذلون كل جهدهم لاستمالة تلاميذهم إلى بلادهم<sup>(٥٧)</sup>، وقد تنبّهت الدولة العثمانية لخطر التبشير، ولكنها لم تستطع أن تقف في وجه المبشرين علناً، بل لجأت إلى إقامة العراقيين أمامهم وفرضت عليهم رقابة شديدة في جميع ولاياتها، وعندما بدأت المدارس التبشيرية تنتشر في لواء الكرك، سارعت الدولة العثمانية إلى اتخاذ قرار بفتح مدارس كثيرة في لواء الكرك<sup>(٥٨)</sup>.

وقد ذكر سمير سمعان: «بأن عدد المدارس العربية الحكومية في فلسطين في العام ١٩١٤/ ١٩١٥ قد بلغ (٩٨) مدرسة ضمت ٨٣٤٨ طالباً منهم ٦٩٤٨ من الذكور و ١٤٠٠ من الإناث»<sup>(٥٩)</sup>، وبلغ عدد المدارس الابتدائية والثانوية في متصرفية القدس وولايته عكا ونابلس سنة ١٩١٦ (٥٠٠) مدرسة (بما فيها المدارس الخاصة)، وكان يدرّس فيها ٧١٩ معلماً ومعلمة، وبلغ عدد الطلاب ١٥٧٧٣ طالباً وطالبة<sup>(٦٠)</sup>.

وحتى نعطي صورة أوضح فيها شيء من التتابع الزمني، نتناول المدرسة الصلاحية في القدس، محاولين إظهار استمرار الحركة العلمية فيها زمن العثمانيين من خلال ذكر من تولى مشيخة المدرسة (التدريس فيها) اعتباراً من سنة ١٩٤٨م/ ١٥٤٢م وحتى سنة ١٩١٥م، مع العلم أن المدرسة قد أصابها فترات توقف وتحول إلى كنيسة أثناء الهزات السياسية التي كانت تعرض لها مدينة القدس والدولة العثمانية.

ومن تولوا مشيخة المدرسة الصلاحية: -

الشيخ برهان الدين إبراهيم بن نجم بن جماعة (ت ٩٤٨م/ ١٥٤٢م)<sup>(٦١)</sup>، والشيخ عفيف الدين بن جماعة الكناني، الذي تولى مشيخة المدرسة سنة ٩٧١م/ ١٥٦٤م<sup>(٦٢)</sup>، والشيخ اسحق بن عمر بن محمد ابن عبد اللطيف المقدسي الشافعي (ت ١٠٣٩م/ ١٦٣٠م)<sup>(٦٣)</sup>، والشيخ سراج الدين عمر بن اسحق بن أبي اللطف، تولى مشيخة الصلاحية سنة ١٠٣٩م/ ١٩٦٠م، ثم أبعد عنها، وعاد إلى المشيخة سنة ١٠٥٩م/ ١٦٨٥م<sup>(٦٤)</sup>، والشيخ عبد البر بن عبد القادر، وقد انتهت مشيخته على المدرسة سنة ١٠٥٩م، وأبو اللطف بن اسحق بن محمد بن أبي اللطف الحصفكي (ت ١٠٧١م/ ١٦٩١م)<sup>(٦٥)</sup> وزين الدين بن محمد بن أحمد بن البصروني (ت ١١٠٢م/ ١٦٩١م)<sup>(٦٦)</sup>، والشيخ ياسين أفندي، واستمرت مشيخته حتى سنة ١٠٩٤م/ ١٦٨٤م، والشيخ علي اللطفي الذي تسلم مشيخة المدرسة منذ ١٠٩٤ - ١٠٩٥م/ ١٦٨٤ - ١٦٨٥م، والسيد عبد الرحيم اللطفي الذي استمرت مشيخته حتى سنة ١١٠٤م/ ١٦٩٣م، والشيخ أبو الوفا العلمي الذي تسلم مشيخة المدرسة حتى سنة ١١٠٥م/ ١٦٩٤م.

١٦٨٥م، والسيد محمد بن عبد الرحيم جار الله (ت ١١٤١م)<sup>(٦٧)</sup>، وعلي بن محمد بن جار الله (ت ١١٦٩م/ ١٧٥٥م) وتسلم مشيخة المدرسة حتى وفاته<sup>(٦٨)</sup>، والسيد محمد بن علي جار الله الذي تسلم مشيخة المدرسة سنة ١١٦٩م/ ١٧٥٥م<sup>(٦٩)</sup>، والشيخ جار الله بن محمد اللطفي الذي تسلم مشيخة المدرسة سنة ١٢١٦م/ ١٨٠٢م، والشيخ صالح التمرناني الذي تسلم المدرسة سنة ١٢١٦م/ ١٨٠٢م<sup>(٧٠)</sup>.

وفي سنة ١٩١٥م، وفي بداية الحرب العالمية الأولى أعاد جمال باشا الصلاحية كلية إسلامية أسماها «كلية صلاح الدين الأيوبي» وجلب لها الأدوات المطلوبة من المانيا، وفتحت المدرسة الإسلامية من جديد بعد أن وضع لها نظام عصري<sup>(٧١)</sup>، واستمرت المدرسة الجديدة حتى ٩ كانون ثاني سنة ١٩١٧م، وهو اليوم الذي احتل فيه الإنكليز القدس، وأعاد الإنكليز المدرسة إلى الآباء البيض، وأعاد هؤلاء فتح المدرسة الأكاديمية، وأنشأوا فيها مكتبة ومتحفاً<sup>(٧٢)</sup>، ومع ما تعرضت له المدرسة الصلاحية من هزات سياسية، فقد كانت معهداً عالياً للعلوم الإسلامية والحديثة وكانت لفتا التدريس فيها العربية والتركية، وكانت تدرّس فيها اللغات الأجنبية، كالفارسية والأوردية والإنكليزية<sup>(٧٣)</sup>.

ما تقدم من نصوص تبين أن الحركة العلمية في فلسطين في العهد العثماني قد استمرت في تقدمها وتطورها، ويمكن القول أن الحركة العلمية في فلسطين في العهد العثماني كانت متطورة إذا ما قورنت بكثير من الدول المجاورة في ذلك الوقت.

والآن ننتقل إلى ما وجهه الإنكليز وبعض الباحثين العرب من تهم للدولة العثمانية: -

أولاً: ما وجهه للدولة العثمانية من تهم بأن التعليم التركي متخلف ويرمي إلى تترك العرب: وقد ورد في كتاب «الاستعمار الاستيطاني والصهيوني في فلسطين» حول التعليم العثماني في فلسطين العبارة التالية: «لم تكن مشكلة التعليم التركي أنه متخلف فحسب، بل يرمي إلى تترك العرب»<sup>(٧٤)</sup>.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن كثيراً من الكتاب والباحثين قد استغلوا هذه المقولة ولجأوا إلى تعميمها على اعتبارها مسلمة من المسلمات، ويرى الباحث إجماع الصورة من خلال النصوص التالية: -

فقد ذكر «محمد عزّة دروزة» أمام اللجنة الملكية البريطانية سنة ١٩٣٧م: «ومع أن الدولة العثمانية فتحت فلسطين ضمن ما فتحت من الولايات العربية، فإن صيغتها العربية ظلت ثابتة، وكانت في الجزء الأكبر من الحكم تدار من قبل أمراءها وحكامها الوطنيين، وحتى في الفترة



الأخيرة من الحكم العثماني فقد كانت أكثرية موظفيها وحكامها عرباً<sup>(٧٥)</sup>، وكان الموظفون العثمانيون لا ينظرون إليهم كموظفي دولة استعمارية، بل كعثمانيين لا فرق بينهم وبين العرب<sup>(٧٦)</sup>.

وفي شهادة «للحاج أمين الحسيني» أمام لجنة التحقيق الملكية في فلسطين سنة ١٩٣٧ م قال: «وكانت البلاد العربية تدار بحكم يستند إلى مجالس إدارية ومجالس عمومية منتخبة في الأقضية والألوية والولايات»<sup>(٧٧)</sup>، وذلك بحكم الدستور الذي وضع أساس حكم واحد لجميع البلاد والعناصر التي يتألف منها كيان الدولة العثمانية، وكان موظفو العرب يستخدمون كعثمانيين في الولايات التركية، لا فرق بينهم وبين الترك، كما كانت الصيغة العربية هي الصيغة الشاملة في هذا العهد<sup>(٧٨)</sup>، وكان للمجالس صلاحيات واسعة في الإدارة المحلية وال عمران والتعليم<sup>(٧٩)</sup>، وما يؤيد ما ذكر، ما جاء في المذكرة السورية التي قدمتها الحكومة للجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية سنة ١٩٤٦ م، وقد جاء فيها: «وكان العرب هم الذين يتولون أمورهم الدينية ويقررون ميزانية الشؤون المحلية والتعليمية والزراعية والعمرانية والصحية في مجالسهم العمومية التي كانت مؤلفة من مندوبيهم كما كانوا يشتركون في إدارة الدولة وتشريعها العام بواسطة أعضائهم في البرلمان العثماني، وكان موظفو الدوائر والمؤسسات الحكومية من العرب»<sup>(٨٠)</sup>.

وكان السكان العرب في فلسطين يتمتعون باستقلال ذاتي واسع النطاق في إدارة مدارسهم الابتدائية الأولية بواسطة لجان التعليم المحلية، كما أن شؤون التعليم الإدارية والفنية للمدارس الابتدائية وما بعد الابتدائية تدار من قبل العناصر العربية، «وفي سنة ١٨٩٨ كان في متصرفية القدس مدير تعليم وهو في نفس الوقت موظف التفتيش يساعده سبعة موظفين وجميع هؤلاء من سكان مدينة القدس»<sup>(٨١)</sup>، وفي سنة ١٩٠١ كانت إدارة التعليم في متصرفية القدس تتشكل من أربعة عشر موظفاً على رأسهم مدير عربي هو إسماعيل بك الحسيني وجميعهم من السكان العرب<sup>(٨٢)</sup>.

فالبا: ما وجه للعثمانيين من محاولاتهم لتريك اللغة العربية:

وقد حاول الباحث أن يعثر على ما يؤيد هذه المقولة في قانون التعليم العثماني ١٨٦٩، وتم تفحص مواده البالغة ١٩٨ مادة، فلم يعثر على أية إشارة تنطرق إلى تريك اللغة العربية، وما يؤيد ذلك ما ورد في المادة الثالثة والعشرين من قانون التعليم ١٨٦٩، والتي تنص: «الأمور المختصة بالأمور المذهبية والفنون (العلوم الدينية، الاملاء، الإنشاء العربي، والتاريخ العثماني، الجغرافيا، حركات المصارعة) تنقرر لكل ملة بحسب لسانها، وتدرس أيضاً ذات لغتها»<sup>(٨٣)</sup>.

وقد كانت اللغة العربية سواء قبل الفتح العثماني للبلاد العربية أو بعده هي لغة الثقافة والأدب والعلوم عند العثمانيين، كتبوا بها كل شيء من كتب الفقه أو الفتاوى أو الدين، وكانت مصطلحات العلوم العثمانية كلها عربية، كما كتبوا بها التراجم والشقايق العثمانية وكتبوا بها التاريخ مثل جامع الدول «لنجم باشا أحمد دوة» وتاريخ العالم الزاخر في علوم الأوائل في الأواخر «للمعلم التركي جناني» وكتبوا المقامات مثل «مقامات عيدي»<sup>(٨٤)</sup>.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد «قرر العثمانيون اللغة العربية لغة أولى في جميع المعاهد التعليمية من أولها إلى آخرها، ودرّسوا بها كافة العلوم، وأهمل الأتراك العثمانيون لغتهم التركية»<sup>(٨٥)</sup>، وقد ذكر غرايبة: «إن الفوج الأول قد تخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت من العرب الشاميين سنة ١٢٧٨ هـ / ١٨٧٠ م وقد تعلموا باللغة العربية»<sup>(٨٦)</sup>، وفي سنة ١٩٠٢ تأسست في دمشق مدرسة عثمانية للطباعة، وقررت الإدارة الفيصلية في دمشق جعل اللغة العربية لغة التدريس فيها<sup>(٨٧)</sup>، وحتى في أواخر الدولة العثمانية وفي الوقت الذي ظهرت فيه القومية التركية تم إنشاء مؤسسات تعليمية عالية، كانت لغة التدريس المنبثقة فيها هي اللغة العربية، فعلى سبيل المثال، فتح العثمانيون كلية حقوق في بيروت سنة ١٩١٢، وأخرى في بغداد، وتقرر أن تكون اللغة العربية لغة التدريس<sup>(٨٨)</sup>، وكانت المدرسة الصلاحية في القدس معهداً عالياً للعلوم الإسلامية والحديثة وكانت لغتا التدريس فيها العربية والتركية، وكانت تدرس فيها لغات أجنبية أخرى<sup>(٨٩)</sup>.

وقد أثارت قضية مكانة اللغة العربية في التعليم مشكلات مستمرة بين العرب والأتراك<sup>(٩٠)</sup>، وكانت من العوامل التي ساهمت في إذكاء روح العداء للحكم التركي بعد انقلاب الاتحاديين سنة ١٩٠٨ م، وقد علق ساطع الحصري على موقف العرب من لغتهم القومية بقوله: «إن حق التعليم باللغة العربية أحرز مكانة الصدارة عندما أخذ العرب يطالبون الحكومة مراعاة حقوقهم القومية»<sup>(٩١)</sup>، وفي سنة ١٩١٣ م عقد مؤتمر باريس بين الإصلاحيين العرب والاتحاديين الأتراك، وتم الاتفاق على إجراء إصلاحات في البلاد العربية ومن ضمن هذه الإصلاحات ما يتعلق بالتعليم، واتفق على تعريب التعليم الابتدائي والاعدادي في جميع البلاد العربية، وأن يكون التعليم العالي بلغة الأكثرية<sup>(٩٢)</sup>.

ولكن مطالبات العرب بأن تكون اللغة العربية هي السائدة في التعليم والمراسلات والحاكم في جميع الولايات التركية العثمانية والعربية<sup>(٩٣)</sup>، قد دفعت الأتراك الاتحاديين إلى العمل على إعادة مكانة لغتهم التركية، وأن تكون لغة التدريس والمراسلات والحاكم، وقد أورد سليم الجزائري إلى أصدقائه السياسيين في ١٥ يناير ١٩١٤ م عن ظهور فكرة القومية التركية في ميدان

اللغة نقلاً عما قاله ضياء باشا الذي كان من رجال التنظيمات وزميلاً لشاعر الوطنية العثمانية، يقول ضياء باشا: «الذين ييغون اللغة العربية عليهم أن يذهبوا إلى بلاد العرب، والذين ييغون اللغة الفارسية عليهم أن يرحلوا إلى إيران، والذين ييغون اللغة الافرنجية عليهم أن يذهبوا إلى بلاد الفرنجة، فإن كل من لا يدرك هذه الحقيقة فهو جاهل، نحن أتراك فيجب أن تكون لنا لغة تركية»<sup>(٩٥)</sup>.

يظهر من هذا النص أن هناك مطالبات عربية لعودة السيادة للغة العربية وفي جميع الولايات العثمانية، وأن تكون لغة التدريس والمراسلات والمحاكم كما كانت في السابق، وهذا ما دفع ضياء باشا إلى القول «نحن أتراك فيجب أن تكون لنا لغتنا»، وكذلك دفع الأتراك المحدثين إلى اتهام الدولة العثمانية بإهمال اللغة التركية على حساب اللغة العربية، وأن العثمانيين أسهموا في إثراء الثقافة العربية»<sup>(٩٦)</sup>، وقد عمل الأتراك المحدثون منذ ذلك الوقت على محاولة إعادة نفوذ اللغة التركية، محاولين تنقيتها من المصطلحات العربية، ويعمل المجمع اللغوي التركي حالياً على اشتقاق جديد للغة التركية من أصول قديمة، مع نبذ ما في التركية من مصطلحات عربية وفارسية»<sup>(٩٧)</sup>.

ثالثاً: ما وجهه للسلطان عبد الحميد الثاني حول معاداته للتعليم العالي في بلاد الشام:

فقد ورد في كتاب الاستعمار الاستيطاني الصهيوني: «أن السلطان عبد الحميد طلب من مدير المعارف في بلاد الشام أن يوقف التعليم عند حد معين لا يتجاوزونه، لأن التعليم يؤدي إلى المنافسة وتمزيق شمل الأمة»<sup>(٩٨)</sup>، وقبل مناقشة هذا الاتهام، نطرح التساؤل التالي: هل يمكن لمن يحمل فكراً إسلامياً أن يحارب التعليم أو يوقفه عند حد معين؟

وسنحاول تمحيص هذه المقولة باتجاهين، الاتجاه الأول، نظري، وفيه محاولة للتعرف على فكر عبد الحميد الثاني، وخير ما يمكن الاعتماد عليه في هذا الجانب، ما ورد في مذكراته السياسية، وقد جاء فيها: «فلم تكن أمتنا يوماً تنهرب من تعلم القراءة والكتابة، فإن رغبتها في العلم لا تقل عن رغبة الأمم والشعوب الأخرى، لكن الصعوبة تكمن في تعلم هذا العلم، إن من يملك شيئاً من رجاحة العقل لا يعادي العلم ولا يمنع أي شيء جديد، شرط أن يكون علماً نافعاً، أما الضار فأنا أعاديه»<sup>(٩٩)</sup>.

أما عن اتهام السلطان عبد الحميد بأنه لا يرغب في الانفتاح على ثقافات الآخرين، وأنه قد عمل على جمود الفكر، فإن في ذلك كثير من التحامل ولم يكن الهدف هو شخص السلطان عبد الحميد وإنما كان الانتقاد موجهاً للفكر الإسلامي، وحيقة الأمر فإن المراجع المختلفة التي

تناولت فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٩١ - ١٩٠٨) تشير إلى أن انفتاحاً على الثقافة الأوروبية قد حصل في عهده، وقد ذكر غرايبة: «لقد ازداد عدد المنتسبين في عهد السلطان عبد الحميد إلى المدارس والمعاهد الأوروبية وكثر المثقفون وازداد الانبهار بالحضارة الغربية وبالرفاهية على الطريقة الأوروبية»<sup>(١٠٠)</sup>.

أما الاتجاه الثاني الذي يمكن به دحض المقولة، فهو اتجاه تطبيقي: بمعنى هل تم تأسيس مدارس ومعاهد عليا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في الولايات العربية وبشكل خاص في بلاد الشام؟

وهنا لا بد من مدخل لهذه القضية، كان عدد المدارس في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، يكاد يكون معدوماً في ولاية سورية، وفي عهد السلطان عبد الحميد ازداد عدد المدارس وقد تم افتتاح أكثر المدارس والمعاهد العالية في شتى أنحاء الامبراطورية العثمانية وهنا نرى أن نورد أمثلة على دوره في افتتاح المدارس والمعاهد، وعلى سبيل المثال، تم افتتاح مدرسة رشدية في مدينة طبريا في سنة ١٨٩٤ (١٠١)، وفي سنة ١٨٩٥ افتتحت مدرسة إعدادية ومدرسة الجزائر الدينية في مدينة عكا<sup>(١٠٢)</sup>، وقد بلغ عدد المدارس الإسلامية التي أنشأتها الدولة والأهالي في سنة ١٣١٤ هـ / ١٨٩٦ م (٢٩١) مدرسة وكان يدرس فيها (١٠١٣٧) طالباً و(١٤٨٨) طالبة، وقد بلغ عدد المدارس غير الإسلامية التي أسسها المسيحيون من رعايا الدولة العثمانية (١٠٧) مدارس فيها مدرستان إعداديتان، و(٤) مدارس رشدية، و(١٠١) مدرسة ابتدائية<sup>(١٠٣)</sup>.

وفي عهده تأسست مدرسة عثمانية للطب في دمشق عام ١٣٣٢ هـ / ١٩٠٢ م نقلت إلى بيروت خلال الحرب العالمية الأولى، وأغلقت في نهايتها، ثم نقلت هي ومدرسة الحقوق إلى دمشق لتصبحا نواة الجامعة السورية أو جامعة دمشق<sup>(١٠٤)</sup>.

وفي سنة ١٩٠٦ م تأسست المدرسة الرشيدية في القدس في عهد السلطان عبد الحميد الثاني<sup>(١٠٥)</sup>، وقد ذكر عبد القادر يوسف: «جاء البريطانيون إلى فلسطين ليجدوا مدارس متنوعة وإن لم تكن كافية، بما فيها الثانويات في مراكز الأتوية ومؤسسات إعداد معلمين»<sup>(١٠٦)</sup>.

ما سبق من أمثلة تشير إلى أن مدارس قد تم إنشاؤها في عهد السلطان عبد الحميد وإن انفتاحاً على الثقافات الأوروبية قد حدث في عهده ولم يأخذ باغلاق الأبواب والنوافذ أمام الفكر الوافد، إلا إذا كان هذا الفكر ضاراً.



رابعاً: ما ذكره «بومن» أول مدير للمعارف في فلسطين:

في كتاب (Meille Esat Window): قال بومن «لقد حرم التعليم التركي الفلاحين، وهم الغالبية العظمى من السكان، من التعليم في فلسطين وكان تعليم البنات شبه معدوم، حتى أن الأقلية المتعلمة من العرب تجهل لغتها بشكل لافت للنظر»<sup>(١٠٧)</sup>.

إن من ذكر هذه العبارة هو «بومن» وأراد من ورائها تشويه صورة الدولة العثمانية، وقد قلده قسم من الباحثين العرب الذين أخذوا هذه المقولة وثبتوها في مؤلفاتهم وأصبحت كأنها مسلمة من المسلمات، وهنا تطرح التساؤلات التالية نفسها: هل كان «بومن» خبيراً في تشخيص أحوال اللغة العربية والعرب؟ هل صحيح أن الأقلية المتعلمة من العرب في ذلك الوقت تجهل لغتها؟ إن هذه المقولة تنفي حقيقة ثابتة تنطبق على كل شعوب الأرض وهي أن الأفراد يستطيعون التعامل والتفاعل بالحديث أو الكتابة أو بالإشارة أو بالرسم بعضهم مع بعض تحت أي ظرف من الظروف، فمهما ابتعد الإنسان عن موطنه فإن لغته الأصلية تبقى ميسرة العودة إليه، فلو أخذنا الأقليات المتعددة التي تعيش في العالم العربي والتي فرض عليها التعليم باللغة العربية، هل يمكن لنا القول بأن هذه الأقليات قد نسيت أو تجاهلت أو لا تحسن التعامل مع لغتها الأصلية؟ ولو عدنا لأجدادنا الذين تعلموا حتى في اسطنبول هل نجدهم يجهلون اللغة العربية، وهنا نستشهد بما ذكره عبد اللطيف صلاح في هذا الشأن أمام اللجنة الملكية: «ولدت لأبوين عرييين في نابلس سنة ١٨٨٤ ودرست في مدارس الحكومة، ودرست الحقوق التركية في اسطنبول وتخرجت منها بعد الحصول على الدكتوراة ثم عملت في مجلس الشورى حتى إعلان الدستور، وانتقلت إلى دائرة مجلس الشيوخ في سنة ١٩٠٨ واشتغلت هناك مديراً لتجريات هذا المجلس»<sup>(١٠٨)</sup>.

هل يمكن لنا القول أن مثل عبد اللطيف صلاح وغيره الكثيرون الذين تعلموا في اسطنبول يجهلون لغتهم العربية؟ أما فيما يتعلق بتعليم الفلاحين، فنحن نعلم أن نسبة الريف في فلسطين بشكل عام تبلغ ثلثي السكان، وفي ذلك الوقت وفي جميع الأزمان فاقبال سكان الريف على التعليم لا يصل إلى مستوى اقبال سكان المدن، وليس هذه المشكلة الدول أو الدولة، فلا يشكل التعليم الأولوية الأولى لهم، فأمامهم أولويات أخرى، مثل الحصول على الغذاء والقضاء على الأمراض، وأيضاً نجد من العسير على أي دولة أن تستطيع توفير مدارس في كل التجمعات الريفية، وإذا ما انتقلنا إلى الطرف الآخر وهو الاناث حيث تشكل الاناث نسبة ٥٠٪ تقريباً من عدد المواليد، واقبال الاناث الريفيات على التعليم ليس بمستوى اقبال الذكور، ويكاد أن يكون معدوماً في بعض التجمعات الريفية، وإن وجد لا يتعدى المراحل الابتدائية الأولى ويتفاوت بين المناطق، والتعميم في هذه القضية ليس مستحباً.

وخير مستهل للحديث عن هذه القضية هي العودة للنصوص الأصلية التي يمكن أن تلقي الضوء على موقف الدولة العثمانية من تعليم أهل الريف. فقد نصت المادة التاسعة من قانون التعليم العثماني ١٨٦٩م: «مجبورة الأطفال الاناث أن تداوم على تحصيل الدروس في المكاتب الصبانية الكائنة في ممالك الدولة عليه من سن الست إلى سن العشر سنين أما الأطفال الذكور فمن السبعة لحد الإحدى عشرة»<sup>(١٠٩)</sup>.

وقد نصت المادة الرابعة من الدستور على مصاريف إنشاء هذه المكاتب للمرحلة الابتدائية الدنيا، وتعميرها ومخصصات معلميها وباقي مصاريفها: «تنسوى من طرف عموم هيئة الجماعات الموجودة في المحلة أو القرية»<sup>(١١٠)</sup>.

وعودة إلى المادة الثالثة من الدستور، حيث نصت: «يوجد في كل محلة وقرية أو بحسب مقتضى في كل محلة أو محلتين وقرية أو قريتين أقل من مكتب واحد، أما في القرى والمجالات المختلفة، فتكون مكاتب الإسلام وحدها، ومكاتب الأطفال غير المسلمة وحدها»<sup>(١١١)</sup>.

وقد فصل الدستور في إلزامية التعليم الابتدائي وبخطوات تكاد تكون متقدمة في ذلك الوقت، فقد نصت المادة العاشرة من الدستور: «يعمل دفتر معرفة مجلس الاختيارية ويختمون بذيله ويسلمونه إلى أساتيد المكاتب بأسماء كل الموجودين في أسنان التحصيل من أطفال الذكور والاناث للتوجه إلى مكتب الصبيان في المحلة أو القرية وأسماء والديهم أو أقاربهم المكلفين لتعريضهم»<sup>(١١٢)</sup>.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فكانت الدولة تطبق إلزامية التعليم وتجبر الأهالي على إرسال أبنائهم إلى المدارس، وقد نصت المادة الثانية عشرة من الدستور: «إذا وقع الأخطار إلى والذي الأولاد أو أقاربه ثلاث مرات في الشهر لأجل إرساله إلى المكتب ولم يرسلوه وتحقق الأمر بأن ذلك الولد لم يكن له عذر من الأعذار المحررة في المادة الثالثة عشرة: (المرض والإعاقة أو حاجة الوالدين له) فيؤخذ خمسة غروش إلى مائة غرش جزءاً نقداً على حسب حالهم ومقدرتهم، ويسلم إلى صندوق إدارة المعارف، وبعد أخذ الخزاء النقدي، إذا لم يحصل له تأثير يتوضع في المكتب جبراً من طرف الحكومة المحلية»<sup>(١١٣)</sup>.

أما بالنسبة للمدارس الابتدائية العليا (مكتب رشدي) حيث مدة الدراسة أربع سنوات فكانت الدولة العثمانية تقيم هذه المدارس في المراكز السكانية التي يتجاوز عدد سكانها ٥٠٠ بيت، وكانت مصاريف إنشاء مثل هذه المدارس ومخصصات المعلمين والخدمة على نفقة صندوق إدارة معارف الولاية.

وقد نصت المادة الثامنة عشرة من الدستور: «يكون مكتب رشدية لكل قسبة تتجاوز

أهاليها الخمسمائة بيت للإسلام فقط، إذا كانوا مسلمين صرفاً والمسيحيين فقط إذا كانوا مسيحيين صرفاً، أما إذا كانت أهاليها مختلطة فيكون لكل من المسيحيين والمسلمين مكتب رشدية واحد على حدة. ويلزم أن يكون عدد صنف الأهالي في القسبة المختلطة التي يصير مكتب الرشدية على هذا الوجه أكثر من مائة بيت، وهذه القاعدة جارية بحق باقي الصنوف غير المسلمة أيضاً<sup>(١١٤)</sup>.

أما ما ذكره الباحثون والكتّاب عن مدارس القرى في فلسطين في العهد العثماني، فهي تؤكد أن الدولة العثمانية كانت تقوم وحسب إمكانياتها المتاحة، بفتح المدارس في قرى فلسطين بشكل يتناسب وأنظمتها وقوانينها الواردة في الدستور العثماني ١٨٦٩.

وقد ذكر عبد اللطيف الطيباوي: «أن الدولة العثمانية كانت تؤسس المدارس في كل قرية أو مجموعة قرى»<sup>(١١٥)</sup>، أما الدباغ فقد ذكر حول مدارس القرى في لواء نابلس وقال: «قلما نجد في العهد العثماني قرية بدون مدرسة»<sup>(١١٦)</sup>، أما عبد القادر يوسف فقد ذكر: «جاء البريطانيون إلى فلسطين ليجدوا مدارس متنوعة، وإن لم تكن كافية»<sup>(١١٧)</sup>.

وهنا نرى ضرورة الاستشهاد وعلى سبيل المثال لا الحصر بالمدارس التي تم انشاؤها في القرى الفلسطينية في العهد العثماني، فقد ذكر الدباغ أن عدد المدارس في قرى قضاء حيفا حتى سنة ١٩٠١م قد بلغ (١٨) مدرسة<sup>(١١٨)</sup>، وتأسست أول مدرسة في قرية كفر لام سنة ١٨٨٢<sup>(١١٩)</sup> وكان يوجد في قرى قضاء نابلس حتى سنة ١٩١٤ (٤٩) مدرسة في مختلف القرى التابعة للقضاء<sup>(١٢٠)</sup>، وفي قرى ييسان (٣) مدارس حتى سنة ١٩١٨م<sup>(١٢١)</sup> وفي قرى قضاء جنين (٣٠) مدرسة حتى سنة ١٩١٤<sup>(١٢٢)</sup> وفي قرى عكا (١٨) مدرسة<sup>(١٢٣)</sup> وقد بلغ عدد المدارس في قرى طبريا (٧) مدارس حتى عام ١٩١٥<sup>(١٢٤)</sup> أما قضاء صفد فقد بلغ عدد مدارس القرى فيه (٥) مدارس سنة ١٩١٤<sup>(١٢٥)</sup> أم قرى قضاء الخليل فكان يوجد فيها (٣) مدارس حكومية تأسست في السنوات ١٨٨٠، ١٨٨٦، ١٨٩٤<sup>(١٢٦)</sup> بالإضافة إلى أعداد كثيرة من المدارس والكتاتيب الإسلامية الخاصة.

أما فيما يتعلق بما وجه من نقد للعثمانيين حول إهمال تعليم البنات، فقد ذكر «الطيباوي» و«القطشان» بأن المدارس في العهد العثماني كانت تفتح أبوابها لجميع رعايا الدولة العثمانية دون تمييز قائم على الدين أو الجنس أو اللغة<sup>(١٢٧)</sup>، وقد نص على ذلك الدستور العثماني في مادته التاسعة والتي تنص على الزامية التعليم للإناث من سنة ٦ - ١٠ سنوات<sup>(١٢٨)</sup>، وقد ذكر العسلي: «ولم تحرم الإناث من نعمة التحصيل في المدارس المختصة لهم من حكومية وخاصة»<sup>(١٢٩)</sup>، وهنا لا

بد من التساؤل: كيف يمكن أن يقال أن الدولة العثمانية قد عملت على عدم تعليم الإناث، والفكر الإسلامي قد حصّ على العلم والتعليم دون تمييز بين ذكر أو أنثى، وكيف يمكن أن يقال مثل هذه المقولة، وقد بلغ عدد مدارس الإناث في متصرفية القدس وحدها ٥٦ مدرسة للبنات في سنة ١٩١٠ بين مدارس حكومية ومدارس خاصة<sup>(١٣٠)</sup>.

ألا يمكن القول أن العوائق الاجتماعية قد وقفت حائلاً أمام تعليم البنات في فلسطين في تلك الفترة؟ أليس هذا أقرب إلى المنطق، حيث كان تعليم الإناث في تلك الفترة ليس من الأمور المرغوبة، وليس الأمر مقتضراً على فلسطين وإنما كان سمة مجتمعات العالم، ومع ذلك فإن الدولة العثمانية حاولت توفير مدارس ابتدائية للإناث في مختلف قرى فلسطين وقد ذكر «سمير سمعان» أن عدد المدارس الحكومية العربية في فلسطين في العام الدراسي ١٩١٥/١٤م قد بلغ ٩٨ مدرسة ضمت ٨٣٤٨ طالباً، منهم ٦٩٤٨ طالباً من الذكور و ١٤٠٠ من الإناث<sup>(١٣١)</sup>، ويمكن أن نوضح اهتمام الدولة العثمانية بتعليم البنات من خلال أسهامها في تأسيس مدارس للإناث، ففي سنة ١٨٨٥ أقيمت مدرسة للبنات في مدينة عكا<sup>(١٣٢)</sup>، وفي سنة ١٨٩٠ أسست الدولة العثمانية مدرسة ابتدائية للبنات في مدينة الناصرة<sup>(١٣٣)</sup> وفي سنة ١٩١٤ أسست الدولة مدرسة للبنات في مدينة جنين<sup>(١٣٤)</sup>.

ما سبق لمحات وأمثلة على وضع التعليم في الدولة العثمانية وولاياتها، وكان الهدف من هذه الأمثلة محاولة دحض الادعاءات والتهم التي وجهت للدولة العثمانية وتقصيرها في تعليم أبناء الولايات العربية العثمانية، ولم يكن هدف الباحث إظهار العهد العثماني بأنه عهد ازدهار وتقدم، إذ لا يعقل أن تنعم بالرخاء دولة حرب وجهاد، دولة أصبحت مطعماً للدول الأوروبية، دولة توالى عليها الهزائم العسكرية، كل ذلك أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكان لا بد أن ينعكس ذلك على الولايات العربية العثمانية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد ازداد سوءاً عندما ظهرت النزعة القومية التركية وتسلم الاتحاديون الأتراك مقاليد الحكم (١٩٠٨ - ١٩١٨) الذين بدأوا عن قصد يسيئون للعرب ويضيقون عليهم في مجالات متعددة، ومحاولة الأتراك تعزيز قوميتهم في مجالات الحياة المختلفة، مما دفع العرب إلى تشكيل الجمعيات وأخذوا يطالبون بحقوقهم القومية، واستقلال الدول العربية والحفاظ على لغتهم وإعادة السيادة لها، لكن الاتحاديين الأتراك أصغوا أذانهم عن المطالبات القومية العربية ووصلت الأمور إلى درجة عدم اللقاء، وترتب على ذلك أوضاع سياسية جديدة على مستوى الوطن العربي.



الهوامش:

- ١ - عبد الوهاب الكيالى: وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٤٨)، سلسلة الوثائق الفلسطينية العامة، بيروت، ١٩٦٩، ص ٥٥٣.
- ٢ - عبد الكريم محمود غرايبة: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤، ص ٥٠.
- ٣ - جميل الشقيري: مجموع الشهادات والمذكرات المقدمة إلى لجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية المشتركة حول فلسطين، مطبعة النجاح التجارية، باقا ١٩٤٦، ص ٤٣.
- ٤ - عبد السلام القطشاني: التعليم العربى الحكومى فى فلسطين (١٥١٦ - ١٩٤٨)، منشورات دار الكرمل، عمان، ١٩٨٧، ص ٢٠.
- ٥ - محمد حرب عبد الحميد: والمضامون المفترى عليهم مجلة العربى، العدد ٢٤٤، آذار ١٩٧٩م، ص ٤٨.
- ٦ - المصدر نفسه، ص ٤٣.
- ٧ - المرجع نفسه، ص ٤٢.
- ٨ - ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، ط ٣، ١٩٦٠، ص ٨٤.
- ٩ - غرايبة: مصدر سابق، ص ٢٨٥.
- ١٠ - عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية فى ولاية سورية (١٨٦٤ - ١٩١٤)، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩، ص ٢٥٢.
- ١١ - عبد الرحمن ياغي: حياة الأدب الفلسطينى الحديث، منشورات المكتب التجارى للطباعة، بيروت ١٩٦٩، ص ٦٩.
- ١٢ - الزرنوجي (ت ١٩٩١م): تعليم المتعلم طريق التعلم، المطبعة الحرة، القاهرة، ١٣٣٢هـ، ص ٧.
- ١٣ - ابن كثير (ت ٦٣٠هـ): الكامل فى التاريخ، مراجعة وتصحيح محمد يوسف الدقاق، ج ١٣، دار الكتب العالمية بيروت، ١٩٨٧، ص ١٥١.
- ١٤ - ابن العماد الحنبلى (ت ١٠٨٩): شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، تحقيق لجنة إحياء التراث العربى، ج ٥، دار الآفاق الجديدة، بيروت ص ١٤٥.
- ١٥ - ماجد عرسان الكيلاني: تطور مفهوم النظرية التربوية الإسلامية، ج ١، عمان ١٩٧٨، ص ٢٠٣.
- ١٦ - للاستزادة: حسين مجيب المصرى، تاريخ الأدب التركى، القاهرة، ١٩٦٥.
- ١٧ - عبد العزيز محمد عوض: مصدر سابق ص ٢٥٣.
- ١٨ - غرايبة: مصدر سابق، ص ٢٥٣.
- ١٩ - ساطع الحصري: مصدر سابق ص ٨٤.
- ٢٠ - غرايبة: مصدر سابق، ص ٢٨٣.
- ٢١ - القطشاني: مصدر سابق، ص ١٣.
- ٢٢ - غرايبة: مصدر سابق، ص ٢٥٨.
- ٢٣ - محمد كرد علي، خطط الشام، ج ٤، دمشق، ص ٧٠.

- ٢٤ - القطشاني: مصدر سابق، ص ٢٥.
- ٢٥ - يوسف كمال حثاملة: مذكرات مدحت باشا، القاهرة، ١٩١٣، ص ٣٧.
- ٢٦ - نعمان قساطلي: الروضة الغناء فى دمشق الفحاء، بيروت ١٨٧٩، ص ١٢٠.
- ٢٧ - غرايبة: مصدر سابق، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.
- ٢٨ - المصدر نفسه: ص ٢٨٦ - ٢٨٧.
- ٢٩ - المصدر نفسه: ص ٢٨٧، ٣٠ - المصدر نفسه: ص ٢٨٧.
- ٣٠ - المصدر نفسه: ص ٢٨٤.
- ٣١ - عبد العزيز محمد عوض: مصدر سابق، ص ٢٦٥.
- ٣٢ - فخري البارودي: مذكرات البارودي، بيروت، ١٩٥١، ص ٢٣ - ٢٤.
- ٣٣ - عبد القادر يوسف: تعليم الفلسطينيين ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، منظمة التحرير الفلسطينية دائرة التربية والتعليم، دار الجليل للنشر، ط ١، ١٩٨٩، ص ٤٥.
- ٣٤ - أحمد سامح الخالدي: مدارس بيت المقدس ومعاهدها مجلة الأديب، نيسان، بيروت، ١٩٤٩، ص ٣٤.
- ٣٥ - المقرئ التلمساني: نفح الطيب فى غصن الأندلس الوطيب، ج ١، المطبعة الأميرية المصرية، القاهرة، ص ٣٣٣٣.
- ٣٦ - كامل العسلي: معاهد العلم فى بيت المقدس، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٨١، ص ٥٣.
- ٣٧ - المصدر نفسه: ص ٨٩.
- ٣٨ - المصدر نفسه: ص ١٠٧.
- ٣٩ - الدباغ: بلادنا فلسطين - فى الديار النابلسية - ج ٤، ق ٢، ط ١، بيروت ١٩٧٢، ص ٢٠٧.
- ٤٠ - يعقوب العودات: أعلام الفكر والأدب فى فلسطين، عمان، الأردن، ١٩٧٥، ص ١٥٥.
- ٤١ - المصدر نفسه: ص ١٥٥.
- ٤٢ - مواقع التعليم فى مدينة القدس العربية، مجلة المنهل، عدد ٥٠٨، مجلد ٥٥، الرياض ١٩٩٣، ص ١٥٥.
- ٤٣ - القطشاني: مصدر سابق، ص ٢٤.
- ٤٤ - الدباغ: بلادنا فلسطين - فى الديار النابلسية - ج ٣، ق ٢، ط ١، بيروت/ ١٩٧١، ص ٢١٣.
- ٤٥ - الدباغ: بلادنا فلسطين - فى ديار الجليل - ج ٧، ق ٢، ط ١، بيروت ١٩٧٤، ص ٢٨٤.
- ٤٦ - القطشاني: مصدر سابق، ص ٢٧.
- ٤٧ - الدباغ: فى الديار النابلسية، مصدر سابق، ص ٣٢.
- ٤٨ - القطشاني: مصدر سابق، ص ٢٧.
- ٤٩ - الدباغ: فى ديار الجليل، مصدر سابق، ٤٩٩.
- ٥٠ - المصدر نفسه: ص ٥٠٠.
- ٥١ - المصدر نفسه: ص ١٢٣ - ١٣٤.
- ٥٢ - المصدر نفسه: ص ٣٣٠.

- ٥٣ - الذباغ: بلادنا فلسطين - في الديار الفرية - ج ١، ق ١، ط ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٦، ص ٣٥٧.
- ٥٤ - كامل المسلي: بيت المقدس في كتب الرحالة، القسم الثاني، عمان، ١٩٩٢، ص ٣٤٧.
- ٥٥ - المصدر نفسه: ص ٣٧١.
- ٥٦ - عبد العزيز محمد عوض: مصدر سابق، ص ٢٦٥.
- ٥٧ - سليمان الشيباني: الدولة العثمانية قبل الدستور وهذه، القاهرة، ١٩٠٨، ص ٣٨.
- ٥٨ - المصدر نفسه: ص ٣٨.
- ٥٩ - سمير سمعان: المؤامرات الصهيونية لتجهيل عرب فلسطين، دار البرق، ط ١، ١٩٨٧، ص ٣٢.
- ٦٠ - المصدر نفسه: ص ٣٣.
- ٦١ - نجم الدين الفري: الكواكب السائرة في أعيان المالة العاشرة، ج ٢، بيروت، ١٩٤٥، ص ٧٦.
- ٦٢ - كامل المسلي: معاهد العلم، مصدر سابق، ص ٢٧٢.
- ٦٣ - محمد المجي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج ١، المطبعة الوحيدة ١٣٨٤هـ، ص ٦٤.
- ٦٤ - المسلي: معاهد العلم، مصدر سابق، ص ٩١.
- ٦٥ - المصدر نفسه: ص ٩١.
- ٦٦ - مصدر نفسه: ص ٩٢.
- ٦٧ - مصدر نفسه: ص ٩٢.
- ٦٨ - مصدر نفسه: ص ٩٢.
- ٦٩ - أحمد سامح الخالدي: أهل العلم بين مصر وفلسطين، المطبعة المصرية، القدس، ص ٣٦.
- ٧٠ - المسلي: معاهد العلم، مصدر سابق، ص ٩٢.
- ٧١ - المصدر نفسه: ص ٧٣.
- ٧٢ - المصدر نفسه: ص ٥٩.
- ٧٣ - واقع التعليم في مدينة القدس العربية، مصدر سابق، ص ١٥٧.
- ٧٤ - السيد ياسين وعلي الدين هلال: الاستعمار الاستيطاني والصهيوني في فلسطين (١٨٨٢ - ١٩٤٨)، معهد البحوث والدراسات العربية، ج ١، ١٩٧٥، ص ٨١.
- ٧٥ - الكيالي: مصدر سابق، ص ٥٣٣.
- ٧٦ - المصدر نفسه: ص ٥٤٢.
- ٧٧ - محمد توفيق: الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين، دمشق، ١٩٤٧، ص ١٧.
- ٧٨ - الكيالي: مصدر سابق، ص ٥٤٢.
- ٧٩ - الذباغ: بلادنا فلسطين - في بيت المقدس، ج ١٠، ق ٢، ط ١، بيروت ١٩٧٦، ص ١٣٦.

- ٨٠ - القطشاني: مصدر سابق، ص ٢١.
- ٨١ - الشقيري: مصدر سابق، ص ٤٣.
- ٨٢ - القطشاني: مصدر سابق، ص ١٩.
- ٨٣ - الذباغ: بيت المقدس، مصدر سابق، ص ١٣٦.
- ٨٤ - Bowman Humphrey: Middle East Window, Longman and Green com. London, 1942, p. 252.
- ٨٥ - نوفل أنندي نعمة الله نوفل: الدستور، مجلد ٢، طبع بالمطبعة الأدبية، بيروت ١٣٠١هـ، ص ١٥٩.
- ٨٦ - محمد حرب عبد الحميد: مصدر سابق، ص ٤٧.
- ٨٧ - المصدر نفسه: ص ٤٧.
- ٨٨ - غراية: مصدر سابق، ص ٢٨٧.
- ٨٩ - المصدر نفسه: ص ٢٨٧.
- ٩٠ - واقع التعليم في مدينة القدس العربية: مصدر سابق، ص ١٥٧.
- ٩١ - السيد ياسين وعلي الدين هلال: مصدر سابق، ص ٨١.
- ٩٢ - ساطع الحصري: مصدر سابق، ص ١٢٩.
- ٩٣ - أسعد داغر: ثروة العرب، القاهرة، ١٩١٦، ص ٧٩.
- ٩٤ - الكيالي: مصدر سابق، ص ٥٤٢.
- ٩٥ - محمد بدیع وآخرون: دراسات في تاريخ النهضة العربية الحديثة، مراجعة محمد شفيق غربال، جامعة الدول العربية، ص ١٠٦.
- ٩٦ - محمد حرب عبد الحميد: مصدر سابق، ص ٨١.
- ٩٧ - المصدر نفسه: ص ٤٨.
- ٩٨ - السيد ياسين وعلي الدين هلال: مصدر سابق، ص ٨١.
- ٩٩ - السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية، (١٨٩١ - ١٩٠٨)، مؤسسة الرسالة، ط ٢، بيروت ١٩٧٩، ص ٩٠ - ٩١.
- ١٠٠ - غراية: مصدر سابق، ص ٢٥١.
- ١٠١ - الذباغ: في ديار الجليل، مصدر سابق، ص ٣٣٠.
- ١٠٢ - ساطع الحصري: حولية الثقافة العربية الثانية، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٥١، ص ٨.
- ١٠٣ - عبد العزيز محمد عوض: مصدر سابق، ص ٢٨٧.
- ١٠٤ - غراية: مصدر سابق، ص ٢٨٧.
- ١٠٥ - واقع التعليم في مدينة القدس العربية: مصدر سابق، ص ١٥٥.
- ١٠٦ - عبد القادر يوسف: مصدر سابق، ص ٤٥.



## مخططات الاستيطان في القدس حتى العام ٢٠١٠

مع الوكالة اليهودية ومؤسسات الاستيطان المختلفة (٥٨٧) مستعمرة أخرى<sup>(١)</sup>. وبعد حرب عام ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل للضفة الفلسطينية وقطاع غزة وأراضي عربية أخرى، سارعت إسرائيل إلى تنفيذ السياسة الاستيطانية نفسها التي نفذتها في الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها الدولة العبرية، وبدأت بعد حزيران مباشرة عمليات الاستيطان الصهيوني الواسعة في كل أنحاء الأرض الفلسطينية، في محاولة لجعل الاحتلال الجديد أمراً واقعاً. وقد تركز الاستيطان حول مدينة القدس الشرقية على شكل بؤر استيطانية لعزل المدينة عن المدن الأخرى في الضفة، فتم إنشاء عدد كبير من الأحياء والمستوطنات على رؤوس التلال والأودية التي يسهل الدفاع عنها، وعلى أنقاض ما هدم من أحياء وقرى عربية وعلى ما صودر أو اغتصب من أراضي عربية في القدس

يشكل الاستيطان الإسرائيلي حجر الزاوية في الفكر الصهيوني والقاعدة التي قامت عليها الدولة العبرية أصلاً، وتالياً، الأساس الذي تعتمد لإضفاء صفة الأمر الواقع السكاني على توسعاتها العسكرية المتتالية. ويختلف الاستيطان الصهيوني عن أشكال الاستيطان الاستعماري التي عرفها العالم في العصر الحديث كلها، لأنه يستند في تبرير وجوده إلى فلسفة ذرائعية وإدعاء ديني، كما يعتمد سياسة الأمر الواقع التي تساندها القوة العسكرية.

وقد مرّت عمليات الاستيطان بمراحل مختلفة منذ عام ١٨٨٢ وصولاً إلى عام ١٩٤٨، فحتى العام المذكور استطاعت الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية إقامة ٢٨٥ مستعمرة. وخلال الفترة الممتدة حتى عام ١٩٦٧ وما تبعها من توسع إسرائيلي جديد، أقامت السلطات الإسرائيلية، بالتعاون

١٠٨ - الكيالي: مصدر سابق، ص ٥٤٢.

١٠٩ - الدستور: مصدر سابق، ص ١٥٧.

١١٠ - المصدر نفسه، ص ١٥٦.

١١١ - المصدر نفسه، ص ١٥٦.

١١٢ - المصدر نفسه، ص ١٥٧.

١١٣ - المصدر نفسه، ص ١٥٧ - ١٥٨.

١١٤ - المصدر نفسه، ص ١٥٦.

١١٥ - Tibawi, A. Lateef: Arab Education in Mandatory Palestine, Longman, London, 1950, P. 128.

١١٦ - الدباغ: في الديار النابلسية، مصدر سابق، ص ٥٤.

١١٧ - عبد القادر يوسف: مصدر سابق، ص ٤٥.

١١٨ - الدباغ - في ديار الجليل، مصدر سابق، ص ٤٨١ - ٦٦٦.

١١٩ - المصدر نفسه: ص ٤٨١ - ٦٦٦.

١٢٠ - الدباغ: في الديار النابلسية، مصدر سابق، ص ٢١٤.

١٢١ - الدباغ: في ديار الجليل، مصدر سابق، ص ٤٨٧.

١٢٢ - الدباغ: في الديار النابلسية، مصدر سابق، ص ٣١.

١٢٣ - الحصري: حولة الثقافة، مصدر سابق، ص ٣٣٩ - ٤٣١.

١٢٤ - القطشان: مصدر سابق، ص ٢٩.

١٢٥ - الدباغ: في ديار الجليل، مصدر سابق، ص ٧٠.

١٢٦ - القطشان: مصدر سابق، ص ٢٤.

١٢٧ -

- القطشان: مصدر سابق، ص ٢١.

١٢٨ - الدستور: مرجع سابق، ص ١٥٧.

١٢٩ - الصلي: بيت المقدس في كتب الرحالة، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

١٣٠ - الدباغ: في بيت المقدس، مصدر سابق، ص ١٣٨.

١٣١ - سمير سمعان: مصدر سابق، ص ٣٢.

١٣٢ - الدباغ: في ديار الجليل، مصدر سابق، ص ٥٢.

١٣٣ - المصدر نفسه، ص ٣٣٩.

١٣٤ - الدباغ: في الديار النابلسية، مصدر سابق، ص ٣٢.

وحول المنطقة التنظيمية، مطوقة بذلك ما تبقى من عرب القدس ضمن قلاع من الأبنية السكانية والصناعية والعسكرية، وحصرهم في منطقة ضيقة مهددين باستمرار في ما تبقى من ممتلكاتهم<sup>(٢)</sup>.

وتبعاً للإجراءات الإسرائيلية في الجزء الشرقي من مدينة القدس، فقد استطاعت السلطات الإسرائيلية إقامة عشرة أحياء استيطانية في القدس الشرقية يستوطنها (١٧٠) ألف مستوطن إسرائيلي، في مواجهة نحو (١٨٠) ألف عربي هم السكان العرب في المدينة<sup>(٣)</sup>.

### القدس، والقدس الكبرى والاستيطان<sup>(٤)</sup>:

وضعت الحكومة الإسرائيلية بقيادة المعراخ بعد ١٨ يوماً فقط من احتلال القدس، وبالتحديد في ٢٨/٦/١٩٦٧، اللبنة الأولى في السيطرة على مدينة القدس ومنطقتها تمهيداً لتهودها ففي ذلك اليوم أصدرت الحكومة مرسوماً يستند إلى «قانون أنظمة السلطة والقضاء» لسنة ١٩٤٨، ويسري بموجبه «قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها» على مساحة تبلغ نحو (٧٠) ألف دونم، تضم القدس القديمة بالإضافة إلى المناطق المحيطة بها والتي تمتد من صورباهر جنوباً إلى مطار قلندية شمالاً، كما أصدر وزير الداخلية الإسرائيلية إعلاناً في الجريدة الرسمية يقضي بإلحاق

منطقة القدس الموسعة بمنطقة صلاحية مجلس بلدية القدس اليهودي، وبذلك توسعت منطقة الصلاحية كثلاثة أضعاف، وأصبحت تعادل ٢٠٪ من مجموع مساحة الضفة، وكانت الأراضي التي ضمت حديثاً تعادل ١٤٪ من هذه المساحة. وفي ١٨ آب، قررت الحكومة أن تفوض رئيسها تسريع عمليات البناء والسكان في «القدس الكبرى»، ومنذ ذلك الحين تثبتت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة العمالية والليكودية والاتلافية، سواء بسواء، سياسة منهجية ثابتة حيال القدس، تجسدت في ترسيخ السيطرة اليهودية على المدينة والمناطق المحيطة بها، وتعزيز وحدتها المادية. وكانت هذه السياسة ولا تزال تستهدف بوضوح الحلولة دون إعادة تقسيم المدينة لاحقاً وهو ما شكل ركناً أساسياً في «الاجماع القومي» الصهيوني. وقد تمت ترجمة سياسة التهود هذه من خلال جملة من الإجراءات والقرارات اتخذتها الحكومة الإسرائيلية على امتداد سنوات الاحتلال الماضية، من خلال الخطط الاستيطانية المكثفة داخل القدس وفي محيطها، وفي الاستيلاء على الأراضي والعقارات الفلسطينية وتقييد البناء العربي على هذه الأراضي.

أما يكن الأمر، فإن حكومات المعراخ صادرت نحو (١٧) ألف دونم في منطقة القدس، وأقامت الضواحي الاستيطانية الرئيسية عليها، وهذه الضواحي هي:

### مخططات الاستيطان في القدس-

راموت، نفي يعقوف، رامات اشكول، سنهوريا الموسعة، غفعات هيغاتير، التلة الفرنسية، قصر المندوب، وبذلك تكون الحكومات العمالية قد أرست الأساسات اللازمة لاستيطان القدس وتهودها، ولصيفة «القدس الكبرى» عن طريق فرض الأمر الواقع. وحتى عندما عاد حزب العمل إلى السلطة سنة ١٩٩٢، فإن حكومته الجديدة استنثت القدس ومناطق محتلة أخرى من قرار تجريد الاستيطان الذي اتخذته في تموز من السنة نفسها. وفي ظل فترات حكم الليكود، سواء خلال الفترتين اللتين انفرد بالحكم منها (١٩٩٧ - ١٩٨٤ و ١٩٩٠ - ١٩٩٢) أو في ظل حكومتي الوحدة الوطنية (١٩٨٤ - ١٩٩٠)، فقد تواصلت سياسة فرض الوقائع على الأرض في مدينة القدس، وكانت أبرز الخطط الليكودية وأكثرها طموحاً «خطة تطوير القدس حتى سنة ٢٠١٠»، وتستهدف رفع مجموع اليهود من ٣٣٠ ألف يهودي إلى (٧٠٠ - ٧٥٠) ألف يهودي خلال ٢٥ عاماً، وذلك عن طريق استيطان المنطقة الممتدة في مستوطنة بيت لئيل شمالاً إلى غوش عتسيون جنوباً، ومن مقشيرات تسيون غرباً إلى مستوطنة متسبية يريحو قرب أريحا شرقاً. وتضمنت الخطة إقامة (١٥) مستوطنة جديدة في المنطقة خلال عامين، وإقامة عدد من الطرق المركزية تربط القدس بشبكة المواصلات الإسرائيلية.

واستمرت أعمال البناء والسكان لليهود في القدس في ظل مفاوضات السلام وفي عهد الحكومة العمالية التي ترأسها راين ويرز فيما بعد خلال الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٦) وبلا حظ في توزيع الضواحي والمستوطنات حول القدس أنه ينتظم على شكل طوقين لهما مركز واحد. ويتكون الطوق الأول، الداخلي، من الأحياء التي أقيمت في القدس الشرقية ذاتها، وهو يشكل حاجزاً مادياً متواصلاً، يفصل القدس عن مدن الضفة. أما الطوق الآخر، الخارجي، فيحيط القدس من جهات الجنوب والشرق والشمال.



## الاستيطان حتى عام ٢٠١٠:

أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الاسكوا) تقريراً في العام المنصرم ١٩٩٦، توضح فيه الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الضفة الفلسطينية بما فيها القدس، وكذلك في قطاع غزة. وأوضح التقرير أن غالبية النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية تركزت خلال العامين ١٩٩٥ - ١٩٩٦ في منطقة القدس، إضافة إلى سلسلة من الإجراءات الموازية التي استهدفت الوجود العربي في المدينة من ضمنها مضايقة المؤسسات الفلسطينية واغلاقها وسحب هويات المقدسيين. ويؤكد التقرير أن الإجراءات تهدف التأثير المسبق على مفاوضات الحل الدائم حول المدينة عبر خلق وقائع ميدانية لصالح التواجد الإسرائيلي في القسم الشرقي منها. وعن تعزيز الاستيطان في المدينة، أكد التقرير الصادر عن إحدى منظمات الأمم المتحدة (الاسكوا) واعتماداً على المصادر الإسرائيلية بأنه توجد في مطلع العام المنصرم ١٩٩٦ (١١) ألف وحدة سكنية قيد البناء في المستوطنات القريبة من القدس، وهناك آلاف قيد التخطيط. إضافة إلى ذلك فإن الجيش الإسرائيلي قام بعدة أعمال في شمال القدس (منطقة النبي

يعقوب) تستهدف إقامة (١١٠٠) وحدة سكنية ستشكل امتداداً سكانياً بين مستوطنتي بسغات زئيف والنبي يعقوب وبين الشارعين (١٣) و(١). وستقام هذه المساكن على مساحة من أراضي بلدة بيت حنينا الفلسطينية كانت صودرت في مطلع الثمانينات. وبموجب مخطط لبلدية القدس فإن سلطات الاحتلال تنوي بناء (٣٣٤٥٨) وحدة سكنية لليهود، بما يتيح زيادة سكان القدس من اليهود بما يقارب (١٢٣٨٠٠) مستوطن. وتقع مخططات البناء هذه في بسغات زئيف (٤٠٠٠) وحدة، وفي هارحوما (٧٥٠٠) وحدة، وفي جفعات همطوس (١٨٠٠) وحدة سكنية. كما أقرت اللجنة الوزارية الإسرائيلية المعنية بالاستيطان بناء (٣٠٠٠) وحدة جديدة في مستوطنة معاليه أدوميم و(٥٠٠) وحدة في تمحوس عتسيون وأكثر من (١٠٠٠) وحدة في كل من بيتار وكريات سيفر. كما صادقت اللجنة على مخطط لبناء (١٣٢) وحدة لليهود المتدينين على مساحة (١٥) دونماً في مشروع تموله الجمعيات الاستيطانية الدينية المتطرفة. ومن أصل (١٨٠٠) وحدة سكنية تم بناؤها عام ١٩٩٥ كانت حصة مستوطنات القدس وحدها (١٥٢٨) وحدة سكنية، بينما كانت حصة باقي مستوطنات الضفة الفلسطينية (٢٧٢) وحدة سكنية<sup>(٥)</sup>. ومن ناحية أخرى فقد رفع مدير عام

## مخططات الاستيطان في القدس -

وحدة سكنية منها (٥٤٦٠) وحدة تمر في مراحل التنفيذ القادمة. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الحكومة الإسرائيلية أعطت بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٦ الضوء الأخضر لبناء مستوطنة يهودية في قلب القدس الشرقية، وأكد متحدث باسم وزارة الداخلية الإسرائيلية أن لجنة التخطيط المدني والبناء التابعة لها أقرت المشروع المذكور، ويهدف بناء (١٣٢) مسكناً مخصصاً لسكن اليهود في حي رأس العامود حيث يعيش (١١) ألف فلسطيني، وستكون هذه المساكن أول وحدات سكنية تبنى خصيصاً لليهود في القطاع العربي من المدينة المقدسة. وقد قام بشراء الموقع الذي سيبنى عليه التجمع اليهودي الأمريكي الثري (أرفين موسكفيتز) وهو أحد الممولين الرئيسيين لحركة «عظيرت كاهانيم» المتشددة التي تعمل من أجل تهويد القدس الشرقية وتمول شراء المنازل العربية هناك لحساب اليهود<sup>(٦)</sup>.

ولدعم وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس فإن الحكومة الإسرائيلية خصصت (٩٠٠) مليون شيكل إسرائيلي، أي أكثر من (٣٠٠) مليون دولار أمريكي كحصة أساسية تنفق وتمول الاستيطان، إذ حدد (١٦) مليون دولار من النفقات المخصصة للاستيطان لشراء شقق و(١٧٤) مليون شيكل أي (٥٨) ميون دولار لاستكمال تطوير البناء في المستوطنات،

وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية مثير شلومو تقريراً في نهاية عام ١٩٩٦ إلى نائب الوزير في الوزارة المذكورة «مثير بوروش، حمل المعلومات التالية حول المشاريع الاستيطانية في القدس ومحيطها وباقي المناطق<sup>(٦)</sup>:

أولاً: سيتم خلال الأشهر القريبة القادمة تسويق (٢٣٠٠) وحدة سكنية في الحي الاستيطاني (هارحوما) جبل أبو غنيم في أم طوبا من مجموع (٦٥٠٠) وحدة سكنية ستقام في هذا الحي. ثانياً: ستقام في منطقة القدس حوالي (٧٠) ألف وحدة سكنية خلال العقد القادم. ثالثاً: تقام بصورة سريعة (١٥٠٠) وحدة سكنية في بسغات زئيف. رابعاً: ستقام في «رامات بيت شيمش» خلال العقد القادم (٣٠) ألف وحدة سكنية وفي «صور هداسا» ٢٥ ألف وحدة سكنية، وفي بيتار (١٠) آلاف وحدة سكنية، وتبحث إمكانات البناء في مواقع أخرى.

خامساً: تنوي وزارة الاسكان مد شبكة شوارع جنوبي القدس فيها نفق بطول (١١) كيلومتر.

سادساً: بدأ اللواء الجنوبي بتنفيذ مخطط بحول مدينة بئر السبع إلى المدينة الرابعة في فلسطين المحتلة من حيث مساحتها، إضافة إلى تطوير سريع لمدينة إيلات، وتضمن المخططات حوالي (١١٦٠٦)

وخصص (١٩٣) مليون شكيل أي حوالي ٦٤ مليون دولار لخدمة مصادرة أراضي في جبل أبو غنيم، وتمول ميزانية وزارة الاسكان والبناء ضمان أمن المستوطنين وذلك بواقع (٧,٩٢٤) مليون شكيل أي (٢,٥) مليون دولار، وتخصص وزارة الزراعة (١٤٥) مليون شكيل، أي نحو (٤٨) مليون دولار لما يسمى بالاستيطان الجديد، كما تخصص وزارة الصناعة الإسرائيلية مبلغ (٦٩) مليون شكيل أي (٢٣) مليون دولار لاستثمارات في المستوطنات، ولدعم أداء المستوطنين حددت الاعفاءات على الضرائب التي يدفعها المستوطنين بمقدار (٩٨) مليون دولار<sup>(٨)</sup>. ولدعم خط الاستيطان الإسرائيلي في

القدس، كشف النقاب في بداية كانون الثاني ١٩٩٧ عن خطة حكومية لاحكام السيطرة على المدينة، كانت قد توقفت في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو»، وكانت لجنة خاصة شكلها نتنياهو في شهر آب ١٩٩٦ برئاسة وزير الأمن أفيندور كهلامي قد أعدت الخطة أصلاً.

وتدعو الخطة المذكورة إلى تحديد مهمات الوزارات الإسرائيلية في موضوع احكام السيطرة على مدينة القدس المحتلة، عبر تعزيز السيادة اليهودية عليها وتخصيص الموارد اللازمة لذلك، وشن حملة واسعة ضد السكان العرب في المدينة الذين قاموا بالبناء دون تراخيص بناء من البلدية.

وفي سياق الإجماع الإسرائيلي بين الأحزاب الإسرائيلية حول مستقبل القدس، توصل الحزبان الكبيران في إسرائيل، الليكود الحاكم، والعمل المعارض إلى وثيقة مبادي، وحداً خلالها نظرتهمما للحل الدائم مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالنسبة لقضية القدس تركزت البنود الأساسية حيالها حول نقاط هامة، في مقدمتها اعتبار القدس دولة إسرائيل في حدود البلدية الحالية، بحيث تكون المدينة واحدة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وتوضع سلطة خاصة للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، ويجري العمل على اعتراف فلسطين بالقدس كعاصمة الدولة العبرية، في مقابل اعتراف إسرائيل

بالمركز السلطوي للكيان الفلسطيني الذي يقام في حدود السلطة الفلسطينية، وخارج الحدود البلدية الحالية لمدينة القدس<sup>(٩)</sup>. باختصار، على الرغم من مسيرة السلام التي بدأت خطاها في مدريد في نهاية عام ١٩٩١ لم تتوقف عمليات الاستيطان في الضفة والقدس وكان النشاط الاستيطاني على أشده خلال الفترة التي تلت توقيع اتفاق أوسلو بين السلطة الفلسطينية والطرف الإسرائيلي خاصة في مدينة القدس، لما لها من أهمية استراتيجية في الفكر الصهيوني وفي أدبيات الأحزاب المختلفة في إسرائيل وبخاصة المتدينين منهم.

فهنالك إجماع إسرائيلي بين التكتلات الحزبية والمستوطنين لجهة خلق وقائع جغرافية وديموغرافية جديدة في القدس الشرقية، وذلك عبر مصادرة المزيد من أراضيها وبناء المستوطنات عليها، وبناء تجمعات استيطانية داخل القدس نفسها، وجذب يهود من المهاجرين الجدد لتشكيل أغلبية يهودية، تسهل بعد ذلك اتخاذ قرار في الكنيست الإسرائيلي من أجل التوسع وإقامة مطار القدس، الذي تم رسم المخططات الهيكلية له من أجل توسيع المدرج للطيران، وجزء من هذا المدرج يقع في الضفة

كما تقدم يظهر أن السلطات الإسرائيلية ماضية في خططها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة القدس، رغم الحديث عن السلام في المنطقة، وقد بات الوضع يتطلب جهداً فلسطينياً وعربياً وإسلامياً متضاعفاً لجهة خلق آليات حقيقية في مواجهة الزحف الاستيطاني الإسرائيلي في مدينة القدس، كونها الروح والقلب للقضية الفلسطينية الأخرى. وبوقف الاستيطان الإسرائيلي يمكن القول أن أهم حلقة من حلقات المشروع الصهيوني في المنطقة العربية قد توقفت، مما يضعف من الركائز الأساسية التي اعتمدها المشروع الصهيوني في أدائه خلال نحو قرن من الزمن يمتد من ٣١ آب ١٨٩٧ وحتى آب ١٩٩٧.



- ١ - الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الأول، ١٩٨٤ ص ٢٢٢.
- ٢ - انتصار عزمي، الاستيطان اليهودي في القدس، الأحزمة والبور، صاعد الاقتصادي، العدد ٨٥ - تموز - آب - أيلول ١٩٩١ ص ٢٠١.
- ٣ - جيفري أرونسون، مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، حزيران ١٩٩٦ ص ١.
- ٤ - خالد عابد، الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، آذار ١٩٩٦، ص ٣٦٢ - ٣٦٥.
- ٥ - الحرية، ٣ - ٩ / ١١ / ١٩٩٦ ص ٩.
- ٦ - المصدر نفسه، ص ٩.
- ٧ - الدستور الأردني، الأربعاء ١١ / ١٢ / ١٩٩٦ ص ١٧.
- ٨ - الحرية، ١٠ - ١٦ / ١١ / ١٩٩٦ ص ٦.
- ٩ - الحرية، ١٩ - ٢٥ / ١ / ١٩٩٧ ص ١٣.
- ١٠ - صحيفة الرأي الأردنية ٢٩ - ٣٠ / ٦ / ١٩٩٦، مقابلة مع الدكتور خليل التفكجي، مدير دائرة الحرايط في جمعية الدراسات العربية وعضو الوفد الفلسطيني المفاوض.

نبيل السهلي

## الدوافع التاريخية لبناء قبة الصخرة

أن مباينة عبد الملك كانت شوماً في تاريخ الشيعة..

وعلى كل، فإن الأمويين اعتادوا أن يبايعوا خلفاءهم في بيت المقدس، فبويع معاوية بن أبي سفيان، أول خلفاء بني أمية، في بيت المقدس، وكذلك فعل سليمان بن عبد الملك حيث حضر إلى المسجد الأقصى وجلس يستقبل الناس بالقرب من موقع قبة سليمان شمالي المسجد الأقصى بعد أن بويع بفترة زمنية، دلالة على مكانة المسجد الأقصى عند خلفاء بني أمية..

رواية اليعقوبي:

يقول اليعقوبي الذي نحن بصدد الحديث عن روايته الشهيرة التي قلبت الرأي العام منفردة في سبب بناء قبة الصخرة<sup>(٤)</sup>: «ومنع عبد الملك أهل الشام من الحج، وذلك أن ابن الزبير<sup>(٥)</sup> كان يأخذهم إذا حبسوا معه

خلافة عبد الملك بن مروان:

بذكر خليفة بن خياط<sup>(١)</sup> في تاريخه أن أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان، استخلف في إلباء في شهر رمضان من سنة خمس وستين للهجرة.. في حين يُشير المسعودي أن أهل الكوفة بايعوه على الخلافة في الكوفة نفسها.<sup>(٢)</sup>

وفي ذلك التاريخ بدأت حركة الشيعة بالكوفة<sup>(٣)</sup>، حيث تلاقوا بالتلاوم والتنادم على مقتل الحسين بن علي، ولم يغثوه.. ولقل رواية المسعودي حول استخلاف عبد الملك في الكوفة، وظهور الحركة الشيعية في الكوفة في العام نفسه بعد مقتل الحسين بن علي، جعلت المؤرخين الشيعة كاليعقوبي مثلاً، يربطون ويفسرون الأحداث التي جرت فيما بعد بين عبد الملك وعبد الله بن الزبير، كل حسب أهوائه وحسب طريقة ربطه بخلافة عبد الملك وظهور الشيعة على أساس

بالبيعة، فضج الناس وقالوا: تمنعنا من حج بيت الله الحرام وهو فرض من الله علينا! فقال لهم: هذا ابن شهاب الزهري يحدثكم أن رسول الله قال: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي ومسجد بيت المقدس، وهو يقوم لكم مقام المسجد الحرام، وهذه الصخرة التي يروى أن رسول الله وضع قدمه عليها لما صعد إلى السماء، تقوم لكم مقام الكعبة، فبنى على الصخرة قبة، وعلق عليها ستور الديباج، وأقام لها السدنة، وأخذ الناس بأن يطوفوا حولها كما يطوفون حول الكعبة، وأقام لذلك أيام بني أمية.. وإن كان فعلاً، قد قرّر عبد الملك بن مروان بناء القبلة كبديل للكعبة، فإنه فيما بعد، وخاصة بعد مقتل ابن الزبير وإنهاء الفتنة، شغّر فكرته من البناء لأن الفتنة قد انتهت فعلاً....

ثم إن الطبري واليعقوبي كذلك يوردان أن عبد الملك قد حج في العام (٦٨)هـ (٦٩) إبان سلطان ابن الزبير على الحج، وهذا الدليل المتناقض عند اليعقوبي، يؤكد فرضية بناء قبة الصخرة على أساس ديني سليم لا غبار عليه.

#### موقف خليفة بن خياط:

لقد أكد كل من خليفة بن خياط والذهبي على أداء عبد الملك لفريضة الحج إبان سلطان ابن الزبير على الكعبة (اجتمع الناس

على عبد الملك، وأقام الحج للناس عبد الله بن الزبير سنة أربع وستين إلى أن حرضت اثنتان وسبعين، فحج ابن الزبير بالناس ولم يقفوا الموقف<sup>(٧)</sup> وحج الحجاج بأهل الشام ولم يطوفوا بالبيت...  
إن مجرد التفكير في إرسال بعثة الحج إلى الأراضي الحجازية، تبرهن أن فكرة اليعقوبي غير واردة إطلاقاً، فإن كانت ترد في خاطر عبد الملك، لما كان أصلاً قد أرسل هذه البعثة إلى الديار المقدسة في الحجاز، ولكان قد اكتفى بالطواف حول الصخرة، حتى قبل أن يكتمل البناء، بقول مجير الدين الحنبلي «ولما دخلت سنة ست وستين ابتدأ ببناء قبة الصخرة المشرفة، وعمارة المسجد الأقصى الشريف وذلك لأنه منع الناس من الحج لئلا يميلوا مع ابن الزبير، فضجوا، فقصد أن يشغل الناس بعمارة هذا المسجد عن الحج، وكان ابن الزبير يُشنع على عبد الملك بذلك»<sup>(٨)</sup>

لقد وقع مجير الدين بشراك ما كتبه اليعقوبي، ولم يلتفت مجير الدين أن عبد الملك استمر في إرسال بعثات الحج أثناء سلطان ابن الزبير على الحج وحتى بعد مقتله.

وقد روى كذلك جرسي زبدان، وهو مؤرخ متأخر من المحدثين، نقلاً عن أبي الضرار ما نصّه: «إلا أنه لما جاءت عبد الملك الخلافة، كان يقرأ في المصحف، فأغلقه وقال: هذا آخر العهد بك، أو هذا فراق بني وبينك»<sup>(٩)</sup> وينقل أيضاً ابن كثير في «البداية

وليطوف من حولها المسلمون...!!<sup>(١٠)</sup>

#### رواية المقدسي البشاري:

وأما المقدسي البشاري<sup>(١١)</sup> فله رأي مغاير في سبب بناء القبة، فهو يرى أن عبد الملك، عندما رأى قبة القيامة التي يحج إليها النصارى، خشي أن تؤثر فخامتها وروعها على قلوب المسلمين، فاعتزم أن يُشيد مسجداً للمسلمين يضاهي في جماله وفخامته ما لكنائس النصارى، ونصب على الصخرة قبة الصخرة...

ويضيف المشرف بن المرجان<sup>(١٢)</sup> أن عبد الملك قد أراد أن يبنى قبة على صخرة بيت المقدس تكبر المسلمين من الحر والبرد... فكان الفراغ من بنائها سنة سبعين أو اثنتين وسبعين أو ثلاث وسبعين حيث اختلف المؤرخون في التاريخ. أما تاريخ بدء البناء فقالوا سنة ست وستين أو سبع وستين، وفيه اختلاف، بيد أن النقش التذكاري المكتوب بالخط الكوفي داخل بناء القبة، فيؤكد تاريخ الثاني والسبعين سنة الفراغ من بناء القبة. ويأتي رأي المقدسي - وهو ابن القدس

- أقرب إلى الواقع من رأي اليعقوبي، وإن كان اليعقوبي أقدم عهداً من المقدسي، إلا أن أهل مكة أدرى بشعابها، وأهل بيت المقدس أعلم بأحوالها، مع العلم أن المقدسي عاش في

والنهاية أن الناس افتتنوا بقبة الصخرة، وصاروا يفتنون إليها من كل مكان والتهوا بها عن الكعبة والحج، وكانوا يطوفون حولها... وإن عبد الملك قد قصد إلى ذلك لأن الحجاز كان في حكم ابن الزبير وكان هذا يتخذ موسم الحج وسيلة للدعوة إلى نفسه..

ويرى كرزويل كذلك أن عبد الله بن الزبير بقي خليفة منافساً في مكة... ولما كان عبد الملك يرغب في منع انتشار سلطة ابن الزبير في الشام عبر جماهير الحجاج العائدين، قرّر منع أهل الشام من الحج وأبدل الكعبة بالصخرة<sup>(١٣)</sup>. وأما صاحب هذه الدراسة فيرى أن عبد الملك كان أتقى وأورع من أن يبدل الطواف والحج، فهما ركنان أساسيان من أركان الإسلام، وقد نزل بهما نص قرآني...

وكيف يكون عبد الملك قد شيد قبة الصخرة ليحوّل القبلة وقد نزلت بها الآيات البيّنات في تحويلها سيّما وقد قضى فعلاً على حركة ابن الزبير سنة ٧٢-٧٣هـ، وهو العام نفسه الذي انتهى فيه من بناء قبة الصخرة حسب المصادر التاريخية المختلفة!!<sup>(١٤)</sup>

فتاريخ الطواف حول قبة الصخرة - إن صح ذلك - سيكون بهذه الحال بعد مقتل ابن الزبير، فهذه الحقيقة تنقض أساس فكرة اليعقوبي بأنشاء القبة لتحل محل الكعبة



العصر العباسي، وكان من مصلحته أن يكتب لصالح بني العباس، غير أنه فضل أن يسلك طريقاً أكثر موضوعية من طريق غيره.

لقد فكّر عمر بن الخطاب ببناء جامعته الأول في ساحة المسجد الأقصى المبارك.. وعندما ازدهرت الدولة الأموية واتسع نفوذها وقدراتها الاقتصادية كان من الواجب عليها أن تؤسس ثقلاً سياسياً في مدينة القدس التي لا تقل مكانتها الروحية عن مكة والمدينة.

فهو من التي تُشد الرحال إليها، وفيها ثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين، ولأن نصارى الشام، تفتنوا في بناء كنائسهم البيزنطية، وزينوها بالفسيفساء والذهب المرصع بالرخام والأحجار الكريمة والصدف، فقد رأى خليفة المسلمين، وهو حاكم أكبر خلافة في الأرض آنذاك أن يُخلد اسمه وذكره في بيت المقدس، ويثبت ويوطد كيان العرب والمسلمين فيها... ففكّر بإنشاء صرح إسلامي عظيم يهر الناظرين ويعيد الثقة إلى نفوس المسلمين الذين بُهروا بجمال كنائس الشام الرائعة...

وهكذا جمع الصُّناع والمهندسون والإمكانات كلها من كل حدب وصوب، وبدأ بإنشاء هذا الصرح الضخم الذي أردفه

بالمُغطى الجنوبي (المسجد الأقصى) ودار الإمارة والقصور الأموية التي تبرهن تركيز الثقل السياسي العام للدولة والخلافة في بيت المقدس...

### رواية بناء القبة:

ويذكر مجير الدين الحنبلي قصة بناء القبة فيقول: (١٥) «وكان من خبر البناء: أن عبد الملك بن مروان حين حضر إلى بيت المقدس وأمر ببناء القبة على الصخرة الشريفة بعث الكتب إلى جميع عمله (عُثمّاله) وإلى سائر الأمصار أن عبد الملك قد أراد أن يبنى قبة على صخرة بيت المقدس تقي المسلمين من الحر والبرد وإن يبنى المسجد وكره أن يفعل ذلك دون رأي رعيته فلتكتب الرعية إليه برأيهم وما هم عليه.

فوردت الكتب عليه من سائر عمال الأمصار: نرى رأي أمير المؤمنين موقفاً رشيداً إن شاء الله يتم له ما نوى من بناء بيته وصخرته ومسجده ويجري ذلك على يديه ويجعله تذكرة له ولمن مضى من سلفه... ومن خلال النصوص التاريخية السابقة التي أوردتها المشرف بن المرجا ومجير الدين، يمكن لنا أن نستشف سبباً جوهرياً لبناء قبة الصخرة لكي (تقي المسلمين من الحر والبرد)...

والطريف أن مجير الدين بخبرته التاريخية وعلومه المختلفة عرف أن بناء القبة ليس مسجداً بل قبة حين قال (١٦): «وكان الفراغ من عمارة قبة الصخرة والمسجد الأقصى في سنة ثلاث وسبعين من الهجرة الشريفة وهي السنة التي قتل فيها عبد الله بن الزبير».

### الهوامش

- (١) خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط: ١٦٢.
- (٢) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر: ج ٣، ١٢٥.
- (٣) المسعودي، المصدر السابق: ج ٣، ١٥٧.
- (٤) الخطيب، تاريخ الخطيب: ج ٢، ٢٦١.
- (٥) هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد، كنيته أبو بكر وقيل أبو شبيب، صحابي جليل، أبوه أحد المشركين المبشرين بالجنة، وأمه أسماء بنت أبي بكر، ولد بالمدينة بعد عشرين شهراً من الهجرة، وهو أول مولود في الإسلام، وروى عن النبي ٣٣ حديثاً.
- (٦) الطبري، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ٥٩٥.
- (٧) أي أنهم لم يقفوا بهجلاً حرفات.
- (٨) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٣٦، ٢٥١.
- خليفة بن خياط، تاريخ خليفة: ١٦٨-١٦٩.
- مجير الدين الحنبلي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: ج ١، ٢٧٢.
- (٩) القزويني، أخبار الدول وآثار الأول: ١٣٤.
- جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي: ج ٤، ٧٤-٧٥.
- (١٠) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر: ج ١، ٢٠٥.

### الوافع التاريخية لبناء قبة الصخرة -

ثم إنه كذلك كان أول من أشار بشكل غير مباشر للقصور الأموية الخمسة جنوبي الأقصى وبالذات دار الإمارة عندما كتب يقول: «نرى رأي أمير المؤمنين موقفاً رشيداً إن شاء الله يتم له ما نوى من بناء بيته وصخرته ومسجده...».

### موسى غوشه

- كزوزيل، الآثار الإسلامية الأولى: ٣٣.
- (١١) محمد عرت دروزة، تاريخ الجنس العربي: ج ٨، ١٠٠، وعن سنة انتهاء البناء قال سبط بن الجوزي في مراة الزمان: «انجأ بناؤه في سنة تسع وستين وفتح منه سنة الثين وسبعين» في حين يرى شهاب الدين المقدسي صاحب مظهر الفرام لآل زياره القدس والشام: «أن جد الملك بنى مسجد الصخرة سنة سبعين من الهجرة وحمل إلى بناه خراج مصر سبع سنين» ويشير صاحب المظهر أن الذي بنى القبة هو سعيد بن عبد الملك بن مروان. انظر: مظهر الفرام تحقيق أحمد الخطيب: ١٦١، رسالة جامعة خير منشورة، وأيضاً طبعة دار الجليل: ١٧١.
- (١٢) لمزيد من التفاصيل راجع: شلومو دوف غولباين، القدس في الفترة العربية: ١٧، تحرير آمون كوهن.
- (١٣) أحسن التقاسيم بمعرفة الأقاليم: ١٥٩.
- عارف العارف، تاريخ قبة الصخرة المشرفة: ٧١-٧٠.
- (١٤) فضائل بيت المقدس وفضائل الشام: ٥٩.
- (١٥) الأنس الجليل: ج ١، ٢٧٢.
- (١٦) للمصدر السابق: ج ١، ٢٧٥.

## العرب مقبلون على مجاعة

يبدو أن الحديث عن العمل العربي المشترك أصبح ضرباً من الخيال الذي يصل إلى حد الوهم.

لأنه، وبالرغم من كل التذاعيات التي حصلت، والأوهام التي انزلق إليها البعض، فإن هناك قضايا لا يمكن الحديث عنها إلا في إطار قومي، لأنه لا حل لها على الإطلاق في الإطار القطري الضيق.

ولعل قضية الأمن الغذائي العربي تأتي في المقدمة من تلك القضايا. لقد بلغت أزمة الغذاء في الوطن العربي مستويات حرجية باتت تهدد أمن المنطقة واستقرارها، لأننا أصبحنا نعيش حالة الاقتصاد المكشوف الذي يتأثر بالأزمات العالمية أكثر من تأثيره بها.

من هنا تبرز أهمية قرع الجرس مرة ومرة، لعل وعسى أن يفيق أصحاب القرار

من غفوتهم ليروا ما نحن فيه وأية كارثة نحن مقبلون عليها.

إن نظرة تاريخية تحليلية لتطورات مشكلة الغذاء والانكشاف المذهل على الخارج تثبت لنا أن مسيرتنا كانت متعثرة، وأن هناك خللاً لازماً، ولم تتدخل بجديّة لوقف الانهيار ومعالجة الخلل، وإن حاولنا تحديثاً. ولم نعمل إلا القليل.

والاقتصاد، كبقية الأشياء، يتغير ويغير بدورات، يصعد ويهبط، ينمو ويتراجع، يزدهر وينكمش، ولهذا وضعت النظريات ووجدت السبل لمعالجة الخلل، متى وأين وقع. ولكن عندما يتأصل هذا الخلل في المسيرة الاقتصادية فإنه يمكن الحديث وقتها عن الكارثة الاقتصادية التي تهدد المجتمع وتندثر بأوهم العواقب ويصبح التغيير بالتالي ضرورة. وفي معضلة الغذاء وصلنا إلى حافة

الكارثة. والأرقام تتحدث عن نفسها. يمكن اختصار مشكلة الأمن الغذائي في اختلال التوازن بين طرفي المعادلة (الانتاج - الاستهلاك) وضرورة السعي إلى تحقيق ذلك التوازن. ولا يخفى أن للإنتاج عوامل ومدخلاته وللستهلاك محدوداته، وكلها تؤثر في تلك المعادلة.

### الإنتاج والإنتاجية:

- تبلغ الرقعة الصالحة للزراعة في الوطن العربي (١٩٨) مليون هكتار، لم نستطع استغلال أكثر من ثلثها في أحسن الحالات، ٢٠٪ منها مروية وتشير الإحصاءات إلى أن حصة الفرد من الرقعة المزروعة فعلياً بأهم المجموعات المحصولية\* تراجعت من (٠,٢١) هكتار/فرد عام ١٩٧٠ إلى (٠,١٧) هكتار/فرد عام ١٩٨٠ و٠,١٥ هكتار/فرد عام ١٩٩٣، وحصة الفرد من الرقعة المزروعة بالحبوب، وهو المحصول الأهم تراجعت كذلك من (٠,١٧) هكتار/فرد عام ١٩٧٠ إلى (٠,١٣) هكتار/فرد عام ١٩٨٠ و (٠,١٢) هكتار/فرد عام ١٩٩٣ والوقائع لا تبشر وبالمدى المنظور

العرب مقبلون على مجاعة -

على الأقل بحدوث معجزة تعكس هذا التراجع، بل على العكس فإنها تنذر بالمزيد من التراجع، على الرغم من أن هناك مجالاً واسعاً لزيادة هذه الرقعة إذا ما توفرت النوايا الحسنة والجديّة بالعمل. - تتسم الانتاجية الهكتارية بالتدني، ولم يحدث أي تحسن ذي قيمة في الفترة المدروسة، فالإنتاجية الهكتارية للحبوب مثلاً لم تتعد الـ (١,٥) طن/هكتار في أحسن حالاتها، وذلك عام ١٩٩١، ثم ما لبثت أن تراجعت إلى (١,٣٨) طن/هكتار عام ١٩٩٣، وهذا يقل كثيراً عن المعدل العالمي البالغ (٢,٥) طن/هكتار، والذي يصل إلى (٣,٥) طن/هكتار في الدول المتقدمة.★★

- حدث تطور بطيء جداً في حصة الفرد من الانتاج الزراعي لأهم المحاصيل الزراعية، فكانت (٣٨٠) كغ عام ١٩٧٠، ارتفعت إلى (٤٠٦) كغ عام ١٩٨٠ وتراجعت إلى (٤٠١) كغ عام ١٩٩٠ ووصلت إلى (٤٣٧) كغ عام ١٩٩١، ولكنها ما لبثت أن تراجعت إلى (٤٢٠) كغ عام ١٩٩٣ وهذه الحصّة متدنية جداً إذا ما قورنت بالمعدلات العالمية ثم أنها لا

\* المجموعات المحصولية هي (الحبوب، الدرنات، البقوليات، البذور الزيتية، الخضراوات، الفاكهة، الألياف).  
★★ حسب من قبل الكاتب من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية أعداد مختلفة. (انظر الجدول رقم ١).



(٦٥٠) م<sup>٣</sup> عام ٢٠٢٥ إذ لم تبذل جهود لتحسين الوضع.

وبشكل عام، فإن (٨٤٪) من سكان الوطن العربي يعيشون دون خط الفقر المائي، ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى حوالي (٩٠٪) عام ٢٠٠٠. ولا تخفى المخاطر الجمة التي تتعرض لها الموارد المائية العربية من استنزاف جائر عشوائي وهدر كبير يصل إلى أكثر من ثلث المياه المستخدمة في الزراعة، إضافة إلى الأطماع الخارجية الإسرائيلية التركية - الألبانية، من هنا، فإن أزمة المياه العربية مرشحة للتفاعل، حيث تشير أحدث التقارير إلى أن المنطقة العربية مقبلة على كارثة مائية، وأن العجز المائي سيصل عام ٢٠٠٠ إلى (٣٠) مليار م<sup>٣</sup> وإلى (٦٦) مليار م<sup>٣</sup> عام ٢٠١٠، وهو ما سيؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي عامة والأمن الغذائي خاصة، نظراً للارتباط الوثيق بين المياه والزراعة.

#### الاكتفاء الذاتي: ★★

مع نهاية عقد الستينات وبداية السبعينات، بدأت الأقطار العربية بالتحول من مجموعة فائض إلى مجموعة عجز غذائي، وبدأت معدلات الاكتفاء الذاتي بالتراجع ولكافة السلع

تغطي سوى الجزء اليسير من الاستهلاك. ★

أما حصة الفرد من إنتاج الحبوب فقد تراجعت من (١٧١) كغ عام ١٩٧٠ إلى (١٦٠) كغ عام ١٩٨٠ و (١٥٧) كغ عام ١٩٩٠، ووصلت إلى (١٧٠) كغ عام ١٩٩٣ م.

لم يحدث تطور يذكر في حصة الفرد من إنتاج اللحوم الحمراء فكانت (١٠,٣) كغ عام ١٩٧٠ ارتفعت إلى (١٠,٦) كغ عام ١٩٩٣، وهذه الحصة تعتبر متدنية جداً مقارنة بالمستويات العالمية.

بلغت حصة الفرد من إنتاج الألبان ٤٤ كغ عام ١٩٧٠ ارتفعت إلى ٥٨ كغ عام ١٩٩٠ إلا أنها تراجعت لتبلغ ٥٤ كغ عام ١٩٩٣، وهذا لا يغطي إلا جزءاً يسيراً من الاستهلاك.

بلغت حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة عام ١٩٩٣ (١١٥٦) م<sup>٣</sup> وهذا أقل بكثير من المستوى العالمي البالغ (١٢٩٠٠) م<sup>٣</sup>/سنة وأقل كذلك من خط الفقر المعتمد عالمياً والبالغ (١٣٥٠) م<sup>٣</sup>/سنة، وهذه الحصة في تراجع مستمر، فقد كانت (٣٣٠٠) م<sup>٣</sup> عام ١٩٦٠، ويشير تقرير للبنك الدولي أن هذه الحصة قد تهبط إلى

★ انظر الجدول رقم (٢).

★★ انظر الجدول رقم (٣).

تقريباً، وخاصة الحبوب، بسبب عجز الإنتاج عن تغطية الاستهلاك المتنامي.

ففي عقد السبعينات، كانت نسبة النمو السنوي للإنتاج (٤,٨٪) بينما للاستهلاك (٨٪)، فتراجع معدل الاكتفاء الذاتي العام من (٨٨,٥٪) عام ١٩٧٠ إلى (٧٢,٢٪) عام ١٩٨٠، وتراجع بالنسبة للحبوب من (٨١٪) إلى (٥٨,٤٪) وللقمح من (٦٠,٥٪) إلى (٥٠,٥٪).

وفي عقد الثمانينات بلغ النمو السنوي للإنتاج (٤,٢٪)، بينما كان للاستهلاك (٥٪)، وتراجع معدل الاكتفاء الذاتي العام من (٧٢,٢٪) عام ١٩٨٠ إلى (٦٨,٢٪) عام ١٩٩٠، وتراجع بالنسبة للحبوب من (٥٨,٤٪) إلى (٥١,٤٪) عام ١٩٩٠ ارتفعت إلى (٦٣,٥٪) عام ١٩٩١، وما لبثت أن تراجعت إلى (٥٩٪) عام ١٩٩٢ و (٥٧٪) عام ١٩٩٣ و ٥٤٪ عام ١٩٩٣.

#### الاستهلاك:

إن الأداء الذي تميزت به الزراعة العربية خلال عقد السبعينات والثمانينات لم يكن بمستوى التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي، كما رأينا، الأمر الذي إذا استمر على هذا المنوال، وهو ما يشر به وللأسف مطلع

(١٧٩) كغ عام ١٩٨٠ و (٢١٩) كغ عام ١٩٩٣.

### الفجوة الغذائية: \*

بلغت قمة الفجوة الغذائية عام ١٩٧٠ (٦٠٠) مليون دولار ارتفعت إلى (٤,٨) مليار دولار عام ١٩٧٥ وإلى (١٥,٦) مليار دولار عام ١٩٨٠، مثلت الحبوب أكثر من (٥٠٪) منها، وقد تطورت حصة الفرد من هذه الفجوة من (٥) دولار سنوياً عام ١٩٧٠ إلى (٩٥) دولار عام ١٩٨٠.

عام ١٩٨٥ تراجعت قيمة الفجوة إلى (١٢,٥) مليار دولار، ثم إلى (١١,٧) مليار عام ١٩٩٠ و (١١) مليار عام ١٩٩٠ بواقع (٤٥) دولار للفرد. وتشير الاحصاءات إلى أن الميزان التجاري الغذائي العربي للفترة ٩٠-٩٤ كان سالباً بحوالي (١٣,١) مليار دولار كتوسط سنوي.

ويعود هذا التراجع بقيمة الفجوة في عقد الثمانينات إلى تراجع الأسعار العالمية لأهم السلع الغذائية، فقد تراجع سعر طن الحبوب مثلاً من (٢٤٧) دولار عام ١٩٨٠ إلى (١٧٩) دولار عام ١٩٩٠ و (١٥٧) دولار عام ١٩٩٣، إلى أنه ومع تطبيق

(١٣٤) كغ عام ١٩٩٣.

— السكر: من (٣٢) كغ عام ١٩٨٥ إلى (٢٩) كغ عام ١٩٩٠ و (٢٤) كغ عام ١٩٩٣.

— اللحوم: من (٢٤) كغ عام ١٩٨٥ إلى (٢١) كغ عام ١٩٩٣.

— الألبان: من (١١٣) كغ عام ١٩٨٥ إلى (٩١) كغ عام ١٩٩٣.

### الواردات:

مع ازدياد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وتراجع معدلات الاكتفاء الذاتي، ازداد اعتماد الوطن العربي على الواردات الخارجية مع ما يحمله ذلك من مخاطر سياسية واقتصادية ويزيد من ارتهاقنا للاحتكاكات العالمية ويعرضنا لضغوط سياسية كبيرة، سندفع ثمنها من حريتنا واستقلال قراراتنا.

فقد ارتفعت الواردات من أهم السلع الغذائية من (٩,٢) مليون طن عام ١٩٧٠ (٦٤٪) منها حبوب إلى (١٦,٢) مليون طن عام ١٩٧٥ و (٢٩,٦) مليون طن عام ١٩٩٣، (٦٣٪) منها حبوب مثل القمح أكثر من نصفها.

أما حصة الفرد من تلك الواردات فقد ارتفعت من (٧٥) كغ عام ١٩٧٠ إلى

★ انظر الجدول رقم (٦).

### العرب مقابلون على مجاعة —

التقديرات تفاؤلاً تتوقع أن تتضاعف قيمة هذه الفجوة بحلول عام ٢٠٠٠، مما سيرهق موازين المدفوعات لأكثر الأقطار العربية ويجعلها عاجزة عن تغطية حاجاتها الغذائية، مما سيرفضها لمشاكل اجتماعية أهمها تفشي الجوع وسوء التغذية.

إن اتساع الفجوة الغذائية بهذا الحجم المذهل سيئال من سيادة الدول العربية ويهدد أمنها القومي. فهل تعجز الأقطار العربية حقيقة عن تأمين حاجاتها من الغذاء؟

إن الأرقام والوقائع تجيب بالنفي، فالسودان وحدها، حيث توجد المياه العذبة بوفرة وآلاف الهكتارات الصالحة للزراعة والأيدي العاملة وبقليل من رأس المال العربي المودع في المصارف والمهدد في كل لحظة، يمكن أن يحدث ثورة زراعية تكفي لسد الفجوة الغذائية للمنطقة العربية بكاملها، ويمكن أن يحقق فائضاً للتصدير، فلماذا لا نحيد الخلافات السياسية تأميناً للأجيال القادمة ضد الجوع وحماية لها من استغلال القوى الأجنبية وسيطرتها على مقدراتها، ومما لا شك فيه أن السبيل الوحيد في الوقت الحاضر لتحقيق الأمن القومي العربي، والأمن الغذائي حجر الزاوية فيه، هو تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وإحياء مؤسسات العمل العربي المشترك، وخاصة الاقتصادية منها. وبصراحة، فإنه وهم وقبض للريح

اتفاقيات الغات، سيشهد العالم ارتفاعاً ملحوظاً في الأسعار العالمية، وقد أشارت دراسة أعدها الدكتور محمد حمدي سالم أستاذ الاقتصاد الزراعي في جامعة عين شمس إلى أنه من المتوقع أن تشهد أسعار القمح والذرة الصفراء والأرز ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات المقبلة، مقارنة بالأسعار السائدة لها قبل تطبيق اتفاقية (الغات)، وأشارت الدراسة إلى أن أسعار القمح ارتفعت في عام ١٩٩٠ بنسبة (٩٠٪) عما كانت عليه عام ١٩٩٤، وأن أسعار الذرة الصفراء ارتفعت بنسبة (٩٠٪) والأرز بنسبة (١٥٪)، كما أشارت كذلك إلى انخفاض مخزون القمح العالمي من نحو (١٣٧) مليون طن عام ١٩٩١ إلى نحو (١٠٣) مليون طن عام ١٩٩٥.

والدول النامية، وأهمها الأقطار العربية، ستكون أكثر الدول تضرراً من ارتفاع الأسعار، لأنها من أهم دول العجز الغذائي وأكثر الدول استيراداً للسلع الغذائية. فقد بلغت القيمة التراكمية للفجوة الغذائية العربية خلال الفترة ٨٥-٩٤ نحو (١١٠) مليار دولار تتوزع بنسبة (٤٨٪) للحبوب و (١٧٪) للألبان و (١٥٪) للحوم، والباقي لأنواع مختلفة من الأغذية، أي بمتوسط سنوي قدره (١١) مليار دولار. وأكثر



الحديث عن أي حلول قطرية، ووهم وخيال ووقوع بالفخاخ والمكائد الحديث عن أي حل خارج الإطار العربي. وما يروج اليوم لتكتلات ومشاريع في إطار ما يسمى بالشرق أوسطية، ليس هدفها إلا إدخال إسرائيل في نسيج الاقتصاد العربي وحل مشاكلها الاقتصادية على حسابنا، وما يستتبع ذلك من تدهور خطير في الأوضاع الاقتصادية العربية عموماً والعلاقات العربية

- العربية على وجه الخصوص، وتداعي مفهوم العمل العربي المشترك بكل مؤسساته، وخاصة الاقتصادية منها، مما يسهل على إسرائيل اختراق الاقتصاد العربي واضعافه. فلا بد من مشروع عربي بديل ينقل التوايا والقرارات إلى دائرة الفعل. لقد دخلنا معركة تحكم نتائجها المعادلة الصفرية، فلنحزم أمرنا لأن القضية تتعلق بصميم حياتنا ومستقبلنا.

أحمد يونس

جدول رقم (١)  
تطور حصة الفرد من الرقعة المزروعة / هكتار

الأعوام	اجمالي الرقعة المزروعة	الرقعة المزروعة بالحبوب
١٩٧٠	٠,٢١	٠,١٧
١٩٨٠	٠,١٧	٠,١٣
١٩٩٠	٠,١٦	٠,١٢٥
١٩٩٣	٠,١٥	٠,١٢

جدول رقم (٢)  
تطور حصة الفرد من الانتاج الزراعي / كغ

السنة	اجمالي الانتاج الزراعي	انتاج الحبوب
١٩٧٠	٣٨٠ كغ	١٧١
١٩٨٠	٤٠٦ كغ	١٦٠
١٩٩٠	٤٠١ كغ	١٥٧
١٩٩١	٤٣٧ كغ	١٦٢
١٩٩٣	٤٢٠	١٧٠

جدول رقم (٣)  
تطور معدلات الاكتفاء الذاتي %

السنة	لكافة السلع الزراعية	للحبوب	القمح
١٩٧٠	٨٨,٥ %	٨١ %	٦٠,٥ %
١٩٨٠	٧٢,٢ %	٥٨,٤ %	٥٠,٥ %
١٩٩٠	٦٨,٢ %	٥١,٤ %	٥١,٥ %
١٩٩٣	٧٢,٣ %	٥٧ %	٥٥ %
١٩٩٤	٦٣ %	٥٤ %	٥٢ %

اعتمد هذا التقرير بشكل كامل على:  
- المجموعة الإحصائية الزراعية العربية (أعداد مختلفة)، المنظمة العربية للتنمية.  
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد مختلفة)، صندوق النقد العربي.

جدول رقم (٤)  
تطور حصة الفرد السنوية من أهم السلع الغذائية

السنة	كافة السلع/كغ	الحبوب	القمح
١٩٨٥	٧٢٨	٣١٩	١٤٣
١٩٩٠	٧١٠	٣٠٧	١٣٨
١٩٩٣	٦٩٧	٢٩٥	١٣٤

جدول رقم (٥)  
تطور الواردات من أهم السلع الغذائية

١٩٧٠	٩,٢ مليون طن
١٩٧٥	١٦,٢ مليون طن
١٩٩٣	٢٩,٦ مليون طن

جدول رقم (٦)  
تطور قيمة الفجوة الغذائية العربية

السنة	القيمة / مليون دولار دولار	حصة الفرد من الفجوة
١٩٧٠	٦٠٠	\$ ٥
١٩٧٥	٤٨٠٠	
١٩٨٠	١٥٦٠٠	\$ ٩٥
١٩٨٥	١٢٥٠٠	
١٩٩٠	١١٧٠٠	
١٩٩٣	١١٠٠٠	\$ ٤٥

## ثلاثة لقاءات من أجل القدس

(١)

### اللقاء الوطني من أجل القدس

قدره مئة مليون دولار، بهدف توفير الدعم الاقتصادي للمدينة المقدسة وحشدتها من أجل المحافظة على الأراضي والعقارات الفلسطينية فيها وحمايتها من المخططات الاسرائيلية التي تستهدفها وتستهدف الشعب الفلسطيني على أرضه وفي مدينته المقدسة.

وبعد الوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء فلسطين وأمتنا العربية، تلا السيد عبد المجيد شومان رسالتين موجّهتين من سيادة الرئيس ياسر عرفات وسمو الأمير الحسن ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية.

وقد جاء في رسالة الرئيس ياسر عرفات:

عُقد في عمان في السادس من نيسان الماضي مؤتمر بعنوان «اللقاء الوطني من أجل القدس»، شاركت في أعماله العديد من الشخصيات الاقتصادية من فلسطين والأردن والدول العربية.

وقد جرى تدارس الوسائل والسبل الكفيلة بتقديم الدعم الاقتصادي لأبناء المدينة المقدسة، وتوفير أسباب صمودهم على أرضهم وفي مدينتهم التي تتعرض لأخطار التهويد، وخلق فرص عمل تمكنهم من البقاء والصمود ومجابهة المخططات الصهيونية التي تستهدف مدينتهم وشعبها.

وقد تم الإعلان في نهاية المؤتمر عن تأسيس شركة استثمارية قابضة برأسمال



«إن مدينة القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه، ومهد السيد المسيح عليه السلام تتعرض لهجمة استيطانية إسرائيلية شرسة، هدفها تكريس ضم المدينة المقدس وتهويدها. إن قرار الحكومة الإسرائيلية ببناء مستوطنة يهودية في جبل أبو غنيم إنما يهدف إلى تهويد القدس الشريف وضمتها وعزلها بالكامل عن محيطها الفلسطيني، واستباق مفاوضات الوضع النهائي، وتقرير مصير القدس من جانب واحد، لوضع الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية أمام الأمر الواقع في القدس الشريف.

إن الهجمة الاستيطانية الإسرائيلية المبرمجة والمكثفة في كافة المناطق الفلسطينية تستهدف نهب وابتلاع الأراضي الفلسطينية وتحويلها إلى كانتونات معزولة تحت السيطرة الإسرائيلية. إن الاستيطان إعلان حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني، حرب سافرة ومدمرة ضد شعبنا وضد أرضنا ومقدساتنا وإن الاستيطان الإسرائيلي في أرضنا وقدرنا الشريف وباقي مناطق الضفة هو حرب على عملية السلام، التي وصلت إلى طريق مسدود بسبب مواصلة إسرائيل لسياساتها الاستيطانية وأجراءاتها التعسفية ضد الشعب الفلسطيني. فالاستيطان والسلام لا يلتقيان ولا سلام مع الاستيطان ومصادرة الأراضي

والممتلكات الفلسطينية ولا سلام في ظل مواصلة الحصار والخنق الاقتصادي وسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها إسرائيل ضد شعبنا الفلسطيني.

إن اصرار حكومة إسرائيل على الاستمرار في بناء وتوسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية وفي مدينة القدس الشريف بالذات، يشكل اعتداء سافراً على حقوق ومشاعر الشعب الفلسطيني الصامد المكافح المرباط في وطنه وعلى العرب والمسلمين والمسيحيين وكل المؤمنين في العالم. إنه اعتداء على الإنسانية وعلى السلام الذي نعمل من أجله، مثلما يشكل انتهاكاً صارخاً لكافة العهود والمواثيق ولقرارات الشرعية الدولية، خاصة المتعلقة منها بالقدس الشريف، ولكافة الاتفاقات المبرمة ولقرارات القمم العربية والإسلامية ولقرارات حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وقال سمو الأمير الحسن في رسالته إلى المؤتمر:

«وأما القدس فهي أحوج ما تكون اليوم، إلى أن تظل حية في ضمائرنا وذاكرتنا جميعاً، وعلينا واجب احترام حقوقها كاملة، وأن نعمل على إنصاف الحضور العربي والإسلامي فيها. وما اتسم به من تسامح وإنسانية عبر الأجيال، وأن سيادتنا على القدس الشريف، كانت سيادة الخلق الحضاري الذي رعى الأقليات وحمل

وأشار السيد عبد المجيد شومان رئيس المؤتمر في كلمته إلى الهدف من عقد هذا اللقاء قائلاً:

«إن الغاية من اجتماعنا هذا هو الحفاظ على الحقوق العربية في المدينة المقدسة من خلال تأسيس شركة قابضة مساهمة عامة تعمل على إيجاد عدد من الصناديق للاستثمار في القدس، منها ما سيخصص للملك العقاري، ومنها ما سيكون لغايات الاستثمار التجاري والصناعي والتطوير العقاري والدفاع القانوني.

إن الحفاظ على القدس يتطلب سرعة في التحرك، لذا استصرخكم وأناشدكم التحرك السريع من أجل الحفاظ على عروبة القدس وطابعها فإني أدعوكم للمشاركة في هذا المشروع الاستثماري الوطني الهادف، إلى جانب تحقيق الربح المادي، القيام بواجب وطني قلمه علينا عروبتنا ووطنيتنا.

إن ما نقوم به اليوم هو جزء يسير من واجب كبير يترتب علينا جميعاً عرباً ومسلمين، لأجل الحفاظ على القدس التي حباها الله من بين مدن العالم أجمع بأن أودعها بعضاً من أقدس مقدساته.

وقال السيد فيصل الحسيني مسؤول ملف القدس في السلطة الوطنية الفلسطينية: «إن هذه المدينة بكل ما كانت تمتلكه من طاقات وإمكانات تاريخياً وجغرافياً استطاعت أن تعيد بناءها وأن تكون مرة أخرى العاصمة لفلسطين واستطاعت بالفعل

مصالحها ووطد أمنها، وهما حيوية المدينة عبر المئات من السنين.

.. وأنتم تجتمعون اليوم في وطن العرب، للاعتناء بالقدس فإن أولوياتكم لا بد أنها ستتضمن ان شاء الله، العمل على انصاف الهوية العربية التي سيدعمها التواجد العربي في مدينة المؤاخاة الدينية والعمل على توفير السكن للمواطنين العرب، المهتدين بترك المدينة قهراً والهجرة منها قسراً، كما أننا أخرج ما نكون إلى بناء الرفوف المعرفية حول القدس وكل الذي يورث من حولها، لتكون هذه المعرفة منارة العقد في التعامل مع هذه القضية المقدسة، وأن نسعى بكل جهدنا، كي نعين أهل القدس الثابتين فيها ليتخطوا أحوال هذا الزمن الصعب، وأن نجنب القدس العنف الذي يولد الألم، لتكون بحق نقطة التقاء الدنيا والديانات.

فالقدس الحية بتنوعها واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل الناس فيها ستبقى الشعوب تنظر إليها بنظرة الأمل والتفاؤل.

وأضاف قائلاً:

«إن القدس التي تحتاج إلى عواطفنا وقلوبنا ووجداننا، هي أحوج أكثر إلى عملنا، وعلمنا، وتعاضدنا وحشد معارفنا، ورصدنا لاحتياجاتها رصداً أميناً ودقيقاً كي نتمكن من بلورة الخطوات الصحيحة للوقوف معها، وقفة مليئة بروح البذل والعطاء.

أن تكون العاصمة الدينية والسياحية في فترة الحكم الأردني وبدأت القدس تستعد لكي تلبس أجمل أثوابها لمواجهة مرحلة جديدة إلى أن كانت حرب ١٩٦٧ وكانت كوارث متتالية أن هذه المدينة وقعت تحت الاحتلال وكان قرار إسرائيل بضم القدس إليها حيث قامت بتوسيع حدود بلديتها من حوالي ست كيلومترات مربعة إلى ٧٢ كيلومتراً مربعاً.

وقد اعتبرت إسرائيل المقدسيين منذ عام ١٩٦٧ أجناب يحملون إقامة دائمة. بيساطة اعتبروا كل مواطني القدس في دولة واحدة وبشكل جماعي قرروا الدخول إلى إسرائيل وكأن إسرائيل ليست هي الدولة المحتلة وكأنها ليست دولة دخيلة على هذه المنطقة وبناء على ذلك بدأ التعامل معنا على أننا أجناب ولسنا مواطنين في مدينتنا.

واستمر هذا التعامل في القدس إلى أن بدأنا نحاول تثبيت وجودنا في المدينة المقدسة.. ومنذ ذلك الوقت أرادت إسرائيل أن تكرر القدس الشرقية جزءاً من العاصمة الاسرائيلية، وكان علينا أن نكرسها العاصمة الفلسطينية للشعب الفلسطيني وللدولة الفلسطينية وبدأنا نخوض المعارك.

أما السيد منيب المصري فقد قال في كلمته:

«لقد وضعنا هدفنا المرحلي أن نجمع ١٠٠ مليون دولار لتكون نواة لرأس مال الشركة القابضة والتي ستقوم بإنشاء صناديق

مشتركة ذات أغراض متعددة مما يتيح الفرصة لأكثر من آلية للاستثمار في القدس وسنقوم في المراحل القادمة باستقطاب المساهمات من الأفراد والمؤسسات في الدول العربية والإسلامية بحيث نضاعف رأس المال ليصل إلى المستويات المطلوبة لتحقيق أهدافنا.

إن الفكرة الأساسية تركز على الطابع الاستثماري للعمل انطلاقاً من قاعدة أن تكون المساهمات التي تُكتبب بها خدمة ومنفعة، ونحن ندرك أن الربحية قد لا تتحقق على المدى القصير، ولكن يبقى الهدف الأول هو الحفاظ على عروبة القدس ودعم صمود أهلها والحفاظ على وجودها، وعدم تسرب عقاراتها إلى الإسرائيليين كما سنسعى إلى إقامة مشروعات استثمارية إسكانية وسياحية مما يؤدي لتحقيق هدف التنمية العقارية وتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية.

وسيقوم الصندوق بتطوير آلية للتعاون مع أصحاب الأملاك في القدس واستدخال عقاراتهم كمساهمات عينية، وكذلك ستولى الجوانب المتعلقة بالدفاع القانوني عن الملاك الاهتمام المطلوب من خلال تخصيص جزء من العوائد للصرف على هذه الجوانب.

وقدم الباحث خليل تفكجي ورقة عمل بعنوان «القدس: الواقع العقاري والسكاني»، تعرض فيها بالدراسة لسياسة مصادرة الأراضي العربية في القدس،

قانوناً وانتخاب مجلس الإدارة الأول وتضم السادة عبد المجيد شومان وحسيب الصباغ ومنيب المصري.

وقد اكتسب المجتمعون بنسبة ٢٠٪ من رأس المال المقترح وسوف يتم الاتصال مع الجهات والمؤسسات في الوطن العربي وخارجه والتي لم يتمكن أصحابها وممثلوها من حضور اجتماع عمان لدعوتهم للاكتتاب في رأسمال الشركة، وسوف يتولى مجلس الإدارة اشعار المساهمين بمواعيد تسديد باقي الأقساط على دفعة أو أكثر.

ويهدف المجتمعون بكافة الفعاليات الاقتصادية العربية والإسلامية للمشاركة في ارساء دعائم هذه المؤسسة لكي تتمكن من تحقيق أهدافها في تثبيت الوجود الفلسطيني والعربي والإسلامي في القدس الشريف، كما يؤكدون أهمية مشاركتهم في المساهمة في تنشيط الحياة الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية ودعم صمود أهلنا عن طريق تأسيس أنشطة اقتصادية انتاجية.

والله ولي السداد والتوفيق.

شركة صندوق القدس للاستثمار المشترك/(تحت التأسيس)

أولاً: الشكل القانوني

تؤسس شركة قابضة في ال British Virgin Island، وتكون الشركة مساهمة

واللجوء إلى أسلوب المخططات الهيكلية للامعان في هذه المصادرات، إضافة إلى استخدام قانون ضريبة الأملاك الذي كان واحداً من الأساليب الاسرائيلية لارهاق المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس.

وفي نهاية الاجتماع اصدر المؤتمر بياناً ختامياً جاء فيه:

نظراً لما تتعرض له القدس من سياسة استيطانية تقوم بها إسرائيل متخفية كافة ما تنص عليه المواثيق الدولية من حماية قانونية للمدينة المقدسة ومؤسساتها وأهلها، فقد تنادى عدد من أبناء الوطن العاملين في الحقول الاقتصادية العربية، حيث عقدوا هذا اللقاء الوطني من أجل القدس في قاعة المؤتمرات في غرفة صناعة عمان بتاريخ ٥/٤/١٩٩٧م.

وبعد التداول في الظروف التي تعيشها القدس، استقر الرأي على ضرورة المبادرة إلى تأسيس شركة استثمارية تستهدف حشد المساهمات الفردية ورسميل المؤسسات المالية وتوجيهها نحو القيام بمشاريع استثمارية للحفاظ على عروبة القدس وتراثها الإسلامي والمسيحي.

وقد وافق المجتمعون على أن يكون الانطلاق برأسمال مقترح قدره مئة مليون دولار. وقد تم انتخاب لجنة تأسيسية مفوضة باتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لتأسيس الشركة وقيادتها لحين إعلان قيام الشركة



عامة محدودة المسؤولية، وتقوم الشركة القابضة بإنشاء صناديق استثمار متخصصة بحيث يختص كل صندوق في جانب واحد من جوانب الاستثمار.

#### ثانياً: الغايات

١ - جذب المدخرات الفردية وتجميع الأموال من المؤسسات والشركات وتوجيهها نحو الاستثمار في مجالات إنتاجية مختلفة وفي التعامل بالأوراق المالية المدرجة في الأسواق المالية العالمية.

٢ - البحث عن الفرص الاستثمارية وترويجها للمستثمرين وترتيب هيكلتها القانونية والمالية والإدارية وذلك وفق القوانين النافذة المفعول في موطن الاستثمار.

٣ - تقديم الاستشارات المالية والاستثمارية.

#### ثالثاً: رأس المال

يكون رأسمال الصندوق مئة مليون دولار أمريكي مقسماً إلى أسهم أسمية متساوية قيمة كل منها عشرة دولارات أمريكية. ويدفع ٢٠٪ من رأس المال ابتداءً. وتستوفى الأقساط الباقية على دفعات حسبما يقرره مجلس الإدارة.

#### رابعاً: الهيكل الإداري

١ - يكون للشركة القابضة مجلس إدارة

عدد أعضائه ١١ عضواً، يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة التأسيسية.

٢ - يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة تنفيذية يكون أعضاؤها من المختصين في المجالات الاستثمارية المهيئة في أغراض الشركة.

٣ - للمجلس إنشاء شركة متخصصة يكون غرضها الرئيس إدارة الصناديق المشتركة.

#### خامساً: إجراءات التنفيذ

١ - انتخاب لجنة مؤسسين.

٢ - تعبئة النموذج المرفق.

٣ - ايداع أو تحويل ٢٠٪ من قيمة الأسهم المكتسب بها من قبل كل مكتب إلى الحساب المبين أدناه.

٤ - تفتح لجنة المؤسسين حساباً مصرفياً باسمها تودع فيه المبالغ المشار إليها أعلاه.

٥ - تقوم لجنة المؤسسين بتكليف إدارة مؤقتة لدراسة أفضل المناطق لتأسيس الشركة القابضة والصناديق المشتركة بحيث تراعي اعتبارات القيود القانونية على اجتماعات الهيئات العامة وتكاليف تأسيس الشركة والحفاظ على كيائها القانوني والضرائب المترتبة على أرباحها وترفع الإدارة المؤقتة توصياتها إلى لجنة المؤسسين.

٦ - بعد الانتهاء من اجراء هذه الدراسة واتخاذ القرار المناسب من قبل لجنة المؤسسين، تباشر لجنة المؤسسين باتخاذ الاجراءات القانونية لتأسيس الشركة القابضة.

٧ - تدعو لجنة المؤسسين المكتتبين إلى اجتماع الهيئة العامة التأسيسية بحيث يتم انتخاب مجلس الإدارة الأول ويعلن عن تأسيس الشركة قانوناً.

(٢)

#### اجتماع هيئة رئاسة المجلس الإسلامي العالمي

خلال يومي ١٩-٢٠ شباط/فبراير الماضي، عقدت هيئة رئاسة المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة اجتماعها الثامن والعشرين برئاسة فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر. وكانت قضية القدس وما تتعرض له من أخطار صهيونية داهمة تهدد هويتها ومكانتها الدينية والتاريخية والحضارية، في مقدمة القضايا التي تدارسها الاجتماع. ونبه الاجتماع إلى ما يجري في القدس الشريف من عدوان يخل بتوازنها الديموغرافي ووضعه الجغرافي، وهي إجراءات رفضها وأدائها المجتمع الدولي في أكثر من قرار كما أدانتها الشعوب المحبة للسلام ليقينها أن هذه الإجراءات تهدد السلام العالمي في الحاضر والمستقبل، وأن سلاماً لا يحفظ للقدس مكانتها التاريخية ومعالمها الحضارية ويحفظ الحقوق العربية الإسلامية والمسيحية فيها سيظل دائماً سلاماً

هشاً لا يستند إلى الشرعية والعدل. وقد نظم المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة العديد من الندوات المحلية والدولية عن القدس في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها وقرر إقامة ندوة دولية عن القدس في إحدى العواصم الأوروبية تهدف إلى إبراز قضية القدس على الساحة الدولية والدفاع عنها في وجه مخططات التهويد والاستيطان ودحض الزيف الصهيوني الذي يشوه تاريخ المدينة ويهدد مستقبلها وتأكيد مكانة القدس دينياً وعربياً وإسلامياً ودولياً باعتبارها مدينة السلام وملتقى التسامح الديني والتعايش بين الأديان السماوية. كما تهدف إلى إيجاد رؤية علمية واضحة نحو:

- تأكيد عروبة القدس وإسلاميتها والتعريف بالحقوق العربية - الإسلامية في المدينة المقدسة تاريخياً ومستقبلاً.

- تعزيز التضامن الإسلامي - المسيحي للدفاع عن القدس واتخاذها مما تواجهه من أخطار تهدد طابعها التاريخي والثقافي والحضاري.
- تحديد عناصر استراتيجية إعلامية للدفاع عن المقدسات الدينية والإسلامية والمسيحية، في المدينة المقدسة من أخطار التهويد والاستيطان والاستلاب.
- إثارة اهتمام الرأي العام حول خطورة الأوضاع في المدينة المقدسة باعتبارها محور السلام في المنطقة - فلا سلام

(٣)

### مؤتمر القدس محور السلام

- وفي الخامس عشر من أيار الماضي، وبالتعاون ما بين المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة والمركز العالمي لاتحاد جمعيات الشبان المسلمين، عقد في رحاب جامعة الأزهر الشريف بالقاهرة المؤتمر الدولي من أجل القدس تحت عنوان «القدس محور السلام» تحت رعاية فضيلة الإمام الأكبر د. محمد سيد طنطاوي شيخ الجامع الأزهر، شاركت فيه قرابة الـ ٤٠٠ شخصية عربية وإسلامية، دينية وثقافية ودبلوماسية، وتمت مناقشة ثلاثين بحثاً تناولت الأبعاد الدينية والتاريخية والقانونية حول مدينة القدس وعروبتها.
- وقد وضعت الجهات المنظمة للمؤتمر عدداً من الأهداف التي يطمح المؤتمر في تحقيقها، وفي مقدمتها:
- ١ - تبصير الرأي العام العالمي بقضية القدس من جوانبها الدينية والثقافية والتاريخية والحضارية من خلال أبحاث علمية متخصصة وإعلام محلي دولي وعالمي مكثف.
- ٢ - إبراز اهتمام الأمة العربية والإسلامية بالقدس وتوضيح ما يتعلق بها في جوانبها العقائدية والتاريخية

- تنبيه الرأي العام العربي والإسلامي لما يتراد بالقدس الشريف وما يحيط به من أخطار جسيمة، وحشد الطاقات السياسية والمعنوية وراء الحق العربي والإسلامي في المدينة المقدسة.
- إعلان أن السلام لا يمكن أن يقوم على الظلم والقهر ولا سلام إلا بعودة القدس إلى أمتها العربية والإسلامية.
- كشف التزييف الصهيوني للتاريخ ووقائعه الثابتة - وتعمية التفسير السياسي المغلوط للنصوص الدينية لخدمة الصهيونية وأهدافها العنصرية والتوسعية.
- تأكيد عدم أهلية إسرائيل للقوامة الأمنية على المقدسات الدينية والشواهد الحضارية وذلك في ظل استرجاع أحداث المسجد الأقصى ومصادرة الأوقاف الإسلامية والمسيحية ومصادرة المسجد الإبراهيمي انطلاقاً من السياسة العنصرية الصهيونية والتطرف الديني الذي تعتنقه إسرائيل.
- الإشادة بدور مصر في المحافظة على حقوق الأمة العربية والشعب الفلسطيني في القدس ومعالجتها لقضية السلام باعتباره هدفاً استراتيجياً يقوم على العدل والحق ويتميز بالشمول والدوام.
- دعوة الجامعات ومراكز البحث العلمي إلى إجراء دراسات وبحوث علمية توضح تطور القضية الفلسطينية بصورة عامة والآنية:

- والحضارية.
- ٣ - التأكيد على دور المنظمات العالمية غير الحكومية في تعبئة الجهود الشعبية لمساندة الجهود الرسمية في الدفاع عن حقوق الأمة المشروعة والثابتة في القدس الشريف.
- ٤ - التأكيد على حق الأديان في القدس الشريف بوصفها رمزاً للتعايش السلمي بين الأديان لتحقيق رسالتها في الأخوة الإنسانية والتعاون من أجل خير الإنسانية ورفاهيتها.
- ٥ - الدعوة إلى حل قضية القدس حلاً عادلاً تأمناً لمسيرة السلام وتحقيقاً للسلام العادل والشامل والدائم في المنطقة.
- وقد ناقش المؤتمر في جلسته الافتتاحية، وفي لجنتي العمل والأبحاث العلمية المقدمة إليه وتتناول في مجملها المحاور التالية:
- أ - القدس رمز تعايش الأديان.
- ب - القدس والديانات تاريخياً وحضارياً وعقائدياً.
- ج - مواجهة إجراءات التهويد في القدس الشريف.
- د - القانون الدولي ومواجهة التهويد.
- هـ - لن يتحقق السلام الدائم بغير عودة الحقوق المشروعة في القدس.
- وانتهى المؤتمر بإصدار التوصيات الآتية:



- وقضية القدس العربية بصورة خاصة في كافة فروع العلم، ونشرها على أوسع نطاق بين صفوف الشباب والدارسين.
- تأييد قرار المنظمات الثقافية العالمية وخاصة اليونسكو اعتبار القدس مدينة حضارية لا يجوز المساس بكنوزها وتراثها الحضاري وبسط قانون حماية التراث على هذه المعالم الحضارية حتى لا تتعرض للتغيير أو اللعب أو التشويه.
- إن قضية القدس قضية وجود وليست قضية حدود فهي مرتبطة بالعقيدة الإسلامية والتاريخ العربي بما يستحيل التفريط فيها تحت أي صراع أو ضغط.
- دعم الصمود العربي لمواطني القدس بإنشاء صندوق لتمويل إعمار المدينة والمحافظة على الأوقاف الإسلامية والمسيحية فيها ومساعدة المتضررين من الإجراءات الصهيونية المتعسفة التي ترمي إلى طرد السكان من أراضيهم وديارهم تحت ذرائع الضرائب الباهظة أو بأساليب الارهاب المختلفة.
- تنسيق الجهود بين المنظمات الرسمية وغير الرسمية المعنية بشؤون المنظمات الرسمية وغير الرسمية المعنية بشؤون القدس كلجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالرباط ولجنة القدس التابعة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بالقاهرة والمركز العام للشبان المسلمين
- العالمية والمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة وغيرها من اللجان والمنظمات المماثلة وذلك بهدف التعاون على تحقيق الأهداف التي ترمي إليها.
- دعوة أجهزة الإعلام والاتصال الجماهيري الشعبية والرسمية في العالم العربي والإسلامي لإبراز قضية القدس وفلسطين وحشد الجهود الشعبية ورائها.
- الدعوة إلى إقامة عدد من الندوات والمؤتمرات في العواصم العالمية لشرح قضية القدس وفضح الاعتداءات الاسرائيلية فيها.
- الدعوة إلى إنشاء معرض دائم يضم صوراً من التراث عن القدس والحث على إقامتها في العواصم العالمية في دورات متعاقبة.
- التنبيه والتحذير من خطورة محاولات اسرائيل فرض الأمر الواقع في القدس عمرانياً وسكانياً ووضع خطة عاجلة لمواجهة هذه المحاولات.
- يوصي المؤتمر بتكثيف جهود الإغاثة الإنسانية لمساعدة المتضررين من الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على المواطنين الفلسطينيين العزل - ومعهد إلى المركز العام للشبان المسلمين والمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة بتبني هذه التوصية ومتابعتها.
- تأييد القرارات الصادرة عن مؤتمر التضامن العربي المنعقد بالقاهرة في حزيران سنة

- العربية وإعلانها عاصمة موحدة لإسرائيل واعتبار هذه الاجراءات باطلة وغير مشروعة.
- تبصير المجتمع الدولي بقضية القدس باعتبارها جزءاً من الأراضي العربية المحتلة التي يشملها قرار مجلس الأمن ذوارقمي ٢٤٢، ٣٣٨ ويدعوان إلى الانسحاب منها ومن جميع الأراضي العربية المحتلة بها.
- الدعوة إلى تشكيل فريق عمل متخصص لجمع النصوص التاريخية القديمة والحديثة عن القدس وتسجيل الشواهد الحضارية فيها ونشر هذا العمل على أوسع نطاق وذلك في مواجهة الحملة الصهيونية لتغيير أسماء المدن والقرى المرتبطة بالتاريخ والحضارة وإعطائها أسماء يهودية لطمس معالمها.
- الدعوة إلى توحيد الصف العربي والإسلامي وتعزيز التضامن بين الشعوب والحكومات العربية والإسلامية من أجل الدفاع عن الحقوق المصرية في القدس العربية وذلك من خلال آليات محددة تحقق هذا الهدف الكبير،
- العمل بكل الوسائل الممكنة لإيقاف التوسع الاستيطاني الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة وذلك من خلال عمل دبلوماسي وفكري منسق.
- الدعوة إلى تشكيل فريق من فقهاء القانون
- ١٩٩٦م وقرارات مؤتمر وزراء الخارجية العرب في آذار سنة ١٩٩٧م وقرارات إتحاد البرلمانين العرب في القاهرة في أيار سنة ١٩٩٧م والخاصة بالتمسك الثابت بحروية القدس والحقوق العربية فيها وإعلان عزم الأمة على الدفاع عن هذا الحق.
- يوصي المؤتمر بضرورة الحفاظ على معالم القدس الدينية والحضارية والدفاع عن المسجد الأقصى والتراث الديني في المدينة المقدسة وذلك في مواجهة التحديات الصهيونية المتزايدة التي تؤثر على الواقع الجغرافي والديمقراطي والمعايير الحضارية فيها وترمي إلى تهويدها وتغيير معالمها.
- يدعو المؤتمر العرب من المسلمين والمسيحيين إلى التضامن واستمرار المطالبة بحقوقهم الثابت والمشروع في المدينة المقدسة.
- تعريف الشباب العربي والمسلم بحقوق الأمة في المدينة المقدسة ليظل مدافعاً عنها ومتمسكاً بحقوقه فيها ودعوة المؤسسات التعليمية والتربوية المسؤولة إلى تبني خطة عمل تحقق هذه الرسالة.
- الحرص على أن تبقى مدينة القدس رمزاً خالداً للتعايش السلمي بين أتباع الديانات السماوية وكفالة حرية العبادة فيها.
- تأييد القرارات الدولية التي أدانت الاجراءات الاسرائيلية بضم القدس

الدولي المسلمين لدراسة أوضاع القدس وساحة البراق والأراضي العربية المحيطة بها في ضوء قرارات اللجان الدولية المتتابة والكتاب الأبيض وغيرها من الوثائق وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العمومية للأمم المتحدة التي أكدت جميعها حق العرب المسلمين والمسيحيين في ملكية تلك الأراضي، وبطلان الاجراءات الإسرائيلية فيها. وذلك ليؤكد العمل القانوني المدروس كافة الجهود الدبلوماسية وغيرها من الجهود في تأكيد هذه الحقوق وتعزيز الحجة العربية في دحض الافتراءات الاسرائيلية.

- تعميم تدريس الثقافة الإسلامية في الجامعات العربية والإسلامية مع التركيز على القضية الفلسطينية.

- تأييد القرارات الصادرة عن القمة العربية الأخيرة وقرارات المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في باكستان مؤخراً، وقرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر البرلمانين

العرب في شأن تجميد التطبيع مع اسرائيل ومكاتب التمثيل السياسي والتجاري.

- مناشدة المسؤولين العرب والمسلمين اتخاذ كافة السبل لتوحيد الكلمة وتدعيم العلاقات الاقتصادية والسياسية فيما بين الشعوب الإسلامية والعربية.

- مناشدة الإعلام الإسلامي والعرب عدم مجازات الإعلام الغربي الذي يصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب فهم يمارسون حقاً مشروعاً في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي مع إبراز الوجه السلمي للإسلام.

- تأييد موقف دول العالم المحبة للعدل والسلام في إصدار قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الصادر بالإجماع لإدانة الأعمال الإسرائيلية في جبل أبو غنيم والدعوة لإيقاف أعمال الاستيطان في الأراضي العربية بالقدس وحولها والذي صدر في أعقاب الفيتو الأمريكي الذي أعاق إصدار هذا القرار من مجلس الأمن الدولي.

عزة إمام

ناتان كريستال :

## "فلسطينو القدس ومخاطر الطرد الصامت"

يدور هذا الكتاب حول سياسة الاحتلال الإسرائيلي الرامية إلى الحد من حقوق المقدسين في المواطنة، وجمع الشمل، فضلاً عن خلق المزيد من المصاعب أمامهم. ويرمي «مركز المعلومات البديلة» من إصداره إلى «توضيح الوضع القانوني لفلسطيني القدس... لتشجيعهم على مواصلة كفاحهم، وحمايتهم لحقوقهم»، حسب أقوال مدير عام المركز ميشيل وراشوفسكي (ص ٧).

يقع الكتاب في ٥٨ صفحة من القطع المتوسط، وقد شارك في اعداده كوكبة من مؤيدي الحقوق الوطنية الفلسطينية؛ فضلاً عن كوكبة أخرى من الوطنيين الفلسطينيين، أمثال المحامين صلاح صعبانة؛ وأسامة حليبي؛ وعلاء الخطيب؛ ومصطفى مرعي؛ ومازن قبطني، إلى جانب المحامي اليهودي الإسرائيلي، من جمعية حقوق المواطن الإسرائيلي الياهو براهام؛ والحامية التقدمية الإسرائيلية، ليثا تسيمن.

لقد صدر هذا الكتاب بجهود «مشروع حقوق المواطنة الفلسطينية وجمع الشمل واللاجئين»، الذي يعمل ضمن إطار «مركز المعلومات البديلة». ويعمل المشروع على: جمع المعلومات والأبحاث المتعلقة بسياسة التشتيت المبرمجة، والهادفة - بالأساس - إلى إفراغ أو الحفاظ - كحد أدنى - على أدنى نسبة من الفلسطينيين، في القدس خصوصاً. ويحلل المشروع هذه الأبحاث، وينشرها، محلياً، ودولياً، وداخل الشارع الإسرائيلي

★ ناتان كريستال (معدّ)، فلسطينو القدس ومخاطر الطرد الصامت، القدس - بيت لحم، الطبعة الثالثة، أواسط نيسان/ إبريل ١٩٩٥.



نفسه. كما يقوم بالإرشاد، والمساعدة القانونية لمحتاجيها. فضلاً عن حملات اعلامية ضاغطة، دولياً، وتقديم الاستشارة والمعلومات للمفاوض الفلسطيني.

في مجال القدس، يعمل المركز، منذ خمس سنوات، على رفع مستوى الوعي الفلسطيني، الجماهيري والقيادي ومؤسسات حقوق الإنسان، حول خطورة موضوع القدس.

لأهمية هذا الكتاب، صدرت منه ثلاث طبعات، أولها في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣م، وثانيها في حزيران/ يونيو من العام التالي؛ وبعد عشرة أشهر صدرت هذه الطبعة.

★ ★ ★

بقيام الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، استحدث جزء رابع من الفلسطينيين في فلسطين وحدها؛ بعد فلسطيني أراضي ١٩٤٨؛ وفلسطيني الضفة والقطاع؛ وفلسطيني القدس. والأخرون يختلفون عن أشقائهم في الأقسام الثلاثة؛ حيث لا يرزح المقدسيون تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، وأوامره التعسفية، بل يخضعون للقانون المدني الإسرائيلي، لكنهم يعانون الأمرين، من أشكال العسف الإسرائيلي.

إن المواطنة إحدى القضايا التي يتجلى فيها التمييز بين المستوطنين اليهود والمواطنين العرب، لحساب المجموعة الأولى. فليس

للعرب حقوق مكفولة، لأن أحد أهم مبادئ الصهيونية، فضلاً عن أن سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ترمي إلى حشر أكبر عدد من اليهود في فلسطين؛ مما يصعب على الفلسطينيين حق المواطنة والإقامة الدائمة. لقد تعقدت أوضاع المقدسي العربي، الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية، حيث اعتبر مواطناً ذا حقوق أقل، ويزيد وضعه سوءاً بالنسبة للمواطنة ولم الشمل عن شقيقه في الضفة والقطاع. فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تعتبر القدس «عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية»، بينما مستقبل الضفة والقطاع معلق، لذا فإن أية زيادة لعدد الفلسطينيين في القدس تخل بـ «التوازن الديموغرافي» بين العرب المواطنين واليهود المستوطنين فيها.

★ ★ ★

حين احتلت القوات الإسرائيلية القدس، في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، كان يقطنها زهاء ثمانين ألف عربي فلسطيني. ومعروف أنه في الشهر عينه قامت إسرائيل بضم القدس الشرقية إليها. وان تضمنت ٨,٥٪ من أصل ألف دوغم، لثمانية وعشرين قرية وحي، وسعت إسرائيل حدود القدس إليها، من ضواحي مدن البيرة، وبيت لحم، وبيت جالا، بهدف ضم أكبر مساحة ممكنة من الأرض إلى القدس، بأقل عدد ممكن من الفلسطينيين. مما جعل «القدس الكبرى» تلتهم قرابة ٢٨٪ من

إجمالي مساحة الضفة الغربية. وان كان القانون الدولي لا يزال يعتبر القدس الشرقية منطقة محتلة.

تحت ضغط حرب ١٩٦٧ نزع عن القدس زهاء ١٥ ألفاً من أهلها. وطلبت إسرائيل إلى الذين بقوا فيها تقديم طلبات «جمع شمل» حيث لوزارة الداخلية الإسرائيلية حق رفض أي من هذه الطلبات دون تقديم المبرر (ص ١٠). لقد أعطي المقدسيون العرب الخيار في طلب الجنسية الإسرائيلية، لكن الغالبية العظمى منهم رفضت هذه الجنسية، حتى لا تتورط في الاعتراف بضم مدينتها إلى إسرائيل، التي ستعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية.

مع كل هذه المقاومة، فإن إسرائيل نجحت في خلق واقع قانوني، منفصل للمقدسيين عن باقي أشقائهم الفلسطينيين في الضفة والقطاع، خاصة بعد إغلاق القدس الشرقية، وفصلها عن الضفة الغربية. لقد غدت أغلبية العرب المقدسيين - التي رفضت الجنسية الإسرائيلية - عرضة للإبعاد، والطرود التعسفي من القدس، بعد إلغاء بطاقات إقامة أفرادها الدائمة، التي مُنحت لهم، باعتبارهم أجانب في مدينتهم.

منذ ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل، حرصت الأخيرة على إبقاء نسبة الفلسطينيين فيها دون ٢٨٪ حيث بلغت، سنة ١٩٦٧،

حوالي ٢٥,٨٪، قفزت إلى ٢٧٪ سنة ١٩٩٢؛ ورغم نسبة التكاثر العالية عند الفلسطينيين، التي تغلبت عليها إسرائيل بالاستيطان اليهودي المكثف، حتى بلغ عدد مستوطني القدس الشرقية اليهود، في حزيران/ يونيو ١٩٩٣، زهاء ١٥٥ ألفاً، نصفهم وفد إليها. بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية أواخر العام ١٩٨٧. فيما لم يتعد حجم الفلسطينيين في المدينة المائة وخمسين ألفاً.

من جهة أخرى، لا يتمتع العرب المقدسيون بالحقوق القانونية للمواطنين، رغم أن الإدارة، والقوانين، والضرائب الإسرائيلية تسري عليهم. كما لا يحق لهم الاقتراع في الانتخابات الإسرائيلية، أو العمل في المواقع الحكومية المهمة. فيما تعترض حصولهم على التأمين الوطني مصاعب جمة.

لقد ضمت إسرائيل القدس الشرقية إليها، فيما تنكرت لحقوق أهلها وفي مقدمتها «جمع الشمل».

عن اشكالات المواطنة وجمع الشمل، تحدث الكتاب، مبيناً بأن هذين الأمرين مناطان بوزارة الداخلية الإسرائيلية، حيث يضطر طالبو السفر، أو جمع الشمل إلى الوقوف في صفوف الانتظار الطويل، لساعات غير محدودة، أمام مكتب هذه الوزارة؛ فضلاً عن وقاحة الموظفين ومماطلتهم في الاستجابة للطلبات المشروعة؛ ناهيك عن

زهاء ١١٥ دولار يدفعها طالب جمع الشمل، ولا يستردها في حال رفض طلبه، شأن أغلب الطالبين، الذين يتدخل «الشاهك» (الأمن الداخلي الإسرائيلي) لرفضها، وغالباً ما يستغل الطلب في محاولة ابتزاز صاحبه، وتوريطه في التعاون مع «الشاهك».

تبدل إسرائيل قصارى جهدها من أجل إبقاء عدد الفلسطينيين بالقدس في حده الأدنى ومن أسلحتها هنا البطاقات الشخصية، التي تبدأ بالبطاقة الزرقاء، لحاملي الجنسية الإسرائيلية، التي لا يميزها عن بطاقة المستوطن اليهودي إلا ما يكتب في خانة «القومية» والبطاقة البرتقالية، لشعب الضفة. والبنية لأهالي القطاع والضفراء لـ «الخطرين أمنياً» فضلاً عن تصاريح الزيارة، وتلك الخاصة بدخول القدس وإسرائيل؛ والبطاقات الممغنطة لأهالي القطاع، حيث تحتوي على معلومات شخصية عن حاملها. ويدقق في هذه البطاقات ما يزيد عن مئة حاجز عسكري إسرائيلي، على مدى الضفة والقطاع.

معروف بأنه تحت ضغط حرب ١٩٦٧، غادر القدس زهاء ١٥ ألف من أهلها وتبعهم عدة آلاف أخرى، للعمل في الخارج. وتعتنت إسرائيل في أمر السماح لهؤلاء وأولئك بالعودة إلى مسقط رأسهم. وفي هذا خرق صارخ للفقرة ٧٤ من المادة الأولى من «اتفاقية جنيف الرابعة»، للعام ١٩٧٧. فضلاً عن أن إسرائيل تسقط بموجب

فليس لأزواج مواطنات مقدسيات دائمات حق في الحصول على مواطنة دائمة، حسب حكم أصدرته، سنة ١٩٩٣، المحكمة العليا الإسرائيلية.

غني عن القول بأن هذه التفرقة الظالمة بين الجنسين، إنما قصدت بها إسرائيل تقليص عدد المقدسيين العرب من جهة، والحفاظ على صورة الذكر الفلسطيني «الخطر أمنياً» في مخيلة الإسرائيلي من جهة أخرى. على أن إسرائيل عادت واستجابت جزئياً، لضغوط حقوق الإنسان، وأسقطت هذا التمييز، منذ حزيران/يونيو ١٩٩٤ وإن اشترطت أن تثبت الزوجة بأن مركز حياتها لا يزال في القدس.

لكن هذا التعديل تم بعد أن كانت الأغلبية العظمى من الزوجات المقدسيات قد انتقلن إلى خارج القدس، فعلاً، حيث يقيم أزواجهن. وفي هذا المنع انتهاك للبند الثالث من الفقرة الأولى من القانون الدولي. أما إذا تأخر العرب المقدسيون عن تسجيل مولود لهم، لأكثر من ثلاث سنوات، فعليهم تقديم طلب جمع شمل لطفلهم هذا بهم، ويكلف الطلب زهاء ١١٠ دولاراً. أما الطفل المولود لام مقدسية وأب غير مقدسي، فيمكن تسجيله في القدس، إذا أثبتت أمه بأن القدس مركز حياتها. فيما لا تمنح وزارة الداخلية الإسرائيلية الجنسية للطفل المولود لأبوين مقدسيين، ولد خارج القدس؛ وعلى الوالدين التقدم بطلب جمع شمل لطفلها هذا



في المتوسط، سنوياً، مقابل إطلاق العنان للمشاريع الاستيطانية الصهيونية، التي زادت من نشاطها، منذ «اتفاقية أوسلو».

ثمة أداة أخرى لإجبار العرب المقدسيين على هجر مدينتهم، تتمثل في ضريبة البلدية. فيما تحرم القوانين الدولية على المحتل فرض ضريبة جديدة. وتحتّم اتفاقية «جنيف الرابعة» صرف الضرائب المحصّلة من منطقة محتلة في المنطقة عينها. ويدفع العرب المقدسيون ٢٦٪ مقابل الخدمات البلدية، التي لا تزيد عن ٥٪ بينما تعفي البلدية المستوطنين اليهود من ضريبة البلدية، لمدة خمس سنوات متصلة، بعدها يدفعون نسبة ضئيلة من هذه الضريبة.

إلى ذلك، فإن المقدسيين يدفعون مستحقات «التأمين الوطني»، لكن من ينتقل من القدس - وقرى ضواحيها - لا يتلقى مخصصات هذا التأمين، حين يستحقه. وثمة مدة طويلة تسبق بدء الحصول على التأمين للمحظوظين القلائل منهم.

كما نقلت إسرائيل ملفات ضريبة الدخل المستردة إلى الضفة الغربية من القدس لكل من انتقل إلى الضفة من العرب المقدسيين.

لقد توسعت إسرائيل في استخدام الاغلاقات العسكرية؛ فحظرت دخول من اعتبرتهم «خطرين أمنياً» إلى القدس. ومنذ اندلاع حرب الخليج الثانية (١٩٩١) منع

الفلسطينيون من دخول القدس. وتجدد هذا الاغلاق، في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٣، مما هبط بنسبة العاملين الفلسطينيين في القدس وإسرائيل إلى قرابة ٥٠٪ من أصل ١٢٠ ألفاً؛ وباعد بين أعضاء الأسرة الواحدة، فأثر سلباً على وحدة الأسرة. وبعد مذبحة الحرم الإبراهيمي (٢٥ / ٢ / ١٩٩٤) فرضت إسرائيل اغلاقاً عسكرياً آخر مما فاقم مشاكل العرب المقدسيين، وأعيقت الخدمات التي تقدمها مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في مجال المواطنة وجمع الشمل. الأهم أن هذه الاغلاقات العسكرية سعت حثيثاً إلى فصل القدس عن محيطها وروحها.

إضافة إلى كل ما تقدم، ثمة الرشاوي الباهظة التي يضطر العرب المقدسيون إلى دفعها «لتسليك» أمورهم، ناهيك عن الأجور المنخفضة التي يتقاضونها. أما «اتفاقية أوسلو» فإنها أرجأت البحث في قضية القدس إلى المفاوضات النهائية، مما أفسح المجال لإسرائيل كي تمنع في تشريعاتها واجراءاتها التعسفية في القدس. حتى «أن سياسات إسرائيل العدوانية واللامشروعة، المتمثلة في تدمير وحدة الأسرة. وتسريع عجلة المستوطنات، والاعلاقات العسكرية، التي تفرض عليها، تدفع المزيد من الفلسطينيين للعيش خارجها، ويهيء العديد منهم لطلب الجنسية الإسرائيلية، كوسيلة لمساعدتهم في العيش

في المناطق الإسرائيلية» (ص ٤٤).

في المدى المنظور، سيظل من الصعب ضمان جمع شمل العرب المقدسيين. وستبقى الداخلية الإسرائيلية السلطة الوحيدة المسؤولة عن سائر شؤون المقدسيين، «ضحايا الحرب الديموقرافية، التي تشنها إسرائيل على يوتهم» (ص ٤٥).

يرى المؤلفون بأن الحل الوحيد يكمن، فحسب، في إعادة القدس الشرقية إلى دولة فلسطين المستقلة، واعتبارها مركز هذه الدولة، وعاصمتها. حيث يتمتع العرب المقدسيون بحقوقهم كاملة، في المواطنة وجمع الشمل.



بالرغم من صغر حجم هذا الكتاب، إلا أنه يكتسب أهمية خاصة، ليس فحسب بسبب موضوعه بالغ الأهمية، شديد الإلحاح، بل - أيضاً - للبانوراما المحكمة والموجزة التي احتواها الكتاب عن قضية بالغة الخطورة؛ هي جزء أساسي من قضية أكبر والقضية الفلسطينية. وهذا الكتاب تأكيد جديد على الاجدوى من الترقيع والترميم، في قضية لا تحتمل الا الحسم.

إن هذا الكتاب ثلج لكل مناضل، ومفاوض، وصانع قرار، في سبيل فلسطين مستقلة ديمقراطية.

عبد القادر ياسين

الأقصى للصلاة فيها، كما بين عكرمة أن الدفاع عن المدينة المقدسة والمسجد الأقصى إنما يأتي من المصلين واهناء المدينة، بمسلميها ومسيحييها، الذي يهتدون لنجدة المدينة، في حال تعرضها لمحاولات التهويد، وكذلك التأكيد على ضرورة الدعم المادي من العالمين العربي والإسلامي، الذي تعاني المدينة نقصه، لانقاذها من مخططات التهويد.

في الحوار الثاني «سيناريو التهويد»، أجرى أديب الحوار مع الدكتورة حنان عشراوي، وزيرة التعليم العالي في السلطة الوطنية الفلسطينية، وعضو المجلس التشريعي، والسيد فيصل الحسيني، مسؤول ملف القدس في السلطة الوطنية الفلسطينية، وارتكز الحوار على الأوضاع السياسية الحالية لمدينة القدس. فقد ذكر الحسيني وعشراوي بأن العامل الديموغرافي الذي تسير عليه الأمور في المدينة يشكل أمراً سلبياً بالنسبة للفلسطينيين، حيث يقدر عدد الفلسطينيين في الجزء الشرقي من القدس بنحو ١٧٠ ألف فلسطيني، مقابل ١٧٠ ألف مستوطن، في حين كان تعداد سكان المدينة عند حرب ١٩٦٧ حوالي ٥٥ ألفاً من الفلسطينيين، مقابل صفر من اليهود، في القدس الشرقية، وذلك من خلال خطة مدروسة، لتفريغ سكان المدينة من أهلها، وقد تم ذلك من خلال ثلاثة اتجاهات سياسية، اتبعتها الحكومة الإسرائيلية، بدءاً بسياسة العزلة، فالتفجير، ثم الاحتلال. كما أشار إلى

أجزاء، كل جزء مخصص للحوار مع شخصية الحلقة.

يتضمن الكتاب سبعة حوارات، مع مقدمة وضعها أديب بعنوان «هذا الكتاب»، وفيها يشرح أبعاد زيارته، وانتقاله بفريق عمله إلى مدينة القدس لمواكبة الأحداث، ليكون في موقع الحدث، ويقدم برنامجه هناك، ويحاور الشارع الفلسطيني، لأول مرة، من القدس المحتلة.

جاء الحوار الأول بعنوان «مدينة المراهب»، وكان مع فضيلة الشيخ عكرمة صبري، خطيب المسجد الأقصى ومفتي القدس، ومع الدكتور ألبرت أغازريان، خبير دراسات القدس بجامعة بيرزيت؛ وقد اتسم الحوار فيها جميعاً بالتركيز على البعدين الديني والتاريخي لنفق القدس، فقد أوضح عكرمة وأغازريان الوضع الجغرافي لهذا النفق، وتطور وضع النفق تاريخياً، حيث كان عبارة عن قناة ماء موجودة، منذ عهد البيوسيين، حاول الاحتلال الإسرائيلي استغلالها بحجة السياحة، والحفر سرّاً لهذا النفق، طوال سنوات الاحتلال، وتم افتتاحه مؤخراً، وأكدوا أن فتح النفق ما هو إلا حلقة في سلسلة عمليات تهويد المدينة، التي بدأت منذ عام ١٩٦٧، كما أشار عكرمة إلى أن السياسة الإسرائيلية تجاه المسجد الأقصى جعلته يبدو وكأنه ثكنة عسكرية، بسبب الاجراءات الإسرائيلية في المدينة، ومحاولات اليهود المتطرفين اقتحام باحات المسجد

عماد الدين أديب :

## «حوارات القدس»

القاهرة، في الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨١، والذي يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير صحيفة «العالم اليوم»، والمقدم لبرنامج «على الهواء»، الذي تديره القناة الثانية من شبكة «أوريث» التلفزيونية. الكتاب يقع في ٢١٦ صفحة، من القطع المتوسط، وهو طباعة للبرنامج التلفزيوني «على الهواء» لشبكة «أوريث» التلفزيونية، من القدس أعقاب الهيئة الشعبية التي عمت الأراضي الفلسطينية، غداة افتتاح السلطات الإسرائيلية لنفق البراق، أو آخر سبتمبر ١٩٩٦.

يقوم الكتاب على أساس لغة الحوار، بين مقدم البرنامج وضيف الحلقة والمساهدين، وعلى هذا الأساس قام أديب بتقسيم كتابه إلى

شيمون بيريز، له أسلوب «سوق الهبل على الشيطنة». تلك العبارة قالها عمرو موسى، وزير الخارجية المصري، حينما وجه إليه الكاتب الصحفي عماد الدين أديب، أحد الأسئلة عن بيريز، وذلك في حوار ضمن عدة حوارات أجراها أديب، عقب أحداث انتفاضة القدس، والتي عمت جميع الأراضي الفلسطينية غداة افتتاح «نفق البراق»، وقد تم تجميع هذه الحوارات (سبع حوارات)، لتضم جميعاً في كتاب واحد هو كتاب «حوارات القدس».

الكتاب صادر عن مؤسسة أخبار اليوم، وقد أعده الكاتب الصحفي الأستاذ عماد الدين أديب، الذي شغل وظيفة محرر شؤون رئاسة الجمهورية في صحيفة «الاهرام»

✳ عماد الدين أديب، حوارات القدس، أول مواجهات تلفزيونية مع قادة إسرائيل وحوارات مع الشارع الفلسطيني، القاهرة، أخبار اليوم، سلسلة كتاب اليوم، يناير/ كانون الثاني ١٩٩٧.



ماهية الدور الأمريكي في المفاوضات، حيث كان يسمى في الأولى Mediation «وسيط»، والآن أصبح Facilitator «مسهل للأمر»، حسيما يكتب في الصحف الأمريكية، وأنه رغم انحيازها الواضح للسياسة الإسرائيلية، إلا أن من الصعب مقاطعة الولايات المتحدة اقتصادياً، كرد فعل لهذه السياسة، وإن كانت هناك مقاطعة، فيجب أن توجه، أولاً، نحو إسرائيل. كما تم التشديد على أن يكون لأوروبا دور فعال، كشرط في العملية السياسية. ويطلب الفلسطينيون أوروبا بفعالية أكبر في المفاوضات، كما أن مستقبل عملية التسوية في حال قيام حكومة ائتلاف وطني في إسرائيل، سيكون كارثة على الفلسطينيين، وذلك لأن جانب المعارضة في الحكومة الإسرائيلية سيتم تجميده، ومن ثم فإنه يمكن لنتنياهو أن يظل في السلطة، يفعل ما يشاء مع العرب، دون أن يكون هناك من ينتقده في حكومته، وأنه إذا ظل نتنياهو على تعنته هذا، فإن رد الفعل العربي مقابل ذلك يجب أن يكون سليماً.

في الحوار الثالث «الناس في القدس»، لم يتوجه فيه أديب بالحديث والحوار إلى شخصية بعينها، وإنما إلى الناس في المدينة، مستهلاً حديثه، قبل بدء حوار، بموجز عن حياة الجزء الشرقي من المدينة، واقتارها إلى أي نوع من الخدمات، في ظل تكاليف حياتية عالية مع

أجور قليلة لا تتناسب وغلاء المعيشة، مقابل الحياة في القدس الغربية التي تبدو وكأنها قطعة من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الحوار، بدأ المواطنون يتحدثون عن معاناتهم مع الاحتلال، وبخاصة الاقتصادية، بسبب سياسة الحصار والاغلاق، التي أدت إلى رفع معدلات البطالة بين المواطنين، في ظل أجور قليلة، مقارنة بالمواطن الإسرائيلي الذي يعيش ظروف الغلاء المعيشي، كما شرح المواطنون بعضاً من الاعتداءات التي مارستها قوات الاحتلال ضدهم، أثناء انتفاضة القدس.

في الحوار الرابع، «صانع الأوميت»، تحاور فيه أديب مع شيمون بيريز، زعيم حزب العمل ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، مبتدئاً بمقدمة عن أهمية الحوار مع بيريز، مبرزاً بعضاً من سيرته، وتاريخه السياسي. وتميز هذا الحوار، كما مع بقية الحوارات التالية (الشخصيات الإسرائيلية)، بأسئلة استفزازية، وفي الإجابة على هذه الأسئلة، حاولت كل شخصية إسرائيلية إرتداء ثوب من يريد السلام، وإخفاء وجهها الحقيقي، وإبراز قناعه الزائف، وإن كان أبرعهم - على الإطلاق - في إخفاء وجهه الحقيقي هو شيمون بيريز، الذي ارتكز الحوار معه على أسباب خسارة حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية، حيث أعادها إلى الهجمات التي شنتها «حماس» أربع مرات متتالية، مما أفقد حزبه ٢٠٪ من مؤيديه، بالإضافة إلى مشاركة

مقدمة أولوياتها، شريطة ألا يكون ذلك على حساب الأمن الإسرائيلي، ولذلك فإن حكومته تسعى - حسب كلام نتنياهو - إلى تسوية نهائية، تضمن للفلسطينيين حريتهم، وللإسرائيليين حاجتهم للأمن.

في الحوار السادس، «الغوغائي»، تحاور أديب مع اسحق مورديخاي، وزير الدفاع الإسرائيلي، فبدأ أديب بسرد بعضاً من التاريخ العسكري لموردخاي، وأرجع إليه المسؤولية عن المصادمات التي جرت في أعقاب افتتاح النفق، في حين، عزا مورديخاي السبب في تلك المصادمات إلى القيادة الفلسطينية، التي اتخذت قراراتها باستخدام العنف، مما أدى إلى تعقيد الأمور - والكلام لموردخاي - مدعياً بأن الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، لم تكن المحرك الأساسي للأحداث، وأن وراء الاغلاق والحصار، عامل أمني محض.

الحوار السابع «إن عدتم عدنا»، كان مع السيد عمرو موسى، وزير الخارجية المصري، والذي كان مباشراً هذه المرة بين أديب وموسى، ولم يكن للمشاهدين دور فيه، على رغم توضيح أديب بدور المشاهدين في هذا الحوار، إلا أنه لم يظهر هذا الدور في الكتاب، وألمح موسى في الحوار أن المشكلة بين الخارجية المصرية ووزيها مع نتنياهو ليست شخصية، وإنما سياسية نتنياهو الراضية لمبدأ «الأرض مقابل السلام»، وتحذير موسى للأثوار

الناخبين المتدينين الإسرائيليين بأعداد كبيرة في الانتخابات، مقابل مشاركة نسبة أقل من مؤيدي حزب العمل، ولم يؤيد بيريز الرأي القائل بأن الأصوات العربية، كانت سبب خسارته، لمسؤوليته عن مجزرة قانا، في جنوب لبنان، فقد رأى أن معظم الأصوات العربية كانت في صالحه (٩٥٪)، مقدماً ذرائع واهية، عن مسؤولين عما حدث في قانا، معلقاً المسؤولية على الأطراف الأخرى (سوريا - لبنان - الأمم المتحدة)، كما برز بيريز - من وجه نظره - ما حدث أثناء انتفاضة القدس، وما حدث من قوات الاحتلال، بأن كان في حالة دفاع عن النفس، وأنه طلب إليهم عدم استخدام الذخيرة الحية، إلا في حالة الدفاع عن النفس، حسب الأوامر؛ ولسوء الفهم في تنفيذ الأوامر، حدثت المأساة التي لم يكن لها داع بالمرّة، ويرى لحل مشكلة النفق وجوب البدء بالتنفيذ الكامل لاتفاق أوسلو (أ)؛ وأوسلو (ب)؛ والتفاوض من أجل حل المشكلة.

في الحوار الخامس «إنه يكذب» كان الحوار هذه المرة مع بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي وزعيم حزب الليكود، حيث حرص نتنياهو أن يبدو ومظهر من لا يكره العرب، وأنه قد تم تقديمه إلى الاعلام العربي بصورة خاطئة، وأنه يبدو كمن لا يريد السلام، لكنه في الواقع يريد، وإن حسب وجهة النظر الإسرائيلية، التي تضع السلام في

الواضحة، التي يمكن أن تصيب عملية السلام، في حال ثبات السياسة الإسرائيلية على موقفها، مع فتح الباب لعقد قمة عربية، إذا ما استدعت الظروف ذلك، وضرورة إبراز الدور الأوروبي بصفة عامة، والفرنسي بصفة خاصة، إلى جانب الدور الأمريكي في عملية التسوية، لتأكيد عنصر التوازن في المفاوضات، مع التلميح لفرص المواجهة بين العرب وإسرائيل، في حال تعنت الحكومة الإسرائيلية، لفرص التسوية المتاحة لها، مستشهداً على ذلك بانتفاضة الأقصى.

تعد هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها برنامج عربي من داخل الأراضي الفلسطينية، لتغطية الحدث، وهذه النقطة يمكن أن تحسب لأديب، الذي بدأ من خلال كتابه، أنه لا يتميز بالحس الصحفي فحسب، وإنما برع أيضاً في عمله كمحاور، متبعاً أسلوب المحاور الصحفي الذي يحاول استخلاص المعلومة من ضيف حلقة، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير، دون أن يعدم الأسلوب الاستفزازي أحياناً، وخاصة مع القادة الإسرائيليين، وقد ساعده على ذلك الأسئلة التي وجهها المشاهدون إلى ضيوف الحلقة.

حسن نبهان سلامة

وعلى الرغم من أن الكتاب كان موجهاً لمواكبة أحداث انتفاضة القدس، وتغطيتها، إلا أن موضوع الحوارات لم يقتصر على ذلك، وإنما امتد أيضاً إلى الموضوعات الأخرى الساخنة، مثل مستقبل «العملية السلمية»، وسياسة الإغلاق، والحصار، والمعاناة الاقتصادية، ومستقبل الحكومة الإسرائيلية الحالية، وتعاملها مع «العملية السلمية».

كما تميز الكتاب بالتوفيق الشديد في اختيار ضيوفه، حيث دافع كل منهم عن قضيته، بالصورة التي يراها مناسبة، والتي يقتنع بها، مما رسم صورة واضحة للقراء عن مدى التطرف والتعنت الذي أصاب قادة إسرائيل، كما وفق الكتاب في عدم التقسيم إلى فصول، بل إلى أقسام تتناسب وطبيعة مادة الكتاب ذاتها.

ويمكن القول، أن أديب قدم صورة ناجحة للبرامج التي تعرض الرأي والرأي الآخر، والتي نفتقدها في عالمنا العربي، حيث يمكن من خلالها أن تكتشف للجماهير العربية كيف يفكر قادة إسرائيل.

بني موريس :

## « طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين »

ولدت قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ نكبة فلسطين ١٩٤٨، وأضحت جوهر الصراع الذي رسم جميع مراحل تطور القضية الفلسطينية، وكتاب «طرد الفلسطينيين»، وثيقة إسرائيلية، وضعها المؤلف بني موريس، وهو بروفييسور محرر في جريدة «البوست» الإسرائيلية عني بقضية اللاجئين، وأثار جدلاً عندما نشر مقالاً في الصحيفة البريطانية «ميدل إيست ستاديز» بعنوان «أسباب خروج العرب من فلسطين وطابعه: تحليل شعبه الاستخبارات الإسرائيلية». يونيو ١٩٤٨.

والكتاب يمثل القول الشهير «من فمكم

ندبكم»، فهو كتاب إسرائيلي يدعم الحقائق الراسخة التي تؤكد أن ٧٠٪ من الفلسطينيين غادروا ديارهم بفعل الترويع والبطش والإرهاب الجسدي والنفسي الصهيوني، وليس كما يزعم القادة الإسرائيليون، أن الفلسطينيين تركوا ديارهم طوعاً، أو باهواء من الدول العربية. ونؤكد هنا، أن مؤلفه لم يهدف بكتابة الدفاع عن القضايا العربية كما يتبادر إلى الذهن، وإنما أراد أن يصوب حقائق تاريخية، انطلاقاً من أسس وثائقية، حيث رُفع في الأونة الأخيرة - كما يقول موريس - الحظر عن معظم الوثائق السياسية الرسمية

★ بني موريس «طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين - وثيقة إسرائيلية»، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.



في اسرائيل وسمح بنشر وثائق خاصة عن الفترة ما بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨، كما يجري الآن فتح أرشيف الدولة البريطانية التي حكمت البلاد حتى شهر أيار ١٩٤٨، وأرشيف الولايات المتحدة التي أصبحت منذ صيف عام ١٩٤٨ متدخلة أكثر فأكثر بقضية اللاجئين (ص ١١).

والكتاب، بفصله التسع، يتمحور حول موجات خروج العرب من فلسطين والأساليب الصهيونية التي اتبعتها المنظمات الصهيونية الإرهابية لحمل العرب الفلسطينيين على الخروج من ديارهم، والقرار الاسرائيلي الثابت بعدم السماح للعرب الفلسطينيين اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، حيث شكّل هذا القرار عنصراً ثابتاً في استراتيجية اسرائيل لإزاء قضية اللاجئين على مدى عقود الصراع المنصرمة، ثم تطرق أخيراً إلى الخطوات العملية لحل قضية اللاجئين من وجهتي النظر الاسرائيلية والأمريكية.

يبدأ المؤرخ الاسرائيلي بتوضيح القصد من كتابه، بالتعرف عن كيفية تكون مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ولماذا أصبحوا لاجئين، ويبحث في وجهتي النظر العربية والاسرائيلية بخصوص تكون المشكلة، ويحدد نطاق

المعالجة الزمنية للبحث من ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٨ وحتى انفضاض مؤتمر لوزان ثم يعالج الأحداث السياسية التي عصفت بفلسطين قبل عام ١٩٤٧، ويأخذ وعد بلفور كبداية للمعالجة، وهو اذ يعرض الأحداث التاريخية، فإنما يعرضها من وجهة النظر الاسرائيلية. وقد عالج فكرة الترحيل «الترانسفير» لدى اليهود، حيث اعتبر بن غوريون وكثيرون آخرون طيلة الوقت بأن «الترانسفير» يجب أن ينقذ بشكل منظم وعلى أساس اتفاق بين الدول العربية واليهود، ويجب أن يشتمل على دفع تعويضات وخطط لإسكان المرحلين من جديد. ولكن الجميع اتفقوا في نهاية الأمر على ضرورة تطبيق مبدأ الترحيل مع بقاء الخلاف في وجهات النظر حول حجم هذا الترحيل، وما إذا كان يجب تنفيذه بمساعدة البريطانيين أو بدونهم، وهل يجب أن يكون الترحيل طوعاً أم قسراً، (ص ٤١). ولكن بن غوريون جدد الترحيل القسري، وعلى أن يتم من قبل البريطانيين. وقد أوضح المؤرخ الاسرائيلي بني موريس أن «الأعمال العدائية التي وقعت ما بين كانون الأول ١٩٤٧ ولغاية آذار ١٩٤٨، كانت السبب الرئيس في بدء هجرة السكان العرب من فلسطين (ص ٩٥). وقد تطورت الأعمال العدوانية

عن وجه البسيطة» (ص ٧٩).

وقد بدأ التنفيذ العملي للخطة/د في مطلع شهر نيسان عبر «عملية نخشون»، التي استطاعت قوات «الهجناء» عبرها فك الحصار عن القدس الغربية، واحتلال قرية القسطل وإزالة قرى عربية أخرى من على وجه الأرض. وهنا يشير الكاتب إلى أن طرد الفلسطينيين لم يحصل نتيجة توجيه أو تشجيع مباشر من جانب الزعماء العرب، بل ظل الزعماء العرب وعلى رأسهم المفتي الحاج أمين الحسيني يتبعون سياسة التمسك بالأرض.

كما استعرض الكاتب العمليات العسكرية الكبيرة التي نفذتها العصابات الصهيونية (عملية نخشون وفتح والتكنيس)، وقد عمدت العصابات الصهيونية إلى استخدام الحرب النفسية لتأجيج حالة الهلع والخوف التي انتابت المواطنين الفلسطينيين، فعمدت إلى أسلوب الخداع واستخدمته بمهارة عالية لتطهير مدينة صفد، بعد أن عمدت قوات «البلماخ» إلى جمع «مخاتير المستوطنات اليهودية الذين تربطهم علاقات ودية مع العرب في مختلف القرى في المنطقة، وطلبت منهم أن يهيمسوا في آذان عدد من السكان العرب بأن تعزيزات

بدأ من سياسة «الدفاع الفعال» التي أوصى بها «جليلي» وصولاً إلى فكرة «مسح قرى عربية عن وجه البسيطة» (ص ٤٧) التي طرحها إلياهو بن اليسار، وتبنتها منظمة «الهجناء» في ١١ كانون الثاني. كما يعرض الكتاب بشكل مفصل لما حدث في المدن الفلسطينية (حيفا - يافا - القدس) من أعمال ارتكبتها «الهجناء» و «ايتسل» والموقف العربي من هجرة الفلسطينيين، حيث اعتقد العرب بأن الفلسطينيين «هجروا مؤقتاً فقط، وأنهم سيعودون إليها عاجلاً أم أجلاً، ولهذا السبب، وحتى أواخر شهر آذار لم تترك الهجرة الفلسطينية إلى الدول العربية أثراً ولم تزجج زعماء هذه الدول (ص ٧١). ولعل أهم الحقائق التي نشرها المؤلف بشكل مفصل شرحه (الخطة/د) التي وضعتها «الهجناء» في بداية شهر آذار وكان الهدف من هذه الخطة، اخلاء التجمعات السكانية العربية الواقعة ضمن المنطقة المخصصة للدولة اليهودية من سكانها العرب، وخلق قطاع اقليمي متواصل بين التجمعات السكانية اليهودية، وتأمين حدود الدولة المستقبلية قبل دخول الجيوش العربية (ص ٧٨). كما نصت (الخطة/د) لأول مرة في تاريخ استراتيجية الهجناء على «ضرورة امتلاك قرى ومدن عربية والاحتفاظ بها أو مسحها



يهودية ضخمة وصلت إلى منطقة الجليل وأن اليهود على وشك إبادة جميع قرى غور الحولة، وأن ينصحوهم من منطلق الصداقة التي تربط بينهم، بمغادرة المنطقة قبل فوات الأوان. وقد انتشرت هذه الاشاعة بسرعة في أنحاء المنطقة مما ساعد على هروب عشرات الآلاف من العرب، وحقت هذه الخدعة أهدافها، مع العلم أنه لم يكن هناك لا قوات ولا حشود من هذا القبيل. لقد آلت سياسة الطرد الصهيونية إلى لجوء ما بين ٢٠٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠٠ فلسطيني، وأدت الهجمات التي نفذتها «الهجانة» و «الإيتسل» في كل من حيفا ويافا والجليل الشرقي والغربي إلى تسريع الطرد الجماعي. وقد كانت «هجرة العرب من القرى تتم فقط أثناء أو بعد الهجوم اليهودي على القرية، وليس قبله» (ص ١٢٨).

وقد اتخذ بعد ذلك قرار استراتيجي برفض عودة اللاجئين، ففي حزيران، اجتمعت الحكومة الاسرائيلية.

للبحث في هذه المشكلة، وقررت الرفض، وكان ذلك من أهم القرارات التي اتخذتها حكومة (دولة اسرائيل) الفتية في عام ١٩٤٨، (ص ١٣١).

كما شكّلت منظمة يهودية معارضة

لعودة اللاجئين من قبل زعماء المستوطنات والحركات الكيبوتسية ودائرة شؤون الاستيطان والأرض التابعة للمؤسسات القومية، وعدد كبير من قادة الهجانة. وجاء تشكيل المنظمة في أعقاب المفاوضات والاتصالات الدبلوماسية التي دارت في شهر أيار حول امكانية عودة اللاجئين. ففي نظر فايتس - وهو واحد من زعماء الاستيطان اليهودي آنذاك - كان «خروج العرب من فلسطين (...) يشكل ترجمة عملية لفكرة الترحيل (الترانسفير) التي طرحت في أواخر الثلاثينات» (ص ١٣٣). بل ذهب فايتس ل طرح فكرة انشاء مؤسسة رسمية خاصة ذات صلاحيات واسعة، تتولى الإشراف على تنفيذ فكرة «الترانسفير» قبل فوات الأوان، بإتباع وسائل كفيلة بمنع عودة العرب إلى بيوتهم.

ومع تصاعد الاهتمام الدولي بقضية اللاجئين بعد الهدنة الثانية في تموز، اقترح سامون عودة «انتقائية»، إذ قال إنه لا يمكن «السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلا في اطار اتفاقية سلام مع الدول العربية. وستكون إعادة الممتلكات العربية لأصحابها في فلسطين مشروطة بدفع تعويضات عن الممتلكات اليهودية التي تركها اليهود في الدول العربية، وإن عودة اللاجئين

اقتصادي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال بلورة مشروع شامل لتطوير الشرق الأوسط اقتصادياً على غرار مشروع مارشال اقليمي، كان يهدف في الأساس إلى إعادة الدول العربية إلى دائرة النفوذ الأمريكية على خلفية الحرب الباردة (ص ٢٦١).

★ ★ ★ ★

وفي الخلاصة، ليس من شك أن الكتاب بشكل وثيقة اسرائيلية، إذ يتناول مرحلة هامة، وهي مرحلة تشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين، والمؤلف «بني موريس»، المؤرخ الاسرائيلي، الذي أراد بكتابه التوثيق لمرحلة تاريخية مفصلية استقى مصادره من الأرشيف الاسرائيلي والبريطاني، واستبعد الاعتماد على الأرشيف العربي تحت إدعاء أن الوثائق العربية الرسمية المتعلقة بالفترة ما بين ١٩٤٧ - ١٩٤٩ محظورة على الباحثين (ص ١٠).

وعليه نؤكد أن الكتاب بشكل وجهة نظر اسرائيلية بما اعتمدت من مصادر، وما أسس عليه من تحليل، واستخلص من استنتاجات. وهو رغم ذلك يبين حقائق على درجة كبيرة من الأهمية، لعل أهمها أن العرب الفلسطينيين لم يهربوا بمحض ارادتهم أو أنهم أمروا أو طلب منهم القيام بذلك من

الفلسطينيين إلى بيوتهم لن تكون شاملة، بل انتقائية (ص ١٤٤). فيما بعد أصبحت قضية اللاجئين الفلسطينيين تستخدم كورقة مساومة سياسية في إطار مطالبة اسرائيل بالاعتراف بها وابرار معاهدات سلام. كما برز اهتمام أمريكي بقضية اللاجئين واعتبرت الولايات المتحدة أن من الضروري إيجاد حل عاجل وسريع للموضوع برمتة خشية أن يصبح اللاجئين الفلسطينيون التربة الخصبة لانتشار الأفكار الشيوعية، فقد سعت الولايات المتحدة لتحقيق «حل يعقد على استعداد العرب لاستيعاب معظم اللاجئين الفلسطينيين، بمساعدة غربية، شريطة أن توافق اسرائيل من جانبها على استيعاب ما تبقى من اللاجئين» (ص ٢٣٨).

وفي الواقع، أدركت الولايات المتحدة منذ أمد أن حل قضية اللاجئين هو المفتاح لحل قضية الصراع. وقد عبّر عن ذلك مارك اتريدج، المندوب الأمريكي في لجنة المصالحة، حين قال بأن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين «يشكل المفتاح الرئيس لاقرار السلام في الشرق الأوسط» (ص ٢٣٩). وعليه، حاولت الولايات المتحدة إيجاد صيغة توفيقية لحل قضية اللاجئين عبر تحسين أوضاع حياتهم المعيشية، فطرحت مشروع مكاجي الذي يهدف لايجاد حل



قبل زعمائهم المحليين أو من قبل زعماء الدول العربية كما يقوم الادعاء الاسرائيلي، بل الصحيح أن المنظمات الصهيونية الإرهابية «الهجناء» و «إيتسل» و «ليحي» مارست الدور العدواني الارهابي بصدد تغيير الطابع الديمغرافي لفلسطين بشكل جذري لمصلحة استجلاب المهاجرين اليهود، وطرد السكان الأصليين منها عبر سياسة «الترانسفير». بيد أن المؤرخ الاسرائيلي، إذ يعرض للدور الذي قامت به المنظمات العسكرية الصهيونية، فهو يمجّد دورها، ويثني عليه لكونها لعبت الدور

الأبرز في بناء الدولة الاستيطانية، ولكنه يعرض لحقائق تاريخية ظلت ردحاً من الزمن طي الكتمان وحبيسة أدراج مؤسسات ومراكز استخبارات اسرائيلية. وبذلك كان الهدف هو القراءة الجديدة من المنظور الاسرائيلي اعتماداً على المعلومات الاسرائيلية تحديداً، ورغم ذلك يشكل الكتاب مرجعاً هاماً يوصي بقراءته خاصة للباحثين ولصانعي السياسة والخبراء المعنيين بشؤون اللاجئين وتاريخ القضية الفلسطينية.

خلود تدمري

al.iktisadi

# SAMED

(SAMED ECONOMIST)

Economic, Social & Labour Affairs

Published quarterly by:

Palestine Martyrs Workers Society.

"SAMED"